مدخل في تنمية المجتمع

" الاساسيات النظرية والمداخل الحديثة "

اعداد

أ. د/ قوت القلوب النجار
أستاذ متفرغ التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية

أ. د/ هناء عبد التواب ابو العينين
أستاذ التنمية والتخطيط
كلية الخدمة الاجتماعية

2024 -2025م

صدق الله العظيم

سورة: التوبة - الآية: (103)

رؤية كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تسعى كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم

أن تكون مؤسسة تعليمية معتمدة ومتميزة محلياً وإقليمياً.

رسالة كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تلتزم كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم

بإعداد خريج مثقلاً بالمهارات المعرفية والذهنية والمهنية والعامة

طبقاً للمعايير القومية الأكاديمية القياسية،

قادراً على المنافسة محلياً وإقليمياً، مواكباً التطور التكنولوجي،

متفرداً في إجراء البحث العلمي لمواجهة المشكلات والأزمات المجتمعية

في إطار من القيم والأخلاقيات، مشاركاً في تحقيق التنمية المستدامة.

تاريخ إعتماد مجلس الكلية

2020/11/11 بجلسته رقم (309)

محتويات الكتاب

الباب الاول: الجوانب النظرية في تنمية المجتمع	
الفصل الاول: تنمية المجتمع مفاهيم وخصائص	
مقدمة	
أولا: مفاهيم	
ثانيا: مكونات تنمية المجتمع المحلى	
ثالثا: عناصر اساسية لتنمية المجتمع	
رابعا: خصائص تنمية المجتمع المحلى	
خامسا: وظائف تنمية المجتمع المحلى	
سادسا: معوقات تنمية المجتمع المحلى	
سابعا: مراحل تنمية المجتمع المحلى	
ثامنا: مجالات تنمية المجتمع والتنمية المحلية	
الفصل الثاني: تنمية المجتمع الريفي	
مقدمة	
أولا: تنمية المجتمع الريفي في مصر نظرة تاريخية	
ثانيا: أهمية دراسة المجتمع الريفي	
ثالثا: أهمية التنمية الريفية	
رابعا: أهداف التنمية الريفية	
خامسا: مجالات تنمية المجتمع الريفي	
سادسا: خصائص التنمية الريفية	
سابعا: اساليب التنمية الريفية	
ثامنا: القواعد الاساسية لتنمية الريف	
تاسعا: معوقات التنمية الريفية في مصر	

الفصل الثالث: تنمية المجتمع الحضري	
مقدمة	
أولاً تنمية المجتمع الحضري في مصر نظرة تاريخية	
ثانياً: تعريف التنمية الحضرية	
ثالثاً: أنماط التحضر	
رابعاً: مستويات التحضر	
خامساً: ركائز ممارسة تنمية المجتمع المحلي	
سادساً: خطوات تنمية المجتمع. الحضري	
سابعاً: معوقات التنمية المحلية الحضرية	
ثامنا: دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمعات الحضرية	
تاسعا: اتجاهات حديثة في التنمية الحضرية	
الفصل الرابع: التأصيل النظري لتنمية المجتمعات المحلية	
مقدمة	
أولا: مفهوم النظرية	
• وظائف النظرية والهدف منها	
• معايير صلاحية النظرية	
• تعريف النظرية	
• خصائص النظريات الجيدة	
• أدوار النظرية العلمية	
ثانيا: نظريات في التنمية وتنمية المجتمع المحلى والخدمة الاجتماعية	
1- نظرية التغير الاجتماعي	
• رستو	
• التبعية	
2- نظريات التحديث والنمو	

• المنظمات تالكوت بارسونز	
• النظرية الوظيفية (الهيكلية) اميل دوركهايم	
• نظرية الصراع كارل ماركس	
• نظرية الدور	
• نظرية العلاقات الانسانية	
• نظرية اتخاذ القرار	
• نظرية النسق	
• نظرية الطبقية	
• نظرية الوفرة والندرة	
• النظرية التكاملية	
3- نظريات الخدمة الاجتماعية في التنمية	
• نظرية العمل والخدمة الاجتماعية	
• نظرية التعلم	
الفصل الخامس: نماذج تنمية المجتمع	
مقدمة	
أولاً: تعريف النموذج	
ثانيا النماذج النظرية للتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات	
ثالثا: نموذج التنمية المحلية	
رابعا: نموذج العمل الاجتماعي	
خامسا: نموذج التخطيط الاجتماعي	
سادسا: الاستراتيجية والتكنيك	
سابعا: أهم الاستراتيجيات المعاصرة في التنمية	
ثامنا: الإستراتيجيات الحديثة في تنمية المجتمع	

الباب الثاني: المداخل والممارسات التنموية الحديثة

الفصل السادس: المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة

مقدمة	
اولا: المشاركة المجتمعية لماذا؟	
ثانيا: مفهوم المشاركة	
ثالثا: المشاركة من منظورها الإسلامي	
رابعا: أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	
خامسا: أهداف المشاركة المجتمعية	
سادسا: خصائص المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	
سابعا: مبررات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	
ثامنا: مرتكزات المشاركة المجتمعية	
تاسعا: النظريات المختلفة لقضية المشاركة المجتمعية في التنمية	
عاشرا: أساليب المشاركة المجتمعية في العملية التنموية	
احدى عشر: أنواع المشاركة المجتمعية	
ثاني عشر: مقومات (ركائز) المشاركة المجتمعية	
ثالث عشر: مستويات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	
رابع عشر: دوافع المشاركة المجتمعية في التنمية	
خامس عشر: مبادئ المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	
سادس عشر: فوائد المشاركة المجتمعية	
سابع عشر: التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية	
ثامن عشر: متطلبات المشاركة المجتمعية	
تاسع عشر: صور المشاركة الشعبية في العملية التنموية	
عشرون: عوامل زيادة فاعلية المشاركة	
احدى وعشرون: شروط تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية	

الفصل السابع: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	
مقدمة	
أولا: ماهية التنمية المستدامة	
ثانيا: نشأة التنمية المستدامة	
ثالثا: أهمية التنمية المستدامة	
رابعا: أهداف التنمية المستدامة	
خامسا: اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة	
سادسا: مؤشرات التنمية المستدامة	
سابعا: خصائص التنمية المستدامة	
ثامنا: المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة	
تاسعا: متطلبات التنمية المستدامة	
عاشرا: عناصر التنمية المستدامة	
حادي عشر: أبعاد التنمية المستدامة	
ثاني عشر: ضوابط التنمية المستدامة	
ثالث عشر: نظرية التنمية المستدامة	
رابع عشر: مستويات التنمية المستدامة	
خامس عشر: تحديات الاستدامة في العالم العربي	
سادس عشر: مقومات استمرارية عملية التنمية	
سابع عشر: رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030	
ثامن عشر: السياسات الاستراتيجية للتنمية المستدامة	
تاسع عشر: معوقات تحقيق التنمية المستدامة	
الفصل الثامن: التمكين المستدام كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة	
مقدمة	

الأدبيات النظرية للتمكين في الخدمة الاجتماعية	
اولا: مفهوم التمكين المصطلح والمفهوم	
ثانيا: نشأة مفهوم التمكين	
ثالثا: أنواع التمكين	
رابعا: فلسفة التمكين	
خامسا: أنواع التمكين	
سادسا: أبعاد التمكين	
سابعا: مداخل التمكين	
ثامنا: مستويات التمكين	
تاسعا: نماذج التمكين	
عاشرا: النظريات المفسرة للتمكين	
احدى عشر: عمليات التمكين	
ثاني عشر: إستراتيجيات التمكين	
ثالث عشر: مراحل تطبيق استراتيجيات التمكين	
رابع عشر: الاساليب المعاصرة للتمكين	
خامس عشر: الأدوات المستخدمة في التمكين	
سادس عشر: أهمية التمكين	
سابع عشر: مبررات تطبيق التمكين	
ثامن عشر: مبادئ التمكين	
تاسع عشر: التمكين المستدام	
عشرون: مفهوم التمكين المستدام	
احدى وعشرون: أهداف التمكين المستدام	
اثني وعشرون: اتجاهات التمكين المستدام	
ثالث عشرون: مراحل عملية التمكين المستدام	

رابع عشرون: أسس ومعايير عملية التمكين المستدام	
خامس وعشرون: متطلبات التمكين	
سادس وعشرون: مزايا تطبيق تمكين الافراد	
سابع وعشرون: مقومات المناخ المناسب لأسلوب التمكين	
ثامن وعشرون: دور الأخصائي الاجتماعي مع الفئات المهمَّشة	
تاسع وعشرون: نتائج التمكين المستدام	
ثلاثون: إطار مقترح لتطبيق التمكين المستدام	
احدى وثلاثون: معوقات تطبيق التمكين المستدام	
الفصل التاسع: الحوكمة المحلية كوسيلة لتعزيز واستدامة التنمية	
مقدمة	
أولاً: نشأة الحوكمة	
ثانيًا: مبررات (أسباب) ظهور الحوكمة	
ثالثاً: أهداف الحوكمة	
رابعاً: مقومات الحوكمة	
خامساً: مبادئ الحوكمة	
سادساً: خصائص الحوكمة	
سابعاً: أسس الحوكمة الرشيدة	
ثامنا: عناصر الحوكمة	
تاسعاً: أبعاد الحوكمة	
عاشراً: أهمية الحوكمة	
حادي عشر: وظائف الحوكمة	
ثاني عشر: محددات الحوكمة	
ثالث عشر: فواعل الحوكمة	
رابع عشر: آليات تجسيد الحوكمة	

خامس عشر: فوائد تطبيق الحوكمة	
سادس عشر: مؤشرات الحوكمة	
سابع عشر: مساهمة الحوكمة الرشيدة في التنمية	
الفصل العاشر: بناء القدرات المجتمعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة	
مقدمة	
أولا: مفاهيم اساسية: القدرة	
ثانيا: اتجاهات مفهوم بناء القدرات المجتمعية	
ثالثا: مفهوم بناء القدرات المجتمعية	
رابعا: التطور التاريخي لمصطلح بناء القدرات المجتمعية	
خامسا: الخصائص والسمات الهامة لعملية بناء القدرات	
سادسا: عناصر بناء القدرات	
سابعا: مكونات بناء القدرات المجتمعية	
ثامنا: مداخل بناء القدرات	
تاسعا: أهمية بناء القدرات المجتمعية	
عاشرا: أهداف بناء القدرات المجتمعية	
حادي عشر: مستويات تحليل بناء القدرات المجتمعية	
ثاني عشر: العلاقة بين بناء القدرات وتنمية المجتمع	
ثالث عشر: مراحل بناء القدرات المجتمعية	
رابع عشر: استراتيجيات بناء القدرات المجتمعية	
خامس عشر: متطلبات بناء وتنمية القدرات المجتمعية	
سادس عشر: مؤشرات بناء القدرات المجتمعية	
سابع عشر: معوقات بناء القدرات المجتمعية	
ثامن عشر: نتائج بناء القدرات	

الخريطة الزمنية الدراسية لمقرر (مدخل في تنمية المجتمع)

بالفصل الدراسي الأول – العام الجامعي 2024 /2025م

م	الأسبوع	خلال الفترة		رقم المحاضرة	محتوى المحاضرة
		من	إلى		
1	الأول	2024/9/28	2024/10/3	المحاضرة الأولى	– الترحيب بالطلاب – رؤية ورسالة الكلية – توصيف المقرر – الخطة الزمنية – معايير التقييم – انشاء جروب والتعارف بين الطلاب – شرح مبسط للمادة العلمية التي سنتناولها هذا العام وسنتناول فيها بعض المعلومات الخاصة بالمجتمع وأوضاعه والانظمة المختلفة داخل المجتمع وما المعنى المقصود بتنمية المجتمعات والاسس التي تبنى عليها التنمية واهدافها ومبادئها وعناصرها وخصائصها – وظائف تنمية المجتمع المحلى – معوقات تنمية المجتمع المحلى – مراحل تنمية المجتمع المحلى – مجالات تنمية المجتمع والتنمية المحلية

2	الثاني	2024/10/5	2024/10/10	المحاضرة الثانية	– تنمية المجتمع الريفي في مصر نظرة تاريخية – مفهوم تنمية المجتمع الريفي – أهمية التنمية الريفية – أهداف التنمية الريفية – مجالات تنمية المجتمع الريفي – خصائص التنمية الريفية – اساليب التنمية الريفية – القواعد الاساسية لتنمية الريف – معوقات التنمية الريفية في مصر
3	الثالث	2024/10/12	2024/10/17	المحاضرة الثالثة	– تنمية المجتمع الحضري في مصر نظرة تاريخية – تعريف التنمية الحضرية – أنماط التحضر – مستويات التحضر – ركائز ممارسة تنمية المجتمع – خطوا ت تنمية المجتمع. الحضري – معوقات التنمية المحلية الحضرية – دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمعات الحضرية – اتجاهات حديثة في التنمية الحضرية

4	الرابع	2024/10/19	2024/10/24	المحاضرة الرابعة	– تعريف النموذج – النماذج النظرية للتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات – نموذج التنمية المحلية – نموذج العمل الاجتماعي – نموذج التخطيط الاجتماعي – الاستراتيجية والتكنيك – أهم الاستراتيجيات المعاصرة في التنمية
5	الخامس	2024/10/26	2024/10/31	المحاضرة الخامسة	– وظائف النظرية والهدف منها – معايير صلاحية النظرية – تعريف النظرية – خصائص النظريات الجيدة – أدوار النظرية العلمية – نظريات في التنمية وتنمية المجتمع المحلى والخدمة الاجتماعية نظرية التغير الاجتماعي رستو – التبعية – نظريات التحديث والنمو – نظرية المنظمات – النظرية الوظيفية (الهيكلية) – نظرية الصراع كارل ماركس – نظرية الدور – نظرية العلاقات الانسانية – نظرية اتخاذ القرار – نظرية النسق – نظرية الطبقية – نظرية الوفرة والندرة – النظرية التكاملية

6	السادس	2024/11/2	2024/11/7	المحاضرة السادسة	– نظريات الخدمة الاجتماعية في التنمية – نظرية العمل والخدمة الاجتماعية – نظرية التعلم – نظرية العلاج الجماعي نظرية البناء نظرية الدعم – نظرية الوعى – المشاركة المجتمعية لماذا؟ – مفهوم المشاركة – المشاركة من منظورها الإسلامي – أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية – أهداف المشاركة المجتمعية
7	السابع	2024/11/9	2024/11/14	المحاضرة السابعة	– خصائص المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية – مبررات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية – مرتكزات المشاركة المجتمعية – النظريات المختلفة لقضية المشاركة المجتمعية في التنمية – أساليب المشاركة المجتمعية في العملية التنموية – أنواع المشاركة المجتمعية – مقومات (ركائز) المشاركة المجتمعية – مستويات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية – دوافع المشاركة المجتمعية في التنمية

					– مبادئ المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية – فوائد المشاركة المجتمعية – التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية – متطلبات المشاركة المجتمعية – صور المشاركة الشعبية في العملية التنموية – عوامل زيادة فاعلية المشاركة – شروط تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية
8	الثامن	2024/11/16	2024/11/21	المحاضرة الثامنة	– ماهية التنمية المستدامة – نشأة التنمية المستدامة – أهمية التنمية المستدامة – أهداف التنمية المستدامة – هداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة – مؤشرات التنمية المستدامة – خصائص التنمية المستدامة – المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة – متطلبات التنمية المستدامة – عناصر التنمية المستدامة – أبعاد التنمية المستدامة – ضوابط التنمية المستدامة – نظرية التنمية المستدامة

9	التاسع	2024/11/23	2024/11/28	المحاضرة التاسعة	– مستويات التنمية المستدامة – تحديات الاستدامة في العالم العربي – مقومات استمرارية عملية التنمية – رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030 – السياسات الاستراتيجية للتنمية المستدامة – معوقات تحقيق التنمية المستدامة – مفهوم التمكين المصطلح والمفهوم – نشأة مفهوم التمكين – فلسفة التمكين – أنواع التمكين – أبعاد التمكين – مداخل التمكين – مستويات التمكين – نماذج التمكين – النظريات المفسرة للتمكين – عمليات التمكين – إستراتيجيات التمكين – مراحل تطبيق استراتيجيات التمكين

10	العاشر	2024/11/30	2024/12/5	المحاضرة العاشرة	– الاساليب المعاصرة للتمكين – الأدوات المستخدمة في التمكين – أهمية التمكين – مبررات تطبيق التمكين – مبادئ التمكين – التمكين المستدام – مفهوم التمكين المستدام – أهداف التمكين المستدام – اتجاهات التمكين المستدام – مراحل عملية التمكين المستدام – أسس ومعايير عملية التمكين المستدام – متطلبات التمكين – مزايا تطبيق تمكين الافراد – مقومات المناخ المناسب لأسلوب التمكين – دور الأخصائي الاجتماعي مع الفئات المهمَّشة – نتائج التمكين المستدام – إطار مقترح لتطبيق التمكين المستدام – معوقات تطبيق التمكين المستدام

11	الحادي عشر	2024/12/7	2024/12/12	المحاضرة الحادية عشر	– نشأة الحوكمة – مبررات (أسباب) ظهور الحوكمة – أهداف الحوكمة – مقومات الحوكمة – مبادئ وخصائص الحوكمة – أسس الحوكمة الرشيدة – عناصر وأبعاد الحوكمة – أهمية الحوكمة – وظائف الحوكمة – محددات الحوكمة – فواعل الحوكمة – آليات تجسيد الحوكمة – فوائد تطبيق الحوكمة – مؤشرات الحوكمة – مساهمة الحوكمة الرشيدة في التنمية
12	الثاني عشر	2024/12/14	2024/12/19	المحاضرة الثانية عشر	اختبار الميدتيرم الثاني – مفاهيم اساسية: القدرة – اتجاهات مفهوم بناء القدرات المجتمعية – مفهوم بناء القدرات المجتمعية – التطور التاريخي لمصطلح بناء القدرات المجتمعية – الخصائص والسمات الهامة لعملية بناء القدرات – عناصر بناء القدرات

13	الثالث عشر	2024/12/21	2024/12/26	المحاضرة الثالثة عشر	– مكونات بناء القدرات المجتمعية – مداخل بناء القدرات – أهمية بناء القدرات المجتمعية – أهداف بناء القدرات المجتمعية – مستويات تحليل بناء القدرات المجتمعية – العلاقة بين بناء القدرات وتنمية المجتمع – مراحل بناء القدرات المجتمعية – استراتيجيات بناء القدرات المجتمعية – متطلبات بناء وتنمية القدرات المجتمعية – مؤشرات بناء القدرات المجتمعية – معوقات بناء القدرات المجتمعية – نتائج بناء القدرات
14	الرابع عشر	2024/12/28	2025/1/2	المحاضرة الرابعة عشر	مراجعة عامة
بدء امتحانات الفصل الدراسي الأول 2024 / 2025 اعتبارا من السبت 4 / 1 / 2025 حتى الخميس 23 /1/ 2025					
إجازة نصف العام الدراسي اعتبارا من السبت 25 / 1 / 2025 حتى الخميس 6 /2/ 2025					

توصيف مقرر مدخل تنمية المجتمع للعام الأكاديمي 2024 /2025 م

1- بيانات المقرر:		
الرمز الكودي:	اسم المقرر: مدخل تنمية المجتمع	الفرقة: الأولى انتظام / انتساب
التخصص: التنمية والتخطيط	عدد الوحدات الدراسية: نظري 2	عملي -

2- هدف المقرر:	- أن يتعرف الطلاب على مفهوم تنمية المجتمع ومفاهيم وعناصر مرتبطة بتنمية المجتمع ومكونات تنمية المجتمع المحلى وعناصر وخصائص اساسية لتنمية المجتمع ومراحل تنمية المجتمع المحلى - أن يميز الطلاب بين انواع التنمية الريفية والحضرية. - ويتعرف الطلاب على التأصيل النظري للتنمية من خلال عرض لبعض النماذج والنظريات - ان يتعرف الطلاب على القواعد الاساسية لتنمية الريف وتنمية الحضر ومعوقات التنمية في مصر - تزويد الطلاب المعارف والمهارات المرتبطة باستراتيجيات وتكنيكيات تنمية المجتمع - ان يلم الطلاب بالأدبيات النظرية للتمكين في الخدمة الاجتماعية والنظريات المفسرة للتمكين وأهميته ومراحله ومبادئه وأهدافه - ان يتعرف الطلاب على دور الأخصائي مع الفئات المهمشة - ان يتعرف الطلاب على الحوكمة ونشاتها واهدافها ووظائفها وفوائد تطبيقها ومدى مساهمتها في التنمية - تمكين الطلاب من اقتراح أساليب للاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق التنمية - إلمام الطلاب بأساليب تقييم العمل بتنمية المجتمع ريفي وحضري
3- المخرجات التعليمية المستهدفة:	
أ. المعرفة والفهم:	1- يعرف التنمية / تنمية المجتمعات الريفية والحضرية. 2- يحدد نماذج التنمية ونظرياتها. 3- يفهم الحوكمة واهدافها.

	4- يحدد المشاركة واواعها وفوائدها. 5- يعرف التمكين المستدام في الخدمة الاجتماعية. 6- يفهم النظريات المفسرة للتمكين. 7- يحدد السياسات الواجب اعتمادها ومدى مساهمته في تحقيق التنمية.
ب. المهارات الذهنية:	1- مهارة الطالب في التعرف على الكم المعرفي والمعلوماتي المناسب حول التنمية ومظاهرها والعوامل المؤثرة فيها. ويصف الفروق بين النمو والتنمية ويذكر أسبابها 2- المهارة في التعامل مع الفئات المختلفة من خلال الجانب التطبيقي والعملي للبحث. 3- مهارة القدرة علي الاتصال بالمؤسسات المختلفة. 4- يحدد مهارة الطالب علي النقد والتفسير للنتائج التي سوف يتوصل اليها.
ج. المهارات المهنية والعملية:	1- يعرض الحوار والمناقشة ودراسة بعض المشكلات الناتجة عن خلل في الوعى المجتمعي. 2- يرصد الاهداف المتحققة من تنمية المجتمع. 3- يعرض اهمية المشاركة والحوار بين الشباب والمسؤولين لإنجاح عمليات التنمية. 4- مراجعة واستقراء بعض البحوث والدراسات المتعلقة بالمقرر.
د. المهارات العامة:	1- يستخدم شبكة الانترنت في البحث عن معلومات عن تنمية المجتمع. 2- يفعل مهارات التواصل بالأفراد. 3- مهاره انهاء الاجراءات الميدانية واتباع الخطوات الزمنية لمواجه الإشكاليات المجتمعية والقضايا التي تواجه مشاريع التنمية وتعوقها عن تحقيق الاهداف المستقبلية.
4- محتوى المقرر:	1- إطار نظري عام عن تنمية المجتمع المحلى. 2- تنمية المجتمع المحلى. . .. . الأهمية – الأهداف - المقومات. 3- تنمية المجتمع المحلى. . . رؤية من واقع المجتمعات المحلية بمصر" 4- تنمية المجتمع المحلى الريفي. 5- تنمية المجتمع المحلى الحضري.

	6- الالمام بكل ما يتعلق بالتنمية والمشاركة المجتمعية والنظريات والنماذج النظرية. 7- التمكين في منظمات التنمية المحلية " الاسس النظرية ". 8- المشاركة المجتمعية لتنمية المجتمع المحلى. 9- الحوكمة المحلية كمدخل لإدارة العمل التنموي المحلي. 10- بناء وتنمية القدرات المجتمعية.
5- أساليب التعليم والتعلم:	1- المحاضرة. 2- المناقشات الجماعية. 3- العصف الذهني. 4- العرض التقدمي (باوربوينت). 5- الخرائط الذهنية. 6- لعب الادوار 7- الحل بالاكتشاف 8- تطبيق لبحث نظري مصغر يقدم لا أستاذ المادة كجزء من اعمال السنه من خلال التعرف على بعض البحوث والدراسات السابقة.
6- تقويم الطلاب:	
أ. الأساليب المستخدمة:	1- تقييم شفهي في بداية كل محاضرة. 2- اختبار تحريري رقم 1. 3- اختبار تحريري رقم 2. 4- تكليفات بحثية.
ب. التوقيت:	1- في الاسبوع السابع من الفصل الدراسي. 2- في الاسبوع الثاني عشر من الفصل الدراسي.
ج. توزيع الدرجات:	1- أعمال فصلية: 30 درجة. 2- امتحان نهاية الفصل: 70 درجة.
7- قائمة الكتب الدراسية والمراجع:	
أ. مذكرات	لا يوجد
ب. كتب ملزمة:	1- قوت القلوب النجار / هناء عبد التواب ابو العينين " مدخل لتنمية

	المجتمع " الاساسيات والمداخل الحديثة ".
ج. كتب مقترحة:	1- إبراهيم محرم: مفهوم وأبعاد محددات التنمية الريفية المتواصلة – في – راجية عابدين – آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر 2- صلاح العبد: الشمول والتكامل في التنمية الريفية، حلقة دراسية عن تطبيق الأسلوب التكاملي في التنمية الريفية (الفيوم، معهد تنمية المجتمعات المحلية، 20-29 أبريل 1974) 3- محمود الكردي: التحضر دراسة اجتماعية (القاهرة، المؤلف هو الناشر 2000) 4- خالد عبد الفتاح عبد السيد: فاعلية ممارسة التنمية المحلية الحضرية في تحقيق أهدافها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 2002
د. دوريات علمية أو نشرات.. إلخ	1- الدوريات والمواقع الالكترونية في الخدمة الاجتماعية

منسق المقرر:

أ.د قوت القلوب النجار رئيس مجلس القسم العلمي

أ.د هناء عبد التواب أبو العينين أ.د وفاء يسري إبراهيم

مقـــدمـــة الكتاب:

الحمد لله وكفي والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وبعد:

أرحب بكم ابنائي الطلاب واسأل الله أن يكون هذا العام عام خير وبركة عليكم جميعاً. ستجدون بين أيديكم مقرر مدخل في تنمية المجتمع. ويعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام العديد من الباحثين في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية وبالتزامن مع العولمة التي تقوم على فتح الأسواق، وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. في إطار الانفتاح الاقتصادي وحتمية التغيير ومسايرة التطور الحاصل ضرورة تبني الإستراتيجيات العالمية التي تسمح بتحقيق التنمية المحلية والاقتصادية معا، ولكن في إطار توجه تنموي مستديم.

إن تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فقط، وانما كذلك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والبيئي، كما هو الحال مع واقع السياسات التنموية في الدول النامية تسعى إلى الوصول الى نتائج تنموية معتمدة من طرف الدول المتقدمة اقتصاديا، ولكن في نفس الوقت تهمل متطلبات تحقيقها، وبالتالي هذا ما أدى الى فشلها إلا ما نقول أنها تتخبط في العواقب الوخيمة للاستنساخ المتطابق لهذه السياسات التنموية، وغير لائق بطبيعتها.

وفي محاولة منا للتعرف أكثر على ماهية التنمية المحلية والإلمام بشتى إلى جوانب الموضوع سنقوم من خلال هذه المقرر بتناول الإطار المفاهيمي النظري لتنمية المجتمع من خلال توضيح مفهومها، والأسباب التي دفعت بالدول إلى تبنيها والأهداف المرجوة من ذلك إضافة إلى أهم مقوماتها، الوظائف التي تؤديها والعوامل التي تسهم في نجاحها والعوامل المؤثرة عليها، والمعوقات التي تواجهها، وكيفية معالجتها. لذلك كان لابد من وضع منهج واضح المعالم والأهداف لتطوير قدرات الطلاب في هذا المجال ومن هذا المنطلق جاء هذا الكتاب ليصبح معينا وموجها لطلابي الأعزاء في حياتهم العملية لدخول سوق العمل بتسلحه بمهارات متعددة ومتميزة.

سائلين المولى عز وجل أن يجعله عملا متقبلاً ومفيداً

والله من وراء القصد

المؤلفان

الباب الاول

الجوانب النظرية في تنمية المجتمع

الفصل الاول: تنمية المجتمع مفاهيم وخصائص

الفصل الثاني: تنمية المجتمع الريفي

الفصل الثالث: تنمية المجتمع الحضري

الفصل الرابع: التأصيل النظري لتنمية المجتمعات المحلية

الفصل الخامس: نماذج تنمية المجتمع

الفصل الاول

تنمية المجتمع مفاهيم وخصائص

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: مفاهيم

ثانيا: مكونات تنمية المجتمع المحلى

ثالثا: عناصر أساسية لتنمية المجتمع

رابعا: خصائص تنمية المجتمع المحلى

خامسا: وظائف تنمية المجتمع المحلى

سادسا: معوقات تنمية المجتمع المحلى

سابعا: مراحل تنمية المجتمع المحلى

ثامنا: مجالات تنمية المجتمع والتنمية المحلية

إعداد

أ. د / قوت القلوب محمد فريد

أستاذ متفرغ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمة:

تمثل قضية التنمية الهدف الرئيسي لكل دول العالم الغنية والفقيرة ومما لا شك فيه أن قضية التنمية أصبحت تمثل مكان الصدارة والاهتمام في العلوم الاجتماعية وتصدت معظم المجالات لهذه القضية وبذلك تزداد أهمية هذه القضية بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث. وقد تناول العديد من العلماء والمتخصصين مفهوم التنمية كل حسب مجاله وتخصصه فمن الناحية اللغوية ينظر للتنمية على انها عملية نمو طبيعي في مراحل متعددة.

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموًا. وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي **Development** الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً).

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي. فعلى سبيل المثال تُعالج ظاهرة النمو(في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، ويتضح من ذلك أن مفهوم التنمية يعنى النمو في الفكر الإسلامي ويُعبر عن الزيادة المرتبطة بالشيء نفسة، بينما يركز مفهوم **Development** على البعد المادي فقط من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولوكان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب.

وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطورها. ويُستخدم أحياناً تعبيرا "التنمية المجتمعية" و"التنمية المحلّية" للدلالة على نفس المفهوم، ولكن مفهوميْ المجتمع والمحلّية ليسا واحداً، وقد يتطلّب العمل مع كلّ منهما طريقة خاصة به. (لتسهيل الأمور في هذا القسم، سنستخدم مصطلح "التنمية المحلّية" للإشارة إلى العمل بطريقة معيّنة مع كل من المحلّيات والمجتمعات المحدّدة ذاتيّاً). المحلّة هي مكان (بلد صغيرة،

نجع من النجوع أوحي في مدينة أو مشروع سكني أو قرية ريفية)، والتنمية المحليّة تنظر إلى هذا المكان كجماعة، أو مجتمع محلّي.

أما مصطلح "مجتمع محلّي"، فالشائع أن يُستخدم للدلالة على المكان الذي يعيش فيه الناس وكذلك على الأشخاص الذين يسكنون فيه. يمكن أن يشير المجتمع المحلي كذلك إلى مجموعة من الأشخاص يعرّفون أنفسهم كمجتمع، بسبب تشارك التجارب، أو الخلفيّات، أو القيم، أو الدين، أو الثقافة، أو العادات والتقاليد. يمكن أن يُطلق مصطلح "مجتمع محلي على مكان معين، ولكن في معظم المدن مجتمعات محلّية محدّدة ذاتيّاً ضمنها (مجتمعات اخرى ذات ميول عرقية أو مجتمعات أعمال. . . الخ). وفيما لا يتشارك بالضرورة كافّة أعضاء هذه المجتمعات نفس وجهات النظر أولا يتصّرفون بالضرورة بنفس الطرق، فهم مع ذلك يرون أنفسهم مجموعين على أمرٍ مهم مع سائر أعضاء مجتمعهم المحلّي.

يأتي الفرق هنا عند محاولة القاء لفظ محلى وهو ليس "مجتمعاً محلّياً" محدّداً ذاتيّاً، بل فقط مجموعة أشخاص صدف أنّهم يقطنون في نفس المكان. إذ إنّ أعضاء المجتمع المحلّي المحدّد ذاتيّاً يبدؤون ببعض الثقة المتبادلة، وتكمن الفرضيّة في أنّ هناك على الأقل فكرة أو تجربة أو قيمة مشتركة أساسية بينهم. أمّا سكّان المحلّة، فقد يشعرون أنّ ما يجمعهم قليلٌ جدّاً، أو حتّى أنّ مصالحهم تتضارب. من هنا، قد تتمكّن التنمية في مجتمع محلّي محدّد ذاتياً أن تباشر بشكل أسهل نسبياً عندما يقبل الأعضاء أنّها فكرة جيّدة. في المحلّة، قد لا يحصل أي شيء قبل أن يتمكّن السكّان من القيام باتّصالات، وتحديد مصالح مشتركة، والمباشرة بالنظر إلى أنفسهم كجماعة أو مجتمع محلّي. . . ما قد يأخذ وقتاً طويلاً.

ولهذا تعتبر التنمية المحلية من بين المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من العديد من الباحثين في العديد من البلدان، سواء كانت نامية أو متقدمة، حيث إنها تقدم كبديل لمعالجة الخلل التنموي وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية.

وقد برز مفهوم التنمية **Development** بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي **Material Progress** التنمية، أو التقدم

الاقتصادي **Economic Progress**.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث **Modernization**، أو التصنيع **Industrialization**. وقد برز مفهوم التنمية **Development** بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.

وتعرف **التنمية السياسية:** "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية. ولاحقًا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك **التنمية الثقافية:** التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك **التنمية الاجتماعية:** التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم **التنمية البشرية:** الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

أ. غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية
ب. نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس أي بعبارة أخرى
ج. إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات.

إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

وسيتم تناول مجموعة من العناصر التي تهدف إلى العناصر المرتبطة بتنمية المجتمعات المحلية وسنتعرض خلال الفصل الى كل ما يتعلق بتنمية المجتمع المحلى من حيث الخصائص، الأنواع، العناصر، وتأثير كل منهما على الاخر.

أولا: مفاهيم ذات علاقة بتنمية المجتمعات المحلية:

1- تعريف المجتمع:

(مجموعة من الناس التي تشكل النظام حيث تشكل شبكة من العلاقات بداخلة فهو نسيج اجتماعي من صنع الانسان ويتكون من مجموعة من النظم والقوانين التي تحدد معايير اجتماعية يعيش في ظلها الافراد فبدون الافراد تنهار المجتمعات ويتأثر الفرد بالمجتمع كما يتأثر المجتمع بالفرد وإذا خرج احداهما عن القوانيين والاعراف والتقاليد تظهر مواقف جديدة قد تسهم في النمو والتقدم والازدهار للطرفيين وقد تكون مواقف اشكالية وضغوط تتسبب في العديد من المشاكل المتنوعة منها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي).

ولهذا رأينا ان نتناول تعريف عناصر المجتمع المحلى من الافراد والمجتمع ونستعرض لمفهوم التنمية والتنمية المحلية وكل ما يتعلق بها ومن ثم لا يمكن دراسة احداهما بمعزل عن الاخر.

وهناك من يرى أن مفهوم المجتمع: (هو مجموعة من الأفراد والجماعات تعيش في موقع جغرافي واحد وتربط بينها علاقات اجتماعية وثقافية ودينية). ومن ذلك نجد أن العناصر التي تكّون المجتمع تتمثل في:

- إدراك أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم يكوّنون وحدة واحدة.
- نطاق جغرافي يجمع أفراد المجتمع وجماعاته.
- وجود نظام يسمح لأعضاء المجتمع بالتعبير عن آرائهم.
- تمكّن المجتمع من إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراده إلى حد ما.

- وجود سلوكيات اجتماعية داخله مثل الاحساس بالمسؤولية والتعاون، التكافل والانتماء، والوطنية، والتفكك، والصراع.
- بناء اجتماعي ونظام اجتماعي شامل.

ويعرف المجتمع بأنه: (منطقة جغرافية مشتركة ذات اهتمامات ومصالح متجانسة بين الاطراف المتواجدة في هذه البقعة الجغرافية).

ويعرف المجتمع أيضًا بأنه: (مجموعة من الأشخاص ذوي الخصائص المتنوعة المرتبطين بروابط اجتماعية، ويتبادلون وجهات نظر مشتركة، وينخرطون في عمل مشترك لتحقيق اهداف محددة فيما بينهم).

كما يعرف المجتمع بأنه: (مجموعة من الناس في بلد أو منطقة لهم عادات وقوانين مشتركة).

وعرّف Talcott Parsons المجتمع بأنه: (جماعة يشترك أعضاؤها في منطقة إقليمية مشتركة كقاعدة لعملياتهم للأنشطة اليومية).

أما Tones فعرّف المجتمع بأنه: (نوع طبيعي عضوي من مجموعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها معًا بحس الانتماء، الذي تم إنشاؤه من الاتصالات اليومية التي تغطي النطاق الكامل للأنشطة البشرية).

وعرّف Kingsley Davis المجتمع بأنه: (أصغر مجموعة إقليمية يمكنها احتضان جميع جوانب الحياة الاجتماعية).

والخلاصة تعنى ان المجتمع هو مجموعة من الأفراد لهم مكان وقيم وممارسات مشتركة، ويُنظر إليهم على أنهم مندمجون في شبكة من العلاقات تعزز روح العمل الجماعي، ويُنظر إلى المجتمعات على أنها كيانات متجانسة مع درجة من العلاقة التي يُنظر إليها على أنها جوهر المجتمع.

كما يمكنا تعريف المجتمع وفقا لما سبق بأنه (جماعة من الناس يعيشون معًا في منطقة معينة وتجمع بينهم ثقافة مشتركة ومختلفة عن غيرها، وشعور بالوحدة كما ينظرون إلى أنفسهم ككيان متميز، ويتميز المجتمع كتجميع الجماعات ببنيان من الأدوار المتصلة ببعضها والتي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية، ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الأساسية لمواجهة الحاجات البشرية الأساسية وه ومستقل بمعنى شموله لجميع الأشكال التنظيمية الضرورية لبقائه.) **وفي العلوم الاجتماعية،** يميل العلماء لاعتبار "المجتمع"

نظامًا شبه مغلق تشكله مجموعة من الناس، بحيث أن معظم التفاعلات والتأثيرات تأتي من أفراد من نفس المجموعة البشرية. **وتذهب بعض العلوم** أشواطًا أبعد في التجريد حين تعتبر المجتمع مجموعة علاقات بين كيانات اجتماعية والتي يعتبرها البعض التجمع أو الجماعة بدون العلاقات المتداخلة بين أفراد الجماعة، فهو مصطلح يهتم بأن جماعة ما تشترك في الموطن والمأكل دون اهتمام بالعلاقات التي تربط بين أفراد الجماعة.

ويعتبر المجتمع واحدًا من أجزاء الحياة الأكثر تكاملًا، كما يعد المجتمع واحدًا من البنية التحتية الأكثر تأثيرًا، وكي يحظى الأفراد بالراحة في مجتمعهم فهذا يتطلب وجود المأوى والملبس والمأكل، فإذا عمل الإنسان بمفرده لن يكون قادرًا على تلبية كل احتياجاته، فلا يمكن لفرد واحد أن يقوم بزراعة محاصيل لذاته ولأفراد أسرته، كما أن تصنيع الملابس سيكون أمرًا في غاية الصعوبة بالنسبة لهذا الشخص وإنشاء مأوى له بغير مساعدات قد يكون أصعب مهمة في كل الحياة، ولهذا يجب على الإنسان أن يحصل على الدعم والمشاركة من الآخرين حتى يصبح المجتمع البيئة الصالحة.

2- أهمية المجتمع:

المجتمع مثل جسد الإنسان فجسد الإنسان لا يعمل عضو دون الأخر كل الأعضاء تعمل وتقوم بأداء وظيفتها حتى يستطيع باقي الجسد أن يكمل حياته، فجسم الإنسان بدون القلب لا يعمل ويتوقف عن الحياة، وكذلك بدون حاسة كحاسة البصر إن فقدها الإنسان يفقد القدرة على فعل الكثير الذي كان يفعله من خلالها، هكذا المجتمع كل فرد به يكمل الفرد الأخر وكل صاحب مهنة يكمل صاحب المهن الأخرى والكل يستفيد، فلا مجتمع يوجد به طلبة دون مدرسين أو العكس وهكذا.

المجتمع يعمل وينمي دور المشاركة بين الأفراد، والعيش سويا يخلق نوع من الترابط والألفة والمحبة والتعاون شيء ضروري في حياة كل البشر فلا يستطيع الإنسان أن يكمل حياته بدون علاقات مع بشر أخرين لا يستطيع أن يكملها بشكل جيد ومناسب، فهذا ضروري لاستمرار وجود المجتمع وهذا ما يكفله الوجود في تجمعات فالإنسان إن لم يكن متواجد برفقة أخرين لن يقدر علي خلق مجتمع يستمتع به بحياته ويستفاد مما يوفره الأخرين من خدمات يكون في حاجة إليه وتعد المجتمعات أمرًا بالغ الأهمية؛ لأنها غالبًا ما تكون مصدرًا هامًا للتواصل الاجتماعي والشعور بالانتماء، وتعد المشاركة في مجتمع تربطه المواقف والقيم والأهداف عنصرًا أساسيًا للاستمتاع بحياة مُرضية، ويمكن توضيح أهمية المجتمع في:

1- **وجود شبكة الدعم A support network:** بصفتك عضوًا في مجتمع، يمكنك الوصول إلى شبكة دعم من الأقران، سواء لجأت إلى مجتمعك طلبًا للمشورة، أو غيرها من الأمور، فإن وجود مجموعة داعمة في حياتك يمكن أن يكون له تأثير على رفاهيتك بشكل عام.

2- **التطوير المهني/التنمية المهنية Professional development:** يمكن لأعضاء المجتمع القائم على المهنة المساعدة في دفع عجلة النمو والأداء.

3- **الشعور بالهدف Sense of purpose:** مع الشعور الآمن بالانتماء يأتي الشعور بالهدف، وهو شيء يبحث عنه الناس بشكل متزايد. ويمكن أن يساعد الانتماء والهدف في زيادة مشاعر التضامن والرضا، والتي يمكن أن تكون هامة على المستويين الشخصي والمهني، ويمكن أن يساعدك الشعور القوي بالهدف على العيش لفترة أطول.

4- **تخفيف التوتر Alleviate stress:** يمكن أن تكون المجتمعات مصدرًا للفرح، فالالتقاء جسديًا، أو افتراضيًا، وإيجاد نقاط اتصال مع الآخرين، والاستمتاع بلحظات الاحتفال والصداقة الحميمة يمكن أن يجعلنا نشعر بالارتباط والانتعاش، وقد تساعد هذه المشاعر الإيجابية في تقليل التوتر والقلق.

5- **إلهام وأفكار جديدة New Inspiration and Ideas:** إن الانغماس في مجموعة من الأفراد يعرضك لمجموعة متنوعة من الأفكار ووجهات النظر والشخصيات، ولا بد أن يكون هناك شيء جديد لتتعلمه، أو فكرة غير متوقعة تلهمها من زملائك الأعضاء.

6- **تمكين عملية اتخاذ القرار Empowered decision-making:** تأتي البيئة التمكينية من الثقة والاحترام المتبادلين؛ مما يدل على أهمية تنمية المجتمع. وفي المجتمع القوي تتاح للناس فرص لبناء الثقة وتنميتها بين بعضهم البعض.

7- **مهارات تواصل أفضل Better communication skills:** يتطلب الاتصال الفعال التواصل مع الآخرين، وهو ركيزة أساسية للمجتمع. فتطوير العلاقات مع أعضاء المجتمع الزملاء، هو عملية تدريب على الاستماع وبناء علاقة هادفة.

8- **مرونة أكبر Greater resilience:** المرونة هي نوعية تؤثر على طريقة استجابة الناس للتغيير وإدارتهم. ويقدم الانتماء للمجتمع شكلاً من أشكال الدعم الذي يوفر حاجزًا ضد الضغوط على المرونة.

كما للمجتمع أهمية كبري في حياة كل من الأفراد فكذلك يجب على الأفراد أن يقوموا بتأدية واجبهم تجاه المجتمع والأخرين الذين يعيشون معهم في نفس المجتمع والحرص على مشاركة الأخرين والتعاون معهم في خلق مجتمع متماسك وقوي، والمشاركة في تقديم الخدمات المختلفة التي يحتاج إليها باقي أفراد المجتمع، والعمل على تقديم تلك الخدمات علي أكمل وجه. الحرص على نشر القيم المثلي والقيم التي تؤدي إلى الارتقاء بالمجتمع وجعله في مقدمة المجتمعات. الحرص أيضا على نشر التعليم بين أفراد المجتمع والمساعدة في تعليمهم ويمكن البدء بالأطفال فهم نواة المجتمع وهم من يكملون المسيرة عندما يكبرون من خلال القيم وما قمت بتعليمه لهم في صغرهم.

احترام القوانين المنظمة للحياة في المجتمع واتابعها والحفاظ عليها وحث الأخرين على ذلك، حتى يكون المجتمع مجتمع قوي مجتمع ترغب العيش فيه وتأمن علي حياة أطفالك فيما بعد فيه. التواجد في تجمعات أمر في غاية الأهمية لنا كبشر لذلك علينا أن نعرف مدي أهمية المجتمع في حياتنا حتى ندرك جيدا دورنا جيدا تجاهه وكيفية الحفاظ عليه وخلق مجتمع قوي ومتماسك.

3- خصائص المجتمعات:

يمكننا سرد خصائص المجتمع على النحو التالي:

- الإقليم/المنطقة **Territory**.
- العلاقات الوثيقة وغير الرسمية **Close and informal relationships**.
- التبادلية/تبادل العواطف **Mutuality**.
- القيم والمعتقدات المشتركة **Common values and beliefs**.
- تفاعل منظم **Organized interaction**.
- شعور جماعي قوي **Strong group feeling**.
- تشابه ثقافي **Cultural similarity**.

ويمكن رؤية أن المجتمع يتمتع بالخصائص التالية:

1- **المقياس البشري Human Scale**: لدى المجتمعات أفراد يشاركون في تفاعلات وجهًا لوجه، وهم بهذا المعنى مجموعات أولية على اتصال مباشر مع بعضهم البعض، ويعرف الناس بعضهم البعض،

وبهذا المعنى، يتحكمون في نطاق التفاعلات التي يشاركون فيها، والهياكل الاجتماعية صغيرة بما يكفي ويمكن للأشخاص امتلاكها والتحكم فيها.

2- **الهوية والانتماء Identity and Belonging:** هناك شعور بالانتماء وقبول أعضاء المجتمع لبعضها البعض، وكذلك الشعور بالأمن، وبالتالي يشعر المرء بأنه جزء من المجتمع أو عضو في المجتمع. وتتضمن العضوية قبول الآخرين أو الولاء لأهداف المجموعة المعنية، وهذا الشعور بالانتماء هام ويتم النظر إليه بشكل إيجابي. وتلعب الهوية أيضًا دورًا في الفرد ليس فقط الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، ولكن أيضًا الشعور بالاختلاف عن المجموعات الأخرى. وتلعب المؤسسات داخل المجتمع والممارسات المشتركة أيضًا دورًا في تكوين الهوية وتعزيز الشعور بالانتماء، وهذا يعني أيضًا أن الناس يمكن أن يواجهوا تغييرًا في الشعور بالانتماء إلى المؤسسات المتغيرة.

3- **الالتزامات Obligations:** الانتماء يحمل في طياته إحساسًا معينًا بالحقوق والواجبات، وهناك تبادلية للثقة والمعاملة بالمثل تشارك أولاً في الحفاظ على حياة المجتمع من حيث المشاركة في الأنشطة الجماعية للمجتمع والمشاركة والتفاعل مع الآخرين، والمشاركة في الأحداث المجتمعية مع الالتزام بالعادات والتقاليد يتم ترسيمها من خلال الإرادة الجماعية للأعضاء.

4- **العلاقات الاجتماعية الوثيقة Gemeinschaft:** هذا يعني أن للناس مجموعة متنوعة من الأدوار التي يتفاعلون فيها مع بعضهم البعض، هذه التفاعلات ليست تعاقدية، ولكنها إلزامية، وهي هامة لتعزيز الذات للأفراد وكذلك لتعزيز استخدام مجموعة من المواهب والقدرات لصالح الآخرين والمجتمع ككل.

5- **الثقافة Culture:** لكل مجتمع ثقافة معينة يعاد إنتاجها وتشكيلها باستمرار من قبل أفراد المجتمع، من خلال هياكله الاجتماعية وأنظمته الاقتصادية وعلاقات القوة، إن الثقافة بهذا المعنى تشمل الجميع وتنطوي على طريقة حياة مجموعة من الناس.

6- **تحديد المكان:** يتحدد المجتمع، بالضرورة، بموقع ومكان محددين، وتتعين حدود المجتمع المحلي أو تثبت من طريق ما تمارسه جموع السكان من نشاطات، ومن ثم يُشير المصطلح، عادة، إلى منطقة محددة ذات خصائص . طبيعية أو مصطنعة . فريدة ومتميزة، تتوافق، بالضرورة، مع ما يطوره

المجتمع من نسق خاص للتنظيم الاجتماعي. وتتأكد أهمية خاصية الموقع بوصفها مقوماً أساسياً من مقومات المجتمع المحلي من نواحٍ عديدة؛ فمن ناحية، يعين الموقع أو المكان حدود كلٍ من التجمع البشري والنسق الاجتماعي، تلك الحدود التي تتمايز من خلالها المجتمعات المحلية. ومن ناحية ثانية، يُعد الموقع محل التوجيه الاجتماعي والنفسي، إذ ا تتحدد علاقات الأفراد وأصولهم –عادة– في ضوء المنطقة التي يشغلها المجتمع المحلي، سواء من طريق الموطن الأصلي أو محل الإقامة

7- **الاكتفاء الذاتي:** مثل المجتمع المحلي جماعة من الأفراد مكتفية بذاتها. ففي إطار المجتمع المحلي وحدوده يعتمد الأفراد على بعضهم للقيام بالوظائف الأساسية. كما ترتبط الأهداف الجمعية والنشاطات الفردية بتنوع واسع النطاق، من الاحتياجات والمصالح والاهتمامات التي لا يمكن لمؤسسة أو تنظيم بعينه مهما كبر أن يواجهها أو يشبعها.

8- **الوعي الذاتي:** تُعد خاصية الوعي الذاتي أو الوعي بالذات من أهم الخصائص المميزة للمجتمع المحلي. وتتضمن هذه الخاصية الاعتراف المتبادل بين الأفراد، إلى جانب الشعور بالانتماء والتميز. يترجم هذا الوعي –عادة– في اتجاهات الأفراد، كالاعتزاز والمباهاة بالمجتمع المحلي والولاء له والدفاع عنه. كما أن المنافسة مع المجتمعات المحلية الأخرى والتدعيم المتحمس للمشروعات المحلية، تؤكد بدورها آليات (ميكانزمات) توحد الأفراد والجماعات بالمجتمع المحلي، الذي ينتميان إليه.

9- **القيم والمعايير:** من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن أشكال التنظيم الاجتماعي الأخرى، هوما يسوده من أنساق خاصة للقيم والمعايير؛ إذ عادة ما تُعاد صياغة الكثير من القيم المطلقة في الثقافة الكبرى، في ضوء الرموز والأحداث ذات الدلالة والمغزى . في السياق المجتمعي المحلي. كما أن ما يسود المجتمع المحلي من نسق قيمي خاص من شأنه أن يدعم الاتفاق والاتصال بين الأفراد بطريقة متميزة ومتكاملة، ويدعم –في الوقت نفسه– الشعور بالوعي بالذات بين أفراد المجتمع المحلي، إلى جانب إنماء الشعور بالتمايز عن كل ما هو خارج المجتمع.

10- الاختلافات البيولوجية: مثل الاختلاف في الأفكار، والآراء، والقدرات، فالمجتمع ينطوي على الاختلافات، ويعتمد عليه بقدر ما يعتمد على التشابه، إذ أن الاختلافات تحقق التكامل في المجتمع، وتمكّن من تقسيم العمل، كما يساعد على تشكيل العلاقات الاجتماعية بمستويات متعددة ومتنوعة.

4- أنواع المجتمعات:

تختلف أنواع المجتمعات باختلاف التقسيمات السياسية والاقتصادية والحضارية. فمن الناحية السياسية تقسم المجتمعات تبعاً لنوع الحكم السائد فيها إلى مجتمعات ملكية، ومجتمعات أميرية ومجتمعات جمهورية، ومجتمعات مستبدة، ومجتمعات ديمقراطية، ومجتمعات شعبية. أما من الناحية الاقتصادية فتقسم المجتمعات تبعاً للنظام الاقتصادي الذي تمارسه، إلى مجتمعات رأسمالية يقوم فيها النظام الاقتصادي على حرية الأفراد في التملك، كما يشاؤون. وهي نوعان مجتمعات رأسمالية حرة، ومجتمعات رأسمالية مقيدة. والنوع الثاني من المجتمعات من الناحية الاقتصادية هو المجتمعات الاشتراكية، وهي التي يقوم فيها النظام الاقتصادي على خدمة الجماعة وخدمة الدولة وهذا بدوره يقسم إلى مجتمع اشتراكي متطرف، ومجتمع اشتراكي غير متطرف، أو مجتمع اشتراكي يميني ويساري. . . الخ.

أما من الناحية الحضارية، فيتفق كثير من الاجتماعيين على تقسيم المجتمعات إلى ما يلي:

1- **مجتمع الالتقاط:** وهو أبسط أنواع المجتمعات، ويعيش أهله على التقاط الثمار من أشجار الغابات والوديان، وليس لهذا المجتمع نظام مكتوب، بل يرأسه رئيس الجماعة أو شيخ القبيلة أو ساحرها.
2- **مجتمع الصيد:** وهو مجتمع بسيط، ولكنه أكثر تطوراً من المجتمع السابق، وفيه شيء من النظام وله رئيس، ويسير أفراده على قواعد موضوعة، ولهم تراث بسيط، وغالباً ما يحكم هذا المجتمع شيخ أو رئيس يطبق أنظمة الجماعة.
3- **المجتمع القروي الزراعي:** هو أكبر من مجتمع الصيد وأكثر تطوراً، وأفراده يعملون في الزراعة أو الرعي، وليس لديهم مؤسسات كبيرة، وقد يوجد عندهم مدرسة، ويكون اجتماع الناس عادة في المجتمع الريفي حول المعبد أو المؤسسة الدينية. وفي القرى الكبيرة مجالس قروية ينظم حياة الأفراد في القرية، وتؤدي لهم الخدمات المختلفة التي يحتاجونها من ماء وكهرباء وبريد ومراكز صحية. . . الخ. وقد يوجد في القرية ممثلون للمؤسسات الحكومية وخاصة مؤسسة الأمن للمحافظة على القوانين والنظام.
4- **المجتمع الريفي الحضاري:** وهو أكبر من المجتمع القروي الزراعي السابق ويعتمد بصورة أساسية على الزراعة، إلا أن فيه بعض الصناعات الخفيفة المتعلقة بالإنتاج الزراعي أو الأدوات الزراعية. وفي هذا المجتمع مؤسسات وجمعيات مختلفة، وبعض الدوائر الحكومية لتنظيم شؤون المواطنين

الحياتية المختلفة.

5- **المجتمع الحضري:** وهو أكثر رقياً وتطوراً، ويعتمد هذا المجتمع في الغالب على التجارة والصناعة، وتبادل الحاجيات وتوزيع المنتجات. وهو حلقة وصل بين القرى الزراعية والمدينة الكبيرة الصناعية. وفي هذا المجتمع صناعات مختلفة زراعية وغير زراعية.

6- **مجتمع المدينة الكبيرة (Metropolitan):** وهو أكبر من المجتمع الحضري ويجمع بين الكثير من المتناقضات، لان سكانه خليط من عدة مجتمعات أصغر نسبيا وهو مجتمع متعدد الطبقات والاجناس والاديان والقوميات وينطبق مثل هذا المجتمع على المدن الكبيرة والعواصم لأنها تجمع لعدة مجتمعات وقد تقيم كل جماعة في حي معين أو منطقة معينة ضمن مجتمع كبير ومثال ذلك المدن الكبرى في البلاد العربية.

7- **مجتمع المدينة العظمى أو المدينة الولاية (Super Metropolitan) أو (Megalopolis):** وهو مجتمع المدينة الكبيرة جدا، المدينة الولاية التي تضم في جنباتها عددا من المدن والقرى المجاورة وفي هذه المدن يوجد خليط كبير من المجتمعات المختلفة وقد يعيش بعضها مستقلا كل الاستقلال عن البعض الاخر في خدماتها أو أنظمتها أو مؤسساتها ومن هذه المدن القاهرة، نيويورك، طوكيو، لندن

8- **المجتمع المغلق:** ويقصد بالمجتمع المغلق، المجتمع الذي يتكون من وحدة واحدة لها مبادئها ونظمها ومعتقداتها وقوانينها وتقاليدها وطريقة حياتها الخاصة؛ مثال ذلك (المجتمعات الطائفية، والمجتمعات الطبقية، والمجتمعات المهنية). ويطلق على هذه المجتمعات عادة، تجمعات الأقلية، فتكون في العادة ضمن مجتمع أكبر في المدينة العظمى أو المدينة الكبيرة، وقد تكون معزولة عن باقي المجتمعات.

9- **المجتمعات الآنية أو المؤقتة:** وهذا النوع من المجتمعات يتجمع أفراده لفترة زمنية محددة وقد تتحول بعدها إلى أي نوع من أنواع المجتمعات السابقة أو أنها تزول بزوال الغرض الذي أنشئت من أجله. وتكون أحياناً مجتمعاً شريطياً وهو عبارة عن التجمعات السكانية على جانبي الطريق التي تربط بين مدينتين كبيرتين أو صغيرتين، ولا يتبعون لأي منهما، وقد ينضمون فيها بعد لإحدى المدينتين.

وهناك تقسيم اخر يتمثل في:

1- **المجتمع القبلي:** تعرف القبيلة بأنها مجموع موحدة متجانسة لها ذات الأصول تتكلم بلغة مشتركة، ولهم أصلًا مشتركًا، ويعيشوا في مكان جغرافي محدد، ويسعون دومًا للحفاظ على ما لديهم من عادات

وتقاليد اجتماعية.

2- **المجتمع الزراعي:** وهو مجتمع يهيمن عليه العمل بالزراعة، كما يوجد اهتمام بكل من النباتات والحيوانات؛ مما يشكل نشاطًا اقتصاديًا بارزاً، بالإضافة إلى أعمال اقتصادية مختلفة، مثل: أعمال الحرفيين وأعمال النساجين وأعمال الخذف والحدادة، وغيرها.

3- **المجتمع الصناعي:** وهو الذي بدأ بالظهور في فترة الثورة الصناعية، من خلال نظم اقتصادية حديثة، وفي هذه المجتمعات أصبحت الإنتاجية قائمة على المصانع وتم الابتعاد عن كل ما يدوي، ولم تعد الأفراد ممثلة لوحدة الإنتاج، كما هو الأمر في المجتمعات الزراعية، كما أصبحت الآلة هي الأساس والجوهر لهذا المجتمع.

4- **مع ما بعد الصناعة:** بدأت هذه المجتمعات في فترة ما بعد الثورة الصناعية وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والميزة الفريدة لهذا المجتمع هو الاهتمام بكل ما يخص التكنولوجيا بكل صورها وامكانياته.

وتوجد أنواع مختلفة من المجتمعات، كلٌ نوع له خصائص مختلفة، والغرض منه، ومتطلباته، وتقاليد التفاعلات، ويؤسس كل مجتمع ترتيبات مقبولة للانخراط مع الأعضاء الآخرين، ويؤسس أشكالا عرفية للعلاقات، ويحدد اتفاقيات معينة للتفاعلات وطرق الحفاظ على الاتصال. وبحلول منتصف القرن العشرين، تم تصنيف أنواع مختلفة من المجتمعات وفقًا للطقوس وكثافة العلاقات والمشاركة في الأنشطة المنظمة خاصة في المجموعات الصغيرة، كما صنفت العناصر الثقافية غير الملموسة أنواعًا مختلفة من المجتمعات، لا سيما أنظمة المعتقدات الشائعة وإدراك أوجه التشابه بين السكان.

وحدد هيلري **Hillery** (1955) العناصر التي تميز المجتمعات بأنها منطقة جغرافية، أو قرابة، أو اكتفاء ذاتي، أو انفصال، ونمط حياة مشترك ونوع من التفاعلات الاجتماعية.

ويعتبر تصنيف برينت **Brint** (2001) أحد الأنواع القليلة المتاحة لتصنيف أنواع مختلفة تمامًا من المجتمعات المعاصرة، وأسس تصنيف مجتمعه هي:

1- التفاعلات الجسدية بين الأعضاء.

2- التكرار والأولوية المعطاة للتفاعلات بين الأعضاء.

3- الدافع الأساسي للتفاعل. ويحتوي تصنيف برينت على أربعة مستويات من المتغيرات مع خيارات بديلة في كل مستوى تتمثل في الاتي:

1- أساس العلاقة: جغرافي أم اختيار.

2- سبب التفاعل: نشاط أم اعتقاد.

3- موقع الأعضاء الآخرين: مركزة أو مشتتة في الفضاء.

4- مقدار التفاعل: متكرر أو غير متكرر.

وتظهر ثمانية أنواع من المجتمعات، في مجموعتين:

أولهما: المجتمعات الجغرافية:

1- المجتمعات الصغيرة في المكان ومجموعات الأحياء.

2- شبكات الصداقة المحلية، القائمة على النشاط في المقام الأول.

3- الكوميونات والتجمعات **communes and collectives**.

4- شبكات الصداقة المحلية، الثقافة في المقام الأول.

ثانيهما: المجتمعات القائمة على الاختيار:

5- المجتمعات الاختيارية القائمة على النشاط.

6- المجتمعات الاختيارية القائمة على المعتقد.

7- المجتمعات المتخيلة **imagined communities**.

8- المجتمعات الافتراضية **virtual communities**.

المجتمع المدني:

يحملُ مصطلح المجتمع المدني مفاهيم عديدة لدى المجتمعات الحديثة، وهو مصطلح حديث نسبياً فقد تزامن تداول هذه الكلمة في بداية القرن التاسع عشر مع الفيلسوف هيجل ولحقه فيما بعد كارل ماركس، ويشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة الأفراد الذين يتشاركون بالأفكار والأنشطة والحركات والنقاشات الذي تهتم بشؤون المجتمع ككلّ، كما يشير ذلك إلى الجمعيات والمنظمات غير الربحية أو غير الحكومية،

حيث تقوم هذه المنظمات التطوعية بتبني هؤلاء الأفراد لتنظيم حركة العمل التطوعي داخل المجمع ودعم النشاطات الإنسانية الذي تهتم بالعدل والمساواة والحقوق، وتكمن أهمية المجتمع المدني في توفير أهمّ الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان.

أهمية المجتمع المدني:

تعدّ أهمية المجتمع المدني في الكثير من النشاطات والفعاليات والمهام الذي تقدّمه للمجتمع، فه ويدافع عن حقوق الشعب ورغباته في الصحة والتعليم والبيئة والاقتصاد والسياسة، كما يقوم بموازنة الديموقراطيات بين مختلف الأطياف الشعبية والحزبية، حيث يكون قادرًا على تأثير القرارات الحكومية ومحاسبتها، فله سلطة شعبية قوية مدعومة من الأمم المتحدة والمجتمع المحلي، لهذا فهو يملك زمام السلطة والتأثير والمحاسبات القانونية للدولة، كما يقدم الدعم المالي للمشاريع التنموية الفكرية للأفراد ويتبنى هذه المشاريع في بناء العمل بشكل كامل من حيث الترويج له عالميًا ومحليًا.

وتكمن أهمية المجتمع المدني في الوقت الحاضر بقضايا المرأة واللجوء وتعليم الأطفال، من خلال تقديم مشاريع دعم وتمكين المرأة، وتأهيل الأطفال للقيادة الذاتية وتقديم المساعدات للاجئين، وتأمين لهم حاجاتهم الأساسية من سكن وغذاء وفرص عمل مناسبة لقدراتهم، حيث يسعى دائماً في الدفاع عن الحريات وتأهيل أفراد المجتمع على العيش بحرية واستقلالية تامة، كما يتبع خطوات عمل مناسبة لطبيعة الثقافة الاجتماعية المحلية لنجاح خططه المنشودة عبر وضع خطط وآليات متوازنة مع الفكر الشعبي لدى الأفراد.

ما هو المقصود بالتنمية:

لقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلى، وقد عرفت الأمم المتحدة في عام 1956 تنمية المجتمع المحلى بأنها:

"مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير".

ثم عرفت الأمم المتحدة المفهوم في عام 1963 بأنه: "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود

المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية في حياة الأمم وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي".

وقدم في مؤتمر كامبردج حول الإدارة الإفريقية للتنمية عام 1948م والذي يذهب إلى تعريف تنمية المجتمع المحلى باعتبارها: "حركة تستهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع المحلى نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي وإذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع المحلى نفسه وإذا لم تتيسر هذه المبادأة المحلية فإن هذه الحركة تستخدم التكتيكات والأساليب التي توقظ وتستثير هذه المبادأة ضمانا للحصول على استجابة حماسية وفعالة لحركة التنمية المحلية.

ومن هنا يتضح لنا انه من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال – في الستينيات من هذا القرن– في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

التنمية: هي عملية ارتقاء المجتمع والانتقال به إلى وضع أفضل ممّا هو عليه، وذلك عن طريق استغلال الطاقات المختلفة التي تتوفّر لدى أفراد المجتمع، وتوجيه توظيفها للأفضل.

كما تعرف التنمية بأنها عملية تطور شاملة أو جزئية مستمرة ذات شكل مختلف تحاول الارتقاء بوضع الإنسان، وتحقيق استقراره والوفاء باحتياجاته.

التنمية: هي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الاداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك، مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وانتاج عالي.

كما تعرف التنمية: بأنها العمل المجتمعي الواعي الموجه نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، وتكون قادرة على تنمي انتاجي مدعم ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى البعيد.

تنميه المجتمع: بأنها تلك الجهود التي تبذل لأحداث سلس من التغير الوظيفي والهيكلي الازم لنمو

المجتمع وذلك بزيادة مقدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الافراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

أما تنمية المجتمع المحلي: فقد عرفت بأنها العمليات التي يتمكن من خلالها أفرادً المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والاهداف وترتيبها وفق أولوياتهم وهوما يشجع روح التعاون والتضامن في المجتمع. وعرف لمجتمع المحلي: "تجمع انساني يضم أفراد تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشترك وتضبطهم قوانين وقواعد واضح.

كما عرفت بأنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع تتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول الى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع".

<u>أهداف التنمية</u>:

تهدف التنمية إلى تحقيق أهداف معينة في مختلف القطاعات، فمثلا:

على الصعيد السياسي:

- تسعى التنمية إلى تقوية كيان الدولة والمحافظة عليه، وإلى تدعيم استقلاليتها بغية مواجهة التحديات بنوعيها الداخلية، والخارجية.
- تعمل التنمية على، إيجاد دولة قوية ذات سيادة.، تكوين مجتمع مدني متحضر، يتمتع أفراده بقدر ليس بالقليل من الحرية أثناء ممارساتهم أنشطتهم الخاصة والعامة.
- تدعيم أواصر المشاركة الجدية والحقيقية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، فتصدر الدولة القوانين والانظمةْ الداعمة لتلك المنظمات وتعتنى هذه المنظمات الرؤى المدروسة، والتي تسهم بشكل فعال في صن قرارات الدولةْ ورسم سياساتها.

على الصعيد الاجتماعي:

- حيث تسعى التنمية إلى قيم إتقان العمل وطلب المعرفةْ تنمية الثقافة الوطنية،

- رْفع مستويات التعليم، وزيادة نسبة المؤهلين والخريجين في تخصصات مختلفة فهي تهدف إلى زيادة وعي ونشر المعرفة والحرص على زيادة العلماء والمتعلمين وأصحاب الكفاءات والخبرات، بغية تدريب المواطنين وتطوير ثقافاتهم، من خلال تأهيلهم وتنميتهم، وزيادة قدراتهم ومها ارتهم، وصولا لتحقيق الرفاهية التي يصبون إليها.
- والاهتمام أكثر بالرعاية الصحية لا فراد المجتمع بكافة في الموارد البشرية بعامة، وفي الطبقات الوسطى والدنيا بخاصة.
- تفعيل وزيادة نسبة مشاركة المرأة في مختلف نواحي الحياة العامة.

على الصعيد الاقتصادي:

- حيث تسعى إلى زيادة الإنتاج وتحسينه، ورفع مستوى المعيشة للأفراد بالمجتمع كافة، من خلال زيادة الاستثمارات وتنوعيها.
- فرص عمل متزايدة العدد، متنوعة المجالات. تحقيق القيمة المضافة، من خلال زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية مما يساعد في التخفيف من البطالة، وتقليص الفجوة الخاصة بتوزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.
- زيادة الاعتماد على الموارد والمدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.
- تنمية القدرة المحلية على توليد المعرفة، وإنتاج التكنولوجيا، واستخدامها متساوي الاضلاع لوجود التنمية الشاملة، وأن التقصير في أي ضلع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي من شكل المثلث يعني خروج المثلث من هذه التسمية، وبالتالي عدم اكتمال التنمية بمعناها الحقيقي الشامل.

ثانيا: مكونات التنمية المحلية:

ومن استعراضنا لهذه التعريفات يمكن استخلاص مكونات التنمية المحلية حيث تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية، وهي:

1- **الأفراد:** هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها.

2- **المؤسسات:** هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة

للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

3- **المجتمع:** هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

ثالثا: العناصر الأساسية لعملية تنمية المجتمع المحلى:

1- أن المجتمع المحلى الذي يمكن يتخذ كوحدة للتنمية، هو المجتمع الريفي على مستوى القرية، وفي المجتمع الحضري على مستوى الجيرة بالمدينة.

2- تهدف تنمية المجتمع إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل، على أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة

3- ان مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية المحلية وخطواتها، هي فيصل نجاح أو فشل جهود التنمية، لذا يجب أن تتاح لها كل فرص النجاح من الجو الديمقراطي، وتطبيق اللامركزية كلما أمكن وإعطاء كل الضمانات للحرية والأمن والأمان.

4- تهتم تنمية المجتمع بتنمية قدرات الطاقات البشرية، وذلك بتغيير أفكار المواطنين واتجاهاتهم وقيمهم، ومساندة مشروعاتهم الذاتية ـ إذا عجزت الموارد المحلية بالمساعدات الفنية والمادية من الجانب الحكومي وذلك لربط الخطط المحلية بالخطط القومية، وإيجاد التفاعل بين المجتمع المحلى والمجتمع القومي الأكبر.

رابعا: خصائص تنمية المجتمع المحلى:

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، لان التنمية المحلية تعتبر عملية شاملة؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع. تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل،

ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها.

- **فنجد ان المكان والإقليم**: لا يمكن الإشارة لمجتمع محلي أو تنمية مجتمع محلى دون أن يكون له مكان جغرافي محدد وواضح، وتتبين أهمية المكان في عدة جوانب أهمها: تعيين حدود التجمع البشري لأفراد المجتمع، إلى جانب الوحدة الاجتماعية والتكافل والاستقرار الاجتماعي، وهي ما تختلف به المجتمعات المحلية عن بعضها البعض، وحصر مهام توجيه الأفراد وتحديد طبيعة علاقاتهم ومعرفة ودراسة أصول نشأتهم، بالإضافة إلى تحديد الخدمات المقدمة إليهم في إطار مكاني محدد أيضا للنشاط الاجتماعي وما ينتج عنه من عملياتً ، وضبط مجمل أوجه ا وقيم المجتمع المحلى والظواهر الاجتماعية
- **الوعي الذاتي**: ويقصد بالوعي الذاتي المجتمعي، العرف المجتمعي بين الأفراد وبطبيعة العناصر التي تربطهم، ويمكن قياس هذا الوعي بمراقبة اتجاهات الأفراد، ومدى شعورهم بالانتماء إلى مجتمعهم والايمان بضرورة حمايته والدفاع عنه، والعمل من أجل تطويره وفي بعض الأحيان قد تعيق هذه الاتجاهات التواصل بين المجتمعات المحلية المتجاورة
- **القيم المشتركة**: تعد القيم المشتركة من أهم ما يميز المجتمع المحلي عن التجمعات الاجتماعية الأخرى، وهي التي تحددً التخلي عن تلك القيم أو تبديلها طبيعة المجتمع وماهي الصلات التي تربط الأفراد فيه، ولا يمكن غالبا وهي ثلث أقسام: القيم الإنسانية والقيم الوطنية الوحدة النفسية والثقافية: يرى علماء النفس الاجتماعي أن الشعور بالوحدة النفسية والثقافية بين أفراد المجتمع المحلي تنتج عن، التواجد بذات الطريق تقريبا تشاركهم كثير من النشاطات والقيم والمعتقدات وأنماط الحياة، فهم يتعاملون يوميا ويعيشون تحت مظلة القيم ذاتها، وبذلك تتشكل الوحدة النفسية والثقافية من الخصائص ذات التأثير.

ومن التعريفات السابق عرضها يمكن أن نحدد خصائص تنمية المجتمعات المحلية بما يلي:

- تهتم تنمية المجتمع المحلى بكل سكان المجتمع وليس جماعة أو فئة من الناس، ومع ذلك ليس بالضرورة أن يشارك كل سكان المجتمع في المشروعات والبرامج المجتمعية.
- تركز تنمية المجتمع المحلى على كافة جوانب حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته وليس على جانب

معين منه أو التركيز على مشكلات بعينها فقط.

- تتطلب تنمية المجتمع بالضرورة تعاون النظم المختلفة، وكذلك تتضمن محاولة كاملة لجعل الخدمات ذات فائدة، وذلك عن طريق معاونة التخصصات المختلفة في المجتمع) الصناعة – الزراعة – الصحة – التعليم – الفن.
- تتطلب تنمية المجتمع المحلى ضرورة توفر المساعدات الفنية والتي تكون في الغالب خليط من العاملين – معدات – معونات مالية – استشارات فنية. . . (وذلك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية سواء من داخل الدولة أو خارجه.
- نمية المجتمع عملية تعليمية، لا تهتم بإنجاز المشروعات التي يحتاج إليها المجتمع فحسب، ولكنها تهتم بصورة أكبر بتعليم الناس خطوات الإنجاز حتى يمكن الاعتماد على أنفسهم في إنجازها دون مساعدات من الجهات المسئولة.
- تهتم تنمية المجتمع بكل من أهداف الإنجاز وهي التي تركز على التنسيق والانسجام للأعمال لمقابلة الاحتياجات المعنية أو لحل مشكلات معينة، وأهداف العملية) وهي التي تهتم بمساعدة الناس على النحو بطريقة معينة، وتعمل على تقوية المشاركة.
- أن تنمية المجتمع تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل وهي التي تتم بطرق عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج.
- يجب أن تقوم برامج تنمية المجتمع على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها سكان المجتمع وآمالهم، والتي يجب أن يفرض عليهم برامج من خارج المجتمع، فتنمية المجتمع تتمسك بمبدأ حق تقرير المصير، فهي أساسا تعتمد على الديمقراطية في فلسفتها، وهي تتمسك بأفكار قيام السكان أنفسهم بالضبط والتحكم في شئونهم وشئون مجتمعهم المحلى، وتقوم على إتاحة فرص الحرية للأفراد والجماعات، وتطبيق اللامركزية ومشاركة المواطنين على أوسع نطاق.

خامسا: وظائف التنمية المحلية:

توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية، ومنها:

1- التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي، والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية،

وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع.

2- استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية، والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.

3- التقليل من المركزية، فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.

4- تفعيل دور المشاركة الشعبية؛ إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن، بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءً عن طريق نظام الانتخابات، أو مجلس البرلمان.

سادسا: معوقات تنمية المجتمع المحلي:

يقصد بالمعوقات انها: العوامل التي تؤدى الى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى اليها، فالمعوقات تعنى اتجاها سلوكيا سلبيا فالمخطط الذي يرسم طريقة التغيير قد يصدم بأفراد المجتمع وسلوكهم الذي قد يعوقه عن تحقيق أي أنماط السلوك التي يريد المنمي أن يسير عليها وأنماط السلوك الواقعية

فبالرغم من أن تنمية المجتمع المحلي من الوسائل التي تطبق من أجل الوصول إلى حلول للمشكلات الكبرى إلا أنه هناك بعض المعوقات التي قد تحول دون تحقيق ذلك ولقد تعددت الآراء التي تحدد المعوقات التي تواجه التنمية فمنها من يرى أنها:

1- **المعوقات الاجتماعية:** حيث من الممكن أن تصطدم البرامج التنموية بالنظم الاجتماعية التقليدية التي قد لا تختفي بظهور النظم الحديث. وتمثل القيم الاجتماعي السائدة الإطار المرجعي لسلوك الفرد وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، ومن هذه المعوقات التي تعوق عملية التنمية:

- الانعزالية.
- والتوكل على الغي.
- عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث.

- عدم تقدير قيم الوقت.
- وضع المرأة في مكان أقل من الرجل.

2- **معوقات إدارية:** وتتلخص في تخلف الأجهزة المتاحة وتتمثل هذه المعوقات في:

- تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي البيروقراطية السلبية.
- البطيء في إصدار القرارات.
- عدم وجود كفاءة إدارية مؤهلة ومتخصصة في العمليات التنموية.

3- **معوقات اقتصادية:** كنقص الدعم المالي اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية وهناك من يرى ان معوقات التنمية تتمثل في:

- النماذج الدخيلة أي أن هناك نماذج تنموية كثيرة نسعى لتطبيقها في عالمنا نشأت في ثقافات مختلفة عن ثقافتنا وبالتالي فأن فاعليتها مستمدة من البيئة الثقافية التي استمدت منها لذلك فهي معوق للتنمية.
- صعوبة قياس درجة اسهام الأغراض الاجتماعية في تحقيق الاغراض العامة لخطة التنمية.

سابعا: مراحل تنمية المجتمع المحلي:

تتمثل مراحل تنمية المجتمع المحلي في المراحل التالية:

1- **المرحلة التمهيدية:** تنطوي على هدف وهو:

- حصر الموارد والإمكانيات في المنطقة موضوع التنمية، سواء كانت طبيعية، أو بشرية، أو مالية، أو فنية، أو تنظيمية، ومعرفة إمكانية استخدامها في برامج التنمية.
- كما تهدف إلى جمع المعلومات والحقائق التي يمكن استنباط المشكلات منها، وإلى تعريف العاملين في برامج التنمية على خصائص المجتمع المحلي وقادته ومؤسساته.
- وفي نهاية هذه الخطوة يكون قد تم التوصل إلى بلورة عدد من المشكلات الرئيسية في المجتمع المحلي والتي تحتاج إلى حلول.
- والاتصال بأبناء المجتمع المحلي في كل خطوة من خطوات التنمية أمر حاسم، وتبدأ عملية الاتصال بطرح موضوع التنمية وتبادل الآراء بشأن الموارد والاحتياجات وأولوياتها وسبل تلبيتها. ويتضمن هذا

الاتصال إيضاح أمرين هما رؤية أفراد المجتمع المحلي لاحتياجاتهم ودورهم المتوقع في تلبيتها، وما سوف تقدمه برامج تنمية المجتمع المحلي المقترحة،

- ويتبع ذلك دعوة أبناء المجتمع المحلي إلى الإدلاء بآرائهم ومقترحاتهم بخصوص البرامج المزمع القيام بها لاستشفاف مدى تجاوبهم مع البرنامج المقترح، ومدى استعدادهم للمشاركة في تنفيذ أنشطته والعمل على تحفيز أبناء المجتمع المحلي وتهدف هذه الخطوة إلى إشعارهم بالاطمئنان للقائمين على برامج تنميته مجتمعهم، وهي تشمل كل ما يقوم به العاملون في مجال التنمية لغرض استنهاض همم الأفراد وخلق علاقة ودية معهم يسودها الثقة المتبادلة، فبذلك تهدم أسوار الشك والحذر والريبة التي يمكن أن يقابل بها العاملون في مجال التنمية في المرحلة المبكرة من العمل،
- بناء نواة التنظيم المؤسسي ويتطلب الاشتغال بتنمية المجتمع المحلي وجود تنظيم رئيسي يتولى القيام بعمليات هذه التنمية وتحقيق أهدافها التخطيطية والتنسيقية والتقويمية، وقد تكون نواة هذا التنظيم موجودة فعلا ومتمثلة بمجلس إدارة التعاونية أو مجلس البلدية أو مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع، ولكن في حالة عدم وجودها لابد من العمل على بناء تنظيم يمثل الهيئات المشتغلة في المجتمع المحلي والأفراد بشكل عام.

2- **المرحلة التخطيطية التي يتم فيها تنفيذ المرحلة التمهيدية:** يكون قد تم تحسس طريقة العمل بصورة عامة، والتعرف على الناس واكتساب ثقتهم وقبولهم، وتفهم الأوضاع القائمة والعادات والتقاليد والقيم السائدة، وملاحظة بعض المشكلات الهامة، وتوطيد العلاقة مع التنظيم الذي سوف يتم العمل معه، وبذلك يمكن أن تنتقل عملية تنمية المجتمع المحلي **لمرحلة ثانية وهي مرحلة التخطيط** وتستهدف المرحلة التخطيطية:

- وضع خطة لتنمية المجتمع المحلي تحقق تطلعات أبنائه، وتوضع الخطة بكافة تفصيلاتها الفنية وبرمجتها الزمنية.
- وتوزع أدوارها على المنظمات والأفراد للمشاركة في تنفيذها وتشمل هذه المرحلة بلورة قائمة متفق عليها لاحتياجات المجتمع المحلي والمشكلات والمعوقات التي تواجه تنميته وترتيب أولويات المشكلات وفقا للإمكانيات الذاتية المحلية لمواجهتها.
- وترتيب الحاجات حسب أهميتها بنظر المجتمع المحلي وتحديد طبيعة المشروعات التنموية التي يمكن

اقتراحها للتغلب عل المشكلات وفق أولوياتها وتحديد جدوى كل مشروع يقترح إدراجه في خطة تنمية المجتمع المحلي.

- وضع التصور النهائي لخطة تنمية المجتمع المحلي متضمنة المشروعات ذات الجدوى وتوزيع أدوار ومسؤوليات التنفيذ على المنظمات والأفراد.

3- **المرحلة الثالثة المرحلة التنفيذية:** وتهدف هذه المرحلة إلى ترجمة خطة تنمية المجتمع المحلي ومشروعاتها إلى واقع عملي من خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامهما وأدوارهما حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني، وتتناول المرحلة التنفيذية العمليات التالية:

- اختيار الأجهزة اللازمة والمناسبة لعملية التنفيذ.
- والعمل على إشراك القادة المحليين وتدريبهم التدريب المناسب لأداء مسؤولياتهم في عملية التنفيذ.
- وتشجيع أبناء المجتمع المحلي على المشاركة الإيجابية والتعاون في التنفيذ.
- ووضع المشروعات موضع التنفيذ الفعلي.
- مع توفير كافة مستلزمات القيام بعملية التنفيذ للتمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة وإحداث التغيير المنشود.
- والعمل على تثبيت التغيير الحاصل عن طريق توعية وتنوير أعضاء المجتمع المحلي وإشعارهم بأهمية هذا التغيير، وما سوف يترتب عليه من نتائج وانعكاسات في حياتهم، سواء في الوقت الحالي أوفي المستقبل.
- والإشراف على عملية التنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف الموضوعة.
- مع التقويم الدوري المنتظم للتأكد من سلامة عمليات التنفيذ، ويجب أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ المشروعات المختلفة هو تحقيق التعاون والمشاركة والتشاركية بين مختلف الأطراف المشتركة في عملية تنمية المجتمع المحلي أو ذات المصلحة في نجاح مشروعات خطة التنمية، سواء كان ذلك من ناحية التمويل أو تقديم الخبرات الفنية أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل.

4- المرحلة التقويمية

وتستهدف هذه المرحلة قياس وتقدير كمية ونوعية ما ينجز من أهداف خطة تنمية المجتمع المحلي، ويجري في هذه المرحلة:

- الوقوف على ما نفذ، ومعرفة ما إذا كان التنفيذ يسير طبقا للخطة المرسومة، ومدى تحقيق المشروعات لأهدافها.
- وما هي الصعوبات التي اعترضت عملية التنفيذ ومسبباتها والحلول المناسبة لها.
- ونوع التغييرات التي طرأت على الناس والمجتمع المحلي نتيجة تنفيذ الخطة ويمكن أن تحقق المرحلة التقويمية أهدافا أساسية مثل تحديد الطريقة التي تنفذ بها الخطة، وخصوصا تحديد ما إذا كان التنفيذ يحصل بالطريقة المتوقعة وبدرجة الكفاءة والجهد اللازمين لتحقيق أهداف الخطة وتقدير آثار وتأثيرات الخطة على المجتمع المحلي، فالتركيز هنا هو على المنتج النهائي وهو آثار وتأثيرات الخطة والارتقاء بمستوى عملية تنمية المجتمع المحلي من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في الممارسات التنموية، فيعدل فيها أو تطور أو تغير حسبما تسفر عنه نتيجة التطبيق.

ثامنا: مجالات تنمية المجتمع المحلي:

إن غاية تنمية المجتمع المحلي هي إحداث تغيير شامل في حياة المجتمع. وقد يكون هذا التغيير ماديا (رفع المستوى الاقتصادي) أو معنويا (تغيير اتجاهات الأفراد)، وتسعى مشروعات التنمية لإحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي والعمراني للمجتمع، وتعمل في مجالات متعددة وتشمل نشاطاتها كل جوانب الحياة في المجتمع المحلي في:

1- المجالات الاقتصادية وتشمل النشاط الزراعي في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة ومقاومة الآفات الحشرية والأمراض النباتية، وإدخال زراعات جديدة، والتوسع في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية عن طريق تحسين النسل وإدخال سلالات جديدة وتغذية الحيوان وحمايته وعلاجه وتربية الدواجن والنحل والتسويق الزراعي والإرشاد الزراعي وتكوين رأي عام تعاوني وإنشاء جمعيات تعاونية وتنشيط الجمعيات التعاونية القائمة وهناك الصناعات التقليدية وتكون في حصر ودراسة الصناعات التقليدية القائمة وتطوير الصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة وتسويق المنتجات والتدريب المهني.
2- المجالات الثقافية فيجب التعاون مع المؤسسات التعليمية في مختلف مجالات التنمية ومنها مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإنشاء المكتبات ونشر الثقافة العامة عن طريق الندوات وغيرها.

3- المجالات الصحية تتمثل قي تحسين البيئة والمرافق الصحية ومكافحة الأمراض المعدية ورعاية الأمومة والطفولة وتوفير الرعاية الصحية كالإسعاف والوقاية والعلاج وتحسين المساكن ونشر الوعي الغذائي وتوفير المياه النقية للشرب والتثقيف الصحي.

4- المجالات الاجتماعية وتكون في تنظيم المجتمع المحلي وتشجيع وتطوير القيادات المحلية والقيام بالمشروعات الاجتماعية وإجراء البحوث الاجتماعية وتنظيم شؤون الشباب.

5- المجالات والنشاط النسائي فيمكن تطوير وتحسين قدرات المرأة وتحسين أدائها عن طريق التعليم والتدريب. وإنشاء وتشجيع التنظيمات النسائية وإدماج المرأة في عمليات التنمية والاقتصاد والتدبير المنزلي والإرشاد الأسري وتربية الأطفال.

6-المجالات الخدمات العامة فتكون في فتح وتعديل الطرق الفرعية وتعديل الشوارع وإنارتها وإنشاء المرافق العامة وصيانتها وتحسين المشهد العام للمنطقة.

مما سبق يتضح أن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية الهامة، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء مديريات خاصة بالتنمية المحلية، تتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشؤون الاجتماعية، من أجل متابعة طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند السلبيات، أو المشكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تساهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشكل كلي وهذا يجعلنا نتساءل؟

<u>لماذا نهتم بالتنمية المحلية وتنمية المجتمع في تخصصنا؟</u>

ارتبط الانسان منذ بدء الخليقة بالبيئة المحيطة به وأصبح جزء لا يتجزأ منها كما ارتبط تطوره ونموه العقلي والحضاري بكل ما يحيط به في تلك البيئة من امكانيات واستغلاله لها فعلاقة الانسان بالبيئة والمجتمع الذي يقيم فيه كانت ولازالت تثير جدلا كثيرا فهل الانسان في سيطرته على الطبيعة من حقة أن يستخدم البيئة ويستهلك مواردها كيفما شاء أم أن هناك قيودا بيئية وحدودا ينبغي الا يتجاوزها.

وتأسيسا على ما سبق فأن تنمية المجتمع وتطويره والاهتمام بمشكلاته وبالإنسان دفعت الاوساط العلمية الدولية والمحلية الى ضرورة البحث عن وسائل وطرق ومنهجية تعمل على تحقيق التوازن بين البيئة والمجتمع والافراد والمؤسسات والسعي نحو مواجهة المخاطر وحماية الجميع فالمسؤولية هنا مسؤوليه جماعية

تقع على عاتق جميع المهن الاخرى بالمجتمع والهيئات التنفيذية والتشريعية في المجتمع ولكن هناك جزء من المسؤولية يقع على عاتق مهنة الخدمة الاجتماعية وذلك لوجود الاخصائيين الاجتماعيين مع العديد من مؤسسات المجتمع الى جانب ما تملكه المهنة من قدرات ومهارات ومعارف وقيم تمكنها من خلال الاخصائيين الاجتماعيين من تحقيق تنمية المجتمع واهتمام الخدمة الاجتماعية بالمجتمع المحلى وتنميته ليست وليدة الحاضر بل ان الخدمة الاجتماعية من المهن التي اهتمت بالفرد والمجتمعات والمحليات منذ البدايات الاولى لها كمهنة وهي تحاول تنظيم علاقات الانسان بالمكان الذي يقيم فيه وبالبيئة المحيطة به سواء من حيث مواردها أو تنظيم علاقات الافراد بها لا شباع احتياجاتهم دون ان يصيبها بضرر ومن شواهد ذلك حركة المحلات الاجتماعية التي بدأت برامجها ومشروعاتها بتنظيم العلاقة من حيث المحافظة على المجتمع وحمايته والمساهمة في تنميته وتقدمة.

ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية تهدف بصفة أساسية الى احداث تغييرات مرغوب فيها في الافراد والجماعات والمجتمعات بقصد ايجاد تكيف متبادل بين الافراد ومجتمعاتهم لمواجهة المواقف الاشكالية والمشكلات الاجتماعية ومعالجتها أو الوقاية منها، كما انها تهدف الى مساعدة الافراد والمجتمعات لاستثمار أقصى ما لديهم من قدرات للوصول الى مستويات اجتماعية لائقة تمكنهم من المحافظة على المجتمع وحمايته ولتحقيق تلك الاهداف تعمل هذه المهنة في عديد من المجالات من بينها تنمية المجتمع وهي تتعاون مع غيرها من المهن الأخرى هذا المجال لإسعاد الانسان ومساعدته باعتباره المكون الأساسي للمجتمع وأهم عناصره والذي قد يكون هو نفسه أول ضحاياها.

ومن ثم نجد ان الاهتمام بتنمية المجتمع المحلى قد يحدث أثرا في نمو المجتمع خاصة وان الدور التنموي للخدمة الاجتماعية يتطلب منها ان تتعامل بكفاءة مع قضايا المجتمع حتى تثرى هذا الدور وتعمقه في المجتمع والعمل على زيادة الوعى لدى فئات المجتمع شباب ورجال وسيدات وذلك اسهاما للمهنة في قضايا حيوية بما يرفع من مكانتها ومكانة العاملين بها في المجتمع المصري التأكيد على الدور المهني الذي يمكن أن يقوم به الأخصائي الاجتماعي حيث انه بخبراته المهنية والعملية والنظرية يستطيع أن يساهم في تنمية وزيادة الوعى لدى المواطنين بالمشكلات القائمة بالمجتمع وتؤثر على حياتهم وعلى اولادهم وأسرهم وانجاح المشروعات التنموية من خلال تكتيكات ومهارات تساهم في تدعيم هذه المشروعات وتذليل المعوقات التي تواجهها.

1- التنمية المحليّة يمكن أن تكسر الحواجز ضمن المجتمع المحلي من خلال تشجيع التواصل وتحسينه بين مختلف الأفراد والمجموعات السكّانيّة.

2- عندما يعمل مواطنون من قطاعات عديدة مجتمعة معا لقياس الموارد والحاجات، يتعرّفون إلى بعضهم بعضاً ككائنات بشريّة، أكثر من مجرّد أشخاص أو جماعات (مثلا، "الشباب" أو "الفقراء" أو "رجال الأعمال"). هذا التفاعل لا يتيح لأشخاص من خلفيات وظروف مختلفة أن يعملوا سويا فحسب، بل هو يعزز الاحترام المتبادل والشعور مع الآخرين أيضا. التنمية المحلية يمكن أن تجمع أشخاصاً ليس بينهم أي صلة في الأوضاع العادية، ويعرفهم المجتمع المحلي كجامعٍ لهم جميعاً.

فيما هي تكسر الحواجز تربط التنمية المحلية أعضاء المجتمع المحلي معاً وتسمح لهم برؤية كل واحد كجزء من وحدة تعمل بشكل جيّد فقط عندما يحصل كافّة أجزائها على حاجاتهم.

3- التنمية المحلية يمكن أن تؤسّس لأرضية صلبة يقوم عليها الدعم المجتمعي للتحركات حول مسائل مهمّة عندما يكون المجتمع المحلي في مسار يشمل الجميع في مناقشة استراتيجية كيفية التعاطي مع المسائل، تصبح خططُ التحرّك الناتجة منتميةً إلى المجتمع المحلي. سيعمل أعضاء المجتمع المحلي جاهدين على رؤيتها تنفذ وتتحقق عندما يشعرون أن الخطط خططهم.

4- التنمية المحلية يمكن أن تساعد الأفراد والمجموعات على اكتساب مهارات ومعارف جديدة بعضها يشمل ما يلي:

- مهارات القيادة والإدارة.
- فهماً أفضل للأشخاص الآتين من خلفيّات مختلفة، وقدرة أفضل على التواصل معهم.
- مهارات التعامل مع الأشخاص ضمن العلاقات الإنسانية.
- مهارات تيسير جلسات العمل.
- مهارات تحليلية ومهارات الاتصال والتواصل.
- نظرة عامّة على كيفية تفاعل الأنظمة للتأثير على حياة المجتمع المحلي.
- فهماً لكيفية تأثير الاقتصاد على حياة الناس، على الصعيدين الصغير والكبير.

5- التنمية المحلّية يمكن أن تدفع إلى الأمام قادة طبيعيين من داخل المجتمع المحلي:

يحصل ذلك بشكل طبيعي كنتيجة لعمليّة التنمية المحلية، كما يحصل من خلال تشجيع القادة الحاليين.

6- التنمية المحلّية يمكن أن تشجّع المجتمع المحلي على تحديد موارده الخاصّة وعلى فهم نقاط قوّته:

عندما يمتلك الناس فهماً واضحاً لما هو متاح أمامهم ولما يمكنهم القيام به عندها يستطيعون استخدام مواردهم على أفضل وجه.

7- التنمية المحلية يمكن أن تجعل المجتمع المحلّي مكتفياً ذاتيّاً وقادراً على تحديد مشكلاته بنفسه وحلّها تشمل مزايا هذا الموقف ما يلي:

- زيادة ثقة المجتمع المحلي في نفسه واحترامه لذاته، مما يحفّز المواطنين على التعامل مع المشكلات الصعبة وحلّها.
- خفض (أو القضاء على) حاجة المجتمع لأنْ يعتمد على مصادر خارجية للحصول على مساعدة، ما يؤدي إلى عدم وجود "خبراء" يحدّدون ما هو مناسب للمجتمع.
- زيادة في السرعة التي يتمكن المجتمع من خلالها الاستجابة للمشكلات وتعبئة الموارد.
- التأكّد من أنّ المشكلات التي يطرحها المجتمع المحلي هي فعليّاً تلك التي تهمّه.

8- التنمية المحليّة يمكن أن تُعطي الجميع صوتاً، وتجعل الديمقراطيّة التشاركية الطريقة الطبيعية لصناعة القرار المجتمعي:

إنّ تشكيل بنية تحتيّة دامجة وتشاركية تؤمّن سماع آراء الجميع وحاجاتهم، ويؤدّي إلى تأسيس أنظمة مجتمعية تُشرك كافّة القطاعات.

9- التنمية المحليّة يمكن أن تبني قاعدةً لمجتمع محلي واقعي ولإنصاف حقيقي، ما يؤدّي إلى مجتمع محلّي صحّي وتغيير اجتماعي إيجابي وطويل الأمد:

عندما يعمل الناس سوية كمجتمع محلّي يصبح من الأصعب تهميش مجموعات معيّنة أو تجاهل حاجاتهم، وأسهل بكثير تصوّر مجتمع حيث تتوفّر فيه دعامات الصحّة للجميع، والعمل باتّجاه هذا المجتمع. للمزيد عن محدّدات الصحّة وبناء مجتمعات محلّية صحّية.

- وسوف نعرض في نهاية الفصل بعض التساؤلات التي خطرت لنا نعمل على التفكير فيها والاجابة عليه؟
- ما هي التنمية المحلّية؟
- لماذا نهتم بالتنمية المحلّية؟
- متى وأين علينا التركيز على التنمية المحلّية؟
- مَن يجب أن يكون مشاركاً في التنمية المحلّية؟
- كيف نحقق التنمية المحلّية الحقيقية في مجتمعاتنا؟

المراجع:

1- أحمد على حجازي، **المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية في المجتمع المصري**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة طنطا، 2003.

2- مريم محمد ذكي، **تسويق الخدمات الاجتماعية كمدخل لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها التنموية**، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، 2012.

3- رشاد أحمد عبد اللطيف، **ادارة المؤسسات الاجتماعية**، دار المعارف للنشر والتوزيع، 2005.

4- . روبرت كينج، **نحو تصنيف المنظمات الأهلية العربية**، ورقة عمل بمؤتمر دور المنظمات العربية والشرق الأوسطية غير الحكومية في الاستراتيجية القومية للتنمية، القاهرة، 1993.

5- احمد مصطفي خاطر وآخرون، **الإدارة في المؤسسات الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

6- وزارة الشئون الاجتماعية: **المؤشرات الإحصائية تنمية ادارية، اجتماعية، رعاية اجتماعية"**، (القاهرة: الإدارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق واتخاذ القرارات، 1997).

7- ابراهيم عبد الرحمن رجب، **مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلى المعاصر**، مؤسسة الشرق الأقصى، القاهرة، 1981967.

8- .Dorothy N. Gamble & Marie Well: **Community practice intervention,** in Encyclopedia of social work ،20th Ed ،NASW press & Oxford university press ،USA ،2008.

9- رشاد احمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الأبداع للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

10- عبد الباسط محمد حسن، **التنمية الاجتماعية**، مكتبة وهبة، القاهرة. 137ص، 1977.

11- . سعد الدين ابراهيم، **نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث**، استراتيجية التنمية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.

12- محمد عبد الفتاح محمد، **ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

13- . أحمد شفيق السكرى، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار

المعرفة الجامعية، 2000.

14- . خالد مجاهد احمد، **خصائص العلاقة بين جمعيات تنمية المجتمع المحلى وأجهزة مديرية الشئون الاجتماعية وارتباطها بتفعيل برامج ومشروعات التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، 2009.

15- . غريب محمد سيد، **علم الاجتماع الريفي والحضري**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.

16- عبد الحليم رضا عبدالعال، **تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق كلية الخدمة الاجتماعية**، حلوان، 2000.

17- رشاد أحمد عبد اللطيف، **إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

18- محمد عبد الفتاح محمد، **ادارة الجودة الشاملة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

19- سامية محمد فهمي وآخرون: **مدخل في التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية.

20- Lanan Thompron: **Improving Senior's Quality of Life**, Canada, University of Regina, 2000.

21- Wish ،Peter: **Quality of Life Trends**, Concepts ،and Approaches ،Gromm London ،1986.

22- محمد غادر: **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الدولي " حوكمة الإدارة في عصر المعرفة" جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، جامعة الجنان، ٢٠١٢.

23- أماني قنديل وآخرون: **مدخل لدراسة الشبكات العربية**، للمنظمات غير الحكومية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2007.

24- نعمة عباس الخفاجي، طاهر محسن الغالبي: **نظرية المنظمة (مدخل التصميم)**، اليازوري، الأردن، 2009.

25- عبد الخالق محمد عفيفي: **طريقة تنظيم المجتمع _المنهجية والممارسة العملية مع رؤية تطبيقية في إطار البحث العلمي**، المكتب الجامعي الحديث، 2012.

26- محروس محمود خليفة: **ممارسة الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992.

27- جمال شحاتة حبيب واخرون: **الانسان والبيئة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، دار مارينا للطبع والنشر، القاهرة 1994.

28- احمد حسنى: **تقويم برامج البيئة في مصر** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، فرع الفيوم 1998.

29- مريم ابراهيم حنا: **العلاقة بين ممارسة خدمة الفرد وتنمية اتجاهات الشباب نحو البيئة**، بحث منشور في المؤتمر العلمي الشباب والتنمية والبيئة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

30- جمال شحاتة حبيب واخرون: **الانسان والبيئة في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية**، دار مارينا للطبع والنشر، القاهرة، 1994.

31- إبراهيم بيومي مرعى واخرون: **تنمية المجتمعات الريفية جهود الخدمة الاجتماعية**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1983.

32- محمود الكوردي: **التخلف ومشكلات المجتمع المصري**، القاهرة، دار المعارف، 1979.

33- عبد الهادي الجوهري: **المشاركة الشعبية والتنمية**، في المجلة الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد20، 1977.

34- سامية محمد فهمي: **المرأة في التنمية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

35- محمد العوادات **التلوث وحماية البيئة**، دمشق، الأهالي للطباعة والتوزيع، 1988.

36- زيدان عبد الباقي: **علم الاجتماع الريفي**، مطبعة المعرفة، القاهرة، 1999.

37- محمود عودة: **المجتمع الريفي وتنميته**، القاهرة، مؤسسة نبيل للطباعة 1995.

الفصل التاني

تنمية المجتمع الريفي

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: تنمية المجتمع الريفي في مصر نظرة تاريخية

ثانيا: أهمية دراسة المجتمع الريفي

ثالثا: أهمية التنمية الريفية

رابعا: أهداف التنمية الريفية

خامسا: مجالات تنمية المجتمع الريفي

سادسا: خصائص التنمية الريفية

سابعا: اساليب التنمية الريفية

ثامنا: القواعد الاساسية لتنمية الريف

تاسعا: معوقات التنمية الريفية في مصر

إعداد

أ. د / قوت القلوب محمد فريد

أستاذ متفرغ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمـــــة:

تعتبر القرية المصرية أساس المجتمع المصري حيث نشأ المجتمع في بادئ الأمر كمجتمع قروي زراعي، والزراعة هي النشاط الأساسي للغالبية العظمى من السكان ولذلك فإن المجتمع الحضري أو مجتمع المدينة في مصر هو امتداد طبيعي للقرية المصرية بعاداتها وتقاليدها وأنماط الحياة فيها وجوهر سلوك أبناءها، وتختلف مصر في ذلك عن الغرب حيث كانت المدينة هي الأصل والأساس، وكانت القرية هي الامتداد الطبيعي لها، وقد تحملت القرية المصرية عبء نشأة وتطور المدينة المصرية، فالقرية هي التي قدمت للمدينة كل مقوماتها بدءاً من السكان إلى الغذاء إلى مستلزمات الصناعة من المواد الخام وأيضاً قدمت إليها التمويل من فائض الإنتاج الزراعي. ولم تكن العلاقة بين القرية والمدينة في مصر علاقة أخذ وعطاء متبادلة، وإنما كانت وما زالت إلى حد كبير علاقة عطاء من جانب واحد وهو جانب القرية وأخذ من جانب واحد أيضاً وهو جانب المدينة. وأدى ذلك إلى تقدم المدينة بسرعة أكبر من تقدم القرية مما أنشأ بينهما فجوة ظلت تتزايد حتى بلغت حداً غير مقبول وبنفس تقرير التنمية البشرية المصرية الأولى الصادر عن معهد التخطيط القومي في عام 1994 هذه الفجوة بمؤشرات الدخل والتعليم ومنه نجد أن نصيب الفرد من الدول في الريف كان 576 دولار في عام 1990 بينما كان 805 دولار في الحضر وكان متوسط سنوات الدراسة 2. 7 سنة في الريف و5. 6 سنة في الحضر في نفس العام.

ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة في الريف من 52. 7 ألف جنيه عام 2017 – 2018 إلى 59. 7 ألف جنيه في 2018 – 2020.

وارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة في الحضر من 69. 9 ألف جنيه عام 2017 – 2018 أي 80. 9 ألف جنيه عام 2019 – 2020.

وفي المجتمعات الريفية على وجه الخصوص فإن إحراز نوع من التقدم في قطاع الزراعة لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الريفية. حقيقة أن مثل هذا التقدم ضروري وهام ولا يمكن تجاهله، ولكن التنمية الدائمة والقادرة على تحقيق التغير المطلوب هي التي تشمل الخطوط والمشروعات المناسبة لخلق فرص عمل لزيادة دخل سكان الريف من خلال نشاطات زراعية وغير زراعية وتشجيع نظام الإدارة المحلية وتنمية الخبرات المحلية. لذلك اتجهت جهود الدول إلى عمرية إعادة بناء القرية المصرية بتطوير القرية اقتصادياً واجتماعياً

وعمرانياً وثقافياً وسياسياً بما يحقق بناء وتنمية المجتمع الريفي في تكامل وشمول.

أولاً: تنمية المجتمع الريفي في مصر (نظرة تاريخية):

تعتبر القرية هي الوحدة الأساسية للتنمية الريفية ومن الخطأ أن تتجاهل الاختلافات الكبيرة والواضحة التي توجد بين هذه الوحدات عند محاولة التغيير المطلوب كما يجب العمل على ربط تكتيكات العملية التنموية بالمرحلة التي يمر بها المجتمع.

ولقد مرت مشاكل التنمية بالقرية بمراحل تاريخية ارتبطت إلى حد كبير بنفس المراحل التي مر بها نظام تملك الأرض في مصر، ويؤكد ذلك ما لطبيعة الأرض في مصر من أثر بالغ على مختلف جوانب الحياة في مصر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية ويمكن تقسيم المراحل التاريخية التي مرت بها القرية المصرية في صراعها نحو التنمية إلى الفترات الآتية:

- المرحلة الأولى 1805 – 1882
- المرحلة الثانية 1882 – 1923
- المرحلة الثالثة 1923 – 1938
- المرحلة الرابعة 1938 – 1946
- المرحلة الخامسة 1946 – ما قبل ثورة يوليو 1952
- المرحلة السادسة 1952 – 1960
- المرحلة السابعة 1960 – 1967
- المرحلة الثامنة 1967 – 1973
- المرحلة التاسعة 1973 – 1982
- المرحلة العاشرة 1982 – 1994
- المرحلة الحادي عشر 1994 – 2000
- ومن 2000 حتى الآن

وبتطور تلك الخدمات ارتبطت في حجمها أو في أسلوب أدائها بسياسة المجتمع آنذاك ومنطلقاته التنفيذية الحكومية، كما يتضح فيما يلي وقد أمكن بلورة أهم نواحي هذا التطور عبر تلك المراحل الزمنية على

النحو التالي:

المرحلة الأولى: (1805 – 1882):

وهي عهد أسرة محمد على حتى الاحتلال البريطاني في هذه المرحلة كان الاهتمام منصباً على النظام الإداري، وعلى ملكية الأرض وجباية الضرائب فقط وكذلك نظام الري، وكان الاهتمام موجهاً أساساً ليتمكن الفلاح من زراعة الأرض لدفع الضرائب المقررة والتي كانت هي العلاقة الوحيدة التي تربط الفلاح والحاكم وقد بدأ في المرحلة الأخيرة من هذا القرن الاعتراف بالملكية الفردية وذلك ابتداءً من عصر سعيد، ومن أهم ملامح هذه الفترة الاهتمام بالزراعة ونظم الري. وبهذا كان هناك تقسيم عمل بين المصريين الذين تخصصوا في الزراعة والأجانب الذين يقيمون في المدن للإدارة وجمع الضرائب.

ومن خلال تحليل هذه المرحلة نجد أن تلك المرحلة ركزت على ملكية الدولة لكافة القطاعات من ملكية الأرض ونظام الري وجمع الضرائب ودور الفلاح فقط هو دفع الضرائب، ولكن مع انتهاء المرحلة بدأ الاهتمام بالملكية الفردية.

المرحلة الثانية (1882 – 1923):

كانت البلاد تحت سيطرة الحكم البريطاني المباشر، وسعى الاستعمار إلى استغلال موارد البلاد بأكثر كفاءة منتجة، فأي مشروع يقدم للبلاد إنما يكون تأثيره زيادة الإنتاج بأقل التكاليف ولا يقدم لمصلحة الأفراد أو الشعب، واهتمامه ينصب في المقام الأول على إنتاج القطن، ولهذا نجد أن الخدمات التي قدمت في تلك الفترة تتمثل في الحاجة إلى عدد من الفنيين الزراعيين والكتبة. لهذا أنشئت (مدرسة الزراعة السلطانية العليا تحولت فيما بعد إلى كلية الزراعة جامعة القاهرة) والتعليم الأولي والكتاتيب لتخرج الكلية وبقية الشعب يعمل في المجال الزراعي كعامل ولم تكون هناك حاجة في نظر المستعمر لتعليم الفلاحين طالما أن الدور المطلوب منهم في خدمة أهدافه لا يتطلب الحصول على أي قدر من التعليم، وفي مجال الصحة كان الاهتمام بمكافحة الأمراض الوبائية وتنظيم الحجر الصحي ومكاتب ضباط الصحة، وذلك بغرض توفير الأيدي العاملة القوية للزراعة واعتمد النظام الإداري في القرى على القوة للمحافظة على الأمن وجباية الضرائب ولكن الاهتمام الأكبر في تلك الفترة اتجه إلى قسم القطن بوزارة الزراعة وتدعيمه بالإمكانيات الفنية والمادية، فأمكنه تقديم أصناف ممتازة من القطن والاهتمام بمشروعات الري والصرف لانعكاسها على الإنتاج

الزراعي، كما حافظ على نظام العمدة الذي يضمن له استتباب الأمن دون تقديم أي دور في تنمية القرية.

وقد شهدت هذه الفترة الإرهاصات المبكرة لنشأة الحركة التعاونية في مصر التي ظهرت إلى الوجود في السنوات الأولى من القرن العشرين، حيث تأسست التعاونية الأولى في مصر عام 1909 وكانت موجهه أساساً للعمال والموظفين بمدينتي القاهرة والاسكندرية وتبعها في العام التالي مباشرة تأسيس أول جمعية تعاونية زراعية مصرية في شبرا النملة في عام 1910. "وفي عام 1913 أصدرت الحكومة قانوناً لحماية صغار الملاك ينص على عدم فرض ضريبة على ملكية الأطيان التي لا تزيد عن خمسة أفدنة".

ولا شك أن هذه البداية المبكرة نسبياً لوجود تنظيمات اجتماعية تنموية في القرية المصرية، برغم وجود الاحتلال وضغوط الحكومات التي عينها يرجع أساساً إلى جهود نفر من شباب مصر المثقفين الذين كونوا جماعة إصلاحية في إطار نادي خريجي المدارس العليا الذي استظل بالدفعة السياسية للحزب الوطني بقيادة الزعيم مصطفي كامل، غير أن هذه التعاونيات قوبلت بتجاهل الحكومة، ثم سعت إلى وضع قانون لها يخضعها تماماً لسيطرة الدولة، ومن ثم ظلت التعاونيات تعمل دون غطاء قانوني لها مما سبب ضعفها وصعوبة انتشارها. وفي 1923 صدر الدستور المصري ونص على أن التعليم الأولى الإلزامي إجباري إلا أن عجز الدولة حال دون التوسع في إنشاء المدارس في الريف.

ونخلص إلى الخطوط الأساسية التي صاغت أسلوب الخدمات الاجتماعية الريفية في هذه الفترة هو التبعية الفكرية للاستعمار الإنجليزي وسلسلة الحكام دون اهتمام منصف بالريف والريفيين لكنه قائم على الاستغلال وابتزاز الموارد الطبيعية والبشرية لصالح فئات الإقطاع وطبقة الحكم.

المرحلة الثالثة (1923 – 1938):

كانت هذه الفترة استمراراً لما سبقتها واتسمت بصفة غالبة بكثرة الوعود وقلة التغيير على أن هناك عدة متغيرات برزت في تلك المرحلة أهمها:

1- إنشاء الجامعة الأهلية وتخريج دفعات من المتعلمين الذين تكون من بينهم جماعات عديدة اهتمت بإصلاح الأحوال الاجتماعية في البلاد مثل الجمعيات المصرية للدراسات الاجتماعية وجماعة الرواد، ورابطة الإصلاح الاجتماعي.
2- دخول بعض المصريين مجال الصحافة، ومن ثم عادت الصحافة إلى دورها القيادي بين أبناء البلد

بعد أن كان الأجانب هم المسيطرون عليها.

3- اتجاه مناقشة الجمعية العمومية للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بأن يمتد مجال عمل الجمعية إلى الريف عام 1937.

وقد لعبت هذه المتغيرات دورها في ولوج الخدمات الريفية بمصر في مرحلة تالية:

- 1924 صدر قانون التعليم الإلزامي والذي يقضي بجعل التعليم الأولي إلزامياً من بنين وبنات كما أصبح أيضاً إجبارياً ومجانياً إلا أن عجز ميزانية الدولة حال دون التوسع في إنشاء المدارس في الريف.
- 1927 وجهت العناية إلى محاربة الفقر فصدر قانون التعاون رقم 23 للأخذ بيد الزراع وتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.
- 1931 أنشأت الحكومة بنك التسليف الزراعي التعاوني بالاكتتاب بنصف رأس المال على أن تتولى البنوك النصف الآخر وفي أثناء الأزمة الاقتصادية خصصت الحكومة 3 ملايين لإقراض الفلاحين على محصول القطن.
- 1934 صدر قانون إنشاء مجلس المديريات لتنفيذ وإدارة مؤسسات الخدمات وكانت هذه أول محاولة لتطبيق نظام اللامركزية.
- 1937 تم تعديل قانون التعاون الذي صدر سنة 1923 وتعثر لعدم كونه حركة شعبية – وبتعديله عام 1937 أصبح حركة شعبية حكومية.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن هذه الفترة التي تبدأ بعد تصريح 28 فبراير المعروف الذي نالت مصر من ورائه استقلالاً جزئياً وانتقل الحكم من تحت الحكم الإنجليزي المباشر إلى الحكم البرلماني الملكي، كانت البرامج والخدمات الريفية فيها تتصف بصفة غالبة هي كثرة الوعود، والأقوال، وقلة التنفيذ، والأفعال.

المرحلة الرابعة (1938 – 1946):

تميزت هذه المرحلة باندفاع الوزارات المختلفة أو تنافسها في تقديم الخدمات للريف دون ما تنسيق أو تخطيط مشترك بسبب الاستجابة للرأس العام الذي كان ينادي بمفهوم الإصلاح الريفي. وعند تولي عدد من أعضاء الجمعية مسؤولية بعض الوزراء، وأنشئت وزارة الشئون الاجتماعية في 20 أغسطس سنة 1939 وقد

صدر القرار الوزاري الصادر في 6 سبتمبر من نفس السنة وأصبحت الإدارات والمصالح التي تتبعها هي مصلحة العمل، مصلحة السجون، إدارة الخدمة الاجتماعية، إدارة الرعاية، ادارة الآداب العامة، مكتب البحوث الفنية، الإدارة العامة ثم إدارة التعاون وإدارة العلاج.

وفي سنة 1941 قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتنفيذ مشروع المراكز الاجتماعية مسترشدة بتجربة المنايل وشطانوف والعجايزة وأصبح المركز الاجتماعي الحكومي يخدم عشرة آلاف نسمة ويتبرع الأهالي بمبلغ 1500 جنيه ووضعت تشريعات وقوانين لإقامة وحدات المركز والمباني للموظفين كما يمنح المركز إعانة سنوية قدرها 1000 جنيه، وقد أدى نجاح المراكز الاجتماعية إلى دفع الوزارات الأخرى للمساهمة في مجال تطوير المجتمع الريفي ومنافسة وزارة الشئون الاجتماعية. "وارتكزت الفلسفة التي تتبناها المراكز الاجتماعية أساساً على مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، وقد قامت المراكز الاجتماعية على مجموعة محددة من الأسس الجوهرية منها ضرورة العمل على النهوض بالقرية المصرية وأن يشارك مواطن المجتمع المحلي في عمليات التفكير والإقرار والتنفيذ والتحويل والمتابعة والرقابة لأي مشروع أو برنامج تنموي. وقد توقف الإنشاء عام 1942 لعدم توافر الاعتمادات المالية.

وفي الصحة صدر قانون الصحة القروية، ومن ثم تم إنشاء المجموعات الصحية وعمليات مياه الشرب، وفي 1944 بدأت وزارة الزراعة في إنشاء الوحدات الزراعية في الريف. وفي عام 1946 دخلت وزارة التجارة والصناعة إلى السباق فأنشأت إدارة الصناعات الصغيرة التي أنشأت مراكز التدريب الصناعي في الريف والحضر.

وكانت وزارة التعليم "المعارف في هذا الوقت" قد بدأت هي الأخرى في إنشاء نوع جديد من المدارس سمي بالمدارس الريفية وتحولت تبعية الجمعيات التعاونية من وزارة الزراعة إلى وزارة الشئون الاجتماعية.

وهكذا نرى أن الخدمات الريفية قد تنوعت بشكل واسع فأصبح لدينا مراكز اجتماعية، وجمعيات إصلاح ريفي، وجمعيات تعاونية، ومجموعات صحية ووحدات زراعية ومدارس إلزامية، ومراكز تدريب، صناعي ريفي وبالرغم من تعدد تلك الخدمات إلا أننا نلاحظ على تلك الفترة ما يلي:

1- عدم التنسيق بين الخدمات مما أدى إلى الازدواج والتكرار مما تحول بعد ذلك إلى تنافس وصراع وعدم تعاون بين القائمين على أمورها.

2- لم تتمكن الميزانيات المالية من توافر كل تلك الخدمات بالقرى الشيء الذي أدى إلى أن اقتصرت كل هذه البرامج على إنشاء عدد قليل من الوحدات وعدم انتشارها.

3- ضياع المسئولية بين هذه الخدمات المتنوعة المتصارعة.

المرحلة الخامسة في عام (1946 – ما قبل ثورة يويو 1952):

شكلت في تلك الفترة لجنة من الوزارات المعنية بتطوير الريف، مهمتها وضع خطة لتعميم الخدمات من كل أنحاء الريف، وانتهت إلى برنامج تنسيقي بين هذه الخدمات تنظم علاقتها وتتلخص تلك الخطة في الآتي: -

1- ينشأ مركز اجتماعي في كل قرية أو مجموعة قرى متقاربة يبلغ عدد سكانها 10000 نسمة وبه عيادة خارجية.

2- ينشأ في كل منطقة من مناطق أعمال المركز الاجتماعي مدرسة ريفية ومركز للتدريب الصناعي الريفي.

3- ينشا بين كل ثلاثة مراكز اجتماعية (30000 نسمة) مجموعة صحية يعمل فيها طبيبان وسيارة للإسعاف وبها قسم داخلي بجانب العيادة الخارجية، ويتولى العمل بالعيادة الخارجية أحد الأطباء الذي يمر على عيادات المركز الاجتماعية الثلاث يومان أسبوعان.

4- ينشأ في كل منطقة مساحتها (50000 فدان) وحدة زراعية تتولى إجراء التجارب الزراعية، ومهمته توفير البذور وجميع الخدمات الزراعية اللازمة كما يوجد بها وحدة بيطرية تكون في خدمة المراكز الاجتماعية التي بالمنطقة، أي أن المركز الاجتماعي هو حلقة الاتصال بين الأهالي بالوحدة الزراعية والأهالي وكافة المؤسسات الأخرى الموجودة بالمنطقة. "وقد غطت خدمات المراكز الاجتماعية حوالي 15% من إجمالي المجتمع الريفي المصري وبلغ عددها 176 مركزاً في سنة 1954، يخدم كل منها 15 ألف نسمة ولقد ساهمت هذه التجربة في إعداد وتخريج جبل من الأخصائيين الاجتماعيين الذين تمرسوا في قيادة العمل في المجتمعات المحلية". وقررت تلك اللجنة على أن يعمم المشروع في جميع أنحاء الريف خلال ثماني سنوات. واختيرت قرية سرس الليان (مدينة سرير الليان حالياً) لتكون مقر رئاسة المشروع إلا أن المشروع توقف للأسباب التالية:

1- سقوط الوزارة التي بني فيها المشروع.

2- عدم التعاون بين الوزارات في إدارة المشروع إلى حد أنه أهمل، وهجرت كل الإنشاءات بقرية سرسر الليان، ولكن استغلت الأبنية لتكون مقراً للمركز الدولي للتربية الأساسية للعالم العربي. (المركز الدولي لتعليم الكبار وتنمية المجتمع حالياً).

3- دخول مصر في حرب فلسطين ومن ثم عدم توافر الاعتمادات المالية للإنشاء ومن ثم توقف المشروع.

4- ونجد أن المراكز الاجتماعية قد استهدفت رفع مستوى العلاج الاجتماعي والاقتصادي والصحي في وقت واحد عن طريق الفلاحين أنفسهم ومساهمتهم الفعلية على أسس اجتماعية علمية سليمة يتوافر فيها البساطة وقلة التكاليف.

المرحلة السادسة من يوليو 1952- 1960:

قامت ثورة يوليو في مجال تنمية الريف بإصدار قانون الإصلاح الزراعي وكان الهدف منه هو تصحيح توزيع الملكية الزراعية باعتبارها أحد المظاهر الرئيسية لازدياد الفقر.

"وكان الهدف الفوري للإصلاح الزراعي هو توجيه ضربة قوية لطبقة كبار ملاك الأراضي وعناصر الأرستقراطية الراعية التي سيطرت على مراكز السلطة، وفي الأجل الطويل كان الهدف الأبعد هو تحطيم العوائق الأساسية أمام تطوير علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة في الريف المصري وتصفية العلاقات شبه الإقطاعية السائدة التي تحجب عملية تحرير قوي الإنتاج في الريف المصري. واستكمالاً لهذه الخطوة كان لابد من إيجاد نظام اقتصادي يتوافق معها إلى جانب أن حكومة الثورة قد أخذت والتزمت بالتخطيط الاقتصادي ومن أجل الحصول على موارد فإنها كانت في حاجة إلى السيطرة على فائض الإنتاج، وتوحيد نظم التعليم بالمرحلة الأولى، وكان لإنشاء المجلس الدائم الاقتصادية دوراً غير مباشر على سحب القوى العاطلة في الريف، وإنشاء مؤسسة أبنية التعليم التي كان لها الفضل في رفع مستوى المباني المدرسة في الريف المصري. وقامت به الحكومة بالبدء في مشروع تعميم المياه الصالحة للشرب في الريف، ثم كان لإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة دور في القيام بدراسة شئون الريف الخدمات القائمة منه باعتباره موطن السلوك الأعظم من الشعب ونظراً لشدة حاجة سكانه إلى مختلف الخدمات العامة، فقد استعرض المجلس في

دراسته في تلك ما شهدته مصر في السنوات القليلة المساحية من مشروعات الخدمات الريفية التي قامت بها وزارات الشئون الاجتماعية، والصحة والشئون البلدية والقروية" الإسكان والتعمير حالياً"، والتربية والتعليم، والزراعة، وهي تشمل مشروع المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفي، والجمعيات التعاونية، والمجموعات الصحية، والوحدات الزراعية أو المدارس الريفية، والمجالس القروية وغير ذلك. وبعد أن استعرض المجلس كافة هذه المشروعات والخدمات التي تؤديها وكيفية أدائها وطرق الإشراف عليها ومدى التعاون بينهما وانتفاع الأهالي بها وتبين أنها لم تثمر الثمرة المنشودة وأن مرجع هذا إلى العوامل التالية:

1- لم توضع سياسة مدروسة للإصلاح الريفي ولم يرسم برنامج لتنفيذ هذه السياسة على مراحل.
2- لم تنبع هذه المشروعات من الناس أنفسهم ومن شعورهم بالحاجة إليها، بل فرضت عليهم مما أضعف استجابتهم لها ومساهمتهم قبلها.
3- لم تكن هذه المشروعات شاملة تناول مختلف نواحي الحياة الريفية من اقتصادية، وتعاونية، واجتماعية، وصحية.
4- لم تراع فيها البساطة وقلة التكاليف مع البيئة الريفية حتى يسهل تعميمها.
5- لم يراع فيها التنسيق بين جهود مختلف المصالح الحكومية، بل كان التنافس بين المصالح والغيرة المهنية سبباً في التسابق في التنفيذ مما ترتب عليه تكرار الخدمات في مناطق وحرمان مناطق أخرى.
6- لم يراع فيها ترتيب أفضليتها تبعاً لحاجات الريف فيقدم منها الأهم على المهم.
7- كانت تنقص بعض القائمين بهذه المشروعات الخبرة اللازمة بحياة الريف ومشاعر أهله ونزعاتهم مما أضعف روح التعاون بينهم.
8- كانت هذه المشروعات تدار من القاهرة على أساس شديد المركزية مما قضي على شخصية الهيئات المحلية والإقليمية وأضعف شخصية المنفذين المحليين والموظفين الإقليميين وقيدهم باختصاصات محددة وجعل التصرف في كل كبيرة وصغيرة، مرجعه إلى الإدارة.
9- كانت القوانين واللوائح المالية وقوانين التوظف بجمودها وتعقيدها تمثل قيوداً تكبل الموظفين وتضيع وقتهم وتضعف إنتاجهم.

"وفي عام 1954 أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية المراقبات الاجتماعية تنفيذاً لسياسة اللامركزية في تأدية الخدمات على المستوى المحلي وعلى مستوى عواصم المحافظات وأنشأت الوحدات الاجتماعية على

مستوى المراكز لتؤدي خدمات وزارة الشئون الاجتماعية في الريف. كما قررت الدولة عام 1954 إنشاء الوحدات المجموعة حيث تخدم الوحدة المجمعة 15 ألف نسخة ويخدم مساحة 5000 آلاف فدان وتعتبر الوحدة المجمعة مؤسسة حكومية تعمل على النهوض بالريف.

وتعد الوحدات المجمعة مشروع ثورة يوليو وقد حددت وظيفتها. في تقديم الخدمات العامة التي توفرها وزارات الخدمات المختلفة من خلال البرامج وتنفيذ برامج الانعاش الريفي في ميادين الزراعة النباتية والحيوانية والصناعية الريفية، وتنفيذ برامج النهوض بالمجتمع باستثارة جهود الأهالي وتوجيهها لمقابلة مشاكلهم والنهوض بمستوى معيشتهم وتخدم الوحدة المجمعة قرية أو أكثر مجموع سكانها حوالي 15 ألف نسمة في المتوسط وتقام مباني الوحدة على مساحة 5 – 7 أفدنة يخصص جزء منها للساحة الشعبية كملاعب وجزء آخر لحقل التجارب الزراعية وتشيد مباني الوحدة على المساحة الباقية وتضم الوحدة أربعة أقسام رئيسية: قسم الشئون الصحية ويتضمن عيادة خارجية وقسم دخلي وصيدلية ويرأس القسم طبيب ممارس ومعه مجموعة من المعاونين، وقسم التربية والتعليم ويتضمن مدرسة ريفية ويرأس القسم ناظر المدرسة ويعمل مع مجموعة من المدرسين والمعاونين، وقسم الشئون الاجتماعية وتتبعه دار حضانة للأطفال والساحة الشعبية لمزاولة الرياضة والأنشطة الفنية والثقافية والتدريب على الصناعات الحرفية البيئية ويرأس القسم الأخصائي الزراعي الاجتماعي ومعه مجموعة من المعاونين، وقسم الشئون الزراعية و الحقل الإرشادي ومشتل وصوبة ومنحل وحظائر الدواجن ومشروعات الإنعاش الاقتصادي المتنوعة ويرأس هذا القسم أيضاً الأخصائي الزراعي ومعه مجموعة من المعاونين.

وقد أنشئ خلال الفترة 56– 1958 نحو 250 وحدة ثم توقف التوسع في الإنشاء لعوامل متنوعة منها ارتفاع تكاليف تنفيذ الوحدة المجمعة وصيانتها وضخامة المسئولية الملقاة على عاتق الأخصائي الزراعي الاجتماعي وتركيز اللوائح والتعليمات الإدارية على الرامج المتعلقة بالخدمات والإنعاش الاقتصادي دون أن تولي البرامج النهوض بالمجتمع أهمية كبيرة وهو ما انعكس على الأداء العملي وضعف مستوى برامج الإعداد والتدريب للعاملين بالوحدات، وتعدد مستويات الإشراف على الوحدات المجمعة، والصراع على إدارة الوحدة المجمعة على المستوى القاعدي بين الأخصائي الاجتماعي الزراعي والطبيب، ناظر المدرسة. "أيضاً فإن تزايد دور الحكومة في الزراعة من خلال التعاونيات كان جزءاً من اتجاه أوسع نحو الاقتصاد الاشتراكي، ومن هنا جاءت التعاونيات كأحد المقومات الرئيسية للإصلاح الزراعي وكانت التعاونيات تحدد الدورة الزراعية أخذت

على عاتقها تسويق المحاصيل وتزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة الرخيصة والمبيدات الحشرية والبذور على شكل قروض قصيرة الأمد". لقد بذلت محاولات دؤوبة لنشر نظام التعاونية منذ عام 1957 ولقد كان وراء تلك الرغبة القوية في تعميم هذا النظام في شتى أنحاء الريف المصري دافع ذو شقين.

أولاً: ضمان حد أدنى من تحسين مستوى الإنتاجية الزراعية عن طريق تمكين الحيازات الزراعية الصغيرة من الاستفادة من أساليب الإنتاج المتقدمة.

ثانياً: جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية (أو المؤسسة) التي من خلالها تتعامل الدولة مع الفلاحين في المسائل المتعلقة بتعبئة الفائض الزراعي وتنفيذ سياسات الدولة الزراعية.

وتم الأخذ بالتخطيط وأنشئ في أكتوبر 1952 بالقانون 123 المجلس الدائم لتنمية الإنتاج من أجل تنشيط الصناعة وقيامها بدورها في التنمية الاقتصادية وفي مجال التنمية الاجتماعية أنشأت المجلس الدائم للخدمات العامة 1953 لتنسيق الخدمات التي يؤديها للشعب مع تلك التي تؤدها الهيئات الأهلية.

وقد اتسمت تلك المرحلة منذ بدايتها، بل ومع قرب نهايتها بسمات وخصائص تؤدي بنا أن نطلق على النظام والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية التي اتبعت أنها كلها كانت تصب في اتجاه واضح نحو إعادة التوزيع، ويتحول القطاع العام إلى القطاع القائد لعمليات التنمية.

المرحلة السابعة من 1960 – 1967:

"وفي 28 مارس 1960 صدر القرار الجمهوري بقانون رقم 124 بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والذي به شهدت مصر أول نظام شامل للإدارة المحلية حيث نص هذا القانون على إنشاء شبكة من المجالس المحلية على طول البلاد وعرضها وقد تم تقسيم الدولة على 24 محافظة 124 مدينة، 4222 قرية وتم تقسيم الوحدات الإدارية المحلية إلى ثلاث مستويات المحافظات، المدن، القرى، ومع قوانين يوليو 1961 الاشتراكية أثر ذلك الاتجاه في مسار الرعاية الاجتماعية وتنظيمها في تلك المرحلة حيث تميزت بالآتي:

أصبحت الحكومة مسئولة مسئولية تكاد تكون كاملة عن برامج الرعاية الاجتماعية حيث توفر للموظفين الرعاية (الاجتماعية – الصحية – التعليمية – توفير فرص العمل – تطبيق قانون المعاشات) وفي ظل مسئولية الحكومة عن الرعاية الاجتماعية ظهر من ينادي بأن النشاط الأهلي لا مكان له في المجتمع

الاشتراكي كما ظهر من يدافع عنه ويرى ضرورة استمراره إلى جوار النشاط الحكومي في الرعاية الاجتماعية وهكذا بقيت الجمعيات التطوعية وأصبح من الضروري إشراكها في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقتضى ذلك ما يلي:

أ. زيادة التحكم والسيطرة من قبل الحكومة في هذه الجمعيات.
ب. تحسين أداء هذه الجمعيات ورفع مستواها.
ج. تنظيم الجمعيات بشكل يسمح لها بالمشاركة في التخطيط.

كما صدر القانون 32 لسنة 1964 الخاص بالجمعيات الأهلية وكيفية العمل بها وصدر القانون 33 لسنة 1964 الخاص بالضمان الاجتماعي ويعتبر هذا القانون مكملاً لنظام التأمينات الاجتماعية فهو يهدف إلى توفير الرعاية للأفراد والأسر المحتاجة ممن لا يستفيدون بقوانين الرعاية الاجتماعية، كما تضمن برنامج العمل الوطني الذي قدمه رئيس الجمهورية في المؤتمر القومي عام 1971 التوصية على أساس إعادة بناء المجتمع الريفي من نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الاستعانة بالجهود الذاتية.

كما اتجهت الحكومة إلى إنشاء وحدات اجتماعية فردية مبينة ومجهزة كمؤسسة حكومية للتنمية تنطلق منها جهود التنمية الريفية ويكملها جمعيات أهلية للتنمية الاجتماعية بحيث يتكامل الجهد الحكومي مع الجهد الشعبي، وكانت الأنشطة والمشروعات التي تقيمها الحكومة من خلال وزارة الشئون الاجتماعية يتم تسليمها لجمعية التنمية لإدارتها والإشراف عليها إلى جانب ما ترى الجمعية ذاتها إنشاؤها من مشروعات أخرى طبقاً لاحتياجات البيئة المحلية، حيث تقوم الوزارة أيضاً بدعمها بالإعانات المادية والفنية اللازمة لها.

ويلاحظ أن هذه التجربة كانت تركز فقط على جانب الأنشطة الاجتماعية التي تتولاها وزارة الشئون الاجتماعية دون باقي الجوانب الأخرى التي تدخل في نطاق اهتمام واختصاص وهيئات أخرى في الدولة مثل الجوانب الصحية، والتعليمية، والاقتصادية، والتعاونية مما يعني رجوعاً عن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة والذي كان قد انتشر من خلال تجربة المراكز الاجتماعية ذلك بنحو عشرين عاماً. وأيضاً الذي استمر تحت مظلة الوحدات المجمعية خلال السنوات الخمس السابقة لذلك مباشرة. وقد أنشأت الكومة وحدة اجتماعية في كل قرية رئيسية يقع بها مقر مجلس قروي بحيث تنشئ جمعية تنمية المجمع أهلية في كل قرية رئيسية أو تابعة تتوافر فيها الإمكانيات لذلك، وقد بلغ عدد الجمعيات التي أنشئت في ذلك الإطار نحو 1775 حتى عام 1980.

تنظيم جمعيات التنمية:

تتكون جمعية التنمية في القرية بإسهام جماعة من أبناء القرية لا يقل عددهم عن عشرين مواطناً، ويتم تسجيلها وإشهارها وينتخب الأعضاء فيها بينهم مجلساً لإدارتها، وتستهدف الجمعية بصفة عامة التعرف على احتياجات ومشاكل المجتمع المحلي ورسم وتنفيذ المشروعات لمواجهة هذه الاحتياجات في حدود الإمكانيات المتاحة الذاتية منها والحكومية بما يساعد على النهوض بمستوى الحياة الريفية في مختلف جوانبها وتعمل هذه الجمعيات من خلال خمس لجان أساسية تهتم كل منها بنواحي محددة على النحو التالي:

أولا: اللجنة الاقتصادية:

1- تحسين الأساليب الزراعية المستخدمة عن طريق نشر الثقافة الزراعية.
2- الاهتمام بالتصنيع والمشروعات الصناعية الريفية البيئية والمنزلية وتسويق منتجاتها.
3- تحسين الإنتاج الحيواني.
4- تحسين طرق الري والصرف.

وتتم هذه الأنشطة من خلال إنشاء مراكز للتدريب على الصناعات الريفية، ومراكز لتكوين المهني، ومشاغل للفتيات ومشروعات للأسر المنتجة.

ثانيا: اللجنة الاجتماعية:

1- الدعوة لتنظيم الأسر وإنشاء مراكزها.
2- رعاية الطفولة والأمهات عن طريق إنشاء مؤسسات لخدمتهم.
3- دراسة المشكلات الأسرية في الريف ومواجهتها بخدمات مناسبة.
4- تنظيم إسهام المواطنين في برامج التنمية من خلال جمع التبرعات المالية والعينة.

وتتم هذه الأنشطة من خلال إنشاء مركز لتنظيم الأسرة ودور الحضانة وعقد الندوات واللقاءات الشعبية، وأيضاً تقديم المعونات المادية للأسر المحتاجة في المناسبات الاجتماعية المختلفة.

ثالثا: اللجنة الصحية:

1- الاهتمام بالوقاية من الأمراض الوبائية وعلاج الأهالي المرضى.

2- توفير موارد المياه النقية وتصريف الفضلات.

3- تنظيم حملات تنظيف القرية وردم البرك.

4- تسوية الطرق وامتدادها للتوابع والتجمعات السكانية الهامشية.

وتتم هذه الأنشطة من خلال إنشاء عيادات طبية تابعة للجمعية وتنظيم الجهود الأهلية التطوعية لخدمة أهداف اللجنة.

رابعاً: اللجنة الثقافية:

1- محو الأمية.

2- رفع المستوى التعليمي لتلاميذ القرية.

3- رفع المستوى الثقافي العام بالقرية.

وتتم هذه الأنشطة من خلال فتح فصول محو الأمية، وفصول تقوية للتلاميذ وإنشاء المكتبات الريفية، وتنظيم الرحلات والمعسكرات، وإقامة الأندية للشباب والأطفال.

خامساً: اللجنة النسائية:

1- توجه المرأة نحو الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الصحية المتاحة بالقرية.

2- تدريب المرأة على الحرف اليدوية والصناعات الريفية لزيادة دخل الأسرة.

3- الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للمرأة.

وتتم هذه الأنشطة من خلال إنشاء أندية نسائية، ومجلس أمهات لدار الحضانة، وإقناع المرأة بالتدريب العملي بالتنسيق مع أنشطة مشاغل الفتيات، وإدماجهن في مشروعات الاسر المنتجة.

الحكم المحلي في ظل القانون رقم 124 لسنة 1960:

ويتميز بأنه قد ألغى جمعي التشريعات السابقة عليه والخاصة بالحكم المحلي ومن ثم أصبحت الحكومة المركزية تضطلع ببعض المرافق القومية مثل الأمن، والدفاع والشئون الخارجية. أما النسبة للمرافق فقد كانت تقوم الوزارات برسم السياسة العامة بينما تقوم السلطات المحلية بإدارة هذه المرافق والخدمات، وقد احتفظ القانون بالتقسيم الثلاثي للمجالس المحلية وهي:

- مجالس المحافظات.
- مجالس المدن.
- مجالس القرى.

وأجاز القانون تقسيم المدن إلى أحياء مع عدم منحها الشخصية المعنوية، ومن حيث تشكيل تلك المجالس فقد كان يجمع بين الأعضاء المعينين، المختارين، والمنتخبين، ويرأس مجلس المحافظة المحافظ وهو معين، وكان تشكيل المجلس المحلي يتم بالتعيين من قبل الاتحاد الاشتراكي وليس بالانتخاب، ولم تشترك المحليات في وضع وإعداد خطط التنمية الاقتصادية كما أنها لم تتمتع بالاستقلال المالي حيث تمثل الإعانات أكثر من ثلثي ميزانياتها بالإضافة إلى الرقابة الشديدة من السلطة المركزية على المحليات في النواحي المالية.

مشروع الأندية النسائية والرائدات الريفيات: وهو يركز على التعامل بين قطاع المجتمع وفئاته وإشراك العنصر النسائي في النهوض بالمجتمع المحلي.

المحكمة المحلي في ظل القانون رقم 57 لسنة 1971:

نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت مصر في النصف الثاني من الستينات، ونتيجة لما ظهر من ثغرات في القانون رقم 124 لسنة 1960 فقد صدر القانون، وأدخل عليه تعديلات شملت تشكيل مجالس المحافظات، فقسم المجلس إلى شعبي، وتنفيذي، ويختص الشعبي بالتخطيط والرقابة، ويختص التنفيذي بتنفيذ خطة المحافظة في إطار خطة الدولة، كما ألغى هذا القانون سلطة الاتحاد الاشتراكي في تعيين الأعضاء المحليين، إلا أنه في ظل هذا القانون لم يتم تشكيل المجالس الشعبية بالانتخاب وإنما بالتعيين بالإضافة إلى عدم مشاركة المحليات في إعداد الخطة القومية. كما اتسمت هذه المرحلة ببدء حركة المجالس القروية بصيغتها المتطورة.

- الغاء المجالس الأعلى للخدمات الدائمة.
- إنشاء السد العالي.
- بداية مشروعات استصلاح الأراضي.

- قامت وزارة الإسكان والمرافق بإنشاء بعض المساكن الريفية الاسترشادية.

"كما اتسمت تلك المرحلة بمشروع اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية ويمثل هذا المشروع مرحلة نحو تحقيق التكامل بين الجانب الاجتماعي والجانب السياسي بالمجتمع، تقوم هذه اللجان على أسس أهلية صرفة مدعومة بمعونة مالية وقتية من وزارة الشئون للقيام بمشروعات بيئية طبقاً للأولويات التي يرتبها المجتمع المحلي. وتضم تلك اللجان كل القيادات بالقرية، تنبثق عن الاتحاد الاشتراكي العربي بها، تعمل على خدمة القرية في كل المجالات، مستعينة في ذلك بطاقات وإمكانيات القرية البشرية والمادية.

كما اتسمت تلك المرحلة بالدور الهام الذي احتله القطاع الزراعي للمساهمة في عملية تمويل التنمية سواء محلياً من خلال تحقيق فائض محول في صورة ضمنية أو صورة معلنة أو خارجياً من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج والسلع اللازمة للصناعة.

المرحلة الثامنة (1967 – 1973):

لعل من الملامح الرئيسية لتلك المرحلة أنها أضاعت على الاقتصاد المصري فرصاً هائلة للنمو والتنمية، هذا بالإضافة إلى أن النظم والسياسات الاقتصادية لاستراتيجية التنمية التي بدأت مع عام 1960، أخذت تهتز وتتهاوى إلى أن وصلت مع نهاية تلك المرحلة إلى ضرورة انتقال الاقتصاد المصري إلى مرحلة جديدة تختلف في معالمها وسياساتها وأهدافها عن المرحلة المنتهية في 1973. فمن البداية يلحظ أن الاقتصاد المصري دخل هذه المرحلة وهو يعاني من مشكلة تمويل الخطة الخمسية الثانية 1966 – 1970 وجاءت حرب 1967 فأنهت على عملية التخطيط بأكملها حيث توقفت وتحول الاقتصاد القومي خلال هذه المرحلة إلى اقتصاد خرج من حرب يستعد لخوض حرب جديدة. وتحولت النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية إلى أدوات تخدم اقتصاديات الحرب ولم يطرأ على آلياتها أي تغيير إلا في هذا الاتجاه.

ويمكن القول أن هذه المرحلة قد أبرزت مسألة مهمة للغاية تتخلص في ضرورة التحول الجذري عن النظم والسياسات الاقتصادية والآليات الخاصة باستراتيجية التنمية المطبقة في المراحل السابقة والبحث عن نظم وسياسات وآليات جديدة.

المرحلة التاسعة 1973 -1982:

اتسمت بإصدار قرار جمهوري (891 لسنة 1973) بإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية كجهاز تنفيذي يتبع وزارة الإدارة المحلية يتولى تنفيذ سياسة إعادة بناء وتنمية القرية المصرية لتحقيق التكامل والتنسيق بين خطط وبرامج الوزارات المختلفة. وقد عهد فيه إلى اللجنة الوزارية للحكم المحلي بأن تباشر:

- وضع السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية العمرانية في إطار السياسة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء.
- اعتماد البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة وتحديد أسلوب العمل المشترك بين كافة الأجهزة المعنية بالقرية المصرية بما يحقق التنسيق والتكامل فيما بينهما.
- إقرار توزيع الاعتمادات المالية المدرجة للمشروع والمعتمدة في الموازنة العامة للدولة واقتراح مصادر التمويل المختلفة والجهود الذاتية اللازمة لتنفيذ الخطة.
- تقييم ومتابعة السياسة والخطة العامة والبرنامج الزمني للتنفيذ وعرض النتائج على مجلس الوزراء.

كما قضي القرار الجمهوري بأن يتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية العمل على تنفيذ السياسة العامة للبرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلي فيما يتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات ووحدات الحكم المحلي والجهات المعنية بما يحقق التكامل للمشروع وله في سبيل ذلك:

1- اقتراح الخطة العامة للمشروع.
2- العمل على تنفيذ الخطة طبقاً للبرنامج الزمني الذي أقرته اللجنة الوزارية للحكم المحلي.
3- متابعة خطوات تنفيذ المشروع وتقديم تقارير دورية مع اقتراح الحلول الكفيلة لتذليل العقبات التي تفترض التنفيذ.
4- تقييم الإمكانيات المتاحة لدى وحدات الحكم المحلي وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحية المالية أو من ناحية الخبرات الفنية.
5- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشروعات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والفنية مع الجهات المعنية والخبراء والمختصين.

6- إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والتدريبية وغيرها من البرامج اللازمة لتنفيذ الخطة.

كما يقضي القرار بأن تقوم أجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي بمعاونة الجهاز في القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لعمله ومده بالبيانات والإحصائيات والتقارير المتوفرة لديها، كما أن على هذه الأجهزة كل في مجال اختصاصه تنفيذ السياسة والخطة العامة لبناء وتنمية القرية المصرية.

عام 1977 بدأت تجربة التخطيط التكاملي للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية وتهدف التجربة إلى الوصول لنموذج التنمية الاجتماعية المتكاملة في المجتمع المحلي الريفي في إطار قانون الحكم لا محلي.

مشروع مراكز الخدمة الاجتماعية المتكاملة بمصر وذلك بكل من محافظتي أسيوط والغربية وذلك تنفيذ للاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية والصادر بها القرار الجمهوري رقم 40 لسنة 78 واحد المكونات الهامة للمشروع هو اختيار فكرة تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال جهد منظم لتنمية المجتمع عن طريق ممارسين أكفاء.

مشروع السكان والتنمية الذي قام بتنفيذه جهاز تنظيم الأسرة والسكان منذ منتصف 1977 وغطى 2525 وحدة محلية يضم 2915 قرية ونفذ في اثنى عشر محافظة ريفية بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية وهيئة التنمية الدولية الأمريكية نتيجة للدراسات التي أجراها جهاز تنظيم الأسرة والسكان بالاشتراك مع وزارة الحكم المحلي وجهاز بناء وتنمية القرية لتحقيق أهداف سكانية من خلال تنازل واستخدام المجتمع المحلي لقيام الأسرة المصرية ببعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

الحكم المحلي في ظل قانون رقم 52 لسنة 1975:

نتيجة القصور الذي ساد القانون رقم 57 لسنة 1971 والمناخ السياسي والاقتصادي الذي ساد السبعينات وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وأهمية التنمية وإنشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية فقد صدر القانون رقم 52 لسنة 1975 وأهم الاتجاهات التطويرية التي تضمنها ما يلي:

- قيام مجلس واحد ينتخب أعضاءه انتخاباً مباشراً على كافة المستويات المحلية (محافظة – مركز – مدينة – حي – قرية) كما ينتخب رؤساء هذه المجالس ووكالاتها، ولهذه المجالس سلطة التقرير والرقابة في مسائل محددة في القانون على أن يكون نصف أعضاءه على الأقل من العمال

والفلاحين.

- استحداث القانون مستوى الأحياء وإعطاءها الشخصية المعنوية.
- حدد القانون اختصاصات وحدات الحكم المحلي يتولى إنشاء إدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القديمة أو ذات الطبيعة الخاصة.
- تقرير تمثيل المنتفعين في الإدارة والإشراف على المشروع والأجهزة والوحدات التي قوم على إدارة وتيسير المشروعات والخدمات العامة.
- تشكيل لجان تنفيذية على كافة المستويات المحلية للمعاونة في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لوضع قرارات المجلس المحلي موضوع التنفيذ.
- إنشاء حساب الخدمات والتنمية تدعيماً للموارد المالية لمجالس الحكم المحلي.
- توفير الضمانات اللازمة لممارسة أعضاء المجلس المحلي لاختصاصاتهم في استقلال وحرية
- التنسيق بين وحدات الحكم المحلي والوحدات الاقتصادية في نطاقها، إلا أن القانون لم يحقق الهدف منه.

الحكم المحلي في ظل القانون رقم 43 لسنة 1979:

وجاء صدور هذا القانون تدعيماً للمحليات في نقل السلطات إليها، وذلك بتفويض المحافظين في سلطات رئيس الجمهورية المتعلقة بالحكم المحلي، أن يكون المحافظ أحد أبناء المحافظة وذلك للتعرف على احتياجاتها ويعمل على رفع مستواها وفيما يلي أهم بنوده:

- نقل الاعتمادات المالية الواردة بالموازنة العامة للدولة الخاصة بالمرافق إلى المحليات اعتباراً من موازنة 1980، كما نص القانون على توزيع حصيلة موارد صندوق التمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي على المحافظات.
- اعتبار المجالس المحلية الواردة في القوانين واللوائح مجالس شعبية محلية يكون أعضاؤها منتخبين انتخاباً مباشراً.

- يتولى المحافظين كل في حدود محافظته السلطة الكاملة على كل مرفق للخدمات والإنتاج على أرض المحافظة.
- استبدال القانون اللجان التنفيذية بوحدات الحكم المحلي بمجالس تنفيذية تعاون رؤساء الوحدات الملية في وضع الخطط وتنفيذ قرارات المجالس الشعبية والمحلية.

هذا وقد نص القانون على أن تتولى القرى باعتبارها احدى وحدات الحكم المحلي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها، والقرية بها مجلسين شعبي وتنفيذي.

أولاً: المجلس الشعبي:

يشكل المجلس من 16 عضو يمثل القرية الأم أربعة أعضاء أحدهم على الأقل من النساء وباقي القرى بعضو واحد، وتختص بالرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلي، كما يختص بما يأتي:

- اقتراح خطة تنمية القرية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.
- اقتراح خطة مشروع الموازنة وإقرار الحساب الختامي.
- اقتراح وسائل المشاركة الشعبية والجهود الذاتية.
- نشر الوعي الزراعي وتنويع الإنتاج.
- اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية.
- العمل على محو الأمية، وتنظيم الأسرة، ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية.

ثانياً: المجلس التنفيذي للقرية:

يكون قرية ريس له سلطات رئيس المصلحة في المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة وموازنة القرية، ويشكل بكل قرية مجلس تنفيذي برئاسة رئيس القرية وعضوية كل من رؤساء الأجهزة التنفيذية بدائرة القرية على أن يكون سكرتير القرية أميناً للمجلس ويختص المجلس بمعاونة رئيس القرية في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون القرية، ولتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الشعبي المحلي للقرية، كما يقوم بدراسة وبحث ما يحيله المجلس الشعبي المحلي أو رئيس القرية من الموضوعات ويتولى المجلس بوجه خاص في حدود القوانين ما يلي:

- مراقبة تحصيل موارد القرية أياً كان نوعها.
- مساعدة المرافق والمنشآت والأجهزة المحلية.
- وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية والتنفيذية بالقرية.

اتسمت تلك المرحلة بالاهتمام بالقرية المصرية في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك في إطار السياسة العامة للدولة وإنشاء مجلسين شعبي وتنفيذي للقرية.

1980 – حتى 1997:

وفي خلال الثمانينات شهد الريف جهوداً مكثفة متمثلة في تنفيذ الكثير من البرامج والمشروعات القطاعية التي استهدفت إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية جزئية في الريف المصري. وكان من تلك المشروعات "مشروع تشغيل الخريجين في قطاع الزراعة إلى المساهمة في توفير فرص العمل أمام شباب الخريجين بعد تحرر الدولة من الالتزام بتعيينهم في الحكومة والقطاع العام والذي تميز بتزايد البطالة المقنعة به مع وجود هذا الالتزام، وتزايد إعداد الخريجين بمعدلات تفوق معدلات النمو في فرص العمل المنتج بالاقتصاد القومي.

كما بدأ جهاز وتنمية القرية في عام 1981 بتنفيذ العديد من المشاريع أهمها "مشروع الخدمات الأساسية للقرية بتمويل من الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مقدار 300 مليون دولار) بمساعدة فنية من بيت خطرة أجنبي (كيمونكس) وهي الشركة التي تم التعاقد معها على تقديم المساعدة الفنية وأهداف هذا المشروع.

1- المساعدة في تطوير القرية المصرية وذلك عن طريق تحسين بناء البنية الأساسية.
2- دعم اتجاه الحكومة المصرية نحو تطبيق نظام اللامركزية الذي يهدف إلى زيادة دور وحدات الحكم المحلي في الاتخاذ القرار.
3- زيادة القدرة المحلية على تخطيط وتنفيذ وصيانة المشروعات.

وقد شمل المشروع 22 محافظة ريفية في مصر وهي جميع المحافظات فيما عدا المحافظات التي لا تتوي على مناطق ريفية وهي (القاهرة – الاسكندرية – السويس – بور سعيد) ومنذ 1981 وحتى 1985

تحققت الأنشطة التالية:

1- تم بناء وتنفيذ وتطوير 1500 مشروع مياه شرب.
2- تم بناء وتطوير 1000 طريق مباشر من المزرعة إلى السوق.
3- تم بناء وتطوير ما يزيد على 250 مشروع صرف صحي صغير.
4- تم بناء وتطوير حوالي 600 مشروع ريفي للخدمات مثل المعديات.
5- استفاد من المشروع حوالي 19 مليون نسمة في المناطق الريفية.
6- تم تعريف حوالي 122 ألف مواطن بمشروع الخدمات الأساسية ومشروع التنمية المحلية.
7- أسهم مشروع الخدمات الأساسية في رفع كفاءة حوالي 6 آلاف مواطن تم تدريبهم في مجالات الإدارة – الحسابات – صيانة وتشغيل محطات المياه – التخطيط – إدارة المشروعات – نظم المعلومات – التدريب.. الخ.

وقد انتهي هذا المشروع سنة 1988 وكان إجمالي المشروعات الفرعية التي نفذت من خلاله 5118 مشروعاً. وتعددت المشروعات خلال تلك الفترة ومنها:

مشروع تنمية مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بالمحافظة:

لعل طبيعة المرحلة الحالية وما اتسمت به من عنف التنافس بين الدول ليس فقط في مجال الإنتاج السلعي، ولكن أيضاً في مجال إنتاج وتقديم الخدمات، وما اتصف به من تعاظم دور المعلومات وتوظيفها لدفع جهود التنمية وإحراز السبق في مجال التنافس لعل هذا ما أكد اقتناع وزارة الإدارة المحلية بالأهمية البالغة لتنمية البنية الأساسية للمعلومات على المستوى المحلي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تمت صياغة مشروع تنمية مراكز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة وبدء في تنفيذه في عام 1987. ويهدف هذا المشروع إلى توفير البنية الأساسية من المعلومات ومن وسائل دعم اتخاذ القرار في داخل المحافظات.

كما يهدف إلى إعادة توظيف أبناء المحافظات وقادتها في العمل التنفيذي والشعبي العام والخاص لمواجهة تنمية المجتمعات المحلية وذلك وفق الأسس العملية والموضوعية وبتطويع أحدث ما توصلت إليه المعرفة في الدول المتقدمة إلى واقع العمل وتحدياته في أقصى صعيد مصر أو الدلتا في محافظة نائية.

وقد اعتمد المشروع على قروض رئيسية هي:

- أن المعلومات هي أساس لمعرفة الواقع.
- أن المعلومات هي أساس لمعرفة طريق وتوجه التنمية المحلية.
- أن المعلومات هي أساس لإنارة طريق التنمية، وصياغة استراتيجيتها، وبرامجها، ومشروعاتها.
- أن المعلومات أساس لاختيار أنسب توجهات وطريق التنمية المحلية.

وقد تم إنشاء ما يزيد عن 400 مركز للمعلومات ودعم اتخاذ القرار من إجمالي المستهدف في نهاية الخط وهو 1537 مركز بكل محافظات مصر ومدنها، بل وقراها، ويشمل كل مركز على: إدارة دعم اتخاذ القرار – إدارة الإحصاء – إدارة الحاسب الآلي.

ويعتبر الأنفاق في مجال مشروعات البنية الأساسية للتنمية الريفية إنفاقاً استثمارياً يهدف إلى خلق البنية الأساسية الريفية وتطويرها في القطاع الزراعي المصري، وتشكل الاستثمارات العامة في هذا المجال جزءاً كبيراً من استثمارات الدولة في المجتمعات النامية وتميل الحكومة إلى تركيز الاستثمار العام في مجالات البنية الأساسية المتكاملة في المراحل المبكرة من التنمية، وتعتبر مشروعات استصلاح الأراضي الجديدة ذات أهمية قصوى للزراعة المصرية نظراً لمحدودية الأراضي القابلة للزراعة. ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيدة المدى وأن الاستثمار العام يجب أن يخصص كعامل لجذب رؤوس الأموال الخاصة بحيث يغطي الانفاق الاستثماري العام البنايات الأساسية في المناطق المستهدف إصلاحها، وتحث المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي في العادة الدول النامية ألا تتخلى عن نشاطها الاستثماري في مجال إنشاء وتطوير البنية الأساسية.

ويبرر ذلك بأن الدولة تستطيع القيام بدور أفضل في ميدان البنية الأساسية على عكس القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن يلعب فيها القطاع الخاص دوراً أكثر كفاءة. كما أن الاستثمار العام في البنية الأساسية لا يعود بأرباح مباشرة على المستثمر وإنما تتوزع آثاره وتعم المجتمع بصفة عامة ولذلك فإن الحكومات نيابة عن المجتمع هي التي تكون مؤهلة لتحمل أعبائه حتى وإن كانت تعود لتحميل هذه الأعباء من خلال الضرائب العامة، ويؤدي تطوير البنية الأساسية إلى المساعدة في توفير الشروط الضرورية لإقبال المستثمرين الأفراد على الاستثمار. كما أنه أحد الشروط لاجتذاب رأس المال الأجنبي. والحكومة أو المحليات

في التي توفر البنية الأساسية في الريف في معظم الأحيان سواء بصورة مباشرة أو عن طريق المشروعات المملوكة للدولة، وكثيراً من منافع البنية الأساسية في الريف المصري وتعود على المجتمع بكامله، " وقد أدت سياسة الإصلاح الاقتصادي والتي طبقت في الاقتصاد المصري بدءاً من عام 1991 إلى عدة نتائج منها:

1- تحرير سعر الصرف، حيث تم ذلك منذ عام 1991، وأصبح السعر يتحدد وفقاً للعرض والطلب في السوق، مع حرية تعامل البنوك والقطاع الخاص في العملة الأجنبية، وقد أدى ذلك إلى استقرار كبير في أسعار صرف الجنيه المصري.
2- تحرير أسعار الفائدة، فقد أعطيت الحرية لكافة المؤسسات المالية والبنوك لتحديد أسعار الفائدة وفقاً لحالة السوق.
3- تحرير أنماط الإنتاج، والأسعار، والتجارة، تم ذلك سواء للإنتاج الزراعي أو الصناعي.
4- تشجيع القطاع الخاص، حيث صدرت العديد من القوانين التي تحمي وتشجع الاستثمار الخاص.
5- إنشاء وتشجيع سوق رأس المال (البوصة)، حيث تعد أساسية لتحقيق التحرير الاقتصادي والخصخصة.
6- التخلص من القطاع العام (خصخصة).
7- تحسن أداء الاقتصاد القومي.

كما أنه يلزم الإشارة على بعض سلبيات مرحلة تحرير الاقتصاد القومي، وعملية الخصخصة.

المرحلة العاشرة 1994:

برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق):

المفهوم المحدد للتنمية الريفية في شروق:

إن التنمية الريفية التي يقصدها ويعمل لها برنامج شروق تعرف تحديداً على النحو التالي: "التنمية الريفية هي عملية تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، يقوم بها أساساً أبناء المجتمع الريفي، بنهج ديمقراطي، وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضاً تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير".

وكل جزية من هذا المفهوم تحدد طبيعة التنمية الريفية التي يعنيها ويقصدها شروق.

فهي "عملية" بمعنى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة وهي "تغيير" لأنها تنقل المجتمع المحلي إرادياً وقصداً من حال إلى حال.

- وهي "ارتقائية" بحيث يكون الحال الجديد الذي ينتقل إليه المجتمع أفضل من حالة السابق بمعايير المثل العليا في الحياة من حق، وخير، وعدل، وجمال.
- وهي "مخططة" أي مرتبة الخطى محسوبة التوقعات وفق برنامج زمني تتوزع فيه الأدوار والمسئوليات.
- وهي "نهوض شامل" أي تغييراً إيجابياً، كلياً وعاماً وليس نهوضاً جزئياً أو قطاعياً. ومن ثم فهي تغيير يتناول النظام الاجتماعي من ناحيتي البناء والوظائف في آن واحد.
- وهي تشمل مختلف نواحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً بما يضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية.
- وهي تعتمد "أساساً على أبناء المجتمع" بمبادرتهم وإسهامهم ومشاركتهم الإيجابية والفعالة، فكراً، وتخطيطاً، وتنفيذاً، وتقويماً.
- وهي تتم "بنهج ديمقراطي" يحقق عدالة المشاركة في أعباء التنمية.
- وهي تشمل مساعدات حكومية تساند الجهود الأهلية لأبناء المجتمع، وهي مساعدات متكاتفة سواء فيما بينها بحكم قدومها من مصدر واحد وهو الحكومة.
- وهي تحقق "تكامل نواحي النهوض" اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً" دون أن ينشأ عنها اختلالات أو فجوات في النظم القائمة في المجتمع.
- وهي "تحقق تكامل المجتمع المحلي النامي مع مجتمعه القومي الكبير "دون سيطرة أحدهما على الآخر أو استنزافه لصالحه، بما يحقق إسهاماً فعالاً ومتبادلاً بين المجتمع الريفي والمجتمع القومي في تقدمها.

الركائز الأساسية لبرنامج شروق:

بناءً على التعريف المحدد للتنمية الريفية الذي يتبناه "شروق " فإن برنامج المقترح يستند على فلسفة محددة يمكن بلورتها في ركائز أساسية لبرنامج "شروق" في:

1- **المشاركة جوهر التنمية:** أن التغيير في اتجاهات الناس وأفكارهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في مشروعات برنامج شروق. إن جوهر ولب برنامج شروق هو تغيير اتجاه وفكر المواطن الريفي من موقعه التقليدي كمجرد متلقي ومستفيد من خدمات التنمية التي تقدمها إليه ليتحول هذا المواطن إلى صانع حقيقي لهذه التنمية ومسئول مباشر عن حمايتها والدفاع عنها عن استمرارها وتواصلها المستقبلي.

2- **ديمقراطية التنمية:** أن التنمية في شروق لابد أن تكون ديمقراطية الطابع، ويشارك فيها جميع أبناء المجتمع بدءاً من تخطيطها مروراً بتنفيذها وتحمل أعبائها وانتهاء بتقويمها أو الاستفادة من نتائجها.

3- **الاعتماد على القيادة المحلية والشبابية والمرأة:** ويقصد بالقادة المحليين صفوة أبناء المجتمع المحلي الريفي الذين يلقون التقدير والاحترام من باقي أبناء المجتمع، ويسعى إيهم الأهالي طلباً للرأي والمشورة والنصيحة، وتلقي أراءهم وأحكامهم القبول الواسع وهؤلاء القادة أقوى المؤثرين في اتجاهات مواطني المجتمع المحلي والمفاتيح الطبيعية للنفاذ إليه والحصول على استجابته لما يطرح من تغييرات تأتي بها البرامج والمشروعات التنموية. أما الشباب فهم أكثر فئات المجتمع استعداداً لتقبل التغيير والتحسس له باعتبار أنهم في محرة تغيير بيولوجي حتمي أو مفروض بالطبيعة، يمكن أن ينسق مع تغيير أخر في الثقافة الفردية والجماعية والقيم الجديدة لا تلقى في نفسوهم ذات المقاومة التي يمكن أن تلقاها لدى الأكبر سناً وبالتالي يصبح الشباب أكثر فئات المجتمع تعضيد لعملية التنمية، وهم جيشها الحقيقي القادر على تحمل تضحياتها، من منطلق بنائهم لمستقبلهم من خلال هذه التنمية. أما المرأة فهي نصف المجتمع، ومربية أجياله، وغالباً ما تعد قوة كامنة وساكنة في غالبية المجتمعات الريفية غير النامية، ومن ثم يكون إطلاق أسارها وإخراجها من عزلتها وتوظيفها في حركة التنمية، مضاعفة لقوة المجتمع وتعبئة لجانب ضخم من قواه البشرية غير المستغلة بكفاءة.

4- **المساندة الحكومية للتنمية:** فمع التأكيد على الأهمية القصوى للمبادرة والإسهام والمشاركة من جانب لأبناء المجتمع المحلي في جهود التنمية، فإن الاستثارة والتشجيع والدعم والمساندة الفنية والمادية من

خارج المجتمع المحلي، تعد من الأمور الضرورية في أية برامج تنموية خاصة في بدايتها المبكرة، بما يحقق أهداف تغيير في حالة التوازن المستقر الذي عليه المجتمع المراد تغييره. والمصدر الأساسي لهذه المسندة هي الجهود الحكمية من خلال منظماتها المعنية.

5- **كفاءة تخطيط التنمية:** إن التنمية التي تستحق هذا الوصف لابد وأن تكون متكاملة، بحيث تغطي بشمول واتساق كافة مناشط الحياة الريفية اقتصادياً واجتماعيا وثقافياً وبيئياً، ويندمج في تيار تغييرها كافة فئات المواطنين أبناء المجتمع المحلي، وتتكاتف في سبيلها جهود كل المنظمات الشعبية والحكومية. ومن ناحية أخرى فإن التنمية الريفية يجب أن تكون محلية في الأصل والأساس، ومن الضروري أن تتحقق كفاءة التخطيط التكاملي المحلي للتنمية في برنامج شروق من خلال:

1- أن تكون المشروعات متعددة الأغراض.

2- أن تكون المشروعات متعدة الأساليب.

3- أن توجه المشروعات لخدمة جميع فئات المجتمع.

4- أن تساند المشروعات الاقتصادية المشروعات الاجتماعية تمويلياً.

5- البداية القوية للبرامج.

أهداف "شروق":

الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى) لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق" يتضمن شقين يجب أن يتحققا معاً في تزامن وهما:

1- التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.

2- الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في أحداث هذا التقدم.

الأهداف العاملة لبرنامج "شروق".

- التنمية البيئية المحلية.
- التنمية الاقتصادية.
- التنمية البشرية المحلية.

- التنمية المؤسسية المحلية.

أهداف "شروق " المحددة على المستوى المحلي:

وهي التي سيتم وضعها وتحديدها – الكمي والكيفي – على مستوى كل مجتمع محلي مستهدف على حدة في إطار الأهداف العليا. ويغطي البرنامج الريف المصري كله ويهدف لخدمة جميع سكانه وعددهم 35 مليون نسمة ويتكون الريف المسرى من 5642 قرية و21000 تجمع سكاني صغير وينقسم إلى 1046 تجمع قروي وقد خصصت ميزانية ضخمة لتمويل هذا البرنامج مقدارها 57600 مليون جنيه تنقسم إلى 14976 مليون جنيه تمويل حكومي ومثلها من الأهالي ومثلها معونات أجنبية من جهات متعددة وهي بنسبة 26% و22% مبلغ 12672 مليون جنيه قروض.

وتتحدد منهجية العمل ببرنامج شروق في خمس مراحل هي:

1- مرحلة التعرف على المجتمع المحلي وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية وتحليل هذه المعلومات.
2- مرحلة تحريك المجتمع وجذب انتباه أبنائه لإمكانياته وموارده الغير مستغلة بكفاءة، واستثارة أبنائه للتفكير في مشاكلهم واحتياجاتهم التنموية، ووضع الأساليب لتحسينها من خلال الجهود الذاتية والمساندة الحكومية.
3- مرحلة وضع خطة التنمية الريفية المتكاملة بكافة تفاصيلها الفنية والذاتية، مع توزيع أدوار ومشاركة المنظمات والأفراد في تنفيذها.
4- مرحلة التنفيذ، ويتم فيها ترجمة أهداف الخطة الموضوعة إلى واقع عملي.
5- مرحلة التقييم لتقدير ومقياس ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية في صورة كمية ونوعية.

المرحلة الحادي عشر من عام 1994 حتى عام 2000

ومن عام 2000 حتى الان:

بذلت الحكومة المصرية كما ذكرنا سابقا جهوداً حثيثة من أجل التنمية الإقليمية والمحلية وذلك بتطوير القرى في مصر عبر إعداد الخطط ورسم السياسات وتخصيص الموارد خلال العقود الماضية. لكن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية استمرت قائمة بما انعكس علي مجمل الأوضاع للقرية المصرية. ما أثار اهتمام الحكومة لتبديل طرق تعاملها عبر طرح عدد من المبادرات الجديدة تنوعت ما بين القانونية

والاستراتيجية والتنظيمية خلال الفترة (2014 – 2021) في محاولة لتجسير الفجوة التنموية علي الجانب المكاني للأقاليم والقري. حيث وصلت نسبة سكان الريف المصري الي 57. 2% منهم 52% من سكان ريف الوجه القبلي عام 2017م /2018م لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، فيما وصل توزيع السكان في ريف الوجه البحري 31. 6% من إجمالي السكان في جمهورية مصر العربية لنفس العام شكل الفقراء نسبة 26. 5% من إجمالي نسبة الفقر على مستوي الجمهورية، فضلا عن ارتفاع معدلات الأمية وعلي وجه الخصوص في ريف الوجه القبلي وثلة أخري من مشكلات البنية التحتية والاقتصادية والبيئية المزمنة وهو ما يعني أنها مشكلات عامة مست قطاعات ضخمة من السكان، ما جعلها تكتسب اهتماماً متزايداً لتصعد علي أجندة صناع السياسات لإصلاح عيوب التنمية المحلية في القري المصرية. من أجل ذلك كله أطلقت الحكومة المصرية "البرنامج القومي لتنمية وتطوير القري المصرية يساهم البرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية في تحسين التنمية المحلية خلال الفترة 2014 حتي 2021؟".

وتجيء تلك الأنشطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م **Sustainable Development Goals (SDGs)** خصوصاً الهدفين الأول والذي ينص علي "إنهاء الفقر" والعاشر الذي ينص علي الحد من أوجه عدم المساواة وكذا رؤية مصر 2030. وسوف نستعرض ونسلط الضوء علي أبرز تلك الأنشطة والمشاريع بالتركيز علي الأبعاد الإدارية والمالية للبرنامج القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية وانعكاساته الاقتصادية والمجتمعية والبيئية مع الإشارة الي أهم نماذج تقييم السياسات العامة لتحسين سياسات التنمية المحلية في مصر كمنطلق لتعزيز العائد التنموي.

فقد انبثق عن الجهاز في التسعينيات البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة والذي عُرف بـ (شروق) كما ذكرنا سابقا فهو اسم أطلق على البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة في جمهورية مصر العربية والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وإطلاق حركة وقوى النمو الذاتي بما يحقق ارتقاء وتحسينا مستمرين لنوعية الحياة لمواطني الريف وذلك من خلال المشاركة الإيجابية الفعالة. وضم خططا زمنية علي النحو التالي: خطة الإرساء (1992م – 1997) والذي تضمن البدء ب 26 وحدة محلية قروية بمعدل وحدة واحدة بكل محافظة يتم اختيارها شرط أن تكون الأكثر حرماناً من الخدمات والأكثر استعداداً للمشاركة الشعبية في التنمية، ثم (1997–2002) خطة الانطلاق، (2002 –2007) خطة التوهج، (2007–2012)، وخطة الاستدامة (2012 –2017)، وكان ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في تحقيق آثار على المستوى الوطني

وفي مقدمتها زيادة الدخل القومي وقيمة الصادرات وخفض قيمة الواردات وذلك من خلال تحسين مواصفات الإنتاج. كما عمل البرنامج على خفض أعباء الدولة المالية بزيادة نسب المساهمة الشعبية ورفع معدلات تشغيل القوى العاملة من خلال إتاحة مزيد من فرص العمل المستقر والمنتج. ومن جهة أخرى عمل البرنامج على تعميق وتفعيل الممارسات الديمقراطية في المجتمع من خلال توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإرساء أدوار مجتمعية للمنظمات الأهلية ومكونات المجتمع المدني وإدماج المرأة والشباب والفئات المهمشة في حركة تنمية المجتمع.

ثم جاءت مبادرة الانتعاش الاستراتيجي للمحليات خلال الفترة من 2004 حتي 2005 في محاولة لتنمية عشر قري بتمويل محلي ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الجهات المانحة الأخرى. وفي عام 2007 بدأ مشروع الألف قرية الأكثر احتياجا لكنه لم يكتمل لأسباب سياسية واقتصادية.

وأُنشئت الهيئة العامة لكهربة الريف واختُصت بجميع الأعمال المتعلقة بمشروعات كهربة الريف وتدعيم شبكات التوزيع القائمة ثم ألغيت ونقلت أصولها الي شركات نقل وتوزيع الكهرباء عام 2007. وفي ذات العام أصدرت الحكومة المصرية –آنذاك– برنامج قومي للقرى الأكثر احتياجاً، بالتعاون مع جهات محلية ودولية.

أوجه قصور التنمية المحلية في قرى الريف المصري:

وفقاً للمسح الشامل الذي أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2015م بلغ عدد القرى في مصر حوالي 4655 ووصل نسبة سكان الريف المصري 57. 2% وفقاً للبيان الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 11 يوليو 2020 مقابل 42. 8% يعيشون في الحضر.

ورغم هذه النسبة العالية من السكان في الريف إلا أنهم يعانون – وفقاً للمسح الذي أجراه الجهاز عام 2015م لخصائص الريف المصري – من مشكلات مثل: تعدي 53. 9% من القري على المساحات الخالية، وحوالي 70% من القري في حاجة الي إنشاء مشروعات صرف صحي بها ويعود التقرير في جانب آخر منه ليؤكد أن ثلاثة أرباع القري لا يوجد بها شبكة صرف صحي، 66. 3% من القري تحتاج لمشروعات رصف طرق وإنشاء جسور، 59. 4% في حاجة الي إنشاء مدارس بها، 53. 6% في حاجة الي إنشاء مشغل للبنات. 40. 5% تحتاج الي إنشاء مستوصف، وحوالي ثلث القري في حاجة الي إنشاء نادي

ثقافي، مخابز، مركز شباب وفصول محو الأمية. كما أن نسبة مساكن الحضر 91. 5% للحضر مقابل 89% للريف.

وعلى الرغم من تأكيد المسح أن 44. 1% من القري بها مبادرات تنموية بغرض تحسين البيئة إلا أن التقرير يعود ليؤكد أن حوالي 71% من القري التي يوجد بها ترع أو مصارف زراعية تحتوي علي قمامة! وحوالي 44% تحتوي أيضا علي حيوانات ميتة! وحوالي 86% من القري يوجد بها رشاح حالته مفتوح، و76% من القري بها رشاح ترمي به القمامة! وهو ما يستدعى التساؤل عن فاعلية عمل تلك المبادرات المجتمعية التنموية بالقري. وعن وسائل النقل فإن أغلب ما يتوفر في القري من الميكروباصات الخاص بنسبة 68. 6%، وحوالي 78. 2 للتوك توك، و48%. 2 عربات نصف نقل مهيأة للاستعمال، و48. 2% لا تتوفر وسائل النقل العام إلا لنسبة قليلة من القري بلغت 2. 9% للأتوبيس أو الميني باص التابع للوحدة المحلية، 2. 1% للمينى باص التابع لهيئة النقل العام. وحوالي 97. 1% من القري لا يوجد بها وصلات للغاز الطبيعي.

ويؤكد ما ذُكر سابقاً الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية في بُعد التحديات السكانية التي تواجه مصر "استمرار درجة التفاوت في المؤشرات السكانية والتنموية بين المناطق الجغرافية (الحضر مقابل الريف، وجه بحري مقابل وجه قبلي، المناطق الحضرية المخططة مقابل العشوائيات) ". وارتفاع معدلات الأمية وعلي وجه الخصوص في ريف الوجه القبلي وبين الإناث

وإزاء ذلك تتبني مصر خطط طموحة تسعي "لزيادة المساحة المأهولة الي حوالي 14% مقابل 6. 8% في 2018 وذلك من خلال إنشاء وتوسعة 34 مدينة تستوعب حوالي 27 مليون نسمة بحلول 2030 – 2050 باستثمارات تصل الي حوالي 200 مليار جنيه لمشروعات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة".

ويتم تغطية 84% من الأسر المصرية في منظومة الدعم، وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل الي 91. 1% بينما تقل في الحضر لتصل الي 74. 9%.

ويستفيد ما نسبته 91. 5% من أسر ريف الوجه البحري من منظومة الدعم مقابل 64. 6% في المحافظات الحضرية، وبلغت نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر 90. 7% في ريف الوجه القبلي و84. 8% في حضر الوجه البحري و79. 5% في حضر الوجه القبلي و84. 1% في محافظات الحدود. ويحذر

بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك من إلغاء دعم الغذاء والبوتاجاز والكهرباء وإلا سترتفع نسبة الفقراء بمقدار 10 نقاط مئوية، وسيزيد عدد الفقراء بمقدار 10 ملايين فرد.

وأشار تقرير السكان بحوث ودراسات الصادر من الجهاز المركزي للتعبية العامة والإحصاء الي أن حجم الهجرة الداخلية بمصر عام 2017 بلغ إجمالي المهاجرين حوالي 8. 3 مليون مهاجر، وهي تمثل حوالي 8% من السكان منهم حوالي 5 مليون مهاجر من الحضر بنسبة 60. 1% من إجمالي المهاجرين بالجمهورية مقابل 3. 3 مليون مهاجر بنسبة 39. 9 من إجمالي المهاجرين الذين انتقلوا الي ريف المحافظة (السكان بحوث ودراسات، الجهاز المركزي للتعبية العامة والإحصاء، 2021، ص 58.

لذا شهدت المرحلة (2014 – 2021) عدداً من المعالجات القانونية والاستراتيجية والتنظيمية للقضية. فمن الناحية القانونية صدر في العام 2014 قانون التأمين الصحي للفلاحين والعاملين بالزراعة، وعُدلت بعض أحكام كل من اللائحة التنفيذية لقانون التعاون الزراعي، وأحكام القانون رقم 31 لسنة 1966 بإنشاء نقابة المهن الزراعية. وقانون رقم 84 لسنة 2016 بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى البنك الزراعي المصري. ويهدف البنك الزراعي المصري إلى توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع أنشطة التنمية الزراعية والريفية وفقاً للنظم المصرفية المعمول بها في إطار السياسة العامة للدولة، كما يسهم في توفير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج سواء بالاستيراد أو بالإنتاج المحلي. وللبنك إنشاء وتأسيس الشركات بأنواعها التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الزراعية والريفية أو لخدمة الاقتصاد القومي، أو المشاركة فيها. وتعظيم ثقافة الادخار للمساهمة في توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية الزراعية والريفية، كما عُدل القانون رقم 17 لسنة 2019 بشأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين الأوضاع والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم 1 لسنة 2020.

وعُلق قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين منذ 22 مارس 2020م لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وكان رئيس الجمهورية منذ 2017م قد أوقف العمل بضريبة الأطيان علي الأراضي الزراعية لثلاث سنين لتقليل أثقال الضريبة.

وعلى الجانب الاستراتيجي جاءت رؤية مصر 2030 لتؤكد علي التنمية الإقليمية المتوازنة. وأطلقت رئاسة الجمهورية مبادرة حياة كريمة ضمت مشروع قومي لتطوير القرى المصرية. ودشنت الحكومة برنامج

عملها تحت شعار: مصر تنطلق حوت عدد من البرامج لعلاج الفجوات التنموية والنهوض بالقري المصرية وكذلك اعتماد المخططات الاستراتيجية والتفصيلية والأجهزة العمرانية.

وفي يونيو 2020 انتهي وزير التنمية المحلية من اعتماد المخطط الاستراتيجي لعدد 4388 قرية، وجارى استكمال إجراءات الاعتماد بالمخططات الاستراتيجية للباقي. كما تم إعداد واعتماد الحيز العمراني لـ 4482 قرية، وإعداد واعتماد المخططات التفصيلية لعدد 3675 قرية. وتم الانتهاء من اعتماد الحيز العمراني لـ 18989 منها من مجموع 30890 عزب وكفور ونجوع.

وعلي الجانب التنظيمي أنشئ بقرار جمهوري رقم 126 لعام 2014م كل من صندوق التكافل الزراعي والذي هدف الي تغطية الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من مخاطر الآفات التي تتعرض لها الحاصلات الزراعية النباتية، والحد من آثارها بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة، والمحافظة على مستوى الدخل الزراعي للمستفيدين في كافة المناطق والمجتمعات الزراعية وتشجيع وتوعية المستفيدين باتباع تكنولوجيا الإنتاج الحديثة لتقليل المخاطر الزراعية وتدعيم مركز المزارعين والمنتجين لدي مصادر التمويل لضمان حصولهم علي الائتمان اللازم. كما أنشئ المجلس التخصصي لتنمية المجتمع في عام 2015 م واختُص بأهداف خمسة كان منها المساهمة في تطوير برامج المؤسسات المعنية بتنمية المجتمع في كافة المناح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية، مع التركيز على أنشطة التنمية المجتمعية الريفية وذلك في إطار خطة التنمية الشاملة للدولة.

ولا يعني ذلك أن مشكلات الريف المصري قد حُلت، فلا تزال تحتاج الي جهود كبرى من الفاعلين بشكل يستدعي وضع سياسات متنوعة ومستجيبة لتنمية القرية المصرية في إطار من الحوكمة. ورغم أن صندوق تطوير العشوائيات ينص في استراتيجيته طويلة المدي علي التنمية العمرانية الشاملة لوقف الهجرة من الريف للمدن ومنع ظهور مناطق عشوائية جديدة إلا أنه أغفل الحديث عن الريف المصري واستمراراً للجهود التنظيمية للتنمية العمرانية في القري المصرية يتولى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية الجمع بين جميع مؤسسات الدولة المعنية بالعمران وقد أخذت الحكومة علي نفسها تنفيذ تلك المسئولية للتصدي لمشكلات التنمية الريفية. ووزعت هذه المسئولية علي رئاسة الجمهورية وعدد من الوزارات مثل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة التنمية المحلية ووزارة الصحة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة الزراعة

واستصلاح الأراضي ووزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة ووزارة النقل ووزارة التربية والتعليم ووزارة التضامن الاجتماعي، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة والمحافظات ومؤسسة حياة كريمة. لما جاء نص المادة 151 من الدستور المصري علي أن (يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها) فقد أبدي الرئيس عن رغبته في تطوير وجه القري المصرية وتتمثل الإصلاحات الجارية في إنشاء كل من: صندوق تحيا مصر بعدد من المبادرات وتدشين مشروع تطوير القرى المصرية ضمن المبادرة الوطنية – حياة كريمة للعناية بالقري وذلك ضمن التشارك مع الفاعلين الآخرين بهدف التغلب علي المشكلات. صندوق تحيا مصر– برنامج التمكين الاقتصادي – برنامج التنمية العمرانية – مبادرة بالهنا والشفا – مكافحة السحابة السوداء – المبادرة الوطنية – حياة كريم– وفي ختام عام 2020 ومطلع العام 2021 وجه الرئيس بتبني برنامج متكامل لتطوير الريف المصري أُطلق عليه (البرنامج القومي لتطوير الريف المصري) من خلال نهج شامل يتضمن توفير كافة خدمات البنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن مد مظلة الرعاية والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا داخل كل قرية. ويسعي البرنامج لإنجاز الأهداف التالية:

- تصميم تدخلات البرنامج بحيث تتعامل مع كافة جوانب الفقر وأبعاده.
- تخصيص موازنة استثمارية للبرنامج تقدر بحوالي 700 مليار جنيه خلال ثلاث سنوات.
- يتم العمل من خلال 4 مستويات متكاملة من التدخلات وهي: توفير ورفع كفاءة الخدمات والبنية الأساسية، توفير ورفع كفاءة خدمات التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، تدخلات تستهدف الفئات الأكثر احتياجا داخل القرى المستهدفة.
- يشمل مستوى رفع كفاءة الخدمات والبنية الأساسية، تغطية القرى بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي بنسبة 100%، ومد شبكات الغاز الطبيعي ورفع كفاءة خطوط الاتصالات وخدمات الكهرباء، رصف الطرق الرئيسية وتثبيت الشوارع الفرعية الصغيرة، تبطين الترع والمجاري المائية وتحسين خدمات إدارة المخلفات.

- يشمل محور توفير ورفع كفاءة خدمات التنمية الاجتماعية، من خلال إنشاء مدارس جديدة ورفع كفاءة المدارس القائمة، تطوير الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات وفقا لنموذج التأمين الصحي الشامل، رفع كفاءة الخدمات الشبابية والمنشآت الرياضية وغيرها.
- يشمل محور التنمية الاقتصادية، رفع مستوى الدخل الحقيقي لسكان الريف وتوفير فرص عمل مؤقتة ودائمة عن طريق التوسع في المشروعات الإنشائية كثيفة العمالة وتشغيل المقاولين المحليين
- هناك تدخلات تستهدف الفئات الأكثر احتياجا داخل القرى المستهدفة وتركز على الفئات الأولى بالرعاية كتوفير مساكن بديلة أو رفع كفاءة المساكن القائمة للأسر التي تعيش في منازل غير لائقة
- يتم تنفيذ البرنامج خلال ثلاث مراحل، تشمل المرحلة الأولى حوالى 1400 قرية موزعة على 51 مركز إداري في 20 محافظة.
- لا يتضمن البرنامج المحافظات الحضرية الثلاث "القاهرة –بورسعيد – السويس".، وكذا المحافظات الحدودية ذات الطبيعة الخاصة "شمال وجنوب سيناء – مطروح – البحر الأحمر"
- تم استهداف المحافظات غير المدرجة في البرنامج، ببرامج تنموية موازية تراعى طبيعتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وعلاوة علي هذا فقد كان الإعلان المبكر عن الاهتمام بتعمير القرية المصرية مدرجاً ضمن برنامج عمل الحكومة المسمى بـ (مصر تنطلق)، حيث أشرفت وزارة التنمية المحلية على مبادرة حياة كريمة، وأسست وحدة مركزية ووحدات تابعة بالمحافظات للتنسيق ومتابعة تنفيذ التكليف، وقامت بإعداد واعتماد المخططات الاستراتيجية للقري وإعداد واعتماد الأجهزة العمرانية لها، كما تتبني الحكومة برنامج للتنمية المحلية للحد من الفقر خصوصاً في محافظتي سوهاج وقنا.

القرية في برنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق) مشروعات وزارة التنمية المحلية أهداف البرنامج القومي لتنمية وتطوير القري المصرية.

تفاصيل أهداف البرنامج:

1- تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية يشمل: مياه الشرب – الصرف الصحي – الطرق – الاتصالات – المواصلات – الكهرباء – النظافة والبيئة – الإسكان – وغيرها

2- تحسين مستوى الخدمات العامة يشمل: التعليم – الصحة – الشباب – المرأة – الطفل – ذوي الاحتياجات الخاصة – الثقافة – التدريب وإكساب المهرات وغيرها.

3- تحسين مستوى الدخول يشمل: زيادة الإنتاج، وفرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، والاستفادة من كل معطيات التنمية الاقتصادية زراعياً وصناعياً وتجارياً وسياحياً وخدمياً، واستخدام أساليب إنتاج متقدمة فنياً، تتوافق مع البيئة، وتحفظ حق الأجيال القادمة في الرصيد المتوارث من الموارد الطبيعية والمادية.

4- تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية يشمل: تدريب وتأهيل المواطنين على المشاركة الشعبية، وإتاحة فرص أوسع لكافة فئاتهم في هذه المشاركة في كل مراحل تخطيط وتنفيذ، وإدارة، وتشغيل المشروعات، والخدمات.

ثانياً: أهمية دراسة المجتمع الريفي:

1- ما يزال حجم المقيمين في المجتمعات الريفية كبيراً على مستوى العالم، وخاصة في الدول النامية، إذ يبلغ عددهم من 60 – 70 % من مجموع السكان.

2- وهم يكونون القوة العاملة في الإنتاج الزراعي الذي لا بديل عنه لإطعام ملايين الأفراد الذين يتكاثرون بسرعات متضاعفة إلى الحد الذي اصبح فيه القمح الآن من السلع الاستراتيجية التي يتدخل القرار السياسي في توزيعها من الدول المنتجة له إلى الدول المستهلكة. وبالتالي يصبح من الضروري أن يدرس أماني ومطالب واحتياجات أهل الريف لتنميتهم وحثهم على الإنتاج والاستمرار فيه، كما أنه من المهم دراسة ثبات بعض القيم والمعايير الريفية والتعرف على التغير الثقافي والاجتماعي وسرعته واتجاهه، حتى يمكن التنبؤ بمسار كل من التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمعات الريفية، والتعرف على العوامل المؤثرة في التغير حتى يمكن التحكم فيها وضبطها بما يحقق أهداف التنمية الاجتماعية

والاقتصادية، كما ترجع أهمية دراسة المجتمع الريفي إلى محاولة الوصول إلى تعميمات تتعلق بخصائص الثقافية الريفية في العالم، أو خصائص المجتمع الريفي، أو تجديد الخصائص المشتركة التي يتميز بها الريفيون بغض النظر عن إقامتهم والتي تتكون بسبب عملهم بالإنتاج الزراعي وإقامتهم في المجمع والبيئة الريفية.

ومن القضايا التي يحب النظر اليها ما يتصل بدراسة نظم الملكية وتطورها وتوريثها وتقسيمها، والطرق المختلفة لحيازة الأرض مالكاً أو مستأجراً أو أجيراً خاصة وأن هذه الأنماط تختلف من مجتمع إلى آخر، بل تختلف أيضاً في نفس المجتمع خلال المراحل التاريخية المتعاقبة.

ومنظومة العمل الزراعي الذي تتحكم فيه العوامل البيئية والجوية تحكماً يكاد يكون كاملاً، فالفلاح لا يستطيع أن يتحكم في الفيضان سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً أو في كمية الأمطار أو الحشرات والآفات الضارة وغيرها من العوامل التي تؤثر في المحصول والإنتاجية.

ويقيم الفلاحون في مجتمعات محلية صغيرة ويرتبطون مع بعضهم البعض بروابط القرابة والمصاهرة، ويعيشون منعزلين جغرافياً عن بعضهم البعض، وبالإضافة إلى العزلة الجغرافية بسبب الطرق والمواصلات أو الموانع الطبيعية، فإنه يعاني أيضاً من العزلة الثقافية التي تعزله عن الاتصال بالمجتمع الكبير، فالمجتمع الريفي يعتبر جزء من كل، ولكن الحواجز الثقافية تمنعه من التفاعل نسبياً وبدرجات متفاوتة مع المجتمع الكبير والثقافة السائدة.

ويحاول الريفيون أن يشبعوا احتياجاتهم الحياتية بما ينتجوه محققين اكتفاءاً ذاتياً نسبياً، ويبادلون بفائض الإنتاج ما يلزمهم من سلع وخدمات لا يستطيعون إنتاجها، ويصبح النظام الأسري والنظام الاقتصادي من النظم الرئيسية في المجتمع الريفي، وتؤثر تلك النظم على شخصية الفرد الريفي وتميزه بسمات محددة عن غيره من الأفراد المقيمين في مجتمعات مغايرة، كما تؤثر الثقافة الريفية الناتجة من تفاعل الريفيين مع بعضهم البعض على طريقتهم في الحياة الريفية وعلى نظرتهم وتفهمهم للعالم من حولهم.

مفهوم التنمية الريفية:

يقصد بالبيئة الريفية هنا المنطقة الزراعية التي يعيش فيها الفلاح ويمارس الزراعة كمهنة رئيسية بالإضافة للحرف الاخرى مثل الرعي وتربية الحيوان وصنع منتجات الالبان وبعض الصناعات الريفية مثل

صناعة الفخار والحصير والنسيج اليدوي. . . الخ

ويقصد أيضا بالبيئة الريفية تلك البيئة التي يعمل فيها الانسان بفلاحة الارض وتربية الحيوانات والطيور سواء اكان ذلك في وديان الانهار كوادي النيل او فوق منحدرات الجبال او سطوح بعض الهضاب او في السهول الساحلية المطلة على البحار والمحيطات ووفق هذه التعريفات نستطيع ان نصل الى المعنى المقصود بالجهود التنموية المبذولة في المجتمعات الريفية فهي تعنى:

مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، وفي تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل القرويين، وإدماج المجتمع القروي في الحياة القومية، تمكنه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية القومية.

وفي مفهوم آخر: "هي النتيجة العامة والنهائية لسلسلة التغيرات الكمية والكيفية التي تحدث بين سكان ريف معين أو تشير آثارها إن عاجلاً أو أجلاً إلى ارتفاع مستوى معيشتهم وإلى تغييرات مرغوبة في أسلوب حياتهم".

وفي مفهوم آخر للتنمية الريفية: "مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب فيه، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن، بالاعتماد على المجهودات المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكتسب كل منها قدره أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع لهذه العمليات".

وفي مفهوم آخر: "تعرف التنمية الريفية بأنها استغلال لجميع الإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع الريفي لدفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحسين البيئة الريفية ويتم ذلك بالجهود الشعبية والحكومية".

وفي تعريف آخر: "أنها محصلة سلسلة متتابعة ومتواكبة من التغيرات الكمية والنوعية تتم في الريف ترشيداً لأساليب المعاملات الإنسانية إنتاجية واستهلاكية واجتماعية وسياسية حتى يمكن تحقيق أقصى درجات الرفاهية الإنسانية لمقابلة احتياجات المجتمع الريفي.

وعرفت بأنها: "عملية توحيد الجهود الشعبية والحكومية وذلك لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على تطوير المجتمعات الريفية وإيجاد التوازن بينها في إطار المجتمع القومي".

كما عرفت التنمية الريفية **بأنها:** تتضمن الممارسات الديموقراطية والتعاون التطوعي والجهود الذاتية وتنمية القيادات المحلية والأهداف التعليمية.

التنمية الريفية المتكاملة: تعرف التنمية الريفية على أنها:

1- عملية تستهدف إحداث تغيير اجتماعي مرغوب فيه فهي ليست عملية ارتجالية أو عفوية عشوائية، بل هي عملية تلتزم بالأسلوب والمنهج العلمي لتحقيق أهدافها.
2- يتم من خلالها إشباع الاحتياجات لأفراد المجتمع المحلي الريفي وفقاً لرغباتهم مما يحقق أمالهم بحيث لا يتعارض هذا مع النظم والقوانين المجتمعية.
3- تعتمد على المشاركة الواسعة من قبل كل من السلطات الحكومية والأهلية.
4- تهتم بالإنتاج الزراعي والبيئة الريفية وكذلك الصناعات الريفية بهدف تطويرها وتنميتها.
5- تسعى لتحقيق أهداف عديدة قد تكون اجتماعية أو صحية أو تعليمية.
6- تحتاج إلى العديد من التخصصات لإنجاز مهامها والكل يعمل في تعاون وتنسيق مع الآخر.
7- تسعى لإقامة مشروعات جديدة، وتدعيم مشروعات قائمة.
8- تهتم بتدريب القيادات المحلية خبراتهم ومهاراتهم.
9- تسعى لتوفير الاحتياجات بكافة أنواعها، بهدف تحقيق التنمية الشاملة.
10- تستهدف جميع أفراد المجتمع الريفي ولا تركز على فئة معينة دون الأخرى وبمعنى أنها تشمل كل القطاعات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الشاملة.
11- يتم من خلالها زيادة وعي الأهالي باحتياجاتهم ومشكلاتهم، وزيادة مشاركتهم في تحديد ها والحد منها.

12- كما عرف إبراهيم محرم التنمية الريفية المتكاملة على إنهاء "عملية تغيير ارتقاء، مخطط، للنهوض الشامل، المتكامل لجميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي، يقوم به أبناؤه بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية، بما يحقق تكامل نواحي النهوض، وأيضاً تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير.

ومن خلال التعريفات السابقة عن التنمية الريفية فإنه يمكن ان نصل الى انها تستهدف التنمية الريفية بالأساس الفئات الريفية وفقاً لرغباتهم بحيث لا يتعارض هذا مع النظم والقوانين المجتمعية.

1- إن خطط تلك البرامج والمشروعات تتطلب مشاركة واسعة من قبل كلاً من السلطات الحكومية والأهلية.
2- التنمية الريفية هي استثمار كافة الإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع الريفي لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
3- إن التنمية الريفية تسعى لتحقيق أهداف عديدة قد تكون اجتماعية أو صحية أو تعليمية لتحقيق التنمية المتكاملة.
4- تسعى التنمية الريفية إلى توفير الاحتياجات بكافة أنواعها.

ومن خلال استعراضنا لمفاهيم التنمية الريفية نجد أنها تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن نظراً لأن موضوعها وهدفها هو الريف والقرية الذي ما زال يعاني من ضعف الاستفادة من الجهود الإنمائية التي بذلت طوال فترة طويلة منها إنهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن فما زالت مشاكل الريف الاقتصادية والاجتماعية على درجة عالية من الإلحاح تتطلب المواجهة وبذل الجهود لتطويره وتنميته".

ثالثاً: اهمية تنمية المجتمع الريفي:

1- تجمع كل الدراسات التاريخية لمجتمع القرية، أن هذا المجتمع قد عانى قروناً طويلة من استنزاف موارده الاقتصادية والبشرية، كما عانى من قهر الإقطاع والحاكم والمستعمرين، مما انعكس بوضوح على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ولا شك أنه في ضوء المناخ الديموقراطي، والحرية السياسية التي تتطلع إليها معظم دول العالم النامي الآن، وإعلان حقوق الإنسان العالمية وانتشار وسائل الاتصال وتقدمها بدرجة تشعر سكان الأرض وكأنهم أبناء جيرة واحدة، كل هذا يقتضي أن ينظر إلى

مجتمع القرية نظرة أكثر جديدة حتى تتوائم أوضاعها مع مجتمع المدينة على الأقل مع أن الواعي الأخلاقي يحتم أن يعوض مجتمع القرية عن فترات المعاناة والظلم الطويلة التي عاشها ولا زال حتى الآن.

2- إن المجتمع الريفي يعتبر في الحقيقة أنسب المجتمعات لأخذ بمنهج تنمية المجتمع ذلك نظراً لمحافظته على الأوضاع التقليدية والبطء النسبي في حركة التغير الاجتماعي المساندة به إذا ما قورنت بالمجتمع الحضري هذا بالإضافة إلى قوة العلاقات التي تربط بين أفراده باعتبارها علاقات أولية مباشرة كما أن القرية تعتبر هي وحدة تنظيم المجتمع بمعنى أنها أساس التنظيم الإداري للدولة وكل هذا يجعل القرية مجالاً ربطاً لتطبيق منهج تنمية المجتمع المحلي.

3- إن السكان الريفيين يمثلون الغالبية العظمى من سكان العالم حيث يعيش نحو 75% من سكان البلاد النامية في بيئات ريفية كما أن عدد القرى يزيد كثيراً عن عدد المجتمعات الحضرية، وبالنسبة لمصر فإن البيانات الأولية للإحصاء الأخير تم سنة 1976 تؤكد أن نسبة سكان الريف المصري تقدر بـ 56. 1% من مجموع السكان وأن عدد القرى المصرية يزيد على 4040 قرية بخلاف العزب والنجوع التابعة لها. وأن هذه النسبة المرتفعة من السكان ما لم يتم العمل على تنمية مواردها ومساعدتها على تحسين أوضاع حياتها فإن ذلك ينعكس بلا شك على الفئات الأخرى في المجتمع الكبير كالصناع والتجار، وأصحاب الأعمال، والحرفيين، والمهنيين.. الخ وذلك بسبب انعدام القدرة الشرائية أو ضعفها لدى الفلاحين، بسبب انخفاض دخولهم. ودوام تخلفهم وبذلك يعم الكساد كل المجتمع أما في حالة مساعدتهم على رفع مستوى حياتهم بزيادة دخولهم فسوف يعم الرخاء باقي قطاعات السكان الأخرى لتسويق إنتاجهم وبضاعتهم.

4- إن الاتجاه التكاملي الذي يأخذ به كل خبراء التنمية تقريباً يقتضي الربط الوثيق بين تنمية المجمعين الريفي والحضري باعتبارهما جزئين لمجتمع كبير واحد وهنا يساند تكامل التنمية بين الريف والحضر.

5- اتساع الهوة بين المناطق الريفية، الحضرية واتساعها بمرور الوقت في الدول النامية بحكم قانون العملة التراكمية الذي يعمل على زيادة التفاوت بين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة، مما أدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي وشيوع ظاهرة الفقر، وأن اتساع هذه الهوة تقتضي من الدول النامية مضاعفة اهتمامها بتنمية الريف، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار زيادة معدل التحضر في

الدول النامية بصورة أكبر من معدلات هذه الزيادة في الدول المتقدمة، كما أشرنا وأن معدلات زيادة التحضر تسير بسرعة كبيرة بينما يظل معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتفع ببطء شديد بمعنى آخر فإن التفاوت بين المعدلين (معدل التحضر ومعدل التنمية) يزداد أيضاً اتساعاً كلما مر الوقت. وحيث أن الدول النامية لا تملك في الوقت الحاضر الأساس الاقتصادي الذي يمكنها ويضمن لسكانها الحضريين مستوى معيشي مقبول فإن على هذه الدول أن تجد وسيلة يستطيع بها تحقيق تنمية اقتصادية فعالة في مناطقها الريفية قبل الحضرية كي تجعل الريف أكثر تمسكاً بسكانه وتضق بذلك الهوة بين المناطق الريفية والحضرية.

6- ما يزال حجم المقيمين في المجتمعات الريفية كبيراً على مستوى العالم، وخاصة في الدول النامية، إذ يبلغ عددهم من 60 – 70 % من مجموع السكان.

7- وهم يكونون القوة العاملة في الإنتاج الزراعي الذي لا بديل عنه لإطعام ملايين الأفراد الذين يتكاثرون بسرعات متضاعفة إلى الحد الذي اصبح فيه القمح الآن من السلع الاستراتيجية التي يتدخل القرار السياسي في توزيعها من الدول المنتجة له إلى الدول المستهلكة. وبالتالي يصبح من الضروري أن يدرس أماني ومطالب واحتياجات أهل الريف لتنميتهم وحثهم على الإنتاج والاستمرار فيه، كما أنه من المهم دراسة ثبات بعض القيم والمعايير الريفية والتعرف على التغير الثقافي والاجتماعي وسرعته واتجاهه، حتى يمكن التنبؤ بمسار كل من التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمعات الريفية، والتعرف على العوامل المؤثرة في التغير حتى يمكن التحكم فيها وضبطها بما يحقق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

8- كما ترجع أهمية دراسة المجتمع الريفي إلى محاولة الوصول إلى تعميمات تتعلق بخصائصه الثقافية الريفية في العالم، أو خصائص المجتمع الريفي، أو تجديد الخصائص المشتركة التي يتميز بها الريفيون بغض النظر عن إقامتهم والتي تتكون بسبب عملهم بالإنتاج الزراعي وإقامتهم في المجمع والبيئة الريفية.

9- ومن القضايا المهمة دراسة المجتمع الريفي ما يتصل بدراسة نظم الملكية وتطورها وتوريثها وتقسيمها، والطرق المختلفة لحيازة الأرض مالكاً أو مستأجراً أو أجيراً خاصة وأن هذه الأنماط تختلف من مجتمع إلى آخر، بل تختلف أيضاً في نفس المجتمع خلال المراحل التاريخية المتعاقبة.

10- ونهتم بدراسة المجتمع الريفي وتنميته كمنظومة للعمل الزراعي الذي تتحكم فيه العوامل البيئية والجوية تحكماً يكاد يكون كاملاً، فالفلاح لا يستطيع أن يتحكم في الفيضان سواء كان مرتفعاً أو منخفضاً أو في كمية الأمطار أو الحشرات والآفات الضارة وغيرها من العوامل التي تؤثر في المحصول والإنتاجية.

11- ويقيم الفلاحون في مجتمعات محلية صغيرة ويرتبطون مع بعضهم البعض بروابط القرابة والمصاهرة، ويعيشون منعزلين جغرافياً عن بعضهم البعض، وبالإضافة إلى العزلة الجغرافية بسبب الطرق والمواصلات أو الموانع الطبيعية، فإنه يعاني أيضاً من العزلة الثقافية التي تعزله عن الاتصال بالمجتمع الكبير، فالمجتمع الريفي يعتبر جزء من كل، ولكن الحواجز الثقافية تمنعه من التفاعل نسبياً وبدرجات متفاوتة مع المجتمع الكبير والثقافة السائدة.

12- ويحاول الريفيون أن يشبعوا احتياجاتهم الحياتية بما ينتجوه محققين اكتفاءاً ذاتياً نسبياً، ويبادلون بفائض الإنتاج ما يلزم من سلع وخدمات لا يستطيعون إنتاجها، ويصبح النظم الأسري والنظام الاقتصادي من النظم الرئيسية في المجتمع الريفي، وتؤثر تلك النظم على شخصية الفرد الريفي وتميزه بمسمات محددة عن غيره من الأفراد المقيمين في مجتمعات مغايرة، كما تؤثر الثقافة الريفية الناتجة من تفاعل الريفيين مع بعضهم البعض على طريقتهم في الحياة الريفية وعلى نظرتهم وتفهمهم للعالم من حولهم.

رابعا أهداف تنمية المجتمع الريفي:

تعددت الرؤى حول أهداف دراسة المجتمع الريفي وكيفية تنميته لأنه من الضروري عندما نفكر في احداث تغيير وتنمية لابد من التركيز على الاهداف التي نسعى اليها ولهذا فان البعض يرى ان الاهداف تتمثل في الاتي ومن الوجهتين العلمية والتطبيقية يمكن النظر إلى الاهداف:

الأهداف العامة لدراسة المجتمع الريفي من خمسة زوايا وهي الزاوية الاجتماعية، والزاوية القومية والزاوية الإنسانية، والاقتصادية، والزاوية التثقيفية، وفيما يلي تحديد لأهم النقاط بالنسبة لكل مجموعة من هذه الأهداف.

1- الأهداف الاجتماعية:

تحدد هذه الأهداف فيما يلي:

- فهم المهتمين بتنمية المجتمع الريفي وإحاطتهم بكل ظروف المجتمع الريفي البيئية، وتقاليده، وعاداته، ومشكلاته.
- إحساسه وتقديره للواجبات الملقاة على عاتقه كفرد في مجتمع يحتاج إلى مسامة أبنائه للأخذ بيده.
- تفهم الوضع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد في الريف وتحقيق الرضى لهؤلاء الأفراد في غير ذلة أو اضطرار مع السعي الدائب لتحسين هذا الوضع في حدود القوانين والأحوال المرعية في المجتمع.
- احترام الفرد لمبادئ مجتمعه الريفي الصالحة وسعيه الدائب عن طريق التفاهم السلم من أجل تعديل أو الغاء المبادئ والعقائد الفاسدة.

2- الأهداف القومية:

يمكن بلورة هذه الأهداف في المحاور الآتية:

- الشعور الداخلي بالاعتزاز والزهور والتقدير نتيجة شعور الفرد بالانتماء إلى هذا المجتمع الريفي الذي يشكل أفراد الغالبية العظمى من الوطن ويضفي على المجتمع عامة صورته الغالبة.
- إتاحة زيادة فرص تطوير الخدمات التي يقدمها المجتمع الريفي لأفراده بما يدفعهم إلى التضحية التلقائية في حينها من أجل هذه المجموعات الأخرى في المجتمع.
- الشعور بالفخر والإجلال لأجيال هذا المجتمع الريفي السالفة ولمبادئهم وإيمائهم وكفاحهم من أجل إسعاد الأجيال التالية.
- الإيمان بالوحدة والتماسك من أجل تحقيق الأماني والنفور من الفرقة ودعاة التحزب.

3- الأهداف الإنسانية:

يمكن تحديد الأبعاد الأساسية لهذه الأهداف ما يلي:

- الإيمان بأن الحروف ولغة القوة لا تزيد المشكلات إلا تعقيداً ولأن التفاهم الودي خير لجميع الناس.
- مناصرة المجتمعات الريفية المغلوبة على أمرها من أجل تحررها فالعدل لا يتجزأ والحق لا يتعدد.
- الإحساس بأن جميع بلاد العالم هي الوطن الثاني للفرد فالأخوة الإنسانية هي دستور العلاقات بين

الشعوب.

- كراهية كل نظام يقوم على الطغيان والتنكر لإرادة أفراد المجتمع والإيمان الكامل بالديموقراطية والحرية الفردية الأمينة البصيرة المدركة لما لها وما عليها.

4- الأهداف الاقتصادية:

- يمكن تحديد هذه الأهداف في الجوانب التالية:
- الإيمان بحق الطبقات الريفية الفقيرة في الحياة الحرة الكريمة اعتقاداً بأنه عصب الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- نشر الوعي الاجتماعي المستنير نحو خدمة كافة الطبقات والتقريب بينها.
- إتاحة الفرصة الكاملة أمام أبناء جميع الطبقات في التعلم لاستغلال مواهب الأفراد في رفع مستويات المجتمعات الريفي اقتصادياً.
- الفهم الدقيق والإحاطة الشاملة بمنابع الثروة في الريف والإنتاج الزراعي والخبرة بطرق استغلالها. الإلمام بطرق إقامة الصناعات الزراعية والريفية.

وقد حددها البعض على انها:

1- **أهداف تخطيطية:** حيث المساندة في دراسة المجتمع الريفي كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده ووضع سياسة عامة للإصلاح وتكون خطتها مقسمة لمراحل زمنية.

2- **أهداف تنسيقية:** وهي التي تشجع على التعاون لمنع التكرار والتداخل والتقريب في وجهات النظر.

3- **أهداف تدعيمية:** وهي المساعدة في تدعيم الهيئات الاهلية والحكومية بالإعانات والمساعدات المادية والفنية ورفع مستوى الخدمات بالبرامج، والمؤتمرات، والبحوث، والمطبوعات.

خامسا مجالات تنمية المجتمع المحلى الريفي:

1- دراسة البناء الطبقي في المجتمع الريفي:

تشكل دراسة البناء الطبقي محوراً رئيسياً في علم الاجتماعي الريفي، وهو بذلك يحاول تقديم فهم وتفسير تأثير السياسات الاقتصادية والتوجيهات السياسية المختلفة على التشكيلة الطبقية في الريف، وموقف

مكونات هذا البناء الطبقي من مشروعات التنمية المختلفة وهل حدثت بعض التعديلات نتيجة لمشروعات التنمية هذه، وما هي طبيعة العلاقة بين تلك الطبقات والجماعات المختلفة في الريف المصري.

2- دراسة طبيعة أدوار المرأة الريفية:

حيث تشكل المرأة الريفية اساساً وبعداً هاماً في مشروعات التنمية الريفية وتؤدي أدوار عديدة سوءا في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي تشارك في إنتاج الطعام وتقوم على شئون المنزل وتعمل في الحقل مع الزوج والأولاد، وترعى الماشية وتؤدي الأعمال المأجورة لدى الغير والكثير من الأعمال. ومن هنا كانت أهمية تنازل علم الاجتماع الريفي لطبيعة أدوار المرأة الريفية في لب الخريطة البحثية للمتهمين به.

3- دراسة التغير الاجتماعي وثقافة الريف:

من الأهمية أن نتناول ثقافة الريف بالدراسة حيث تعتبر مدخلاً رئيسي للتعرف على طبيعة المجتمع الريفي، حيث إن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية ثقافته الخاصة به، والتي تختلف بطبيعة الحال عن المجتمع الريفي أو المجتمع البدوي أو الحضري كما أن ظاهرة التغيير الاجتماعي في المجتمع الريفي جديرة بالاهتمام بقصد تحديد مسار هذا التغيير، والكشف عن أهم العوامل التي تفرزه، وآثاره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كافة مكونات البناء الاجتماعي.

4- دراسة الفروق الريفية الحضرية:

يهتم علماء الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية جميعها بدراسة الفروق القائمة بين الريف والحضر، ولقد بذلوا جهودً علمية مختلفة بمرور الزمان لوضع تفسيرات علمية ونظريات عامة لفهم تلك الفروق بالإضافة لإمكان اعتبارها أسس يمكن الاعتماد عليها في التفرقة بين الريف والحضر، ومن هذه الجهود ما قام به كل من **أميل دور كايم، هربرت سبنسر وشاركز كولي، وزيمل Simmel، وتونير Tonnies، وزيمرمان Zimmerman..** الخ تلك التي تركت لنا تراث نظري هام كنظرية الثنايات، ونظرية المتصل الريفي الحضري، واتجاه ذات البعد الواحد ونظرية جوبرج.

5- دراسة الهجرة الريفية الحضرية:

تعتبر الهجرة الريفية الحضرية نتيجة لتخلف المجتمعات الريفية ولإهمال خطط التنمية لتلك المجتمعات، مما يسفر عنه أن تكون المجتمعات الريفية طاردة تدفع القرويين للهجرة بحثاً عن فرص أفضل

للحياة، إلا أن تلك العمليات تؤثر بلاد شك على البناء الاجتماعي والثقافي الحضرية كما أنها تؤدي لحدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، كظاهرة النمو الحضري المشوه، ولهذه الاسباب يضع الباحثين تلك المشكلة في لب اهتماماتهم لبحث أسبابها وتأثيرها على المجتمع في صوره المختلفة.

سادسا: خصائص المجتمعات الريفية:

حاول الكثير من العلماء التمييز بين الريف والحضر، من بينهم العالمان سوروكين وزميرمان الذين ذهبا إلى أن المعيار الأساسي للتمييز بين هذين النمطين من المجتمعات هو المهنة، ومن هذا المعيار يمكن الوصول في عدد آخر من الاختلافات كلها ترتبط بهذا المعيار الأساسي ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:

- المهنة.
- البيئة.
- حجم المجتمع المحلي.
- كثافة السكان.
- تغاير السكان وتجانسهم.
- التدرج الاجتماعي.
- الحراك الاجتماعي.
- التفاعل الاجتماعي.

وتأسيساً على ذلك فإننا نعرض بإيجاز لبعض المحددات المرتبطة بهذه المعايير.

1- معيار المهنة:

يعمل أغلب السكان الريفيين بالزراعة ولا يوجد سوى عدد قليل منهم يعمل في المهن غير الزراعية، ولكن سكان المدينة يعملون بالصناعة والحرف والتجارة والمهن العامية إلى جانب العمل الحكومي وغير ذلك من المهن غير الزراعية وحيث أن الزراعة بمعناها الواسع تشتمل على زراعة المحصولات الغذائية إلى جانب تربية الحيوانات. لذلك نجد أن العمل الزراعي من الضروري وأن يتم في الخلاء ويتطلب مساحات كبيرة من الأرض. ويترتب على ذلك كله أن الريفيين قريبين من الأرض الزراعية والحيوانات والمياه الطبيعية مصدر

رئيسي للري.

ومن ناحية أخرى يمارس الفلاح عدداً متنوعاً من الأعمال له فيها خبرة، ولكن سكان المدينة لا يعمل إلى في مهنة واحدة أو عمل واحد واكتسب الخبرة بهذا العمل في التعليم وفي المدرسة إلى جانب التدرج داخل المصنع او الشركة.

وإذا قارنا بين الأسرة الريفية والحضرية نجد أن الأسرة الأولى تشترك بجميع أفرادها في العمل الزراعي أي أن الزوج والزوجة والأبناء هم الذين يعملون في الحقل ويكونون جماعة علم. وإذا أردت هذه الأسرة الاستعانة بعدد آخر من العمال فهي لا تستعين إلا بعدد صغير للغاية، ونظراً لصغر جماعة العمل هذه والتي تتكون من أفراد الأسرة الواحدة بعض الأفراد الآخرين تتكون بين أعضائها علاقات شخصية، ولكن المصنع يضم عدداً كبيراً من العمال تسود بينهم علاقات لا شخصية تتسم بالبرود والجفاف.

وإذا نظرنا إلى المدينة نلاحظ أن البيت ليس له علاقة بالمهنة التي يعمل بها عائل الأسرة وحتى إذا كانت المهنة يرثها جيل من بعض المهن العليا كالمحاماة والطب إلا أن الأسرة ليست مركزاً للتدريب على هذه المهنة كما لا تتشابه العلاقات داخل الأسرة بالعلاقات داخل جماعة العمل، وطفل المدينة يتمتع بالكثير من الامتيازات من بينها وجود عدد من المهن يختار منها ما يتفق معه ومع ميوله بعكس طفل القرية فليس أمامه إلا أن يعمل بالزراعة وإذا قارنا بين العامل الزراعي والعامل في المصنع نرى أن العامل الأول يعرف كل شيء عن جميع العمليات الزراعية بينما العامل الثاني. لا يعرف سوى الجزء الصغير من العمل الذي يقوم به أي أنه يجهل تماماً الأعمال الأخرى التي يقوم بها المصنع، ويترتب على جهل العامل الصناعي بعمليات المصنع عدم وجود علاقات اجتماعية أولية بينه وبين العمال الآخرين. إلى جانب ذلك نلاحظ أن تقسيم العمل والتخصيص سار شروطاً بعيداً بالنسبة للأعمال والمهن الحضرية فإذا عمل الإنسان في عمل معين فمن النادر أن يتركه ليزاول عملاً آخر. وليس معنى ذلك أن العامل إذا انتقل إلى مكان معين لا يتركه أبداً. فقد يتركه المكان الذي يعمل فيه بحثاً عن أجر أعلى أو شروط عمل أفضل أما العامل غير الماهر فهو يفضل البقاء في المكان الذي يعمل به حيث لا يوجد طلب على العمل الذي يزاوله.

2- معيار البيئة:

في المجتمع الريفي تسود البيئة الطبيعية على البيئة التي هي من صنع الإنسان، ويترتب على ذلك

أن الفلاح يكون على اتصال قوى بالطبيعة، أما الحضريون فهم منعزلون عن الطبيعة، والبيئة التي هي من صنع الإنسان هي التي تسود البيئة الطبيعية ويمكن القول أن البيئة في المدينة تتكون من هواء غير نقي وملوثات عديدة. وتنشأ المشاكل الحضرية من الخصائص التي تتميز بها المدينة من ازدحام تلوث وغير ذلك. ولذلك نجد أن بعض المصلحين والمفكرين يرون فرص الإنسان في استنشاق الهواء النقي محدودة.

غير أن المهن الزراعية لا يمكن أن تؤدي داخل المدينة فلا يناسبها إلا البيئة الريفية، وحتى إذا أنشئت الحدائق المتنزهات في المدينة فلا يمكن اعتبار هذه البيئة بيئة ريفية لان المجتمع الريفي له سماته التي تميزه عن غيره.

3- معيار حجم المجتمع المحلي:

في المجتمع الريفي توجد المزارع والمجتمعات المحلية الصغيرة أما في الحضر، فالمجتمع المحلي أكبر حجماً وعلى ذلك يمكن القول أن العلاقة بين الحضرية وحجم المجتمع المحلي علاقة إيجابية. إ حجم المجمع المحلي كعامل للتمييز بين المجتمع والحضري يجب استخدامه بحرص وحذر لأن المجتمع المحلي يشير إل مساحة من الأرض كما يشير إلى جماعة من الأفراد.

إن استدام حجم المجتمع المحلي كمعيار في الأغراض الرسمية للمقارنة بين المجتمعات قد يؤدي إلى بعض الأخطاء بسبب اختلاف المقاييس المستخدمة في الدول إذا كان عدد السكان أقل من 2500 نسمة ولهذا قد يوجد السكان الريفيون في الولايات المتحدة في تجويات تقل عن 2500 سمة بينما قد يوجد السكان الحضريون والمهن الحضرية في مكان معين مهما كان نافعاً لكثير من الأغراض إلا أنه لا يدل على وجود أو عدم وجود أسلوب الحياة الريفية.

وغذا انتقلنا إلى جهات أخرى مثل فرنسا نجد أن المكان الريفي هو الذي يقل عدد سكانه عن 2000 نسمة، وفي مصر يعتبر المكان قرية إذا قل عدد سكانه عن 11000 نسمة.

وهذه الأرقام وضعت بطريقة ليس لها أي معنى. فالعديد من الأمثلة يوضح وجود مجتمعات ريفية كبيرة لها خصائص المجتمعات الريفية تزيد عدد سكانه عن عدد سكان المجتمعات الحضرية. وقد لوحظ أن المدينة لابد وأن تضم عدد كبير من الأفراد ويعيشون في مساحة صغيرة من الأرض ويترتب على ذلك أن تكون كثافة السكان عالية في المدينة.

وقد عرف "ويرث "المدينة بأنه مكان أكبر نسبياً يتميز بكثافة سكانية عالية وهو مكان دائم يضم عدداً

من الأفراد المتغايرين اجتماعياً، وهذا التعريف يشمل ثلاثة معايير من تلك المعايير التي وضعها" سوروكين وزميرمان " للكثير من مزايا ومساوئ الحياة الحضرية. فتنتشر الجرائم مثلاً عندما يزداد عدد السكان غير أنه من ناحية أخرى لا يتاح للقرية أن يكون فيها فريقاً للمشرح ولا البالية فمثل هذه الأشياء تحتاج إلى مجتمعات كبيرة نسبياً.

4- معيار كثافة السكان:

كثابة السكان في المجتمع الريفي أقل من كثافة السكان في المجتمع الحضري وعلى ذلك فالعلاقة بين الكثافة والحياة الريفية هي علاقة سلبية، بينما العلاقة بين الكثافة والحياة الحضرية هي علاقة إيجابية.

5- تغاير وتجانس السكان:

إن المجتمع الريفي أكثر تجانساً من سكان المجتمع الحضري من ناحية السلوك والسمات النفسية والاجتماعية وفي الوقت نفسه سكان المجتمع الحضري أكثر تغايراً من سكان المجتمع الريفي، في سمات أخرى عديدة.

والعلاقة بين التغاير والحياة الريفية هي علاقة سلبية بينما العلاقة بين التغاير والحياة الحضرية هي علاقة إيجابية.

ويشير العالمان سوروكين وزيمرمان إلى الخصائص الاجتماعية والنفسية المكتسبة على أنها العادات والمعتقدات والآراء وقواعد العرف وأنماط السلوك وغير ذلك.

6- معيار التدرج الاجتماعي:

التفاصيل والتدرج الاجتماعي في المجتمع الريفي أقل منه في المجتمع الحضري وعلى ذلك وجد علاقة إيجابية بين التفاضل والتدرج وبين الحضرية.

النظام الطبقي يعتمد أساساً على العلاقات الاجتماعية الثانوية لكن البيئة الريفية تعتمد على العلاقات الاجتماعية الشخصية وفي القرية لا تجد الأحياء السكنية المختلفة كما لا توجد تجمعات كبيرة من أصحاب المهن ورجال الأعمال والكتبة وعمال الصناعة وغير ذلك، وإلى جانب ذلك فالتفضيل الاجتماعي قائم على أساس ملكية السلع المادية ويحكم على الفرد على أساس ما اكتسبه بنفسه لا على أساس ما ورثه وعلى ذلك فغن المركز الاجتماعي في القرية متوارث بينما المركز الاجتماعي في المدينة مكتسب والمهنة في المدينة هي العامل الأساسي الذي يحدد المركز الاجتماعي.

ونظراً لكثرة عدد الأفراد في المدينة يتم التفاعل بينهم على أساس الرموز ومن بين هذه الرموز المهنة والدخل والتعليم ومكان السكن والملبس والجهة وغير ذلك.

7- معيار الحراك الاجتماعي:

في المجتمع الريفي لا يعرف الحراك الاجتماعي إلا نادراً سواء أكان هذا الحراك على أساس الانتقال من مكان إلى مكان أو كان هذا الحراك على أساس المهنة. ولكن يحدث الحراك الاجتماعي بصورة أكبر ف بالمناطق الحضرية فهناك علاقة إيجابية بين الحراك الاجتماعي والحياة الحضرية غير أنه في أوقات الكسل تحدث الهجرة من الحضر إلى الريف ويشير سوروكين وزيمرمل إلى الحراك الاجتماعي على أنه يتضمن عدداً من النواحي ومن بينها الهجرة والانتقال من مهنة إلى مهنة ومن عمل إلى عمل بشرط أن يتميز كل هذا بارتفاع أو انخفاض المركز الاجتماعي وفي بعض الأحيان تزدحم المدينة بالسكان وتبني بعض المساكن في المناطق الريفية بها ثم يقوم بعض سكان المدينة بالإقامة في هذه الضواحي وليس معنى هذا الانتقال هو هجرة من الحضر إلى الريف ولكن معناه تحضر المناطق الريفية فإن أصحاب الأعمال وأصحاب المهن الذين يختارون القرى الريفية للإقامة فيها فإن هذا الانتقال يؤدي إلى تحضر هذه المناطق الريفية. لأن هؤلاء الأفراد سواء استخدموا السيارة أو القطار في الانتقال يومياً من الريف إلى الحضر والعكس هؤلاء الأفراد لم يغيروا مهنتهم وكل ما تغير هو الطريقة التي تقضي بها الاسرة احتياجاتها، وهذا الوقت موزعاً بين الريف والحضر لأن وسائل المواصلات جعلت المسافات قريبة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وهناك فئة أخرى من الناس يقيمون في المساكن التي تبنيها السلطات المحلية وهي تعرف باسم المساكن الشعبية، أو الاقتصادية وهؤلاء الناس أيضاً قد يقيمون في منطقة ريفية بينما يعملون في منطقة حضرية وبذلك يمكن القول أن الهجرة تحدث من الحضر إلى الريف ولكن من الناحية الاجتماعية لا يمكن الحكم على هؤلاء الناس بأنهم ريفيون ولا يمكن أن يسمى هذا الانتقال الجغرافي بأنه الحراك الاجتماعي لأنه الحراك الاجتماعي يتضمن تغير كل من المهنة ومحل السكن بالانتقال من بيئة إلى أخرى، ويكون الفرد في هذه الحالة معتمداً على البيئة الجديدة في معيشته واتصالاته الاجتماعية.

وقد يحصل الإنسان الريفي على تعليم عالي ولا يجد الوظيفة التي تناسبه إلا في المدينة وهؤلاء الريفيون المتعلمون مكسب للمدينة، ومن ناحية أخرى هؤلاء الذين يفشلون في التكيف مع القرية يهاجرون إلى المدينة حيث لا يعرفهم أحد وحيث كل إنسان يهتم بنفسه ومصالحه وتصبح المدينة مكاناً مناسباً لهم وبذلك

تضم المناطق الحضرية فئات متباينة من الناس كل فئة تواجه مشكلة مختلفة تماما عن المشكلة التي تواجهها الفئة الأولى.

وانتقال الفرد من منزل إلى آخر داخل القرية لا يعتبر حراكاً اجتماعياً ولا يترتب عليه مسائل هامة ولكن انتقال الفرد من مسكن إلى آخر في المدينة قد يجعله ينتقل من مكان إلى مكان يبعد مئات من الأميال فيجعله يهجر كل جيرانه ويحاول تكوين علاقات اجتماعية جديدة مع جيرانه الجدد ويعتبر هذا حراكاً اجتماعياً إذا كان هذا الانتقال يتضمن تغير في المنزلة الاجتماعية للفرد، وأن التنظيم المادي أو الأيكولوجي يتأثر ويؤثر في التنظيم المهني والثقافي وبذلك نجد المدينة في النهاية تتكون من عدد من المناطق الطبيعية تختلف كل منطقة عن الأخرى من ناحية الأخلاق ومستوى المعيشة والنظرة العامة للحياة وهكذا يؤكد أهمية محل الإقامة كمؤشر لقياس ووصف وتفسير الظواهر الاجتماعية وعلى ذلك يكون الحراك الاجتماعي من خصائص ومن طبيعة البيئة الحضرية.

8- معيار التفاعل الاجتماعي:

يلاحظ أن القروي يكون عدداً أقل من الاتصالات من التي يكونها سكان المدينة فالقروي ليس أمامه إلا مجال ضيق من العلاقات لأنه لا يوجد إلا جماعة صغيرة من الناس يمكنه الاتصال والتفاعل معها، أما المدينة فهي مكتظة بالسكان وتضم عدداً كبيراً من الجماعات وأمام سكان المدينة مجال واسع للقيام بالاتصالات الاجتماعية ولذلك في المدينة تكثر العلاقات الاجتماعية الثانوية وتتسم هذه العلاقات بأنها لا شخصية وسببية أو مؤقتة وفي الريف تكثر العلاقات الشخصية الدائمة نسبياً بينما العلاقات في المدينة لو أنها كثيرة متعددة إلا أنها سطحية وتتسم أيضاً العلاقات الريفية بالبساطة والإخلاص وفي الريف أيضاً يتفاعل الإنسان كشخص وإنسان بينما سكان المدينة يتفاعلون.

ويختلف ذلك عن إذا ما عاش في مدينة كبيرة، فإن أي فرد يعيش في مجتمع صغير فإنه لن يعرف سوى عدد الأفراد الذين يعرفهم، ويختلف ذلك إذا ما عاش في مدينة كبيرة، ولكنه معرفته بهؤلاء الأفراد في المجتمع الصغير ستكون معرفة كاملة وقوية تستمر فترة طويلة من الزمن، ولكن الفرد في المدينة ولو أنه يعرف عدداً كبيراً من الأفراد إلا أن معرفته بهم ستكون سطحية وجزئية إذ أنه لا يعرفهم إلا من خلال دور واحد من الأدوار التي يؤدونها في الحياة، ولكن نوضح ذلك نقارن بين عامل البريد في المدينة وعامل البريد

في القرية. ففي المدينة عامل البريد هو رجل مجهول بالنسبة لكان المدينة ولا يعرفون اسمه ولا عنوان منزله ولا شيئاً عن حياته الزوجية والهوايات التي يمارسها في وقت فراغه فهو بالنسبة لسكان المدينة كتاب مغلق لم يفتح ولم يقرأ صفحاته، ولكنهم في القرية يعرفون اسم عامل البريد ويعرفون كل شيء عن حياته الزوجية وعن أولاده وبناته وأسمائهم كما يعرفون الكثير عن أخواته وباقي أقاربه وإلى جانب ذلك يعرفون الهوايات التي يمارسها في أوقات فراغه أي أنهم يعرفون كل شيء عن شخصيته.

سمات المجتمع الريف كما حددها (ادم سميث):

ومن المفيد أن نعرض لبعض السمات المتفق عليها تلك التي تصبح عن أهم سمات المجتمع الريفي من وجهة نظر "سميث" والذي يحدد أهم ملامح المجتمع الريفي وفقاً لرؤيته كالآتي:

1- **المهنة:** يعتمد المجتمع الريفي على الاقتصاد الزراعي في أساسه وهذا ما يميزه بصفة رئيسية عن المجتمع الحضري، كما أن تلك المجتمعات التي نعيش على الاقتصاد الزراعي لها من الخصائص العامة سواء كانت اجتماعية وثقافية ونفسية وما يميزها عن المجتمعات.
2- **حجم المجتمع:** غالبا ما يرتبط الاقتصاد الزراعي بالمجتمعات الريفية الصغيرة منخفضة الكثافة السكانية نظراً لظروف الزراعة الخاصة، ومن هنا كانت المجتمعات الريفية ترادف المجتمعات صغيرة الحجم قليلة العدد في مقابل المجتمعات الحرية التي ترادف المجتمعات كبيرة الحجم وفيرة العدد.
3- **كثافة السكان:** حيث تنخفض الكثافة السكانية في المجتمع الريفي انخفاضاً كبيراً عن مثيلتها في المجتمع الحضري. وذلك راجع لمتطلبات العمل الزراعي وعموم النشاط الاقتصادي في الريف.
4- **البيئة:** تتضح البيئة الطبيعية في الريف بعكس الحال في المدن الكبيرة حيث تنتشر عوامل التحكم في البيئة الطبيعية فالخلاف بين البيتين جوهري ويؤثر بالتالي على طبع كل من يعيش في البيئتين بخصائص وطباع خاصة.
5- **التفاوت الاجتماعي:** ويقصد به التفاوت والتباين في الأوساط والبيئات الاجتماعية، والذي تتضح معالمه وتشتد في المدن أكثر من الريف، حيث تضم المدينة مجموعات مختلفة من ثقافات متعددة، وبرغم ذلك التفاوت والتنوع فإن أهل المدينة أكر تكاملا وتفاعلاً من أهل الريف. ويعود ذلك لوجود التخصص وتقسيم العلم الذي جعل كل الأفراد والأجهزة بينهم ارتباط عضوي، وفي المقابل نجد أن

المجتمع الريفي أقل في درجة التفاوت، إلا أن التفاعل والاندماج لا يصل على مستوى المجتمع الحضري، أما التشابه بين وحدات المجتمع الريفي فيعود إلى التماثل الشديد بين أفراد من حيث المجتمع الريفي فيعود إلى التماثل الشديد بين أفراد من حيث التربية واللغة والدين. الخ.

6- **التقسيم الطبقي الاجتماعي:** وتحظر الدراسات الاجتماعية المجتمعات الريفية والحضرية أن هناك اختلاف أساسي في البقاء الطبقي الاجتماعي لواقع الريف عن نظيرة في المدن والمناطق الحضرية، وذلك لوجود تباين في مختلف الأنشطة الإنسانية والسمات الاجتماعي الأخرى التي أشرنا إليها في البنود السابقة، ولكن هناك فروقاً قد تبدو أساسية بين البناء اطبقي الاجتماعي في كل من الريف والحضر نوجزها في الآتي:

- بداية يقل عدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع الريفي عن نظيراتها في المجتمع الحضري، بالإضافة إلى أن المسافة بين قيمة الهرم وقاعدته أضيق كثيراً من نظيره في المجتمع الحضري.
- كما أن الطبقات الريفية تميل نحو الوسط، حيث لا تتجه إلى التركيز عند قمة الهرم الطبقي أو قاعدته مثل ما يحدث في الحضر، وهذا لا يلغي أو ينكر وجود التفاوت الشديد في المكانات الاجتماعية في الريف، إلا أن الثراء الفاحش والفقر المدقع جنباً إلى جنب لا يوجد بكثرة مثلما يتواجد في المجتمع الحضري.

ومع ذلك فإن الحركة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية أقل كثيراً في المجتمع الريفي وذلك لمعرفة أفراد المجتمع الريفي للأصول الاجتماعية لكل فرد، في مقابل المجتمع الحضري ذي البناء الطبقي الاجتماعي المرن.

7- **الحراك الاجتماعي:** ثمة وجود شبه اتفاق بين الدراسات الاجتماعية حول قضية الفروق الريفية الحضرية على أن المجتمعات الريفية تتسم بالسكون وبطء التغير في أنماط النظم والعلاقات الاجتماعية المختلفة في مقابل المناطق الحضرية التي تشتد فيها عمليات الحراك والتغير المستمر.

والحراك الأفقي والذي يتمثل في الانتقال من جماعة اجتماعية لجماعة أخرى يستدل عليه من محكات مختفة كعملية تغيير المهنة/ ونسب الطلاق في المجتمع، وكذلك تغيير الديانة أو العقيدة، وهي كما تؤكدها الدراسة أقل كثيراً في الريف عنها في الحضر، بالإضافة إلى أن الهجرة وتغيير محل الإقامة كمحك رئيس

للحراك المكاني يتسم بها المجتمع الحضري وتكثر بين سكان المدن في مقابل المناطق الريفية التي تصف سكانها بالاستقرار منها:

1- ان برامجها توفر الوسائل لسد الثغرات أو إقامة المعابر بين التخصصات المختلفة للمساهمة في برامج التنمية

2- أنها تحقق تكامل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلى وتحد من العزلة لبعض المجتمعات الاستفادة من برامج التنمية

3- اسهامها في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامجها والحد من المعوقات

4- اسهامها في مواجهة المشكلات المحلية مما يرفع جزءا من العبء عن كاهل الدولة

5- توفر وسائل الاتصال بين المحليات والتخطيط القومي

6- تعمل على تحقيق تغييرات في النظام والبناءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحقيق تغييرات فكرية وسلوكية في المجتمع الريفي

7- انها مسؤولية مشتركة بين الاجهزة الحكومية المختلفة والهيئات الاقليمية والدولية بجانب الأهالي

سابعا: أساليب التنمية الريفية:

تشمل التنمية احداث تغيير موجه في جوانب الحياة المختلفة في المجتمع مثل تحويل المجتمع من مجتمع أمي يسوده الجهل وعدم المعرفة الى مجتمع متعلم أو من مجتمع يتصف بضغط عدد سكانه على مواردة الى مجتمع يتوازن فيه عدد السكان مع الموارد أو من مجتمع لا يتقبل سكانه أي تغيير اجتماعي فهم متزمتون جامدون في تفكيرهم الى مجتمع متقبل للتغير الاجتماعي ولا احداث هذا التغيير هناك أساليب عدة هي:

1- تكوين الاجهزة الادارية اللازمة وتزويدها بالإمكانيات والمعدات والنظم الفنية والمادية

2- تأمين معاهد التدريب اللازمة لجميع العاملين في ميادين تنمية المجتمع الريفي على مستوياتهم المختلفة

3- التنسيق بين خدمات الادارات الفنية والمعاهد العلمية المرتبطة بالتنمية

4- ايجاد نوع من الترابط بين كل الهيئات الاهلية على مستوياتها المختلفة

5- الاستغلال المنظم للموارد والامكانيات عن طريق التخطيط الاقتصادي

6- رفع الكفاية الانتاجية عن التوجيه والتدريب المهني

ويرى البعض ان الاسلوب الامثل للتنمية الريفية هو اتباع المنهج التكاملي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معل لأنها هامة للإنسان والبيئة معا.

ثامنا: القواعد الأساسية للتنمية الريفية:

تزخر أدبيات التنمية بقوائم متنوعة من مبادئ وقواعد عامة ينبغي الأخذ بها عند تنمية المجتمع الريفي أن كان بعضها يركز على جوانب معينة دون أخرى ولذا فإن تنمية المجتمع المحلي الريفي ينبغي أن تأخذ بهذه القواعد كباقة وحزمة متساندة ومتسقة، دون تفريط في إحداها لصالح بعضها، ومن هذه القواعد:

1- التغيرات المعنوية تفوق في أهميتها التغيرات المادية: إذ أن التغيير في اتجاهات الناس وميولهم يعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج المنفذة، ومن ثم ينبغي التركيز على بعث الشعور بين أبناء المجتمع أن النهوض بأوضاع حياتهم الاقتصادية الاجتماعية والثقافية من خلال مشاركتهم الإيجابية الفعالة على المستويين الفردي والجماعي.

2- الاعتماد على القيادة المحلية: يقصد بالقادة المحليين صفوة أبناء المجتمع المحلي الريفي الذين يلقون التقدير والاحترام والمحبة من باقي أبناء المجتمع، ويسعى إليهم الأهالي طلباً للرأي والمشورة والنصيحة، أولئك القادة هم من أقوى المؤثرين في اتجاهات مواطني المجتمع المحلي والمفاتيح الطبيعية للنفاذ إليه والحصول على استجابته لما يطرح من تغييرات تأتي بها البرامج والمشروعات التنموية.

3- زيادة الاعتماد على الشباب والتركيز على المرأة: فالشباب هم أكثر فئات المجتمع استعداداً لتقبل التغيير والتحمس له، باعتبار أنهم في مرحلة تغيير بيولوجي حكمي يمكن أن يتسق مع تغيير آخر، وأن القيم الجديدة لا تلقي في نفسوهم ذات المقاومة التي يمكن أن تلقاها لدى الأكبر سناً وبالتالي يصبح الشاب أكثر فئات المجتمع تعضيداً لعملية التنمية. أما المرأة فهي نصف المجتمع وغالباً ما

تعد قوة كامنة وساكنة في غالبية المجتمعات الريفية غير النامية، ومن ثم يكون استثارة جهود المرأة التنمية يعني أن مفاهيم التنمية سوف تنقل بطرية غير مباشرة إلى أجيال المجتمع التالية.

تاسعا: معوقات التنمية في القرية المصرية:

تواجه التنمية الريفية العديد من المعوقات والتحديات والتي تعوق أدائها في القرية ويمكن أن نجمل بعضها في الآتي:

1- عدم مشاركة الأغنياء بمدخراتهم في الاستثمارات المطلوبة للتنمية أو المشاركة بصورة تؤدي إلى ما يسمى بالتنمية الخاطئة أو غر الموثوق فيها.
2- عدم مشاركة المفكرين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بأفكارهم لدفع التنمية أو المشاركة بصورة تؤدي أيضاً إلى تنمية خاطئة، وتركيزهم على قضايا ومسائل قومية أو دولية لا تتصل بالقضية الرئيسية (التنمية).
3- تنقص معدلات الإنتاج الزراعي للمحصولات التقليدية، مع التوسع في زراعة محصولات الحدائق، مما ترتب عليه أن أصبحت مصر دولة مستوردة للحبوب الغذائية، أي أنها لم تعد تنتج غذائها.
4- الاتجاه نحو الأنماط الاستهلاكية من جانب متوسطي وصغار الملاك الزراعيين بالإضافة على المعدمين، وفي هذا تعميق لمظاهر التشويه الثقافي أو تغيير مستويات التقييم الشعبي، ومعايير الحكم على الأفراد، بالإضافة إلى ما يؤدي إليه ذلك من تدعيم للاستقطاب الطبقي، ومن تعطيل للتنمية.
5- وضوح ظاهرة الهجرة الخارجية من جانب القرويين بحثاً عن ظروف حياتية أفضل نتيجة عدم إشباع البناء الاجتماعي القائم لاحتياجات القرويين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
6- الانتظار الدائم لما تقوم به الحكومة من برامج ومشروعات للتنمية ويتضمن ذلك عدم القيام بأي جهد من أجل التنمية.

المراجع:

1- فتحية زغلول – **تطوير نظم المعلومات من أجل تنمية ريفية متواصلة في مصر – في راجية عابدين: أفاق التصنيع وتدعين الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية مستدامة في مصر** – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 111 معهد التخطيط القومي 1997.

2- أبو بكر السيد أحمد محمد الشهاوي – **المشروعات الإنتاجية كمدخل للتنمية الريفية** – رسالة دكتوراه – غير منشورة (كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة القاهرة – فرع الفيوم – 1992).

3- وجدي محمد أحمد بركات: **دراسة تقويمية لدور الوحدة المحلية في تحقيق التنمية الريفية** (رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية – 1992).

4- سعد طه علام – الوضع الراهن للقرية المصرية، الاسكندرية، دار الشرق، 1998.

5- صابر عبد الحميم الصباغ – **أثر تجربة الوحدات المجمعة في التنسيق بين الخدمات الريفية:** رسالة ماجستير غير منشورة – كلية الزراعة – جامعة القاهرة– 1987.

6- إبراهيم محرم – **شروق التنمية الريفية:** مرجع سبق ذكره، ص 41، إبراهيم سعد الدين محرم، **شروق التنمية الريفية** (القاهرة، دار التعاون للطبع ولا نشر 1970).

7- مختار حمزة – الخلفية التاريخية لأجهزة تنمية المجتمع في مصر –في مختار حمزة وأخرون، **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة** (القاهرة – مطبعة دار التأليف، 1976).

8- إقبال الأمير السمالوطي وخليل عبد المقصود، **التقرير النهائي لدراسة الوضع الراهن لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية على المستوى المحلي والإقليمي والقومي**، بحيث غير منشور (القاهرة – أكاديمية البحث العلمي – 1997).

9- قوت القلوب النجار وخليل عبد المقصود: **مدخل في تنمية المجتمع:** الفيوم دار التقوى 2000.

10- مصلحة الفلاح، **المراكز الاجتماعية في خدمة الفلاح** (القاهرة، وزارة الشئون الاجتماعية، 1949).

11- عبد المنعم راضي: **الاقتصاد – في موسوعة مصر الحديثة**، المجلد الثاني (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب 1996).

12- محمود عبد الفضل: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري** (1952 – 1970)، القاهرة، الهيئة المصرية العمة للكتاب 1978.

13- مصطفي صابر أحمد حسان: **الخدمة الاجتماعية ومؤسسات التنمية الريفية**، عرض تحليلي نقدي للاتجاهات المعاصرة، بحث غير منشور 1990.

14- إبراهيم سعد الدين محرم: **التنمية الريفية** (الإسماعيلية، مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي، 1990.

15- الان ريتشارد: **التطور الزراعية في مصر "ترجمة أحمد فؤاد سيف النصر"** (القاهرة، كتاب الأهالي، العدد 34 – 1991).

16- عبد الحليم رضا عبد العال وأحمد وفاء زيتون، **تنظم المجتمع أسس ومبادئ**، القاهرة، بدون ناشر، 1982.

17- أحمد فارس عبد المنعم: **السلطة السياسية والتنمية "منذ عام 18-05 وحتى الآن** (القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، 1993).

18- الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية: وزارة الشئون الاجتماعية – **حلقة دراسية عن تطيق الأسلوب التكاملي في التنمية الريفية**، القاهرة مطابع القاهرة، 1970.

19- عبد الحميد زيد: **مقدمة في علم الاجتماع الريفي والحضري**، القاهرة، دار الحق للطباعة، 2000

20- وزارة الشئون الاجتماعية: **اللجان الشعبية للتنمية الاجتماعية:** (القاهرة، الإدارة العامة للتخطيط الاجتماعي، 1966).

21- عبد المنعم راضي – **الاقتصاد – في – موسوعة مصر الحديثة** القاهرة، دار الحق 1990.

22- فتحية زغلول – **تطوير نظم المعلومات من أجل تنمية ريفية متواصلة في مصر – في – راجية عابدين – آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غر المزرعية من أجل تنمية مستدامة في مصر** – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم – 111- معهد التخطيط القومي، 1997.

23- راجية عابدين خير الله: **أفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم 111 – معهد التخطيط القومي – 1997.

24- عبد القادر دياب: **تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وآفاق تطويرها**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم 91، معد التخطيط القومي، 1994.

25- محمد محمود رزق وسمير عبد الحميد عريقات: **دور الدولة في تمويل القطاع الزراعي – في – سعد طه علام – دور الدولة في القطاع الزراعي في مرحلة التحرير الاقتصادي** – قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم 92، معهد التخطيط القومي، 1994.

26- سعد طه علام – **المؤشرات القومية والتنمية – في – التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية المتطلبات والسياسات** – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم – 103- معهد التخطيط القومي 1996.

27- إبراهيم محرم – **شروق التنمية الريفية** (القاهرة، دار التعاون للطبع والنشر، 1997).

28- كمال التابعي: **القيم والتنمية الريفية – دراسة في علم الاجتماع الريفي** (القاهرة، نهضة الشرق – القاهرة، 1986).

29- U. N. ECA, **Integrated Approach to Raral Development in Africa, Social Welfare Service in Africa**, (No, A, 1971) P. y.

30- زكي محمود شبانة: **التنمية الريفية وآثارها الاقتصادية الحلقة الدراسية العربية الأولى، التخطيط للتنمية الريفية** (الاسكندرية، مايو 1970).

31- جامعة الدول العربية: **معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها**، الأمانة العامة، إدارة العمل الاجتماعي، أبريل 1982.

32- إمام محمد سليم: **استراتيجية التنمية المتكاملة ودور المجالس الشعبية في وضعها**، محاضرة لرؤساء الوحدات المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، 1985.

33- مسعد الفاروق حمودة، **تنمية المجتمع الريفي والحضري ودور الخدمة الاجتماعي** (الاسكندرية – المكتب الجامعي الحديث – 1982).

34- عبد المنعم شوقي: **مشاركة المواطنين في التنمية الريفية** (القاهرة – مجلة تنمية المجتمع – العدد الثالث – 1978).

35- محمود محمد محمود: **إسهامات جماعات المجتمع في التنمية المحلية الريفية** (دراسة على قرية تلات بالفيوم) رسالة دكتوراه غير منشورة – جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، 1992.

36- إبراهيم محرم: **شروق التنمية الريفية** (القاهرة- دار المعارف للطباعة والنشر – 1997).

37- جابر عوض، حاتم عبد المنعم: **البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1994.

38- قباري محمد إسماعيل، **علم الاجتماع الحضري**، منشأة المعارف بالإسكندرية 1998.

39- **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة عادل الهواري، مكتبة الفلاح، الكويت، 1990.

40- Arnold Green, **Sociology**, New York. 1960. Pp. 254-2566.

41- عبد الهادي الجوهري، حسين عبد الحميد رشوان، **دراسات في علم الاجتماع الحضري مفاهيم وقضايا**، 2002.

42- المصدر: **الموقع الرسمي لوزارة التنمية المحلية**، متاح علي الرابط التالي: https: //mld. gov. eg/ar/projects/details/1020

الفصل الثالث

تنمية المجتمع الحضري

محتويات الفصل:

مقدمة

أولاً: تنمية المجتمع الحضري في مصر نظرة تاريخية

ثانياً: تعريف التنمية الحضرية

ثالثاً: أنماط التحضر

رابعاً: مستويات التحضر

خامساً: ركائز ممارسة تنمية المجتمع المحلي

سادساً: خطوات تنمية المجتمع الحضري

سابعاً: معوقات التنمية المحلية الحضرية

ثامنا: دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمعات الحضرية

تاسعا: اتجاهات حديثة في التنمية الحضرية

إعداد

أ. د / قوت القلوب محمد فريد

أستاذ متفرغ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمـــة:

عرف العالم تنمية المجتمع منذ القدم، فالمجتمعات المحلية كانت أسبق في الوجود من أية تنظيمات حكومية، فمنذ زمن بعيد يتعاون أفراد المجتمع المحلي في مقابلة احتياجات مجتمعاتهم، وقد تدرجت هذه الجهود الأهلية التلقائية، وتطورت ونمت في ظل رعاية الحكومات وتدعيمها لها إذ أنها توافرت على الدولة عبء القيام بهذه المشروعات وتمكنها من توجيه ما ينفق عليها من أموال إلى المشروعات التنموية الكبرى، وفي إطار نمو هذه الجهود ورعاية الحكومات لها أخذت تنمية المجمع المحلي طابعاً متميزاً بد أن بلورته تجارب الأمم والشعوب وهذبته مساهمة المتخصصين في مجالات التنمية حتى أصبح ينظر إلى تنمية المجتمع على أنها من أهم الوسائل لتحقيق الأهداف القومية للتنمية.

وتأخذ تنمية المجتمع العديد من المعاني المتداخلة بالنسبة للجماعات المختلفة والعلوم والمهن والمؤسسات العامة والتطوعية والدينية، ويرتبط المصطلح بالمفاهيم المشابهة مثل تنظيم المجتمع وحل مشكلات المجتمع والعمل المجتمعي والتنظيمي القاعدي وتنظيم الخبرات والمساعدة المتبادلة والمساعدة الذاتية والسيطرة المجتمعية والعمل المجتمعي والعمل الاجتماعي والحركات الاجتماعية. وهي أيضاً ترتبط بالتعليم الاجتماعي والقومي والإقليمي والمحلي وترتبط أيضاً بالتنمية الريفية والحضرية والتنظيمية والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية.

أي أن المصطلح ليس جديداً، ولكنه أصبح مستخدماً على نطاق شعبي منذ الحرب العالمية الثانية، خصوصاً بالرجوع إلى البرامج الدولية والحكومية والتي تتعامل على المستوى المحلي مع المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية في الدول النامية والمتقدمة.

أولاً: تنمية المجتمع الحضري في مصر نظرة تاريخية:

بدأت تنمية المجتمع المحلي في المناطق الحضرية مع بدايات هذا القرن من خلال جماعة الرواد. وقد تكونت هذه الجماعة أثر عودة بعض المبعوثين المصريين من أوروبا حوالي عام 1930، وكانت رسالة هذه الجماعة هي:

- الإيمان بأن التنمية الاجتماعية هي أساس ودعم لمجالات التنمية الاقتصادية والسياسية وغيرها.
- أن قوة المجتمع تقوم أساساً على قوة أفراده، واستغلال ما يكمن فيهم من منابع القوة الجسدية والفكرية

والروحية.

- لكي تستغل قوة الأفراد ومواهبهم على الوجه الأكمل لابد أن يسير المجتمع على خطة بحيث تتحقق الكفاية ويقل الفاقد.
- يجب أن تحدد واجبات الأفراد، كما يجب أن توضح حقوقهم في المجتمع.
- لتحقيق هذه المبادئ يجب أن تتجه الجهود إلى القوى المؤثرة في المجتمع كالتعليم، والاقتصاد، والخدمات الصحية، والاجتماعية.
- يؤمن الرواد بأنه لا يمكن تحقيق هذه المبادئ ما لم يتوفر للمجتمع المصري دستور أخلاقي اجتماعي.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فقد قامت هذه الجماعة بإنشاء المحلات الاجتماعية في كل من حي الطيبي سنة 1931 والقللي سنة 1940 ومصر القديمة 1946. كذلك بدأت جمعية الدراسات الاجتماعية بإجراء دراسات عن الأحياء في القاهرة ثم بإنشاء نادي السيدة زينب لأبناء الشعب. وفي عام 1950 قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتجربة مثيرة في مجال التنمية الحضرية. فقد تم إنشاء ما يشبه المركز الاجتماعي الحضري في مدينة العمل في إمبابة، فكانت تجربة ثرية ومفيدة لأقصى حد وانتهت التجربة عام 1954 ببيع المساكن للعمال وانسحاب موظفي الشئون من المنطقة، وفي العام نفسه 1950 بدت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع الوحدات الاجتماعية الحضرية بغرض المساعدة في التنمية الحضرية في أحياء المدن.

وفي سنة 1959 قام قسم تنظيم المجتمع بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بجاردن سيتي بتجربة في التنمية الحضرية في المناطق الصناعية – الحوامدية ثم شبرا الخيمة – بهدف تدريب طلاب الخدمة الاجتماعية على أعمال التنمية الحضرية ثم تكررت هذه التجربة مرة أخرى في منتصف الستينات في حي الجمالية.

بينما يرى إبراهيم عبد الرحمن رجب أن المحلات الاجتماعية قد تحولت مع الوقت لتصبح مجرد أندية لقضاء وقت الفراغ. ومن ثم فهو يرى أن أول مشروع للتنمية الحضرية في مصر هو ذلك الذي قامت به أمانة الحكم المحلي بالتعاون مع هيئة اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة) ابتداء من أوائل السبعينات، وقد بدأ المشروع باختيار ثلاث محافظات (بولاق الدكرور – محافظة الجيزة، شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية، الدرب الأحمر بمحافظة القاهرة) تمت فيها تجربة مدخل للتنمية المتكاملة يركز على دراسة

احتياجات المواطنين في تلك المناطق وإشراكهما في اتخاذ القرارات حول أولويات تلك الاحتياجات من وجهة نظرها باشتراك مع ممثلي مختلف الوزارات على مستوى المحافظة ثم العمل على تدبير للموارد المحلية من قبل المحافظة والمساعدات الأخرى من قبل هيئة اليونيسيف.

وقد نجحت تلك المشروعات نجاحاً كبيراً بسبب تعاون القيادات الشعبية والتنفيذية، وتوفر المعونة الفنية ممثلة في جهود أخصائي تنمية المجتمع (من جانب كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان) وقد توسع المشروع بعد ذلك ليشتمل على بعض مناطق مدينة المنيا.

وفي الوقت الحاضر يمكن تقسيم تنمية المجتمع المحلي سواء في الريف أو الحضر إلى ثلاث أنواع أساسية:

1- مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها القصوى، ووجوب السير بها سواء استوعبت الأغلبية الشعبية أهميتها ومغزاها، أو لم تستوعبها مثل المشروعات طويلة الأجل.
2- مشروعات ترى الحكومة والخبراء أهميتها وترى في نفس الوقت وجوب تجاوب الرأي العام معها، مثل مشروعات الخدمة الحكومية عامة.
3- مشروعات ترى الحكومة تركها للشعب ومساندتها حكومياً عن طريق إصدار القوانين التي تنظيمها كذا تقديم المشورة الفنية والمساعدة المادية، مثل كل المشروعات التي يقوم بها الأهالي بوحي من أنفسهم وحاجتهم على أي مستوى من المستويات.

ثانياً: تعريف التنمية الحضرية:

ما زال المتخصصون في علم الاجتماع الحضري يخلطون بين معنى مفهوم الحضر والتحضر والحضرية وهذا الخلط يتضح عندما يستخدم هؤلاء المتخصصون أحد هذين المفهومين للدلالة على الآخر، أو عندما يكتفون باستخدام أحدهما لدلالة به على كليهما. لذا وجب تناول هذه المفاهيم حتى يمكن التوصل لتمييز مقبول يدل على كل منهما ويفرق به عن الآخر.

مفهوم التحضر:

التحضر هو العملية التي بمقتضاها تحشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن، وهي قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية التصنيع.

ويشير الدكتور/ قباري محمد – بأن التحضر هو عملية تبدل أو تحول الثقافة أو هو عملية تحديث **Mocierztion** حين نستبدل ثقافة تقليدية أبو بدوية أو قروية، بثقافة أخرى حضرية.

ويرتبط مفهوم التحضر في ذهن الكثيرين بنشأة وظهور المدن، وتركز السكان بها، وسيادة النشاط الاقتصادي غير الزراعي.

فالتحضر يرتبط بكل جوانب الحياة في المجتمع، أي يرتبط بالبناء الاجتماعي ككل– وهو أيضاً عملية مؤثرة في النظم الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي، كما أنه وثيق الصلة بنسق القيم السائد، فهو (أسلوب للحياة) يتبلور في ضوء أفكار الناس وعادتهم وتقاليدهم وأنماط سلوكهم وما يعتقدون به من قيم.

والتحضر مثلاً مرتبط بالنظام الاقتصادي – فهو المحدد للنشاط السائد بالمجتمع الحضري ومن خلاله تتحدد الإمكانات المادية التي لا شك تؤثر في الجوانب الأخرى غير المادية وتصوغ بالتالي عملية التحضر ككل.

الحضر والحضارة:

هل هناك علاقة بين الحضر والحضارة أو بين المدينة والمدنية؟

أو بعبارة أخرى هل المدينة مشتقة من المدنية أو العكس؟

فمن الناحية اللغوية: يشير قاموس لاروس أن المدينة **Cite** بالفرنسية ترجع إلى الأصل اللاتيني **Civites** ومعناها: منطقة محلية تشتمل على مجموعة من المواطنين، وتتميز المدينة بالضوضاء– وتطلق المدينة على المدن القديمة كمدينة لندن أو مدينة باريس ومدينة روما.

وفي اللغة العربية يشير المعجم الوسيط: الحضر: المدن – والحضر من الناس: ساكن الحضر والحضارة: الإقامة في الحضر. إذن علماء اللغة العربية يعدون الحضر مقابلاً للبداوة، أن الحضارة ناشئة عن الحضر لا منشئة له، ويشير المصباح المنير أن الحضر خلاف البدو وبالنسبة إليه حضري.

أي أن المدنية: وسيلة لبلوغ الحضارة، وبذلك تشتمل المدينة على جهاز التنظيم الاجتماعي الذي يستخدمه الإنسان في محاولة التحكم في ظروف حياته.

أما الحضارة: فتتثمل في القيم الكامنة أي بالأشياء التي يرغب فيها لذاتها، فهي التعبير عن طبيعتنا، طرق حياتنا، وتفكيرنا، وفي معاملاتنا اليومية، الفن والأدب والدين.. الخ ولذلك ميز "**ماك Mack**" بين عمليات ثلاث: وهي عمليات المجتمع والمدينة والحضارة.

فالعملية الاجتماعية تنتج عنها تركيبات اجتماعية وهي تركيبات تسير في نطاق محدد وأن كانت تتنوع تنوعاً بسيطاً – ومن أمثله ذلك انتقال المجتمعات من التنظيم المبني على القرابة إلى تنظيم مبني على التجمع الإقليمي (الانتقال من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري).

أما عملية المدينة: فهي تتمثل في نمو المعرفة والسيطرة الصناعية على قوى الطبيعة وهو نمط مترابط يسير في نظام محدد ويمكن نقله من شعب إلى آخر، أي أنه يسري على الناس متى توافرت لكل جماعة اسباب التطور.

أما عملية الحضارة: فهي لا تسير في خط واحد، لا تتراكم بالتدريج، وإنما تحدث متفرقة، فالحضارة لا يمكن أن تبحث إلا تاريخاً أي أن كل حالة يجب أن تدرس في طبيعتها الخاصة. وهي لا تخضع للمناهج العامة. والدليل على ذلك أن حضارات الشعوب المختلفة ليست متجانسة بأي معنى من المعاني، ما دام كل منها فريداً – وبذلك يستحيل قيام دراسة لأشكال الحضارة.

ويعني بالحضر: عموماً كل استقرار يحققه الفرد في مكان ما بشرط أن يكون لأمد بعيد. أما التحضر: فهو مرادف للمصطلح الإنجليزي **Urbanism** والذي يدل على حركة التحضر من تغيرات كمية وكيفية والذي يشير إلى تلك الزيادة التي تطرأ على سكان المناطق الحضرية والمتطلبات الثقافية للحياة الحضرية، وما يلزم لتحقيق ذلك من عمليات اجتماعية كالتكيف والصراع، بل وما ينتج عن ذلك مثل التدهور المادي والانحراف والارتداد للقرية.

أما الحضرية: فتعني ذلك المفهوم الديناميكي الذي يشير إلى عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية وتؤثر هذه العملية تأثيراً قوياً في التركيب الاقتصادي للسكان، إذ ينخفض عدد السكان الريفيين ويزداد عدد سكان الحضر بمعنى أن يقل عدد السكان المشتغلين بالزراعة ويزداد عدد السكان الذين يمارسون مهن غير زراعية.

هناك العديد من التعاريف التي تناولت التنمية المحلية الحضرية ومنها:

تعريف Minahan بأنها: (عملية التدخل المقصود في البناء الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجمعية وتطوير أنماط الخدمة من حيث التوزيع وتحسين الوظائف الاجتماعية وخلق بناء لها القدرة على تحقيق التأثير الفعال بالمجتمع).

كما عرفها kirsch & Henry. W أنها: (تهتم بتنمية المهارات الشخصية ومهارات التفاعل والتعامل الآخر كما تهتم بالعناصر البشرية وتعمل على زيادة قدرتها الإنتاجية وتحسين إمكانياتها والارتقاء بخصائصها السكانية عن طريق التعلم والتدريب مع توفير حاجتها الأساسية وإنتاج السلع والخدمات اللازمة والتوزيع العادل لها ومواجهة وحل المشكلات التي تعوق تقدمها ونموها.

ثالثاً: أنماط التحضر:

لقد عرض "**يريك لامبارد E. Lampard**" أربعة أشكال للتحضر مرت بالعالم هي:

1- **التحضر البدني Primordial Urbanization:** وذلك من خلال محاولات للإنسان لإحداث تكيف مع البيئة بشقيها الفيزيقي والاجتماعي.

2- **التحضر المميز Definitive Urbanization:** والذي يبدأ بظهور المدن وفيه تتحدد وظائف المدن وتتضح خصائصها.

3- **التحضر الكلاسيكي Classic Urbanization:** والذي يتصف بالتمركز العاصي وظهور ما يعرف بالدول المدنية **City state**.

4- **التحضر الصناعي Industrial Urbanization:** وهذا الشكل ظهر مع بدايات القرن العشرين من خلال هجرة سكان المناطق المجاورة للمدينة إليها بحثاً عن فرص الحياة الملائمة لما لتلك المدن من متغيرات تجذب إليها الآخرين.

يعرض محمود الكردي لأنماط التحضر على النحو التالي:

أ – التحضر التقليدي Traditional Urbanization:

ويقصد به الأسلوب المعيشي القائم في نطاق جغرافي محدود بمركز حضري (مدينة)، ويتسم بتركيب سكاني يتشكل من الحضريين والمهاجرين (وبخاصة من الريف)، ويسود فيه النشاط الاقتصادي غير الزراعي

(جارياً كان أو خدمياً أو صناعياً أو ذلك مجتمعاً)، وتشييع فيه العلاقات الاجتماعية الثانوية، وتتعايش في ظله القيم الثقافية التقليدية والمستحدثة معاً.

ب- التحضر الصناعي Industrial Urbanization:

وهو مرحلة تالية لنمط التحضر التقليدي يقصد به العملية التي تحدث بالمجتمع نتيجة ظهور النشاط الصناعي وسيادته بالنمط الحضري، وتستند إلى مقومات رئيسية أهمها: ملائمة البيئة الطبيعية، ووفرة الموارد الاقتصادية، واتساق البيان الاجتماعي وإطار الثقافي القائمين.

ج- التحضر السريع Rapid Urbanization:

ويقصد به تلك الحالة التي يمر بها النمط الحضري لبعض المجتمعات وتتسم بتركيز سكاني شديد وتحول سريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية (دون المرور في الغالب بالمرحلة الاقتصادية التقليدية)، وتغير سريع وملموس دون أن يلاحقه تغير معنوي يمس القيم الاجتماعية والثقافية السائدة بنفس الدرجة من السرعة.

د- التحضر التابع Dependent Urbanization:

هو حالة تمر بها معظم الأنماط الحضرية ببلدان العالم الثالث وتتشكل بصفة رئيسية من التأثيرات الخارجية الوافدة من المجتمعات الأخرى، والتأثيرات الداخلية (المحلية) التي تنمو في ظل البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية بالمجتمع التابع والتي تؤثر في تحديد حركة هذا المجتمع.

رابعاً: مستويات التحضر:

يمكن تقسيم النمو الحضري بصفة عامة إلى ثلاث مستويات، يؤثر على كل منها عوامل ثلاثة تتمثل في ظروف البيئة، المستوى التقني، التنظيم الاجتماعي، وهذه المستويات الثلاثة هي:

أ. **مناطق عالية التحضر:** وهي المناطق التي تزيد فيها نسبة من يعيشون في المدن التي تضم أكثر من مائة ألف نسمة عن 20% من مجموع السكان.

ب. **مناطق ذات نسبة تحضر معتدلة:** وهي التي يعيش فيها ما بين 20% إلى 30% من سكانها في

مدن ذات حجم سكاني مائة ألف أو أكثر ولا يزال مستوى التصنيع فيها منخفضاً ومعظمها من دول العالم الثالث.

ج. **مناطق ذات نسبة تحضر منخفضة:** وهي التي يعيش أقل 10% من سكانها في مدن مائة ألف وأكثر وهذا المستوى منتشر في مناطق كثيرة في العالم، وهي مناطق بها أقل نسبة من التصنيع، ويعاني معظمها من انخفاض المستوى الاقتصادي والحضاري.

خامساً: ركائز ممارسة تنمية المجتمع المحلي:

1- تحديد الاحتياجات الأساسية والمادية والبشرية (المرتبطة بالعلاقات).

2- تحديد الموارد المتاحة (مادية – بشرية – خدمات).

3- المواءمة بين حقائق الموقف والموارد المتاحة.

4- تحقيق المشاركة من قبل قيادات المجتمع.

5- استثارة وتعبئة المشاعر لدى جماعات المجتمع لمساندة أهداف التغيير.

6- تحديد الأولويات وفقاً للعوامل التي تؤثر في المواقف.

7- محاولة دعم الخدمات القائمة.

8- إحداث التغيير في المجتمع في ضوء متطلبات المجتمع واحتياجات جماعاته.

9- دعم الخلفية النظرية والعملية التي تستند عليها الممارسة.

10- توفير الدعم المادي والأدبي والمعنوي للممارسة.

سادساً: خطوات تنمية المجتمع الحضري:

يعد العمل في تنمية المجتمعات المحلية الحضرية من الأعمال التي ترتبط إلى حد كبير بالتسلسل المنطقي بمعنى أن يبدأ أخصائي تنمية المجتمع وفقاً لخطوات محددة. وقد اختلف العلماء في تحديد هذه الخطوات وهو اختلاف في التسمية وأن كان يرتبط أيضاً بالسياق المنطقي لتنمية المجتمع المحلي. فيرى عبد المنعم شوقي. أن تنمية المجتمع تمر بأربعة مراحل رئيسية وتتضمن كل مرحلة عدة نقاط وذلك على النحو التالي:

1- المرحلة التمهيدية وتتضمن:

1- شرح الموضوع للمواطنين.

2- اكتساب ثقة الأهالي.

3- التعرف على المجتمع.

4- بناء الجهاز الرئيسي.

5- الاختبار.

2- المرحلة التخطيطية وتشمل:

1- الدراسة العلمية.

2- وضع الخطة.

3- المرحلة التنفيذية وتشمل:

1- إيقاظ الرغبة في المواطنين للتغيير.

2- إحداث التغيير.

3- تثبيت التغيير الحادث.

4- المرحلة التقويمية:

بينما يحدد عبد الحليم رضا خطوات تنمية المجتمع الحضري من خلال المراحل التالية:

أ. **مرحلة مبدئية:** وتتسم هذه المرحلة بقلة المجتمع المحلي بجهود التنمية، ومن ثم تواجه بتشكك المجتمع في قدراته على خدمة نفسه وتحقيق أهدافه وتبدأ تنمية المجتمع بحذر وبمعدلات بطيئة من حيث حجم مشاركة السكان ومعدلات الأداء أيضاً.

ب. **مرحلة الانطلاق:** وتبدأ عندما يشرع منحنى تنمية المجتمع في الصعود التدريجي بغير ذبذبة ويكتسب المجتمع ثقة في قدرته على تغيير ظروفه ويكسر حدة مقاومة عملية التنمية. ويصاحب ذلك زيادة إحساس وإدراك سكان المجتمع لمسئولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعهم.

ج. **مرحلة نهائية جزئية:** عندما يحقق المجتمع المحلي الهدف الذي تحرك من أجله تصل عملية

المجتمع إلى نهاية مرحلة لها – غير أن تحقيق الهدف يصبح في حد ذاته قوة جذب لكي تعود العملية سيرتها الأولى ويشرع المجتمع المحلي في العمل من أجل تحقيق أهداف أخرى، لذلك تعود دورة عملية تنمية المجتمع من جديد مجتازة المرحلة المبدئية وبادئة من مرحلة الانطلاق فمرحلة نهاية جزئية وهكذا.

د. **مرحلة القيمة المضافة:** بتوالي سريان عملية تنمية المجتمع، إذ أنها تكنيك المجتمع المحلي لتنمية ذاته وتحسين بيئته. وكلما كانت احتياجات المجتمع المحل تشبع تباعاً فإنه يتوقع استمرار تنمية المجتمع بفضل القيمة – ومع عدم بلوغ المجتمع المحلي لمستوى المنفعة بالنسبة لاحتياجاته غير المشبعة، فإن المحتمل هو استمرار عملية تنمية المجتمع مدفوعة بثلاث متغيرات:

أ. القوة الذاتية للمجتمع.

ب. أثر القيمة المضافة.

ج. الرغبة في الحصول على منفعة أكثر.

هـ. **مرحلة هبوط:** وفيها يأخذ منحنى عملية تنمية المجتمع في الهبوط التدريجي بلا توقف وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

أ. وصول المجتمع إلى قدر من المنفعة يقترب من المنفعة الحدية للاحتياجات المشبعة من عملية تنمية المجتمع المحلي.

ب. طول أمد عملية تنمية المجتمع ما يولد عند المجتمع إحساساً بالملل والإرهاق نتيجة لاستنفاد قدر كبير من الجهد التطوعي عند ممارسة تلك العملية.

ج. إحساس المجتمع بأن العائد الحقيقي لعملية التنمية لا يتناسب مع الجهد المبذول فيها، مما يضعف من القيمة المضافة على العملية.

د. تعرض المجتمع لنوع حاد من الفشل في تحقيق هدف أو أهداف هامة ما يولد عنه الإحباط كرد فعل، وذلك يؤثر سلبياً على القوة الذاتية للمجتمع.

هـ. نشوب نزاع بين سكان المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى بعثة الجهد في تغذية النزاع على حساب طاقة وقدرة المجتمع على بذل الجهد التطوعي لتنمية ذاته.

و. **مرحلة إيحاء:** يحاول المجتمع المحلي وبمساعدة فنية من أخصائي تنمية المجتمع أن يوقف الهبوط ثم إعادة دوران العملية.

وما يجب ملاحظته هنا هو أن المدى الزمني لكل هذه المراحل يختلف من مجتمع محلي لآخر، وفقاً للمتغيرات المؤثرة والمتفاعلة فيه.

كما أن مدى كل منهما يتذبذب في المجتمع المحلي الواحد أيضاً تبعاً لاختلاف التوقيت، وما يصاحب ذلك من اختلاف المتغيرات المتفاعلة في ذلك المجتمع المحلي.

سابعاً: معوقات التنمية المحلية الحضرية:

تواجه التنمية المحلية الحضرية مجموعة من المعوقات التي تقف حجر عثرة دون تحول تحقيق البرامج والمشروعات التنموية لأهدافها المنشودة بكفاءة وفاعلية ويمكن تحديد تلك المعوقات على النحو التالي:

أ. **القصور في عملية التنمية المحلية ذاتها:**

1- ينظر للتنمية المحلية الحضرية أحياناً على أنها استراتيجية تنمية لا تتعامل إلا مع أفقر الفقراء في أحيائهم التي تفتقر إلى الخدمات والإمكانيات، واعتبرت التنمية وفق ذلك تنمية هامشية، لأنها متناثرة هنا وهناك في مجتمعات محلية لا ترابط فيما بينها، وهي بذلك لن تؤدي إلى نتائج جذرية، ولن يكون لها التأثير الفعال على هيكل الاقتصاد الوطني.

2- ويرى "**كرامر Relph M. Krammer**" أن هناك قصور في التنمية المحلية مؤداه الآتي:

- لا تجدى التنمية على مستوى الجيرة، لان القرارات التي تؤثر فعلاً على الجيرة تتخذ على مستوى أعلى بكثير من مستوى الجيرة.
- تعتبر التنمية المحلية، لتضمنها إشرافاً حكمياً وتدخل المهنيين، بمثابة قوة ضاغطة للضبط الاجتماعي أكثر من كونها أحد أسباب التغير الاجتماعي.
- حينما تضع التنمية المحلية المشاركة الشعبية كأحد أهدافها، فإنها قد لا تحقق هذا الهدف بالطموح المطلوب.

- من المتعذر أن نعول فكرة (المعونة الذاتية)، أي مسئولية المواطنين بمجتمع محلي إزاء بيئتهم وضرورة اعتمادهم على أنفسهم أساساً في تغييرها إلى الأحسن. إذ أنه بدون تغييرات أساسية في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، فإن القاء التبعية على المواطنين بالمحليات وحدهم لن يجدي فتيلاً.

3- قد تركز أنشطة التنمية المحلية أحياناً في جانب واحد أو جانبين على الأكثر وتجاهل العديد من الأنشطة مما يسبب مشكلات للمجتمع المحلي الحضري في حين يتطلب الأمر وخاصة في المناطق الفقيرة تدعيم الرؤية التنموية من خلال شمول الخدمات دون تضارب أو ازدواج بين الجهود التنموية المبذولة.

4- قد لا تتوافر – في أغلب الأحيان – البيانات والإحصاءات الدقيقة عن المجتمعات المحلية الحضرية الصغيرة والتي يتم التخطيط للتنمية في ضوئها.

5- يغلب على عملية تقويم دور المجالس المحلية في برامج تنمية المجتمعات المحلية – وخاصة في الحضر – استخدام معايير ومحكات ترتبط بالشعارات وآراء أصحاب النفوذ في المجتمع المحلي أكثر من ارتباطها بحجم الإنجاز ووسائله ومدى مشاركة المواطنين في تحقيقه.

ب. معوقات مرتبطة بجهاز التنمية المحلية الحضرية:

1- قد لا يتناسب حجم الجهاز مع حجم المجتمع المحلي الحضري أو حجم الأهداف المراد تحقيقها.

2- ضعف الجهاز ذاته من حيث العجز في عدد الفنيين والإداريين أو نقص خبراتهم ومهاراتهم وعدم كفاءة اللجان المكونة من أفراد الجهاز أو عدم مراعاة الاستفادة من القيادات في تشكيل تلك اللجان.

3- عدم مراعاة ظروف المجتمع الحضري وطبيعته وخصائصه من قبل أعضاء الجهاز "فرق التنمية" وبالتالي صعوبة تحقيق أهداف التنمية وفق المنشود.

4- عدم توافر البيئة الملائمة لعمل فريق التنمية والتي تحول دون التنفيذ للبرامج والمشروعات التنموية بالكفاءة والفعالية المرجوة.

5- عدم التكامل بين أعضاء الجهاز وغيار التنسيق بين الجهاز والأجهزة المختلفة بالمجتمع خاصة في ظل التعقيدات الإدارية والقوانين واللوائح المتعددة مع كثرة التعديلات التي تجرى عليها بصورة متعاقبة تفرض قيوداً تحد من حركة الأجهزة والتنسيق والتكامل فيما بينها.

6- عدم تحديد أدوار كل عضو بفريق التمية أو عدم وضوح الأدوار لدى البعض بما يسمح بفهم كل عضو محددات دوره وأدوار الآخرين.

7- البطء في اتخاذ القرارات أو اتخاذ قرارات متضاربة مع أخرى، وقد يعود ذلك للقيادة غير المناسبة لفريق التنمية.

ج. معوقات مرابطة بالخطة التنموية:

1- نقص الوعي التخطيطي التنموي لدى القائمون على التنمية ومن ثم يؤدي ذلك إلى عشوائية البرامج والمشروعات التنموية وغالباً ما تواجه التنمية المحلية الحضرية بمعوق الافتقار إلى الأصول العلمية في التخطيط لبرامجها دقيقة ويتمثل ذلك في:

أ. عدم التخطيط في ضوء بيانات ومعلومات دقيقة عن المجتمع.

ب. عدم تحديد الأهداف بدقة أو عدم وضوح تلك الأهداف لدى العامين أو أفراد المجتمع.

ج. عدم إمكانية تحديد وسائل ملائمة محققة للأهداف.

د. غياب التخطيط وفق أسلوب علمي يؤدي لعدم الترابط والتناسق ويحول دون التكامل بين البرامج والمشروعات ذات الأولوية.

2- تتأثر الخطط التنموية عادة بعوامل متعددة من بينها ذوي النفوذ والسلطة بالمجتمع كالقيادات التنفيذية (مديرا المديريات المختصة – رؤساء الأحياء – المحافظين) وبالتاي قد يصدرون قرارات أو يقترحون مشروعات لا يقابلها التدعيم الكافي من قبل الأهالي أو المتأثرين بالمشكلات.

3- قد تكون الخطة التنموية طموحة للغاية بصورة تفوق قدرات وإمكانيات أهالي المجتمع ولا تتلاءم مع حجم الموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها وبالتالي لا تلقى الحماس من قبل الأهالي ويصحبها الفشل

الذريع.

4- قد تكون أهداف الخطة التنموية أهدافاً بعيدة المدى ويتوقف تحقيقها بعد فترات زمنية بعيدة ومن ثم يشعر الأهالي بعدم جدوى المشروعات التنموية نظراً لعدم رؤيتهم لعائدات تتحقق، وبالتالي ينصرفون عنها بعد فترة من مشاركتهم.

د. معوقات مرتبطة بأهالي المجتمع:

1- انخفاض مشاركة الأهالي في مشروعات وبرامج التنمية المحلية الحضرية خاصة في المناطق الفقيرة والعشوائية المتدنية ويرجع ذلك لافتقادهم للوعي التنموي وجدوى مشاركتهم وهذا مرجعه لزيادة معدلات الأمية وانخفاض كذلك المستويات الاقتصادية مما يدفع للعمل فترات طويلة وانشغالهم بزيادة الدخل ومن ثم يندر وجود أوقات فراغ للمشاركة.

2- الصراع الدائم بين الأهالي والقيادات التنفيذية بالمجتمع المحلي الحضري وعدم وجود جسور للثقة المتبادلة فغالباً ما يشعر الأهالي بأنهم مهملون من قبل قياداتهم الرسمية، وأن التنمية من وجهة نظرهم مسئولية الحكومة ويقع على عاتقها وحدها عبء تنفيذها لهم، في حين تكون نظرة القيادات الرسمية للأهالي أنهم مصدراً لآثاره القلق والمشكلات مع عدم الثقة في إمكانية مشاركتهم بفاعلية في المشروعات التنموية لضعف خبراتهم وقلة مهاراتهم وقدراتهم.

3- قد تكون بعض القيم والأنماط السلوكية لأهالي المجتمع معوقاً للتنمية خاصة عندما تكون قيماً جامدة ومتخلفة مثال اللامبالاة والانعزالية وعدم اعتراف بأهمية دور المرأة وجدوى مشاركتها.

4- قد تكون بعض القيادات أو بناءات القوى من ذوي المصالح والأراضي الخاصة معوقاً لعملية التنمية الحضرية خاصة عندما تتعارض التغييرات التنموية أو متطلباتها مع مصالحهم وبالتالي سيعلمون على مقاومة تلك التغييرات ويرتبط نجاحهم في سعيهم هذا بمدى نفوذهم في المجتمع.

هـ. معوقات مرتبطة بالموارد:

تعتبر من أهم مقومات نجاح عمليات التنمية المحلية الحضرية وعلى العكس فإن ندرتها أو النقص فيها يمثل عائقاً أمام تحقيق تلك العمليات لأهدافها المنشودة بالكفاءة والفعالية المرجوة وقد يحول دون تحقيقها أساساً مما يسبب الفشل الذريع لتلك العمليات. **وتتمثل الموارد في:**

1- **الموارد البشرية:** من حيث حجم الكفاءات المطلوبة للمساهمة في التخطيط والتنفيذ لعمليات التنمية وكذلك نوعيتها ومدى قدراتها وخبراتها.

2- **الموارد المادية:** وتشكل ندرتها دائمة عقبة أمام تحقيق التنمية المحلية الحضرية خاصة في المجتمعات الفقيرة بالدول النامية فالتمويل دائماً غير كاف وغير منتظم بشقيه الحكومي في ظل التعقيدات الإدارية والبيروقراطية، والأهلي في ظل انخفاض المستويات الاقتصادية، فضلاً عن غياب الوعي التنموي وأهمية المشاركة.

3- **موارد التقنية الحديثة:** من حيث عدم توافر الأساليب والأدوات الحديثة التي تساعد في تحقيق الأهداف التنموية (كوسائل الاتصال – وسائل إحداث التغييرات التنموية من تكنولوجيا متطورة – وسائل الحصول على البيانات الدقيقة.. الخ).

4- **الموارد التنظيمية:** من حيث اللوائح والقوانين التي يتعذر أحياناً تطبيقها فتكون معوقاً للتنمية أو تكون هي ذاتها معوقاً للتنمية الحضرية من حيث تعقدها أو عدم مواكبتها للتطورات المتلاحقة أو تضاربها مع بعضها البعض أحياناً.

والعديد من المعوقات السابقة يمكن مواجهتها، على الأقل التخفيف من حدة آثارها لا سلبية من خلال التخطيط التنموي السليم وفي ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة أو التي يمكن إتاحتها مع تشجيع وتدعيم عمليات الوعي التنموي لكل من القيادات بمختلف أنواعها جنباً إلى جنب مع الأهالي، والبحث دوماً عن البدائل واختبارها.

وأخيراً، فإننا في حاجة إلى توظيف أفكارها على متلف أنواعها وتباينها (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية.. الخ) لخدمة تجارب التنمية المحلية الحضرية وبخاصة في المناطق الفقيرة والمتدنية من خلال البحوث والدراسات والمشاركات الفاعلة في التخطيط والتنفيذ للمشروعات التنموية بتلك المناطق وتقديم الأطروحات لواجهة المعوقات التي تقابل تحقيقها من خلال النماذج والممارسات المهنية التطبيقية.

ثامناً: دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع المحلي:

تؤمن الخدمة الاجتماعية بالإنسان وقدراته وإمكاناته وتحقيق التغيير في قيم الإنسان ونظم المجتمع، والعمل على تهيئة الظروف والأوضاع حتى يكون التغيير إيجابياً في صالح المجتمع. كما تهتم

بأن يتم هذا التغيير بمشاركة الأفراد والجماعات في تحديد اتجاهات وتخطيط مجراه إيماناً منها بقدرة الأفراد والجماعات على بالتغيير، وعلى حل المشكلات الاجتماعية، بل تؤمن الخدمة الاجتماعية بأن المؤسسات والبرامج والخدمات التي ينشئها المجتمع لخدمة الناس تحتاج لعملية تطوير مستمرة تقوم على الدراسة العلمية ومشاركة كل الأطراف المعنية في المجتمع.

ولقد تطور مفهوم الخدمة الاجتماعية في العصر الحالي ليصبح ذا طابع تنموي يربط جهودها وأنشطتها وممارساتها في مختلف المجالات ببرامج ومشروعات التنمية لتحقيق أهداف المجتمع وطموحاته، ويتفق هذا التطور مع ظروف وأوضاع المجتمع المصري والتي تعطي أولوية للأخذ بالاتجاه التنموي في ممارسات الخدمة الاجتماعية، ومن أجل العمل على إشباع احتياجات المواطنين والتي من أهمها الاحتياجات التنموية.

ومن هنا تتميز الخدمة الاجتماعية بأنها مهنة حاضر وليست مهنة ماض، فهي تتعامل مع الإنسان من منظور أن قضاياه الاجتماعية تتبع من أوضاع حاضره، ولذلك فهي تعتبر أقرب المهن الاجتماعية للتعامل مع التنمية باعتبار أنها احتياجات ومشكلات واقعية.

ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية والذي يعني "ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، ويساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين بإطراد بحيث يمكن أن يؤدي ذلك النشاط المهني إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، مقوماً بما يحصل عليه الفروق سلع وخدمات. بينما يرى عبد الحليم رضا أن الخدمة الاجتماعية التنموية هي "تلك الممارسة المهنية التي تتخذ من أهداف التنمية في المجتمع أهدافاً تسعى هي الأخرى إلى المساهمة في تحقيقها.

ومن ثم يمكن أن نحدد دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية من خلال المساهمة في:

1- خلق رأي عام مستعد لتحمل مسئوليات التنمية.

2- المساهمة في تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظاً على الموارد.

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمع فيما يلي:

1- العمل على تحقيق تغييرات في البيئة وفي القائمين على تنمية المجتمع أنفسهم.

2- الاهتمام بالبحث العلمي وإجراء التجارب لتقديم مشروعات وبرامج التنمية على أساس سليم.

3- دراسة البيئة المحلية لمعرفة احتياجاتها ومشكلاتها وحصر مواردها وإمكانياتها ووضع الأولويات طبقاً للإمكانيات.

4- الاستفادة من موارد المجتمع المحلي أقصى استفادة ممكنة.

5- التركيز على القيادات المحلية وكبار السن وذوي المكانة في المجتمع المحلي.

6- الأخذ بأسلوب التخطيط والمتابعة في كل عملية من عمليات التنمية.

7- مراعاة الأولويات في الخدمات على أساس دراسة المجتمع المحلي كوحدة.

8- التركيز على الخدمات التي تهم المجتمع المحلي ككل أولاً.

9- الاهتمام بإشراك الأجهزة والتنظيمات الشعبية في وضع وتنفيذ خطة التنمية.

10- استخدام طرق الخدمة الاجتماعية والأساليب الفنية التي تساعده على القيام بدوره مع المجتمع المحلي.

11- تدعيم القيادات المحلية سواء كانوا قادة رأي أو قادة جماعات قاعدية، وتدريبها لمساعدتها على ممارسة أدوارها القيادية بإيجابية وعلى نحو ديمقراطي.

12- اكتشاف القيادات المحلية التي تظهر في مواقف العمل، ومساعدتها على قيادة العمل في الموقف الذي تصلح القيادة فيه.

13- إقامة شبكة اتصال إنساني بين القيادة المهنية من جانب، وبين مختلف أنواع القيادات المحلية لتوفير التغطية القصوى لسكان المجتمع المحلي بالمعلومات اللازمة.

14- تشجيع الأفراد وجماعات العمل على المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع بتأكيد المقدرة على الإنجاز والمقدرة على الاستفادة من الخبرات السلبية.

بينما يرى عبد المنعم شوقي أن تنمية المجتمع تحتاج إلى أخصائي متخصص فيها حيث يرى أن الجامعات تقد فئتين من الاجتماعيين:

- أخصائي اجتماعي خريج كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها.
- باحث اجتماعي خريج أقسام الاجتماع بكليات الآداب.

ويحتاج المجتمع المصري إلى مهني من نوع ثالث يختص فيما يمكن تسميته بالتنمية الاجتماعية وتدور اهتمامات هذا المهني الجديد حول قضايا التنمية والوقاية لا العلاج. وقضايا الجماعات والمجتمعات مشكلات الأفراد.. والإصلاح الاجتماعي بقصد تغيير الظروف المجتمعية لصالح الأفراد. والإصلاح الاجتماعي بقصد تغيير الظروف المجتمعية لصالح الأفراد وتدعيم النظم الاجتماعية الأساسية ودعم حركات العدالة الاجتماعية مثل الحركات التعاونية والنقابية والاشتراكية والحكم المحلي والخدمة الاجتماعية.

ويحتاج هذا المهني الجديد إلى دراسات تكاملية في الاقتصاد والسلوك الإنساني كما يحتاج إلى دراسات في العمل مع الجماعات وتنظيم المجتمع والأجراء الاجتماعي والتربية غير النظامية العمل مع المواطنين الأسوياء بشكل عام، كما يحتاج إلى مهارات في العمل الفريقي وفي طريق تدعيم مشاركة محدود الدخل، واستثارة همتهم للعمل المجتمعي الابتكاري، ويحتاج كذلك إلى دراسات في النظم التعاونية والنقابية والحكم المحلي والاتجاهات اللا اشتراكية.

ويختلف هذا المهني الجديد عن كل من الأخصائي الاجتماعي والباحث الاجتماعي، يختلف عن الأول من حيث اتساع دائرة مهاراته وتركيزه على الفقر ومشاكل الفقراء وابتعاده عن مشاكل الفئات الخاصة (المعوقون، والمنحرفون، والمتخلفون عقليا، والمسنون..) كما يختلف عن الباحث الاجتماعي من حيث اتجاهه التطبيقي كمهندس اجتماعي يسعى للتغير.

تاسعا: اتجاهات جديدة في التنمية الحضرية:

مفهوم وآليات التخطيط للتنمية المحلية بالمشاركة:

1- مفهوم التنمية والمشاركة:

مفهوم التنمية الشاملة اتجاهات التنمية الحضرية في مصر:

التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية بالمناطق الحضرية تشمل:

- الارتقاء بالمستوى المعيشي والحد من الفقر للأفراد والأسر بالمجتمعات المحلية (خلق فرص عمل.. الخ).

- توفير أو تحسين الخدمات الأساسية بشكل متكامل (صحة – تعليم – مواصلات. . . الخ).
- الارتقاء بالبيئة العمرانية والاستغلال الأمثل لمواردها.

وقد ركزت السياسات الحضرية الحكومية منذ الثمانيات على الأهداف الثلاثة التالية:

إيقاف زحف العشوائيات على الأرض الزراعية:

سوف يستمر نمو المناطق العشوائية في المدن الكبيرة إلى حد كبير على حساب الأرض الزراعية، وسوف تستمر هذه الظاهرة طالما لم يقدم سوق الأراضي والإسكان بديلاً، حتى أن مصر سوف تفقد خلال الفترة من 1980 – 2025 ما يقرب من نصف مساحة الأراضي الزراعية بسبب نمو العشوائيات.

توجيه النمو الحضري نحو مدن جديدة على الأرض الصحراوية:

بلغت استثمارات بناء المدن الجديدة في الأرض الصحراوية حوالي 60 مليار جنيه في الفترة من 1982 وحتى 2002، وهدفت إلى توطين 15 مليون نسمة. إلا أن أجزاء كبيرة من الأثنى وعشرون مدينة جديدة ما زالت غير مأهولة. فالمدن الجديدة لا تجذب محدودي الدخل حيث إن أسعار الإسكان بها تفوق قدراتهم المادية، إضافة إلى عدم توافر المواصلات العامة وقصور الخدمات.

تحسين مستوى معيشة سكان المناطق الفقيرة:

بتوفير الخدمات المناسبة وإدخال سكان المناطق العشوائية اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً مع المناطق الحضرية الرسمية وضم القدرات الإنتاجية لهذه المناطق العشوائية في إطار الاقتصاد الرسمي في الحضر.

إن تطوير المناطق العشوائية والفقيرة يأتي متأخر ليحاول معالجة النتائج المترتبة على عدم التخطيط العمراني وغذا استمرت نفس اتجاهات النمو، فإنه بحلول عام 2025 سوف يصبح قرابة نصف سكان مصر ممن يعيشون في مناطق عشوائية في الحضر. إن هذه المناطق لا توطن فقط فقراء الحضر، بل أيضاً تقديم إسكاناً بأسعار معقولة للشباب، والأسر المتعلقة شاملة موظفي الدولة. ولذلك، فإن تطوير المناطق العشوائية وتحسين ظروف المعيشة لسكانها إنما يعد أمراً حتمياً لأسباب اجتماعية وأمنية. لا تعاني منها هذه المجتمعات المحلية فقط من افتقار الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب، والصرف الصحي والطرق وجمع المخلفات الصلبة، بل أن الاحتياج الملح من وجهة نظر أفراد هذه المجمعات، هو ما يتعلق بإيجاد وظائف للشباب،

وتوفير التعليم الأساسي والخدمات الصحية والثقافية والرياضية، وكلها احتياجات ملحة لمحاربة ‘إدمان المخدرات في هذه المناطق. ورغم أن المناطق العشوائية تعتبر في الغالب مشكلة من وجهة نظر الإدارة الحكومية، فيمكن القول بأن هذه المشروعات الإسكانية وفرت عبر أربعين عاماً، الحل لمشكلة إسكان الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض. لذا فقد بذلت الحكومة مجهودات لتطوير المناط العشوائية في الحضر منذ عام 1993 من خلال موازنات عامة تم تخصيصها لهذا الغرض وبلغت إجمالياً حوالي 5. 4 مليار جنيه مصري في الفترة من عام 1993 وحتى عام 2002. إن إجمالي الاستثمار الحكومية الفعلية في البنية الأساسية 0 مياه الشرب، الصرف الصحي، الطرق، الكهرباء) في الفترة من عام 1993 وحتى عام 2002 بلغت 2. 3 مليار جنيه مصري تم إنفاقها على جميع المناطق العشوائية على المستوى القومي. وكان نصيب القاهرة الكبرى من هذه الاستثمارات حوالي 301 مليار جنيه مصري. ورغم تحقيق إنجازات كبيرة في إطار توفير مياه الشرب والصرف الصحي الخدمات الأخرى.

- فإن برنامج تطوير العشوائيات لم يصل إلى كثير من المناطق الحضرية الفقيرة.
- ولم تشارك المجتمعات المحلية في البرنامج، بل إن هذه المجتمعات لم تكن على دراية أو وعي بالمجهودات الحكومية في هذا الصدد ومن ثم لم تشعر بقدر كافي بتحسن في ظروفها المعيشية.
- يتم فقط تمويل البنية الأساسية دون الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والبشرية والخدمات الاجتماعية.
- لم يكن هناك تنسيقاً فعالاً بين مجهودات المجتمعات المحلية والإدارة المحلية أو المنظمات غير الحكومية في إطار من التنمية المتكاملة والشاملة.

وتتجه الدولة الآن إلى الأخذ بأسلوب المشاركة كمنهج لتوفير الخدمات العامة الأساسية وللتخفيف من حدة مشكلات المناطق العشوائية.

وفي هذا الإطار برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية يركز على تطوير الآليات المناسبة لرفع مستوى معيشة سكان هذه المناطق بالمشاركة.

1- مفهوم المشاركة:

تطور مفهوم المشاركة المجتمعية في التنمية عبر العقود الأربع الماضية كما يلي:

- **المشاركة بالجهد**، مثل مشاركة الأهالي في حفر مسارات شبكات الإمداد بالمياه والصرف الصحي.
- **المشاركة بالتمويل**، مثل التبرع بالأراضي للمشروعات الخدمية أو الإسهامات المادية والعينية الأخرى.
- **المشاركة بالرأي الاستشاري**، بحيث يكون المجتمع مصدر المعلومات لمتخذي القرار.
- **المشاركة في صنع واتخاذ القرار** في كل ما يخص التنمية المحلية ثم تحمل مسئولية مشتركة عن التنفيذ.

تعتبر المشاركة بمفهومها المعاصرة أحد ركائز المفهوم الجديد للدولة التي تأخذ تطبق ما يطلق عليه "**الحكم الجيد**" **(Good Governance)** أي "الحوكمة" أو "الحكم المجتمعي" وتعني الحوكمة بمفهومها الواسع: "الممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسلطات الدولة في كافة المجالات وعلى كل المستويات بحيث تمكن آليات وإجراءات المؤسسات المختلفة في الدولة المواطنين من التعبير عن رغباتهم وممارسة حقوقهم والقيام بالتزاماتهم". وتتسم الحكومة بالخصائص التالية:

خصائص الحوكمة

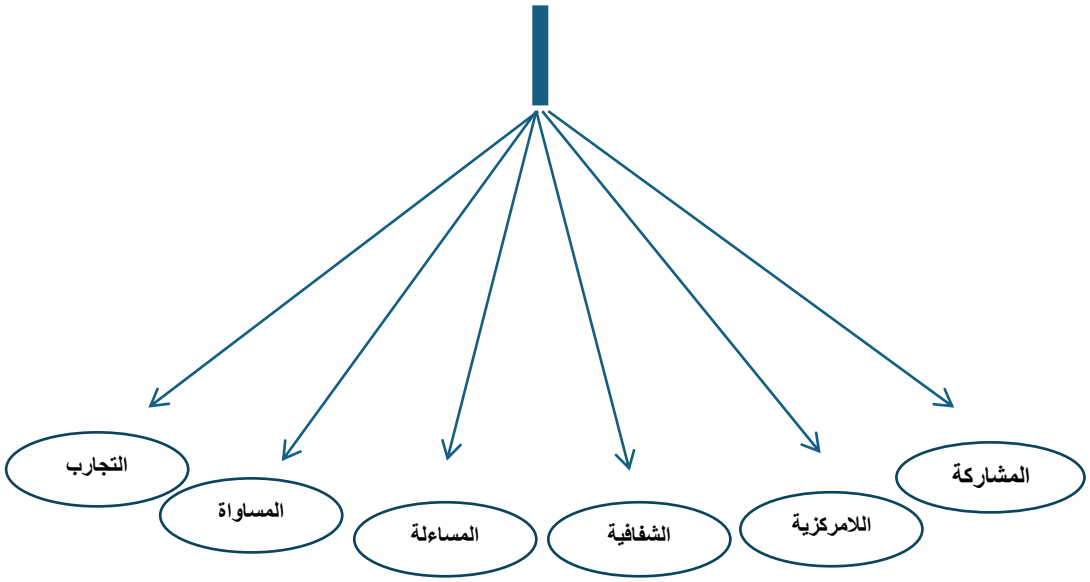

ومن الواضح أن هذه الخصائص تساهم في:

- الحد من الفساد.

- وضع حقوق الأقليات في المجتمع في الاعتبار.
- وصول صوت الفئات المهمشة في المجتمع إلى صانع القرار.

كما أنها تعني التجاوب مع الحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

والمشاركة كأحد المكونات الأساسية للحوكمة تعني مشاركة المجتمع في تحديد السياسات العامة للأمور المؤثرة مباشرة في معيشتهم مثل التعليم والصحة والتخطيط العمراني، والشباب، والرياضة، والثقافة. الخ، ثم المشاركة في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. والمشاركة في صنع القرار يمكن أن تكون غير مباشرة أي من خلال الديموقراطية التمثيلية حيث ينتخب المجتمع ممثليه في المجالس النيابية، أو مباشرة من خلال منظماته، مثل الجمعيات الأهلية. وفي الحقيقة فإن شكلي المشاركة لا يمثلان بديلين، فكلاهما يكمل الآخر، وتتطلب المشاركة تواجد قدر مناسب من لامركزية العمل بالأجهزة الحكومية والشفافية، كما أنها تدعم فعالية المساءلة والتوزيع العادل لثمار الجهود التنموية، وأخيراً تجاوب الأجهزة الحكومية لمتطلبات ورغبات المجتمع.

وفي ظل التصاعد المستمر والمتسارع المتطلبات المجتمع المتعلقة بحجم ونوعية السلع والخدمات والتي يفوق كلاهما القدرات المادية والتنظيمية للدولة، اتجهت كافة دول العالم إلى تدعيم اقتصاديات السوق (الاقتصاد الحر) وتمكين المجتمع المدني من المساهمة الفعالة في الجهود التنموية خاصة المتعلقة بتوفير الخدمات لا عامة.

وأصبحت مسئولية التنمية في أي دولة مسئولة مشتركة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني كما يتضح لنا من الشكل التالي، وبالتالي فإن المشاركة لم تصبح خياراً ولكن ضرورة بفرضها المفهوم الجديد للدولة والتي تتوجه نحو مزيداً من الديموقراطية وأيضاً يتطلب تفعيل تكامل الجهود التنموية أن تقدم الدولة لكل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المني الحوافز التي تدعم وتعضد أنشطتهم فالبنية الأساسية والقواعد القانونية المنظمة للسوق وصيانة حقوق الملكية تعتبر من أهم الحوافز التي تدعم الأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية التي تقوم بها القطاع الخاص، وتحفيز منظمات المجتمع المدني المبادرة بالأنشطة التنموية الاجتماعية والاقتصادية يتطلب أن تضع الدولة القواعد المرنة والرشيدة التي تنظم عمل هذه المنظمات.

2- التنمية بالمشاركة كهدف قومي:

إن الخطة الخمسية في مصر (2002 – 2007) أعطت مؤشرات في التنمية المحية في المناطق الحضرية الفقيرة، ففي خلال السنوات القادمة سوف تقوم الحكومة بما يلي:

- تشجيع التخطيط بالمشاركة في المجتمعات المحلية.
- تغيير هيكل المسئوليات فيما يتعلق بالاستثمارات والإنتاج والإدارة.
- دعم وتحفيز القطاع الخاص بفعالية.
- موازرة وتشجيع المنظمات العاملة في محيط المجتمع المدني بالمشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة المتعلقة بالمشروعات التنموية إضافة إلى متابعة تخصيص موازنات الدولة المصممة لتحسين الظروف المعيشية والارتقاء بالإنتاجية.
- مساند وتمكين المديرين بالوحدات المحلية لزيادة قدراتهم على تعبئة وحشد الطاقات "واستخدام الموارد المحلية".
- تهيئة الشفافية الاقتصادية للشركاء في التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي هذا الإطار فإن التنمية بالمشاركة تحقق الأهداف والثمار التالية:

- تخفيف العبء عن الحكومة في التمويل والإدارة والمتابعة لكافة الأنشطة والمشروعات التنموية من خلال مقاسمة المسئولية والشراكة مع باقي الأطراف المحلية.
- نشر ثقافة من الإيجابية لكي تحفز فاعليتهم في خدمة المجتمع وتحقيق النمو ضمن وعي وقناعة بمصداقية عملية التنمية واستفادة كل فرد منها في إطار مشروع قومي للنهضة تستشرقه مصر حالياً. إن المشاركة تبث الوعي لدى سكان هذه المناطق بأن المشكلات التي يعانون منها لا يمكن أن تتغلب عليها السلطات التنفيذية بمفردها ولكن يسهل حلها من خلال التعاون بين الجهات التنفيذية والمجتمع المدني.
- تحقيق إحساس المجتمعات المحلية بملكية مخرجات عملية التنمية الشاملة (مثل المرافق والخدمات

الحالية) وبالتالي الحفاظ عليها وتنميتها والإسهام في حسن إدارتها وصيانتها.

- توظيف الموارد المحلية المتاحة لدى القطاع الخاص المحلي في خدمة التنمية الشاملة من خلال رفع الوعي بدوره الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي (خلق فرص العمل وتقديم الخدمات وغيرها.).
- تحقيق قدر عال من المصداقية والشفافية في الأداء الحكومي من خلال تسويق قاعدة المشاركة في صنع القرار وصياغة الخطط ومتابعة إنفاق الموازنات وطرح تنفذ المشروعات التنموية.
- تحقيق الممارسة الديموقراطية في الإدارة المحلية من خلال القنوات التقليدية (المجالس الشعبية المحلية) والغير تقليدية (اللجان الأهلية – جلسات الاستماع.. الخ).

2- <u>مستويات تطبيق التمية المشاركة:</u>

1- المشاركة على مستوى المشروعات و/ المرافق الخدمة:

أن يشارك الأهالي والجمعيات الأهلية وأعضاء المجالس الشعبية المحلية وأصحاب ورجال الأعمال في إدارة ومتابعة الخدمات القائمة (المدارس – مراكز الشباب – المستوصفات والمستشفيات-.. الخ) من خلال مجالس إدارة منتخبة يمثل فيها كذلك المستفيدين من الخدمة. أما بالنسبة لمشروعات الخدمات المستجدة فيتم تحديد هؤلاء الأطراف مسبقاً ليكونوا الطرف الأساسي مع الجهة الإدارية المختصة في صياغة برنامج المشروع الخدمي وتصميم عناصره والإشراف على طرحه وتنفيذه ثم إدارته وصيانته. وبجانب المشاركة في صنع القرار والإدارة يمكن للأطراف المحلية المذكورة المساهمة بالموارد المالية، أو العينية، أو بالجهد، والوقت، أو العمل على جانب موارد خارجية لاستكمال أو تحسين هذه المشروعات الخدمية (جهات مانحة).

2- المشاركة على مستوى المنطقة السكنية (الشياخة):

تنظيم الإدارة المحلية بالحي مشاركة الأهالي والجمعيات الأهلية وأعضاء المجالس الشعبية المحلية والقطاع الخاص المحلي لعمل الآتي:

- تقدير احتياجات السكان وتحديد متطلبات تطوير المنطقة السكنية من وجهة نظر كافة الشركاء.

- رصد الإمكانيات المتاحة (مكانية – عمرانية – مادية – مؤسسية.. الخ) مع تشجيع هؤلاء الشركات المحليين على استثمار مواردهم الخاصة مع موارد الدولة في خطة واحدة.
- وضع أولويات المشروعات التنموية المطلوبة لهذه المنطقة وتحديد أدوار كل من الشركاء المحليين مع سعة الأفق في أن يتولى القطاع الخاص القيام بخدمات مثل التحسين البيئي أو قيام الجمعيات بإدارة خدمات عامة او غير ذلك من أشكال الأدوار الفاعلة في إطار شراكة حقيقية مع الإدارة الحكومية.

3- -المشاركة على مستوى الحي:

تتولى إدارة الحي من خلال لجنة أو وحدة أو إدارة تعني بالتنمية بالمشاركة وبمساعدة استشاريين متخصصين في بلورة احتياجات وإمكانيات وأولويات السكان في كافة المناطق السكنية (الشياخات) بالحي وتنسيقها في إطار خطة للتنمية بالحي يتم إعدادها/ تحديثها سنوياً بحيث تصبح أساس خطة الموازنة التي ترفعها إدارة الحي إلى المحافظة لتحديد الاستثمارات الحكومية المطلوبة في إطار يوضح كذلك الاستثمارات والإسهامات الأهلية ومن القطاع الخاص وتأخذ المشاركة على هذا المستوى شكل العضوية في اللجان الاجتماعية التخطيطية التي يعقدها الحي لصياغة الخطط التفصيلية للشياخات وخطة تنمية الحي وخطة الموازنة، حيث يحضر هذه اللجان والاجتماعات ممثلو المناطق المختلفة من القادة الطبعيين وممثلي المرأة والشباب فضلاً عن أعضاء المجالس المحلية ومثلوا القطاع الخاص المحلي والجمعيات الأهلية، وبعد صياغة الخطط يتم عمل جلسات استماع عامة للأهالي للتأكد من مطابقتها لرؤية القاعدة الشعبية، وقبل اعتمادها من المجالس المحلية والإدارة المحلية.

4- المشاركة على مستوى المدينة:

يمكن إتاحة المعلومات عن المشروعات الهامة والخطط على مستوى المدينة وعرضها في جلسات استماع عامة وحلقات نقاش متخصصة يحضرها ممثلو المستفيدين والمتأثرين بهذه المشروعات والتأكد من أخذ جميع الآراء بشكل متوازن في الاعتبار. يمكن كذلك نشر الخطط والمشروعات المتعمدة بوسائل الإعلام المختلفة لتكون معلومة مدى الأطراف المحلية.

3- متطلبات لحقوق التنمية بالمشاركة:

إن الممارسة الفعلية قد أوضحت أن التمويل لا يمثل المشكلة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، ولكن في المقام الأول التنسيق الكفء والفعال للموارد المتاحة وتعاون فعال بين شركاء التنمية من القطاع الحكومي والخاص والأهلي. كما يجب تحقيق المتطلبات الآتية:

- إدارة سياسية لدى متخذي القرار بالإدارة المحلية بما يدفعهم إلى تحفيز كوادر الإدارة المحلية لتبني فكر ومنهجية التنمية بالمشاركة وتحمل ما يستتبعه ذلك من تخلي عن الانفراد بالقرار التخطيطي التنفيذي واستثمار الموارد في إتاحة فرص المشاركة (تشكيل لجان – الاستعانة – باستشاريين – حضور اجتماعات بعد أقات لا عمل وفي المناطق السكنية والمؤسسات الأهلية. . . الخ).
- توفير وعي وطني لدى القطاع الخاص المحلي لخدمة التنمية المحلية والاستجابة لأولويات احتياجات المناطق الشعبية التي ينتمي إليها رجال الأعمال، وأصحاب المهن، والحرف، وغيرهم.
- توفير منهجية واضحة وأدوات لتفعيل التنمية بالمشاركة على كافة المستويات وتوثيق هذه المنهجية بشكل يسمح باستمرار استخدامها.
- توفر بنية مؤسسية وداخل الإدارة المحلية تقوم بالمهام المطلوبة. يتم الآن دراسة مقترح بتوفير إدارة للتنمية بالمشاركة تكون مسئولة عن تطبيق منهجية وأدوات التنمية بالمشاركة. وقد يتم ذلك عن طريق استحداث إدارة أو بتعديل مهام إدارة قائمة على مستوى الحي. وتنظيم هذه الإدارة مشاركة باقي الأطراف المحلية من خلال لجنة أو مجلس للشركاء المحليين.

إن فكرة تكوين مجالس محلية للأطراف المشاركة تجمع بين ممثلين عن الإدارة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني قد يحقق الأدوار الآتية:

- تأمين الإجماع والشفافية والاستدامة.
- متابعة الموازنات المخصصة للمناطق الحضرية الفقيرة وفقاً للأولويات المحلية.
- مواصلة اقتراح التطوير والتأكد على أن الممارسة الفعالة والإنجازات المحققة إنما يمكن تعميمها لتصل إلى عدد أكبر من الأهالي الفقراء وأسر محدودي الدخل.

4- أدوات التنمية بالمشاركة:

1- معرفة وبناء قدرات المجتمعات المحلية (المجتمعات المحلية يمكن أن تشارك بفاعلية):

إن رفع مستوى معيشة السكان في المناطق العشوائية يتطلب التعرف على الحالة الاقتصادية والاجتماعي وعلى احتياجات وأولويات هذه المجتمعات، وقد تم تطوير أسلوب "تقييم سريع" يتيح التعرف على خصائص هذه المجتمعات والتي تختلف من منطقة عشوائية لأخرى. وهذه الإدارة غاية في الأهمية قبل البدء في التخطيط، فهي تساعد على تحديد الاحتياجات والأولويات وتحديد المشروعات التي من شأنها تحسين مستوى معيشة المواطنين. وعلاوة على ذلك تساعد في التعرف على المصالح المتعارضة وأكثر مجموعات المجتمع حساسية بجانب أكثر المجمعات فاعلية وقائدي المحليات.

2- دعم المبادرات المحلية (مد جسور الثقة):

دعم مبادرات المجتمع المحلي يهدف إلى بناء الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية وحشد المجهودات المحلية من خلال تنفيذ مشروعات تمثل أولوية احتياج لدى المجتمعات المحلية في أقصر وقت ممكن، حيث تتم عمليات التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة من خلال المجتمعات المحلية بدعم من المنظمات الغير حكومية والإدارة المحلية. وقد تم تطبيق هذه الأداة بنجاح في 10 محافظات، يحث استفاد منها حوالي مليون نسمة في فترة بسيطة. ولا يتعدى الدعم المالي للمبادرة المحلية 100000 جنيه علاوة على مصادر إضافية من القطاعين الخاص والعام.

3- تبادل المعلومات الصحيحة (نظم المعلومات الجغرافية):

إن أسلوب التخطيط بالمشاركة يتطلب أن تكون كافة المعلومات اللازمة لعملية التخطيط متوافرة للأطراف المشاركة: الأجهزة المحلية الحكومية والأجهزة الحكومية المركزية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وهذه الأداء توفر بصورة سهلة ومفهومة لكافة الأطراف المشاركة قاعدة بيانات من خلال خرائط رقمية حديثة توضح استخدامات الأرض وتوزيع السكان المرافق العامة والأنشطة الاقتصادية، الخ، وهي بذلك تتيح التعرف الدقيق والسهل على مدى توافق التخطيط مع الواقع الفعلي. وقد تم استخدام هذه الأداة في إعداد الخطط التنموية المحلية لكل من حي منشأة ناصر وبولاق الدكرور وعرب عزبة الوالدة بحلوان.

4- التخطيط بالمشاركة (توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة وفقاً لأولويات المجتمعات المحلية):

من المعروف أن التخطيط العمراني للمناطق القديمة والعشوائية يختلف تماماً عن التخطيط في المناطق السكنية الجديدة. ففي المناطق القديمة أي تغيير في الأوضاع القائمة يعتبر بمثابة "تدخل جراحي"، وفي بعض الحالات يتطلب لتنمية هذه المناطق إزالة بعض المساكن وإعادة توطين القاطنين بها. ومثل هذه الإجراءات تتطلب مشاركة السكان لكسب تفهمهم ودعمهم للتحسينات المطلوبة.

وتحسين مستوى معيشة سكان المناطق القديمة العشوائية يتطلب التواصل إلى إجماع مع مجتمعاتها حول تخطيط الطرق ومياه الشرب الصرف الصحي والأسواق والمدارس.. الخ في شكل خطط تنفيذية محلية. هذا يعني أن الخطط التنموية تعد بمشاركة كافة الأطراف المعنية. وهذا الأسلوب تم اتباعه في كل من الناصرية بأسوان ومنشأة ناصر وبولاق الدكرور. ويمكن تطبيق هذه الأداة في أي منطقية عشوائية في مصر.

5- تخطيط الموازنة بالمشاركة (توجيه الاستثمار الحكومية والخاصة وفقاً لأولويات المجتمعات المحلية):

هذه الأداة تتلخص في مشاركة كافة الأطراف المعنية في إعداد الموازنة العامة السنوية. والأطراف المشاركة هان هي: كافة الأجهزة الحكومية المحلية والمسئولية عن تحسين كافة الخدمات (المياه، والصرف، التعليم، الصحة، الكهرباء.. الخ) والجمعيات الأهلية، والقيادات الطبيعية بالحي، والقطاع الخاص المحلي. وفي مشاورات مكثفة يتم تحديد الاحتياجات أولوياتها. وكانت هناك العديد من النتائج الإيجابية لهذه الأداة أهمها إدراك المسئولين بالأجهزة الحكومية أن مشاركة الأطراف المعنية تساعدهم في الحصول على تخطيط للموازنة بصورة دقيقة وواقعية وبالتالي تحديد أهداف تسفر عن نتائج سريعة وملموسة. وتعزيز هذه الأداة الثقة بين الأجهزة الحكومية المحلية والمواطنين الأمر الذي يؤدي إلى تنفيذ المشروعات في جو من التعاون وبتكلفة أقل.

6- المتابعة والتقييم بالمشاركة (متابعة التنفيذ والأثر للمشروعات التنموية):

هذه الإدارة تطبق إرشادات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطبيقاً فعلياً. فهي تتيح لكافة الأطراف المعنية متابعة الاستثمارات الفعلية وآثار الموازنات السنوية في تحقيق التنمية الشاملة. والأطراف المعنية هي كافة الإدارات المسئولة عن تحسين الخدمات مثل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والصحة، والتعليم، والشباب، والكهرباء.. الخ. وأيضاً الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص.

المناطق العشوائية في مصر وعلاقتها بالتنمية الحضرية برامج تنمية المجتمعات العشوائية (خبرات وتجارب)

تعد ظاهرة النمو العشوائي للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية تتميز بها غالبية مدن العالم الثالث، وهي وإن بدت في ظاهرها مشكله عمرانية الا انها لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما فهي تعبير مباشر عن هذه الظروف ومن ثم فإن معالجتها كمشكله يجب ان يكون من خلال نظرة شمولية فاحصه ومدركة لمدى التشابك الذي تتم به.

وحيث ان الكثير من الدول النامية تعاني ومن بينها مصر انتشار المجتمعات العشوائية والتي باتت تهدد بكارثه إذا استمر الحال كما هو عليه حيث أن المناطق العشوائية ليست ظاهره عرضية مؤقته يمكن أن تزول بسهوله بل صارت جزء من التكوين العمراني للمدينة إن مشكلة العشوائيات أصبحت كلمة غير معبره عن الواقع الملموس سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية حيث أن الأمر تخطى هذا التعبير ليصل إلى حد الظاهر والتي ينجم عنها الكثير من المشكلات منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية مما يشكل عائق قوى أمام الجهود التنموية التي تقوم بها أي دوله وبشكل خاص في مصر حيث أن تعدد وكثره المشكلات التي تمس القطاعات الحيوية للبلد يعتبر بمثابة الجدار العازل للاستفادة من المشروعات التنموية والتي بالضرورة تحتاج إلى مضاعفة الجهود ورسم السياسات والخطط التنموية الشاملة بالاعتماد على القطاع الحكومي والأهلي لتنفيذ هذه المشروعات ومحاولة مواجهة هذه الظاهرة على أمل القضاء عليها.

و ترجع النشأة التاريخية للمناطق العشوائية في القرن التاسع عشر في المجتمع المصري نتيجة الاهتمام المتزايد بالصناعة والهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر سعياً وراء الرزق الوفير وبمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث اصبح الحضر غير قادر على استيعاب هذا السيل المتدفق من السكان مما ادى الى ظهور انماط سكانية متدنية ويرجع النمو العشوائي لأغلب المناطق في المجتمع المصري لفترة الستينيات ,وخصوصاً مع بدايات الهجرة المكثفة من الريف إلى الحضر بفعل الاتساع في حركة التصنيع والقاعدة العمالية في المنشآت كبيرة الحجم واستخدام العمال كما أن تحسين خدمات البنية الاساسية والظروف المعيشية في المدن مقارنة بالريف ساعد على الهجرة الداخلية الى الحضر فبلغت ذروتها في السبعينات مع موجات الانفتاح الاقتصادي ورواج الحياة الاقتصادية في المدن املا في تحقيق تقدم مادى سريع وكبير واصبحت قضية المناطق العشوائية من اخطر القضايا التي تواجه المجتمع المصري في الآونة الاخيرة وقد

تنبه الى هذا الخطر وخاصة بعد حدوث زلزال اكتوبر 1992 وايضاً بعد تفشى ظواهر الارهاب والتطرف والظواهر الاجرامية الاخرى.

وفي سياق هذا يدلل خبراء التخطيط أن انتشار العشوائيات في مصر بدأ مع أوائل القرن الماضي نتيجة عدم الالتزام بالمنشور الوزاري رقم 28 لعام 1914 الذي نص على عودة جميع المسطحات الخاصة بالدولة والتي انتهى الغرض من تخصيصها للمنفعة العامة إلى مصلحة الأملاك الأميرية وهو ما لم يحدث مما أدى إلى تحولها إلى عشوائيات نتيجة عدم وجود أشراف أو حراسة لها ونتيجة لحركة العمران غير المسبوقة التي شهدتها مصر خلال النصف الثاني من القرن الماضي بسبب الزيادة السكانية الطبيعية والهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر فقد شهدت أغلب المدن المصرية نمواً عمرانياً متسارعاً ومع عدم توافر القدرات المادية والكوادر الفنية اللازمة على المستوى المحلي لتخطيط وإدارة هذا النمو, فقد ظهرت المئات من المناطق العشوائية على أطراف المدن سواء على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة أو على الأراضي الزراعية عن طريق التقسيم غير الرسمي لتلك الأراضي وتغيير استعمالها من الزراعي إلى العمراني من دون الالتزام بالقوانين المنظمة للتخطيط العمراني والبناء.

وفي سياق ذلك تعود مشكلة المناطق العشوائية إلى بدايات القرن العشرين ومع التوسع العمراني السريع للمدن الكبرى في مصر، ومع توافر فرص العمل في هذه المدن نتيجة تمركز المصالح الحكومية فيها أو كنتيجة لظهور العديد من الصناعات الحديثة بها.

وقد أدى ذلك إلي زيادة الهجرة الداخلية للأفراد والنزوح من الريف إلي المدن سعيا وراء الحصول على فرص العمل، حيث لجأ المستثمرون لإقامة مشروعاتهم في المناطق المجاورة للقاهرة والإسكندرية ذات القيمة الزهيدة ومع سعي هؤلاء النازحين من الريف للحصول علي المسكن الملائم حسب مواردهم الضئيلة داخل الكتلة السكنية للمدن فقد لجأوا إلي أطراف المدن حيث الأراضي الزراعية فأقيمت المساكن العشوائية بتكاليف اقل وبلا أي خدمات، بعد أن عجزت مواردهم عن تكاليف السكن داخل الكتل السكنية القائمة. ولم تنتبه أجهزة الدولة لخطورة المشكلة في حينها ولم يتم اتخاذ أي إجراءات لمواجهتها منذ البداية وترك الإسكان العشوائي ينمو وينتشر بطريقة سرطانية.

والمنطقة العشوائية هي منطقة لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية، و هي: الأراضي الزراعية و أراضي الدولة، و الأراضي غير المخططة و غير الخاضعة للتنظيم و تلك هي نوعيات الأراضي حول المدن

و التي تم إقامة المناطق العشوائية عليها , و حيث أنها مناطق أقيمت مخالفة للقانون، فان الجهات المسئولة ترفض أن تمدها بالخدمات كمياه الشرب أو الصرف الصحي أو الكهرباء، كذلك لم يتم بناء المدارس و المراكز الطبية بها , و بالتالي نشأت المناطق العشوائية غير المخططة أو منظمة و غير المستوفاة للنواحي الصحية كما تفتقر إلي الخدمات اللازمة لممارسة الحياة الطبيعية. ومن العوامل التي أدت لظهور المناطق العشوائية أيضا التحام القرى بالمدن، فعندما تميزت بعض القرى بموقعها القريب من المدن فإنه نتيجة للزيادة السكانية وأزمة الإسكان بالمدينة فأنها تتسع الأراضي الزراعية المجاورة وكذلك تتمدد القرية على حساب مساحتها الزراعية وبلا أي تخطيط حتى التحمت المدن بتلك القرى، وتحت الضغوط الشعبية والسياسية تم ضم القرية إلى كردون المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة.

وفي هذا السياق يتضح أن المناطق العشوائية تنشى في فترات النمو السريع للمدن نتيجة للنمو السكاني المتزايد والسريع في المدن الناتج عن الزيادات الطبيعية للسكان والهجرات الداخلية من الأرياف إلى المدن وكذلك الهجرات الخارجية وقد كان للزيادة السكانية المفاجئة والمرتفعة والغير مخطط لها من آثار سلبية كبيرة على العمليات التنموية واختلال التوازن السكاني بين المدن والأرياف وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة سكان المناطق الحضرية وقد صاحب هذا النمو المتزايد والكبير في السكان مجموعة من الظواهر الأخرى التي ساعدت على إقامة المناطق العشوائية ومنها:

1- عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والقرى.

2- عدم قدرة الجهات ذات الاختصاص على مواجهة هذه الزيادات الكبيرة في السكان وحل المشكلات المترتبة عليها.

3- عدم توفر إسكان شعبي اقتصادي ملائم لهذه الفئات.

4- النقص في الأراضي المنظمة والمناسبة لذوي الدخل المتدني.

5- الارتفاع في أسعار الأراضي وما تبعه من عدم مقدرة بعض الفئات الشعبية على شراء الأراضي والبناء عليها. وجود أراضي بمساحات كبيرة داخل بعض المدن وعلى حدودها للدولة لكنها لم يتم تخصيصها.

6- عدم وجود مخططات شاملة لاستعمالات الأراضي للمناطق الواقعة خارج حدود المدن والقرى.

هذه الأسباب ساعدت في فترة زمنية سابقة من نشوء بعض الأحياء العشوائية في بعض المدن.

لقد أدى نشوء الأحياء والمناطق العشوائية في بعض المدن إلى آثار سلبية على البيئة في تلك المناطق وضعف خدمات البنية التحتية نتيجة زيادة الطلب على تلك الخدمات والتي لم تكن مصممة أصلا لخدمة الزيادات والتوسعات العشوائية للأبنية السكنية وغيرها وبروز عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومشكلات في شبكة الشوارع والطرق.

كذلك أدت هذه الظاهرة إلى النمو الحضري المفرط وتضخم بعض المدن وتوسعها وامتداد النسيج العمراني الحضري بمختلف الاتجاهات حتى تلاصقت بعض المدن والقرى بعضها ببعض مشكلة محاور حضرية كبرى استحوذت معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

أنماط وصور النمو العشوائي:

لا يمكن التعرض للإسكان العشوائي كنمط معيشي واحد، لتنوع المستويات في الإسكان نفسه، وتنوع الشرائح الاجتماعية التي تقيم به، ومن ثم لا يمكن القول بانة يوجد نمط معيشي واحد يميز الإسكان العشوائي، ولا يمكن التعرض له بصورة مطلقة ,وإنما هناك نماذج مختلفة من الإسكان العشوائي لكل منها خصائصها التي تنبع من السمات الخاصة، التي تميز المساكن و البيئة المحيطة بها وبالتالي خصائص ساكنيها , وتعد المناطق العشوائية – على اختلافها – مناطق حضرية محرومة حيث إنها تعبر عن ظروف فيزيقية واجتماعية وثقافية بالغة القسوة، والتي تعكس الهامشية الحضرية والاجتماعية، حيث إن ظروف نشأة هذه الأحياء السكانية بدون تخطيط مسبق جعلها محرومة من الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية. . إلخ. كما تعد هذه الأحياء أحياء سكن الفقراء.

لذلك وجد أنه من الضروري التعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكنية والبيئية لسكان المناطق العشوائية، مع التعرف لبعض الأنماط العشوائية الواقعية التي تتمثل في:

أ. نمط سكنى العشش:

سكنى العشش نوع مختلف من أنماط الإسكان يقع في أدنى مراتب السكن، ويختلف عن إسكان الإيواء، أو الإسكان الشعبي، أو منخفض التكاليف الذى تبنية الحكومة، كذلك فهو يختلف عن سكن المقابر أو السكن المشترك فإسكان العشش عبارة عن أكواخ من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو القماش أو الصاج أو الطين مقامة في الشارع، وتأخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش، وغالبا ما يبدأ سكن العشش من انهيار المسكن القديم الذى كانت تقيم فيه الأسرة سواء أكان انهيارا مفاجئا، أو تم إخلاء المنزل من قبل

السلطات المحلية، ولأن طابور الانتظار ممن انهارت منازلهم طويل، فإن إدارات الإسكان بالمحافظات لا تستطيع أن تواجه بالقليل المتاح لديها من وحدات الإيواء أو المساكن الشعبية كل الاحتياجات لهؤلاء المضاربين، وأيضا فإن نوعية مثل هذه المساكن لا تلائم الكثيرين منهم، لأن البعض يفقدون متاعهم، بل وبعض أفراد الأسرة خلال الانهيارات المفاجئة، فإن إمكانيتهم المادية تعجز عن إيجاد مسكن، ولا تجد كثير من الأسر سوى الشارع لتقيم فيه، وخاصة أن الأمر يأخذ صوره شبه جماعية من سكان المنزل المنهار، وتبدأ الإقامة في الشارع على شكل هيكل خشبي بسيط مغطى بملاءات السرير والبطاطين وبعض الأقمشة، واستعمال دورات مياه المنازل المجاورة، ثم التعود على استعمال دورة مياه أقرب مسجد في المنطقة. ثم تبدأ مرحلة أخرى بالتدريج بتحسين الهيكل الخشبي وتدعيمه بقطع خشبية وتقوية السقف، والحصول على سلك كهربائي للإضاءة من منطقة مجاورة إذا تيسر ذلك. وتمثل العشش والأكواخ حلا فرديا لمشكلة الإسكان في القاهرة، وذلك من خلال السيطرة على أراضي النفع العام وإقامة مساكن عشوائية عليها ويتم ذلك في غيبة القانون وغفلة الجهات التنفيذية، لنجد في نهاية الأمر تجمعات عششية على نحو غير منظم ومفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات السكن الملائم. وهى ظاهرة اخذة في النمو لعدة أسباب من أهمها انتشار ظاهرة انهيار المساكن القديمة بسبب انقضاء عمرها الافتراضي، ومعظم هذه المساكن تقع في الأحياء الفقيرة كالسيدة زينب، والخليفة، والجمالية، وبولاق.. إلخ.

ويقدر عدد المساكن التي تنهار سنويا في هذه الأحياء بحوالي 3000 وحدة سكنية، ولقد بدأت موجة انهيارات منازل القاهرة عام 1962 عندما انهيارات في أحياء القاهرة القديمة سبعة منازل في يوم واحد. ومع تزايد سقوط المباني، كان لابد من انتشار مساكن مؤقتة (أكشاك عشش، أكواخ) أسفل جبل المقطم، ومع مرور الوقت وصل عدد الأكشاك في سنة 1970 حوالى 570 كشكا، ثم واصل الرقم ارتفاعه طوال السبعينات والثمانينات. ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أن ثمة تقارير رسمية تشير إلى أن القاهرة تضم 300 ألف منزل لا تتوافر فيها المواصفات الفنية، وبالتالي فهي معرضة للانهيار في أي وقت، وأن عددا كبيرا من هذه المنازل يوجد في أحياء السكن الفقير، مما يعنى احتمال زيادة سكان العشش والأكواخ، وهذا ما حدث بالفعل بعد زلزال أكتوبر 1992 في ظل غفلة الهيئات التنفيذية.

ب. **نمط سكن الأحياء الشعبية:**

تضم هذه الأحياء قطاعا كبيرا من المناطق السكنية الفقيرة حول النواة الأساسية لمدينة القاهرة، ومن أشهر هذه الأحياء الجمالية، والسيدة زينب، ومصر القديمة.. إلخ، حيث تتركز في شرق المدينة وجنوبها ووسطها. والواقع أن هذه الأحياء كانت لسنوات طويلة سكنا لكبار التجار والأعيان.

ولقد بدأ التدهور الحقيقي لهذه الأحياء الشعبية بنمو القطاع الحضري الحديث في مدينة القاهرة، ذلك القطاع الذى يتميز بأسلوب معماري حديث وراق، وبه العديد من الخدمات المتوافرة بكثرة، مما دفع أهل الصفوة القدامى إلى الانتقال إلى هذا القطاع الحضري الحديث، تاركة وراءها سكان الطبقة الوسطى في بداية الأمر، ثم فقراء المدينة في نهاية الأمر، وقد حدثت هذه الدورة على مدى قرن ونصف تقريبا، وتضم الأحياء الشعبية القديمة رصيدا سكانيا ضخما، فمعظمها يتميز بكثافات عالية لا تتجاوزها إلا أحياء مختلفة قليلة على الأطراف. والواقع أن التدهور الحضري لهذه المناطق لا يقتصر تأثيره على السكان فحسب، بل يمتد – أيضا – ليشمل المناطق الأثرية الهامة كالمساجد، والزوايا، والأديرة، والمساكن التاريخية، والوكالات التجارية، والحمامات العامة، / والمستشفيات والكتاتيب.

ج. **نمط سكنى المقابر والأحواش:**

تنفرد القاهرة بظاهرة سكنى المقابر. ويتطلب فهم ظاهرة سكنى المقابر أن نأخذ في الاعتبار العوامل التاريخية والثقافية والإيكولوجية في إطار تاريخي بنائي ثقافي حيث يرى دكتور "أحمد زايد" أن عوامل سكنى المقابر يجب ربطها ببعض الأطر الثقافية المتصلة بالموت، والتي ظلت راسخة عبر الزمن مع تغير شكلها ووظيفتها منذ أيام قدماء المصريين ؛ لذلك فإن ساكني المقابر في مصر يأخذون في اعتبارهم مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية والإيكولوجية المتصلة بالمدافن ذاتها، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتصلة بالتحول الحضري السريع الذى شهدته القاهرة.

د. **نمط ساكني الأطراف المتريفة:**

ظلت علاقة القاهرة بالفلاحين علاقة سكنية بالدرجة الأولى لقرون عديدة خلت، لكن هذه العلاقة مال بثت أن اتخذت – وبشكل مفاجئ – طابعا مختلفا، فمنذ خمسينيات القرن الحالي تعرضت القاهرة (ومعظم المدن المصرية الأخرى) لغزو ريفي واسع النطاق لا يقتصر على الجانب السكاني، بل امتد ليشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والإيكولوجية، وأحد مظاهر هذا الغزو الريفي نمو أطراف القاهرة منذ الستينات وبشكل لم

يسبق له مثيل. والملاحظ أن سكان هذه الأطراف المتريفة ليسوا فقط الفلاحين المهاجرين إلى القاهرة، أو من الذين دخلوا نتيجة لعمليات الضم الإداري، بل الذين يبحثون عن فرص سكنية بعد أن ضاقت بهم مساكنهم.

وهناك وجهة نظر اخري تري ان المناطق العشوائية تنقسم الي:

أ. المناطق العشوائية الواقعة داخل حدود المخططات المعتمدة للمدن والقرى:

وقد نشأت هذه المناطق في بعض المدن في المرحلة السابقة الممتدة حتى القرن الماضي بسبب قيام بعض المواطنين بإنشاء مبانيهم بأسلوب مخالف لأحكام البناء والتنظيم نظراً لضعف الرقابة وعدم قدرتها على استيعاب الزيادات الهائلة والسريعة في عدد السكان وقد تجلت هذه الظاهرة في البناء على الأراضي خارج المخططات وكذلك على الأراضي الزراعية أما مواد البناء المستخدمة في البناء فكانت معظمها من الاسمنت والطوب.

ب.المناطق العشوائية القائمة خارج حدود بعض المدن والقرى:

تتمثل هذه الظاهرة في إنشاء مباني خارج حدود المدن والقرى وخارج المخططات المعتمدة وعلى أراضي غالباً ما تكون أراضي زراعية مما أدى إلى نشوء تجمعات سكانية عشوائية في مواقعها مما يضطر الجهات المختصة إلى التعامل معها كواقع قائم وإعداد مخططات لها وتعويض بعض أصحاب العقارات ممن تقع عقاراتهم في مسار شارع أو أي تصنيف ضمن المخطط الذي اعد لتلك التجمعات وإيصال كافة أنواع الخدمات لها، وكل هذا تكلفة إضافية لمشاريع التنمية.

وتتجلى خطورة بعض من هذه المناطق في موقعها الذي ربما يكون أراضي زراعة خصبة جداً أو أن يتم إنشاء تلك المباني علي أراضي خطرة وغير مناسبة وتمتاز تلك المناطق بمبانيها الحديثة المبنية من الاسمنت المسلح والحجر وعشوائيتها تكمن في موقعها وأن البناء سبق التخطيط والتنظيم العمراني وأن المخططات التنظيمية الهيكلية جاءت لاعتماد المباني القائمة مع إجراء بعض التعديلات على سعة ومسارات الشوارع.

رابعا: أسباب نشوء المناطق العشوائية:

لذا فان المناطق العشوائية تنشى في فترات النمو السريع للمدن نتيجة للنمو السكاني المتزايد والسريع في المدن الناتج عن الزيادات الطبيعية للسكان والهجرات الداخلية من الأرياف إلى المدن وكذلك الهجرات الخارجية وقد كان للزيادة السكانية المفاجئة والمرتفعة والغير مخطط لها من آثار سلبية كبيرة على العمليات

التنموية واختلال التوازن السكاني بين المدن والأرياف وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة سكان المناطق الحضرية.

وقد صاحب هذا النمو المتزايد والكبير في السكان مجموعة من الظواهر الأخرى التي ساعدت على نشوء المناطق العشوائية ومنها:

1- عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والقرى

2- عدم قدرة الجهات ذات الاختصاص على مواجهة هذه الزيادات الكبيرة في السكان وحل المشكلات المترتبة عليها

3- عدم توفر إسكان شعبي اقتصادي ملائم لهذه الفئات.

4- النقص في الأراضي المنظمة والمناسبة لذوي الدخل المتدني.

5- الارتفاع في أسعار الأراضي وما تبعه من عدم مقدرة بعض الفئات الشعبية على شراء الأراضي والبناء عليها

6- وجود أراضي بمساحات كبيرة داخل بعض المدن وعلى حدودها للدولة لكنها لم يتم تخصيصها

7- عدم وجود مخططات شاملة الاستعمالات الأراضي للمناطق الواقعة خارج حدود المدن والقرى.

خامسا: سمات وخصائص المجتمعات العشوائية: -

تتميز المناطق العشوائية بالعديد من الخصائص التي تجعلها مجتمعات متخلفة كما يلي:

1- السمات العمرانية:

وتشمل السمات العمرانية علي ما يلي:

أ. انماط الإسكان غير السوية:

لعل أهم سمات المناطق العشوائية هي انماط الإسكان غير السوية مثل المساكن غير المرخصة ومناطق الزبالين.

ب. اختلالات في استخدام الأماكن:

حيث تتضاءل المساحات الخضراء في المناطق العشوائية ويندني نصيب الفرد من المساحات الخضراء ويرتفع عدد السكان بالنسبة للكيلو متر مربع

ج. الضغط علي المرافق الأساسية:

وذلك بأكثر من طاقه الحمل لهذه المرافق فتنهار وتنفجر شبكات الصرف الصحي وتغطي الطرقات

والحواري بمياه الصرف الذي يفتح الباب واسعا أمام الأمراض.

2- السمات الاقتصادية:

أ. زيادة معدلات البطالة حيث ترتفع تلك المعدلات مقارنه بنظيرتها في المناطق الارقي.

ب. انتشار الأنشطة الهامشية والطفيلية (بائعو أطعمه الشارع) حيث تصبح هذه الأنشطة بمثابة إسفنجة تمتص قوة عمل شابه لا تتوافر لها فرص العمل.

ج. زيادة حدوث الفقر حيث يزيد حدوث الفقر لتدني الدخول وتفشي البطالة مقارنه بالمناطق الأخرى.

3- السمات الاجتماعية:

أ. الارتفاع النسبي لمعدلات الجريمة والعنف ضد المجتمع التي تمثل رد الفعل الاجتماعي من جانب سكان العشوائيات كنتيجة لنقص فرص العمل لدي الشباب المتعطل والقلق علي مستقبله

ب. ارتفاع معدلات الطلاق والانحراف النفسي والجنسي.

4- السمات الصحية:

أ. ارتفاع معدلات وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية وتدني الرعاية الصحية الأولية وسوء مرافق الصرف الصحي التي تسبب في أمراض الإسهال والنزلات المعوية.

ب. ارتفاع معدل وفيات الأمهات بسبب سوء تغذيه الأمهات وانتشار الانيميا بينهن وغياب الإشراف الطبي أثناء الحمل.

سادسا: الآثار المترتبة على النمو العشوائي:

ويمكن تلخيص الآثار التي ترتبت على النمو العشوائي فيما يلي:

1- الآثار الزراعية:

ورد في الخطة الإسكان عام 1979ان النمو العشوائي يلتهم حوالي 60 ألف فدان سنوياً من الأراضي الزراعية، واستمر هذا المعدل إلى سنة 2007 فان الأراضي الزراعية المفقودة ستكون حوالي 20 % من جملتها. وتزيد من خطورة الأمر إننا أصبحنا حالياً نستورد 70 % من احتياجاتنا من القمح، وان إنتاجنا الزراعي لكي يساير متطلباتنا من الذرة والسكر والبقول والخضر والفاكهة والقطن عام 2007 في حاجة 22 مليون فدان بدلاً من 10. 7 مليون فدان حالياً.

2- الآثار السياسية والأمنية:

برزت في الآونة الأخيرة درجة كبيرة من الخطورة السياسية والأمنية للمناطق العشوائية، حيث كانت أحداث الإرهاب بتداعياتها القاسية والمفاجئة سببا مباشراً لتحرك أجهزة الدولة لمواجهة العشوائيات بعد إن ثبت مدى خطورة هذه المناطق المهملة في إفراز وحضانة وتشجيع وإيواء الإرهاب وأيضا العنف الإجرامي هذا فضلاً عن تداعيات زلزال أكتوبر 1992 وما أسفر عنه من تدمير وإحداث درامية هنا وهناك وقد أشارت إحدى الدراسات الأكاديمية في المجال إلى إن خطورة المناطق العشوائية تكمن في أمور هامة هي:

أن عدد المناطق العشوائية في إنحاء الجمهورية اكبر كثيرا من القدرات البشرية والأجهزة الأمنية لكي تحكم سيطرتها عليها بما يحول دون هروب المتطرفين أو المجرمين إليها هذا فضلا عن ضيق الشوارع وتلاصقها الذي قد يحول دون دخول سيارات الشرطة أو يؤدى إلى سقوط قتلى من المواطنين الأبرياء إذا ما حدث تبادل إطلاق النار.

إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان العشوائيات تحول دون قيامهم بدورهم المفروض للإبلاغ عن المشتبه فيهم. إن المتطرفين يقيمون في هذه المناطق بشكل شرعي من الناحية الشكلية للقانون. ويعود الارتباط بين إحداث العنف والعشوائيات إلى بضع سنوات مضت إذ ظهرت في بعض المواجهات المتبادلة بين أجهزة الأمن وإفراد جماعات متطرفة تقطن تلك المناطق ويرجع هذا إلى الطبيعة الايكولوجية للمناطق العشوائية حيث الحواري والأزقة ضيقة ومتعرجة ومزدحمة بالمساكن مما يحول وصول رجال الشرطة للأماكن الداخلية فيها، إلي جانب سهولة اختفاء المنحرفين بداخلها.

وهناك العديد من الدراسات التي اوضحت أن التجمعات العشوائية تعتبر البؤرة الأولى الأساسية المفرزة والمستقبلة لأولاد الشوارع وبداخلها والأخطر من ذلك أن تلك المجتمعات تعتبر مفارخ للجريمة وأوكار يلجأ إليها الخارجون على القانون، بل ومناطق النفوذ وتسلط العناصر المتطرفة المركزية التي يتعين عليها التصدي لمعالجتها لأهمية المدن وحساسية وضعها بالنسبة للدولة ككل ومن هذه المشكلات ما يأتي:

- انخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية للتنمية الحضرية.
- تعقد وظائف إدارة المدينة وارتفاع خدماتها.
- ضعف الارتباط بين المواطنين وإدارة المدينة.
- ذوبان الحدود الإدارية للمدينة.

- غيبة التخطيط الإقليمي الشامل للمدينة.

3- الأثار البيئية والصحية:

إن التكدس السكاني وخاصة في الاماكن المزدحمة يؤثر في تركيب الهواء الجوي سواء نتيجة وجود السكان بعدد كبير في اماكن محدودة وبدون عناصر تهوية صناعية أو نتيجة لسلوكيات مثل ألقاء المخلفات بطرق غير سليمة أو حرقها ويعتبر تلوث الهواء من أعظم أخطار البيئة في الوقت الحاضر ويضاف إلى التلوث الهواء تلوث الماء حيث إن الزيادة الكبيرة في العدد سكان القاهرة الكبرى وغياب الوازع الشخصي في حماية البيئة ساعد على التلوث الأنهار والترع كما أدت الزيادة السكانية في المناطق العشوائية إلى التلوث القاهرة الكبرى ذلك على انتشار التلوث بأنواعه المختلفة.

ولهذا المناطق أثار ضخمة على الصحة العامة للمدن والمناطق المجاورة لها تتلخص علي الوجه التالي:

أ. تعتبر هذه المناطق محضنا للجراثيم تنتقل فيها العدوى بين سكانها بسرعة وسهولة نتيجة للانخفاض الشديد في المستوى البيئة الازدحام الشديد لسكانها.

ب. نتيجة لانخفاض مستوى الدخل وكثرة عدد أفراد الأسرة تنتشر سوء التغذية "كالأنيميا".

ج. ارتفاع معدل التزاحم بالمسكن يؤدى إلى نقل العدوى بسرعة وسهولة بين أفراد الأسرة، مما يساعد على انتشار بعض الأمراض مثل "الأمراض الصدرية"، و "الأمراض الجلدية".

د. كما تنتشر الأمراض الفيروسية نتيجة لنقص الوعى الصحي، مثل شلل الأطفال والتيتانوس.

هـ. إلى جانب أن البيئة الفقيرة التي لا تتوافر فيها المرافق الأساسية تعتبر محضنا للذباب وبيئة مثلى لتكاثره نتيجة لوجود الفضلات الادمية وروث الحيوانات في الأزقة والحارات وانتشار أكوام القمامة.

و. إن من يولد وينشأ في هذه الأحياء يكتسب منذ طفولته، العادات السيئة التي تميز هذه الأحياء، وذلك من خلال وجودة في هذه البيئة، ومن خلال والدية، وتقليد الاخرين والمحيطين به.

ز. انتشار الأمراض التي كادت تنقرض تماما في معظم الدول المتقدمة، ولكنها في بلادنا رغم التقدم الذى حدث في العلوم الطبية فمازالت النزلات المعوية القاتل الأول في مصر بالإضافة إلى الحمة الروماتيزمية، وروماتزم القلب لايزال منتشرا في أحيائنا الفقيرة والمناطق المتخلفة.

لقد أدى نشوء الأحياء والمناطق العشوائية في بعض المدن إلى آثار سلبية على البيئة في تلك

المناطق وضعف خدمات البنية التحتية نتيجة زيادة الطلب على تلك الخدمات والتي لم تكن مصممة أصلا لخدمة الزيادات والتوسعات العشوائية للأبنية السكنية وغيرها وبروز عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومشكلات في شبكة الشوارع والطرق.

وكذلك أدت هذه الظاهرة إلى النمو الحضري المفرط وتضخم بعض المدن وتوسعها وامتداد النسيج العمراني الحضري بمختلف الاتجاهات حتى تلاصقت بعض المدن والقرى بعضها ببعض مشكلة محاور حضرية كبرى استحوذت معظم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

سابعا: المشكلات العامة للمناطق العشوائية:

النمو العشوائي للتجمعات العمرانية ظاهرة عالمية وليست محلية فقط وتتضخم هذه الظاهرة في دول العالم الثالث لقصور التخطيط وصعوبة تطبيقه وتشكل التجمعات السكنية العشوائية خطورة علي الفرد والمجتمع لدرجه أطلق عليها البعض بالنمو السرطاني ويترتب علي نمو المناطق العشوائية العديد من المشكلات منها الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية وما يتبعها من أثار وجوانب سلبية وسوف نتناول كلا منها فيما يلي:

أ. المشكلات الاقتصادية:

1- تقلص الرقعة الزراعية جراء الزحف العمراني العشوائي عليها مما يشكل تهديدا للمصدر الرئيسي للغذاء وبالتالي زيادة الواردات من المواد الغذائية خاصة القمح.

2- انتشار العمل ذو الإنتاجية المنخفضة والعائد الضعيف.

3- زيادة الضغط علي شبكات المرافق والبنية الأساسية والطرق والمواصلات وما يترتب علي ذلك من تكاليف اقتصادية باهظة تتحملها الدولة.

4- ارتفاع معدلات البطالة بأشكالها المختلفة.

5- إهدار للطاقات الاقتصادية والمتمثلة في العنصر البشري حيث لا تتوافر الظروف الصحية والبيئية والمهنية التي تساعد علي الارتقاء بسكان هذه المناطق.

ب. المشكلات الصحية:

1- عدم حصول سكان هذه المناطق علي الحد الأدنى اللازم لهم من الرعاية الصحية لعدم توافر الوحدات الصحية اللازمة والمجهزة.

2- انخفاض المستوي الصحي للمراءة والتي تعاني من كثرة الإنجاب لزواجها المبكر وانخفاض مستوي المعيشة وبالتالي مستوي التعليم.

3- انتشار الإمراض والأوبئة داخل هذه المناطق لقلة الوعي الصحي.

ج. المشكلات الاجتماعية:

1- تعاني غالبيه المناطق العشوائية من ضعف الكيان الاجتماعي للأسر علي الرغم من كونها البنية الأساسية في بناء المجتمع ويتمثل ذلك في ضعف انتماء الأفراد لأسرهم.

2- انتشار فيم وعادات سلبية داخل المناطق العشوائية تختلف عما هو سائد في المجتمع بوجه عام نظرا لقسوة الحياة بهذه المناطق مما يشجع علي العنف في التعامل وشيوع حالة من التربص المستمر بين إفراده من ناحية وبين المجتمع الكبير من ناحية أخري.

3- عدم وجود مراكز شباب أو قصور للثقافة أو مدارس في غالبيه هذه المناطق مما يسهم في دفع الشباب للانحراف وتعاطي المخدرات وتشكيل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار في المجتمع.

4- انتشار الفقر نتجه لقيام معظم سكان هذه المناطق بأعمال ليست ذات قيمه تدر عائد مادي لا يفي بالاحتياجات الأساسية.

5- زيادة في نسبه عماله الأطفال نتجه انتشار الأمية وتسرب الأطفال من التعليم.

د. المشكلات العمرانية:

1- معظم المناطق العشوائية غير معدة إعدادا جيدا للإقامة فيها لعدم الاهتمام بالخدمات والمرافق الأساسية اللازمة لحياة الإنسان.

2- ضيق الشوارع الداخلية لهذه المناطق مما يصعب معه أجراء أي تعديلات وصعوبة الوصول إليها في حالة حدوث كوارث بها.

3- اختلاف نمطها المعماري عن النمط المعماري السائد في المدن الواقعة بها.

هـ. المشكلات البيئية:

وجود المناطق العشوائية داخل المناطق الحضرية أدي الي زيادة معدلات التلوث البيئي التي يتعرض لها الإنسان والحيوان.

المحاور الاستراتيجية لتطوير المناطق العشوائية في مصر:

تتطلب مواجهة مشكلة العشوائيات تضافر العديد من التخصصات العلمية مع تكاتف كافة الأجهزة التنفيذية التي تأخذ في الاعتبار الحلول العلاجية والتنموية والتأهيلية في مواجهة العشوائيات القائمة وإتباع الحلول الوقائية لعدم توسع هذه العشوائيات وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

1- المحور الأول: المحور التنموي:

وهو يهدف الي الارتقاء بالعشوائيات القائمة وحل مشاكلها واحتواء هذه المناطق العشوائية سواء داخل المدن أو علي هوامشها.

2- المحور الثاني: المحور الوقائي طويل الأجل:

ويتمثل في العمل علي عدم قيام عشوائيات جديدة ويعتمد ها المحور علي تخطيط وضبط التوسع العمراني في إطراف المدن والتخطيط لاستخدامات الأراضي بفاعلية اقتصادية قائمة علي إنشاء قواعد اقتصادية متعددة الأنشطة تتيح فرص عمل حقيقية جديدة مما يسمح بامتصاص فائض العمال ويمنع الامتدادات العمرانية غير المنتظمة.

3- المحور الثالث: ويقوم علي:

- تطوير الإطار التشريعي المؤثر في سوق الإسكان.
- زيادة الاهتمام بالأبحاث العلمية للوصول الي نماذج تصميم تناسب قدرات محدودي الدخل.
- زيادة الاهتمام بالأبحاث العلمية التطبيقية للوصول الي مواد لبناء مساكن تتناسب مع البيئات المحلية.

مما سبق يتضح انه لا شك أن دور الخدمة الاجتماعية يتركز في المحور الأول المتمثل في المحور التنموي والتأهيلي والذي يهدف الي الارتقاء بالعشوائيات وحل مشاكلها.

عاشرا: برامج التخطيط الاجتماعي والنهوض بالعشوائيات:

التخطيط هو الطريقة التي تنظم عملية نقل المجتمع من حال إلى حال أفضل منه و هو بهذا المعنى أسلوب عمل لتحقيق غاية بأقصر وقت و أوفر جهد و أقل كلفة, والتخطيط يقوم على عنصرين أساسيين هما التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته عبر خطة تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد فيتم تحويل هذه الخطة إلى برامج أو مشروعات مختلفة في فترة زمنية محددة ,دراسة أراضي الجمهورية وعلاقاتها مع الجوار و يساعد في توفير المرافق والبنية الأساسية

للمجتمع من خلال تقدير الاحتياجات العامة وتقدير الموازنة والتنفيذ المرحلي للتنمية، و توزيع أراضي الدولة إلى أقاليم بحيث يختلف كل إقليم عن الآخر بثرواته البشرية أو الطبيعية من خلال استقراء المعلومات عن الأقاليم والكشف عما تحويه.

فالتخطيط هو طريقة عمل وأسلوب أداء يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية المنشودة إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية واقتصادية مختلفة. وتمثل البعد المكاني للتنمية الشاملة مع ضمان التكامل بين المستويات المختلفة للتنمية، حيث يسهم التخطيط العمراني على المستوى الوطني كما يلي:

أما التخطيط العمراني على مستوى الإقليم يتم:

من خلال تنظيم استراتيجية عمل لممارسة مهام التخطيط الإقليمي التي تمكننا من خلق استغلالا" أمثل للموارد المتاحة وعدالة توزيع الموارد من خلال تقدير احتياجات التنمية وتحديد نقطة البدء في تحديد الاولويات وإعداد البرامج التي توفر معايير على أساس مبسط لتقسيم الأراضي اللازمة للخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتحقيق أهداف التخطيط الشاملة الموضوعة للتنمية، هذا بالإضافة لمعايير تحدد نوعية الخدمات ومواقعها الملائمة على مستوى التجمعات السكانية باختلاف أحجامها.

لذا فان التخطيط العمراني على المستوى الهيكلي:

كالمنطقة الإقليمية و المدن الكبرى والتجمعات العمرانية المميزة, يتم وفق التقديرات المناسبة لحجم السكان في المستقبل ووضع استراتيجيات توزيع السكان واستعمالات الأراضي, بينما تتمثل توجهات التنمية العمرانية في تقييم مساحة الأرض المطلوبة من خلال تحديد حجم مختلف التجمعات العمرانية و مساحة المناطق العمرانية الاحتياطية والمرافق والشبكات والبني التحتية والخدمات الاجتماعية، وتوفير علاقات منطقية بين العناصر الحضرية و توفير عناصر وصول وخدمات عامة مناسبة حتى نتمكن من وضع المؤشرات والبرامج اللازمة عبر توجهات التنمية.

بما يعكس ويلبي احتياجات الحيز العمراني للمدن والقرى:

- بمعالجة مشاكل ارتفاع الأسعار وتقسيم وبيع الأراضي والعقارات في المدن أو الريف نتيجة لتوسع المدن إذ أن التحول من الاستخدام الزراعي إلى الاستخدام الحضري يكون على حساب الفقراء في جميع المناطق الحضرية والريفية وذلك:
- بإدارة العمران الذي يعمل على تحريك المصادر المختلفة لتعمل بطريقة متحدة في حقول التخطيط

والبرامج التي تسعى للوصول إلى كافة الاحتياجات اللازمة للنشاطات السكنية باعتماد الطرق العلمية والتحليلات الموضوعية التي ينبغي أن تمر فيها عملية التخطيط المدن وتقسيمها إلى قطاعات وخلايا مكتفية بخدماتها وتخديمها بالمرافق العامة

- بتحسين البيئة العمرانية للمناطق المتدهورة وتوفير المساحات الكافية لتغطية متطلبات التنمية.

لذا فان التخطيط يتطلب اتخاذ قرار حكومي من قبل السلطة السياسية لوضع التشريعات اللازمة حتى يتمكن من تحقيق أهداف الخطط التنموية، عبر برامج ومشروعات هدفها تحسين مستوى الحياة ووضع الإمكانيات لتحقيق ذلك. على أن تقوم هذه التشريعات بمهمة تحديد أبعاد التخطيط المطلوبة فلابد من حل الآثار السلبية الناتجة عن انفصال التنمية عن البيئة عبر القوانين و الأحكام التنظيمية على أن تكون قابلة للتجديد و التطوير بما يضمن راحة الإنسان و تقدمه, ولابد من حل المشاكل و الخلافات التي لم توضحها التشريعات ويتوقف حلها على الرأي الشخصي بوضع معايير محدده تتيح لمتخذي القرار من إصدار قرارات لا تحكمها الميول الشخصية أو الحالة المزاجية حرصا" على عدم فقدان ثقة المستثمرين وعدم تضارب القرارات و الأحكام التي تسبب خلخلة البنية العمرانية.

لذا فان التخطيط يسهم في تحقيق التوازن الحضري بالمناطق العشوائية، حيث انه عند وضع الدراسات العمرانية التفصيلية لابد من السعي نحو تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي بـ:

1- الارتقاء بالمجتمع:

أ. وضع خطة اجتماعية واقتصادية متناسبة مع الحجم السكاني وتركيبه السني والمهني، وتعمل على الارتقاء بالمجتمع من خلال التعليم والتدريب والبرامج التنفيذية التي تعمل على تدريب العمالة الزائدة على مهن جديدة مطلوبة في المنطقة أو في مناطق مجاورة وتوفير فرص العمل وتنشيط المنشآت الاقتصادية القائمة وإقامة أخرى جديدة.

ب. والتشجيع على مشاركة السكان في أعمال التنمية سواء بالرأي من خلال ندوات لشرح جوانب المشروع وتحفيزهم على المشاركة أو بالجهد الذاتي من خلال إقامة مراكز تدريب مهني وحرفي لأعمال التشييد والبناء لتوفير العمالة المطلوبة ورفع مستوى الدخل العام.

2- الارتقاء العمراني:

أ. تحديد استعمالات الأراضي بما يتناسب والحاجة السكنية القائمة والمتوقعة مستقبلا".

ب. تقسيم المدينة إلى مناطق سكنية مختلفة تصنف حسب الكثافات وتحديد الارتفاعات بما يتلاءم مع حركة الرياح السائدة ويضمن الحفاظ على طابع المدينة والأوضاع الاقتصادية للسكان، ويجب أن يراعى في تصنيف المناطق السكنية التجانس الاجتماعي بين الفئات، مع الأخذ بعين الاعتبار ألا يؤدي هذا التصنيف إلى ظهور أحياء كبيرة للأغنياء وأحياء أخرى للفقراء.

ج. أن يسمح بالبناء السكني الشعبي حسب أنظمة خاصة في مواقع الملكيات العامة والأراضي المملوكة لأغراض السكن، بأن يتم تخصيص أراضي رخيصة التكاليف لبناء هذا السكن.

د. إعطاء نظام بناء في الأرياف يحافظ على الطبيعة فيها ويتميز عن طابع المدن والبناء فيها.

هـ. وضع برامج ومشروعات هدفها تحسين مستوى الحياة ووضع الإمكانيات لتحقيق ذلك.

و. تأمين المتطلبات الأساسية للعمران من خلال:

- العمل على توفير شبكات البنية الأساسية المناسبة للموقع وفق الاحتياجات الفعلية من خلال تطوير الأساليب البديلة التي ابتكرها السكان وتوفير البنية المطلوبة.
- الارتقاء بالخدمات المناسبة لحجم السكان ورفع كفاية وتحسين الموجود منها
- الارتقاء بالكتلة المبنية: بعد أن تتم عملية تحليل البيانات الأساسية للهيكل العام للمدن القائمة نتوجه لأسلوب التعامل مع كل منطقة اعتمادا" على النتائج التحليلية لطبيعتها (إزالة كاملة وجزئية لبعض المباني أو إصلاح وترميم). وبعد بصمات الدولة في تنمية العشوائيات كمثال واقعى للتنمية الحضرية انتقلت الى مرحلة أخرى ارتبطت فيها بصندوق التنمية الحضرية.

ولهذا فقد تم انشاء صندوق التنمية الحضرية وهي هيئة اقتصادية عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء أُنشأت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1779 لسنة 2221 كبديل عن صندوق تطوير العشوائيات الذى تم الغاؤه بعد انتهاء الصندوق من مشروعات تطوير المناطق الغير امنة بنهاية 2021 اتجه الصندوق الجديد الى مشاريع استثمارية مثل تطوير القاهرة التاريخية وحدائق الفسطاط وتنفيذ مشاريع الاسكان الاستثمارية في عواصم ومحافظات الجمهورية منها مشروع دارة.

المراجـــــــــع:

1- شريف أحمد باشا: **التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة** (القاهرة – دار النهضة العربية – 1997).

2- سوسن عثمان عبد اللطيف: **التنمية المحلية** (القضايا الأساسية، النماذج، الحلالات) (القاهرة- مكتبة عين شمس – 1996).

3- إبراهيم محرم: **مفهوم وأبعاد محددات التنمية الريفية المتواصلة – في – راجية عابدين – آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من أجل تنمية ريفية مستدامة في مصر.**

4- صلاح العبد: **الشمول والتكامل في التنمية الريفية، حلقة دراسية عن تطبيق الأسلوب التكاملي في التنمية الريفية** (الفيوم، معهد تنمية المجتمعات المحلية، 20-29 أبريل 1974).

5- Lrinvng A spergel: **Community Development**. In Encyclopedia of social work> 18th Edition, vol, IN. Y. NSSW, 1987).

6- أحمد رأفت عبد الجواد: **تقدير موثق أهم تجارب تنمية المجتمع الحضري في جمهورية مصر العربية**، دراسة ميدانية: (القاهرة، الأمانة العامة للحكم المحلي، 1979).

7- إبراهيم عبد الرحمن رجب: **تطور ممارسة تنظيم المجتمع في المناطق الحضرية – في إبراهيم عبد الرحمن وآخرون، تنظيم المجتمع، أسس نظرية وتطبيقات عملية** (القاهرة، دار الثقافة للطباعة ولا نشر، 1983).

8- محمد مصطفى حبشي: **السياسة المحلية للتنمية الحضرية** (المنيا، مكتبة دار حراء، 1991).

9- عبد الحليم رضا عبد العال: **البحث في الخدمة الاجتماعية** (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر 1987).

10- إبراهيم عبد الرحمن رجب: **تطور ممارسة تنظيم المجتمع في المناطق الحضرية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر 1999.

11- محمود جاد: **التضخم الحضري في البلاد النامية** (القاهرة، دار العالم الثالث، ط2، 1993).

12- محمود الكردي: **التحضر دراسة اجتماعية**، القاهرة، جامعة القاهرة، 2000).

13- معجم العلوم الاجتماعية، **إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، تصدير**

ومراجعة إبراهيم مدكور (الشعبة القومية للتربية والعلوم الثقافية، "يونسكو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975).

14- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، (بيروت، مكتبة لبنان، 1972).

15- Ann Minahan & Others: **Community Development**, in Encyclopedia of social work, 18th edition. Vol 1, MASW, 1987.

16- Kirsch & Henry. W: **Empower Participation and prevention**, NJ Transaction publishers, New York, 1995.

17- E Lanquad: **Historical Aspects of Urbanization in Houser. P and schnore: The study of Urbanization.** (John Wiley, Sons Inc, N. Y. 1967).

18- جمال إسماعيل الطحاوي: **اتجاهات استراتيجية سياسة التحضر في مصر – دراسة تحليلية**، (مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية بالمنطقة، القاهرة، 2001.

19- محمد إبراهيم نبهان: **الخدمة الاجتماعية في مفهومها الحديث وأهمية تأصيلها في المجتمع العربي – مجلة بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية** (السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1986).

20- سعودي عبد الهادي: **الخدمة الاجتماعية بين النموذج الثانوي والنموذج المؤسسي – المؤتمر الدولي الثاني للإحصاء والبحوث الاجتماعية** (القاهرة، جامعة عين شم، 1983).

21- خالد عبد الفتاح عبد السيد: **فاعلية ممارسة التنمية المحلية الحضرية في تحقيق أهدافها**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 2002.

22- عبد الحليم رضا: **تنظيم المجتمع "النظرية والتطبيق"** (القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، 1991).

23- عبد المنعم شوقي: **رحلة العمر والعقل – في – محمود أبو زيد** (إعداد وتقديم) علم الاجتماع والاجتماعيون (القاهرة، مكتبة غريب، 1989).

24- أحمد مصطفى خاطر: **طريقة تنظيم المجتمع** (الاسكندرية، الكتب الجامعي الحديث، 1984).

25- قوت القلوب النجار وعلا جمال وريم احمد: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة:** الفيوم، جامعة الفيوم،

.2024

26- حسام وجية شاهين: **المناطق العشوائية في مصر وعلاقتها بالتنمية برامج تنمية المجتمعات العشوائية**، المنصورة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2022.

الفصل الرابع

التأصيل النظري لتنمية المجتمعات المحلية

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: مفهوم النظرية

- وظائف النظرية والهدف منها
- معايير صلاحية النظرية
- تعريف النظرية
- خصائص النظريات الجيدة
- أدوار النظرية العلمية

ثانيا: نظريات في التنمية وتنمية المجتمع المحلى والخدمة الاجتماعية

1- نظرية التغير الاجتماعي

- رستو
- التبعية

2- نظريات التحديث والنمو

- المنظمات تالكوت بارسونز
- النظرية الوظيفية (الهيكلية) اميل دوركهايم
- نظرية الصراع كارل ماركس
- نظرية الدور
- نظرية العلاقات الانسانية
- نظرية اتخاذ القرار

- نظرية النسق
- نظرية الطبقية
- نظرية الوفرة والندرة
- النظرية التكاملية

3- نظريات الخدمة الاجتماعية في التنمية

- نظرية العمل والخدمة الاجتماعية
- نظرية التعلم
- نظرية العلاج الجماعي
- نظرية البناء
- نظرية الدعم
- نظرية الوعى

إعداد

أ. د / قوت القلوب محمد فريد

أستاذ متفرغ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمة:

نظريات التنمية المحلية هي نظريات اقتصادية واجتماعية تركز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال استخدام الموارد والإمكانيات المحلية. وهي تأتي استجابةً لفشل النظم الوطنية للتنمية في تلبية الاحتياجات المحلية وإقامة الأسس اللازمة للنمو المستدام. وتتضمن هذه النظريات دعم الاستثمارات المحلية والتفاعل بين القطاعين الخاص والعام ورفع كفاءة المؤسسات المحلية وتحسين جودة خدماتها. وتشجع على تنمية الموارد البشرية المحلية وتدعو إلى زيادة الحرية الاقتصادية والديمقراطية في القرارات المحلية. وتعزز أيضًا المسؤولية المحلية في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتعزيز العدالة الاجتماعية. وتعتمد هذه النظرية على التعاون بين المجتمعات والحكومات المحلية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر تنمية المجتمع بمستوياتها المختلفة حافلة بالعديد من النظريات العلمية التي تتلاءم مع طبيعة وظروف المجتمعات على حسب اختلاف أنماطها وبرامجها ومشروعاتها التنموية وذلك استنادًا إلى ظروف كل مجتمع على حدة.

وبالتالي أصبحت النظريات العلمية في تنمية المجتمع عملية تساعد الناس في كل مجالات الحياة على فهم مشترك للمشكلات التي يوجهونها مع تشجيعهم على العمل معًا من خلال تنظيم الروابط الاجتماعية والشبكات التي تجمع بين الناس واستخدام استراتيجيات تعاونية لتوفير الفرص والخدمات التي تزيد من تحسين نوعية حياة المجتمع.

ولان التنمية تمثل عملية تغيير في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وتسعى الى رفع مستوى السكان في كافة الجوانب أي ان التنمية يقصد بها الارتقاء الحقيقي بالمواطن بما يعنيه وذلك من خلال زيادة في دخلة مصحوبة بتطوير إيجابي في سلوكياته ومفاهيمه وتصرفاته ووعيه ونضجه الفكري بما يتوازى مع عمليات التنمية الحادثة في المجتمع وصولا الى الابداع والابتكار والتطور والرقى في ممارسة الحياة بشكل يخرجه من دائرة البلاد المتخلفة أو النامية الى دائرة البلاد المتقدمة.

ولان مفهوم التنمية بشكل عام وتنمية المجتمعات المحلية بشكل خاص أصبح يستخدم في المجالات السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية وغيرها. . .. وأصبح المصطلح يدل علي معني مسار أساسي أو مسلك يختاره المجتمع ومنظماته ونظمه كأسلوب للعمل وبديل من بين البدائل المتوفرة أمامها لتحقيق أهدافها

في ظل ظروف المجتمع والمواطنين وعلي ضوء توقع المنظمة لخطط ومسارات كل من تتعامل معهم فأصبح الاهتمام بالجانب النظري والتعمق فيه من أهم الاسس الهامة لنجاح عمليات التنمية.

ومما لا شك فيه أن أهداف تنمية المجتمع تتمثل في المساهمة في تحسين أحوال المجتمعات أي المساهمة في إحداث التغيير لصالح سكان المجتمع وتحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي أو بمعنى آخر مساعدة سكان المجتمع على إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم أي مساعدتهم في تحقيق أهدافهم. ولان الناس هم الثروة الحقيقية للأمم وهم انفسهم المستفيدون من التنمية وعوامل التقدم والتغيير التي تحدثها التنمية ويجب ان يستفيد منها كل الافراد بالتساوي وترسى اسس المشاركة لكل منها لذا كان الاهتمام بالتأصيل النظري ودراسته من أهم الامور التي يجب توضيحها لآنها ببساطة شديدة هي تتيح الفرصة لنتعرف على الاختلاف الفكري واختلاف المنظور والتوجه الخاص بكل نظرية علمية استهدفت التنمية ولاشك ان كل ذلك في النهاية يساعد على ادراك الطرق المناسبة لكل بيئة ومجتمع محلى ومتى نبدأ ومتى ننتهي ونتعرف ايضا على المتاح من الامكانيات والوسائل لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للناس والمجتمع.

أولا: مفهوم النظرية:

النظرية العلمية يدل مفهومها في الاستعمال الشائع على الآراء والتخمينات والتأملات التي لا تستند في بنائها على الوقائع، فهي في أغلب الأحيان تكون بعيدة كل البعد عن الوصف الدقيق لما يجري في الواقع، والكثير ينظر على أنّ النظريّة العلميّة بنظرة ازدراء واحتقار، ولكن النظريّة تدل في مجال العلم على نموذج أو مجموعة من الأفكار الذي يحكمهُ منطق قوي وصارم، وأحياناً تستعمل لوصف ظواهر اجتماعية أو طبيعيّة وتفسيرها وتطويرها في المستقبل البعيد، والنظرّة العلميّة تفرض نفسها باعتبارها بناء فكري ومفاهيم تدعمهُ التجارب وهي تبنى على حكم تجربة معيّنة من خلالها تبنى النظريات العلمية ففي عالمنا المعاصر.

أ. تعدّ النظرية العلمية أحد أهم المفاهيم التي تشكل الأساس لفهم وتفسير الظواهر والظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحدث حولنا. إنها عبارة عن إطار فكري متين يستند إلى المشاهدات والتجارب العلمية والأدلة الموثوقة، وتُعتبر قاعدة لبناء المعرفة والتقدم في العديد من المجالات.

ب. تعتمد النظرية العلمية على عملية الاستدلال الدقيق والتحليل العميق للبيانات المتاحة، حيث تُحلل الظواهر والظواهر المختلفة للوصول إلى فهم دقيق لكيفية عمل العالم من حولنا. تساهم النظرية العلمية في استنباط القوانين والمبادئ التي تحكم الظواهر الطبيعية، مما يسهم في توقع الأحداث وتطوير تكنولوجيا جديدة تخدم الإنسانية.

ج. إن النظرية العلمية ليست مجرد فرضية عشوائية، بل هي نتيجة لعملية بحث علمي متينة واختبارات متعددة، وهذا ما يجعلها تحظى بمصداقية عالية بين العلماء والباحثين.

د. تتطور النظريات العلمية مع مرور الزمن، حيث تتغير وتنمو بمعرفة جديدة وتجارب أكثر دقة، مما يساهم في تحسين فهمنا للعالم والتحديات التي تواجهنا.

سواء كنت طالبًا يتعلم العلوم أو باحثًا يسعى لتوسيع المعرفة الإنسانية، فإن فهم النظرية العلمية أمر ضروري. تتيح لنا هذه النظرية إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا والاكتشافات العلمية الحديثة، وتحقيق تقدم يخدم مصلحة الإنسانية والبيئة التي نعيش فيها).

ما وظائف النظرية؟ وما الهدف منها؟

1- الوصف:

وهو أقل نقطة حيث يجب أن تحمل وصف لمعانيها ومصطلحاتها العلميّة.

2- الشرح:

وهي وظيفة أخرى للنظريّة، بمعنى جعل النظريّة أكثر وضوحاً وفهماُ، ويكون هذا التوصّل بالعلاقات بينهُ وبين المعرفة الحاليّة كإثبات نظريات في الرياضيات تستند الى أمور حقيقيّة للوصول الى نظريّة يمكن الاستناد عليها.

3- التنبّؤ:

فالنظريّة لا تكتفي على الشرح والتفسير فقط، بل تكون النظريّة لها قدرة تنبؤيه مستقبلية، بمعنى آخر أن يتم اختبار النظريّة للتأكد من صحتها وكفاءتها التنبؤيّة.

4- دليل عمل:

توجيه النظريّة الى المزيد من البحث والاعتماد عليها فمثلا مهندس البناء يعتمد على نظريات معينة قام بتطبيقها فعند اكتشاف نظريّة جديدة يجب تطبيقها حتّى تصبح أقرب الى الحقيقة.

معايير صلاحيّة النظريّة:

1- أن تكون النظريّة قادرة على وصف نموذج من الوقائع.
2- قدرة النظريّة على التكهّن بالمستقبل. لا تكذّبها أي حقيقة علميّة أو شيء معروف.
3- الاختبار الحقيقي للنظريّة هو اختبارها في ميدان الواقع وفي ظروف مختلفة ومتغيرة والتأكّد من صحّتها.
4- صدق النظريّة: بمعنى قابليتها للتنفيذ أو الاختبار الذي يسعى الى تكذيبها، فمثلاً عندما يقول شخص أنّ جميع الحيوانات تحرّك فكها السفلي لتأكل سوف يجد الكثير من الحيوانات التي تدعم نظريّتهُ ويطمئن، ولكن عندما نجد التمساح يحرّك فكهُ العلوي ليأكل فهذا دليل على بطلان النظريّة وتضعف المعنى العلمي لها أو أضافة احتمال جديد ومع البحث تظهر نظريات اخرى.

تعريف النظرية:

النظرية هي طريقة نستخدمها لمنحنا الفهم فأحد الأغراض الرئيسية للنظرية هو تقديم إجابة على السؤال "لماذا؟". إن طرح السؤال "لماذا؟" لزيادة معرفتك بموضوع معين وإعادة تنظيم أفكارك وآرائك هو مهارة أساسية لأي شخص يريد التعلم والتطوير لماذا" هو أحد الأسئلة الأولى التي يطرحها الانسان في حياته منذ الولادة حتى الممات أسئلة مثل هذه: لماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ واين؟ ما هذا؟ يمكن أن تكون لا نهاية لها. غالبًا ما يكون العثور على تفسيرات مناسبة أو تقديمها أمرًا مرهقًا ومحبطًا – ربما نلجأ إلى القول، "حسنًا، إنه كذلك!" ومع ذلك، تستند هذه الأسئلة إلى محاولات دائمة ومستمرة لفهم العالم من حولنا، وتطوير نظرياته الخاصة حول سبب كون الأشياء على ما هي عليه لذلك، فإن تعريف "النظرية العلمية" يجب أن يأخذ في الاعتبار سؤال "لماذا؟"، لكن النظرية العلمية أعمق من ذلك. النقاط أدناه تساعد بطريقة ما في التعريف. (النظرية العلمية).

التعريف الاول النظرية العلمية:

هي محاولة لشرح سبب وفهم ذلك الوضع الموجود حاليا والسعي نحو تفسيره.

التعريف الثاني النظرية العلمية:

ليست مجرد تفسير "أي" فالنظرية تنشأ عندما يتم تبني سلسلة من الأفكار وقبولها من قبل مجتمع أوسع من الناس.

لا تستند النظرية بالضرورة إلى الحقائق – كيف نفهم ونقدم التفسيرات تنشأ من خلفيتنا الثقافية وكيف ننظر إلى العالم ومن خلال التجارب السابقة لمن سبقونا واهتموا بما نهتم نحن به، ولكنهم اجتهدوا وحاولوا تفسير الظواهر في ضوء الواقع الذي كان يحيط بهم في ذلك الوقت محاولين السعي نحو التفسير الممنهج والتوضيح وفقا للأسس العلمية والتفسيرات الواقعية الموجودة في زمنهم.

التعريف الثالث للنظرية العلمية:

النظرية العلمية هي إطار نظري يستند إلى مجموعة من الفروض والملاحظات والأدلة القوية المدعومة بالتجارب والبحوث المتكررة التي توضح وتفسر ظاهرة طبيعية معينة. تمثل النظرية العلمية مستوى عالٍ من التفصيل والتبسيط للظاهرة وتمكن العلماء من التنبؤ بالأحداث المستقبلية وفهم السبب والنتيجة للظواهر.

على سبيل المثال، يمكننا النظر إلى نظرية التطور التي طُوِّرت من قبل تشارلز داروين. هذه النظرية تفسر كيف تطورت الكائنات الحية على مر الزمن من خلال آلية الانتقاء الطبيعي. تعتمد هذه النظرية على الأدلة المتنوعة من الجيولوجيا والجينات والتشريح، مما يجعلها نظرية علمية قوية.

التعريف الرابع النظرية العلمية:

هي تفسير منظم لشرح مجموعة من الحقائق أو الظواهر في العالم الطبيعي والتي غالبًا ما تتضمن فرضية علمية وقوانين علمية. يتناقض التعريف العلمي للنظرية مع التعريف الذي يستخدمه معظم الناس في اللغة غير الرسمية.

قال جايمي تانر، أستاذ علم الأحياء في كلية إيمرسون في بوسطن: "إن الطريقة التي يستخدم بها العلماء كلمة" نظرية "تختلف قليلاً عن الطريقة التي يتم استخدامها بشكل شائع بين عامة الناس". "يستخدم معظم الناس كلمة" نظرية "للإشارة إلى فكرة أو حدس لدى شخص ما، ولكن في العلم تشير كلمة" نظرية "إلى الطريقة التي نفسر بها الحقائق".

في الاستخدام اليومي، غالبًا ما تعني كلمة "نظرية" حدسًا لم يتم اختباره، أو تخمينًا بدون أدلة داعمة. لكن بالنسبة للعلماء، فإن النظرية لها معنى معاكس تقريبًا.

التعريف الخامس النظرية العلمية:

هي تفسير مدعوم جيدًا لجانب من جوانب العالم الطبيعي يمكن أن يتضمن قوانين وفرضيات وحقائق. تشرح نظرية الجاذبية، على سبيل المثال، سبب سقوط التفاح من الأشجار ويطفو رواد الفضاء في الفضاء.

وبالمثل، تشرح نظرية التطور سبب وجود الكثير من النباتات والحيوانات – بعضها متشابه جدًا وبعضها مختلف جدًا – على الأرض الآن وفي الماضي، كما يتضح من السجلات والمدونات ان النظرية لا تشرح الحقائق المعروفة فقط؛ كما أنه يسمح للعلماء بعمل تنبؤات حول ما يجب عليهم ملاحظته إذا كانت النظرية صحيحة.

العديد من التطورات العلمية – تطور علم الوراثة بعد وفاة داروين، على سبيل المثال – عززت بشكل كبير التفكير التطوري. ومع ذلك، حتى مع هذه التطورات الجديدة، لا تزال نظرية التطور قائمة حتى اليوم، مثلما وصفها داروين لأول مرة، وهي مقبولة عالميًا من قبل العلماء على سبيل المثال، لدينا أدلة وافرة على أن السمات في المجموعات السكانية أصبحت أكثر أو أقل شيوعًا بمرور الوقت (التطور)، لذا فإن التطور هو حقيقة، ولكن النظريات الشاملة حول التطور، والطريقة التي نعتقد أن جميع الحقائق تسير معًا قد تتغير للعالم من حولنا وتوسيع آفاق المعرفة الإنسانية.

التعريف السادس النظرية العلمية:

بأنها عبارة عن اطار فكرى يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط

التعريف السابع النظرية العلمية:

هي تفسير مدعوم بأدلة جيدة لبعض جوانب العالم الطبيعي، استنادًا إلى مجموعة من الأدلة التجريبية التي خضعت لاختبارات مستقلة متعددة وأظهرت الاتساق مع الحقائق التي يمكن ملاحظتها.

التعريف الثامن النظرية العلمية:

هي تفسير مفصل ومدروس لظاهرة أو مجموعة من الظواهر في العالم الطبيعي علاوة على ذلك، فإن النظرية العلمية هي إطار عمل الملاحظات والحقائق، كما قال تانر. قد تتغير النظريات، أو قد تتغير طريقة تفسيرها، لكن الحقائق نفسها لا تتغير. يشبه تانر النظريات بسلة يحتفظ فيها العلماء بالحقائق والملاحظات التي يجدونها. قد يتغير شكل هذه السلة مع تعلم العلماء المزيد وتضمين المزيد من الحقائق.

التعريف التاسع النظرية العلمية:

هي تفسير مدعوم بأدلة جيدة لبعض جوانب العالم الطبيعي، استنادًا إلى مجموعة من الأدلة التجريبية التي خضعت لاختبارات مستقلة متعددة، والتي تم قبولها على نطاق واسع من قبل المجتمع العلمي باعتبارها وصفًا دقيقًا وفعال للعالم الطبيعي. الظاهرة المعني.

أهمية النظرية العلمية ودورها في تشكيل مسار التقدم والتطور البشري:

1- النظرية العلمية تلعب دورًا بالغ الأهمية في تشكيل مسار التقدم والتطور البشري. تعتبر النظريات العلمية إطارًا فكريًا يُستخدم لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية من حولنا وتفسيرها. تقوم النظريات العلمية عادة على الأدلة والبيانات الموثوقة، وتساعدنا في التنبؤ بالأحداث وفهم كيفية عمل العالم.
2- تلعب النظريات العلمية دورًا حاسمًا في تقدم المعرفة والتكنولوجيا. من خلال فهم طبيعة الظواهر، يمكننا تطوير تقنيات جديدة، وتحسين الصحة والبيئة والاقتصاد وتنمية المجتمعات وغيرها من جوانب الحياة. تساهم النظريات العلمية أيضًا في تعزيز الإبداع والابتكار من خلال إلهام العقول وتحفيز البحث والتطوير

3- علاوة على ذلك، تسهم النظريات العلمية في بناء العقلية البشرية وتطوير المجتمعات. تعزز النظريات العلمية الثقافة العلمية وتحفِّز التفكير النقدي والتحليلي. تحثنا على السؤال والاستفسار والبحث عن إجابات.

4- تساعد النظريات العلمية أيضًا في حل المشكلات العالقة والتحديات التي تواجه المجتمع. من خلال فهم أسباب المشاكل وتطور الحلول العلمية، يمكننا العمل على تحقيق التقدم والتطوير البشري.

5- إنها بشكل عام عملية مترابطة بين البحث العلمي والتطبيق العملي، حيث يتم تعزيز التقدم والتطور البشري من خلال تبادل المعرفة وتطبيق الاكتشافات العلمية في الحياة اليومية

6- النظرية العلمية تساهم بشكل كبير في فهم العالم من حولنا ومواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية في عصرنا الحالي.

7- تعتبر النظرية العلمية أساسًا لفهم الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية وتفسيرها بشكل مدقق ومنطقي .من خلال الملاحظة والاستنتاج والتجارب،

8- تقدم النظريات العلمية نماذج وتفسيرات مبنية على الأدلة والحقائق التي يمكن اختبارها وتكرارها.

9- تمكننا النظريات العلمية من فهم القوانين الطبيعية التي تحكم الكون وتفسير العمليات التي تحدث في الطبيعة والكون بشكل عام. وهذا يسمح لنا بتوقع واستنتاج الظواهر المستقبلية وتحسين التكنولوجيا والابتكار لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية

10- بالإضافة إلى ذلك، تساهم النظريات العلمية في فهم تأثير التكنولوجيا على المجتمع والبيئة. فهي تساعدنا على التنبؤ بالتأثيرات الجانبية والتحديات التي يمكن أن تنشأ نتيجة التقدم التكنولوجي، وبالتالي، نحن قادرون على اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها بطريقة أفضل وأكثر استدامة.

باختصار، النظرية العلمية تمثل أداة قوية تمكننا من فهم العالم من حولنا بشكل أفضل وتوجيه جهودنا نحو التعامل مع التحديات العلمية والتكنولوجية بفعالية والتحديات البيئية والاجتماعية ومساهمة في تقدم المجتمع والبشرية بشكل عام.

خصائص النظريات الجيدة:

فإن النظرية العلمية الجيدة لها ثلاث خصائص:

أولاً، لديها وحدة، مما يعني أنها تتكون من عدد محدود من استراتيجيات حل المشكلات التي يمكن تطبيقها على مجموعة واسعة من الظروف العلمية.

ثانيًا، تؤدي النظرية العلمية الجيدة إلى أسئلة جديدة ومجالات بحث جديدة. هذا يعني أن النظرية العلمية لا تحتاج إلى شرح كل شيء حتى تكون مفيدة.

وأخيرًا، تتكون النظرية العلمية الجيدة من عدد من الفرضيات التي يمكن اختبارها بشكل مستقل عن النظرية العلمية نفسها.

أدوار النظرية العلمية:

وعلى ذلك فالنظرية لها أدوار متعددة تتحدد في:

1- أنها تقدم الاطار التصوري الذي ينظم ويضيف الظواهر ويحدد العلاقات المتبادلة منها
2- أنها تلخص الوقائع في صورة تعميمات تجريدية من جهة وفي نسق منطقي يضم طائفة من التعميمات من جهة أخرى
3- أنها أداة للتنبؤ بالظواهر والظروف التي لم تلمسها من قبل
4- أنها تحدد الثغرات ومواقع النقص في المعرفة

ثانيا: النظريات الكلاسيكية والحديثة في التنمية:

التنمية هو مصطلح يدور حول عمليات التغيير وفهم كيفية حدوثها في المجتمعات بشكل عام.

وهناك العديد من النظريات التي تقوم عليها التنمية بشكل عام وتنمية المجتمعات المحلية كمدخل لتطويرها ونموها، نظرية تنمية المجتمع المحلي هي مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات المحلية. تعتمد هذه النظرية على مشاركة وتفاعل السكان المحليين في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، بحيث يكون لديهم القدرة على تحديد احتياجاتهم

وتطوير حلول ملائمة لها. تتضمن نظرية تنمية المجتمع المحلي العديد من المفاهيم والمبادئ، مثل تعزيز المشاركة المجتمعية، وتنمية المهارات والقدرات المحلية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة البيئية، وتعزيز الثقافة والهوية المحلية. تنظر هذه النظرية إلى المجتمع المحلي كمصدر رئيسي للتغيير حيث يعتبر السكان المحليون الخبراء في حاجاتهم ومشاكلهم ويتم تمكينهم للمشاركة الفعالة في صنع القرارات وتنفيذ البرامج التنموية. يعتبر التفاعل والتعاون بين مختلف أعضاء المجتمع والمؤسسات المحلية والحكومية والغير حكومية أيضًا أحد الأسس الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية بشكل عام، تهدف نظرية تنمية المجتمع المحلي إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة وتحسين جودة حياة السكان المحليين عن طريق تعزيز قدراتهم وتنمية مجتمعاتهم بشكل مستقل ومستدام. تواجه مصر العديد من التحديات في التنمية المحلية، ومن أبرزها:

1- **الفقر:** يعاني معظم السكان في مصر من الفقر والفقر المدقع، ويعد هذا التحدي الأكبر في التنمية المحلية.
2- **الأمن:** يواجه مصر تحديات أمنية كبيرة داخلية وخارجية حيث تواجه المناطق الحدودية تهديدات من جماعات مسلحة تتحرك بين مصر ودول اخرى.
3- **البيئة:** تعاني بعض المناطق في مصر من تدهور البيئة بسبب انتشار الصحاري، والجفاف، والتلوث، والاهمال.
4- **التحديات الاقتصادية:** تعاني مصر من تحديات اقتصادية كبيرة، مثل البطالة وتدهور الاقتصاد وعدم توفر فرص العمل
5- **ضعف البنية التحتية:** تعاني مصر من ضعف في البنية التحتية وخدمات النقل والطاقة، مما يعيق التنمية المحلية.

ويُمكن توضيح أهم هذه النظريات كما يلى:

<u>أولا: نظرية التغير الاجتماعي Social Change Theory:</u>

لقد تبنى بعض علماء الاجتماع فكرة مؤداها أن التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي والمبدئي **The Primary Cause** لتحقيق تنمية المجتمعات. وحاولوا أن يربطوا ذلك بالتحديد مع معدل التغير، فبينما قال بعضهم بأن سرعة التغير وراء تحقيق التنمية، وقال بعضهم الآخر إن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء

معينة مختلفة من المجتمع هو السبب في التنمية.

والفكرة الأساسية خلف هذا التصور هو مصطلح وليم أوجبيرن **William Ogburn**" التخلف الثقافي **Cultural Lag** أو الفجوة الثقافية". ويقصد بالفجوة الثقافية الاحتفاظ بالتقاليد والعادات والتقنيات على الرغم من قدمها أو عدم ارتباطها بمجموعة المعايير الجديدة للثقافة المسيطرة.

وتحدث الفجوة الثقافية عندما يختل التوازن في سرعة النمو بين عناصر الثقافة، بحيث يتغير كل عنصر بسرعة متفاوتة عن العنصر الأخر، فيتغير أحداهما سريعاً بينما لا يتحرك العنصر الأخر أو يتحرك ببطء ان فكرة التغير الاجتماعي ارتبطت بشكل مباشر بالتغير الفكري والثقافي والاجتماعي عند شعوب العالم، فكلما كان الناس يكتشفون شيئاً حديثاً، ومختلفاً عن الذي اعتادوا عليه، كلما ساهم مساهمةً مباشرةً في تثبيت مفهوم التغير الاجتماعي، والذي أدى أيضاً إلى تغيير الكثير من العادات، والتقاليد التي عرفها الناس وتغيير العديد من التصرفات والسلوكيات منها الحميد ومنها غير الحميد، وصارت جزءاً من حياتهم، وهذا ما ظهرَ واضحاً في التغيرات الاجتماعية المرتبطة بطبيعة الحياة متمثلة في الملابس، قصة الشعر طريقة الكلام أوقات الخروج من المنزل، وقبول بعض الأمور التي كانت مرفوضةً في السابق، وغيرها الكثير من التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمعات البشرية فالتغييرات الاجتماعية تعتمد بشكل مباشر على مجموعة من الظواهر المستمرة، والتي تشمل كافة نواحي الحياة الإنسانية

فأي تغير يحدث داخل المجتمع يجب أن يمر بمجموعة من المراحل، والخطوات حتى يتم تحقيقه بشكل صحيح، وحتى يتحول من حالته الأولية، إلى الحالة العمومية، والمقبولة بين كافة الناس.

مفهوم التغير الاجتماعي: التغير الاجتماعي من المفاهيم التي يصعب تعريفها؛ لأن هناك إحساسًا بأن كل شيء يتغير طوال الوقت، فكل يوم هو يوم جديد، وكل لحظة هي لحظة جديدة في الوقت المناسب. وقد أشار الفيلسوف اليوناني هيراك يتس **Heraclitus** إلى أنه لا يمكن لأي شخص أن يخطو في نفس النهر مرتين، ففي المرة الثانية، يكون النهر مختلفًا؛ لأن المياه تتدفق على طوله ويتغير الشخص بطرق بارعة أيضًا. وفي حين أن هذه الملاحظة صحيحة إلى حد ما، فإننا بالطبع نريد أن نقول إنه نفس النهر ونفس الشخص الذي يخطو فيه في مناسبتين، هناك استمرارية كافية في شكل النهر وفي بنية وشخصية الشخص ذو الأقدام المبتلة للقول أن كل منهما يظل "كما هو" من خلال التغييرات التي تحدث.

وتنظر الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية إلى التغيير الاجتماعي باعتباره التغيير في البنية الاجتماعية، أو في نمط العمل والتفاعل في المجتمعات. وقد تحدث تغييرات في المعايير والقيم والمنتجات الثقافية والرموز في المجتمع.

وتشير التعريفات الأخرى للتغيير أيضًا إلى أن التغيير يعني قبل كل شيء، التغيير في بنية ووظائف النظام الاجتماعي. ويمكن تغيير المؤسسات وأنماط التفاعل والعمل والأنشطة الترفيهية والأدوار والمعايير والجوانب الأخرى للمجتمع بمرور الوقت نتيجة لعملية التغيير الاجتماعي.

ويعد التغير الاجتماعي أحد المفاهيم المرتبطة بتنمية المجتمع، ويشير إلى التغير المستمر في المجتمع؛ بسبب تأثير مجموعة من العوامل الاجتماعية،

ويعرف أيضًا بأنه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ذات التأثير المستمر، والتي تعتمد على مجموعة من الأفكار البشرية، والنظريات المستحدثة، والآراء، والأيديولوجيات التي يتميز بها كل عصر من العصور البشرية.

إن فكرة التغير الاجتماعي ارتبطت بشكل مباشر بالتغير الفكري عند شعوب العالم، فكلما كان الناس يكتشفون شيئًا حديثًا ومختلفًا عن الذي اعتادوا عليه، كلما ساهم مساهمةً مباشرةً في تثبيت مفهوم التغير الاجتماعي.

وعندما نضيف كلمة اجتماعي، فيصبح التغير الاجتماعي الذي يعني:

التغير الذي يحدث داخل المجتمع بكافة جوانبه، ويصيب البناء الاجتماعي الذي يحدث أثرًا في المجتمع ويطرأ على بناء الأسرة، أو النظام الاقتصادي، أو السياسي، أو منظمات المجتمع والوظائف المستحدثة وما إلى ذلك.

كما يعرف التغير الاجتماعي بأنه: التحول التلقائي أو المخطط الذي يطرأ على البُني التحتية والفوقية للمجتمع وتتحول من نمط بسيط إلى معقد ومتشعب يتماشى مع طموحات وأهداف النظام الاجتماعي.

ويرى البعض أن التغير الاجتماعي يشير إلى التحول الطبيعي الذي يصيب أنماط العلاقات وأشكال السلوك السائد بين الأفراد بحيث يؤثر في النهاية على بناء المجتمع ووظائفه،

ويعرف أيضًا بأنه: كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه، أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة. والتغير الاجتماعي إما:

أ. تغير اجتماعي تلقائي متأثر بقوانين التطور الاجتماعي دون تدخل الإنسان فيه.
ب. تغيير اجتماعي مقصود ومرغوب فيه ومخطط له نتيجة لتدخل الإنسان بفكره وعمله.

أما التغيير الاجتماعي فيعرف بأنه: محصلة الجهود الجماعية التعاونية المنظمة التي تستهدف الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المجتمعية (المادية والبشرية)، بقصد إشباع أقصى قدر ممكن من الحاجات ومواجهة وحل أكبر عدد ممكن من المشكلات على أن يؤدي ذلك إلى تحقيق زيادة محسوبة وتنمية المجتمع وتحوله من وضع الى وضع اخر قد يكون افضل وقد يكون الى الأسوأ.

أ. **النظريات المعاصرة للتغير الاجتماعي:**

1- **التغير الحتمي:** وهي تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد، ولذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية، أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد، ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية **(Determinism)** فهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينية **(Determinant)** ومعناها يحدد، ولذلك فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفاً، وأن المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر، وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي، فإنها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد، الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر

2- **الحتمية الجغرافية:** هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية.

من أشهر علماء هذه النظرية هنتنجتون حيث استخدمها في تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب، بل في تفسير تغير المجتمعات، فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية ومثال على ذلك المناطق الساحلية او الصحراوية والبيئة الزراعية كل منهم ذو تأثير على الطبائع الاجتماعية للمقيمين فيها

تتفق مع طبيعة الظروف الجغرافية.

3- **الحتمية البيولوجية:** تأسست على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس، وجماعات متميزة بيولوجياً، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية–العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب، سواء التغيرات السلبية أو الإيجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب اكثر من الاخر مثال الصينيين واليابانيين وما يتمتعون به من نشاط فائق واخريين يتمتعون بالكسل واللامبالاة مما اثر على حياة كل منهم من حيث التطور والتقدم واخر حاط به التخلف والتأخر.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة، وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، وظهرت هذه الفكرة في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك أناساً ولدوا ليحكموا وآخرين كرعية.

ولقد لعب دي جوبيون دوراً في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب على آخر أو انحطاطه والواقع يؤكد على ذلك للرائي أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.

- أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكاريزمية).
- أثر البيئة الصحية العامة على تطور الشعب ونموه الاقتصادي والاجتماعي.
- أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان.

4- **النظرية التطورية:** انتشرت في القرن التاسع عشر، وكانت متوازية مع النظريات الحتمية، وظهرت من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد

5- **النظريات الخطية:** توصف بأنها تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة، وتعتبر هذه الفكرة قديمة ظهرت في فلسفة الإغريق، وأعيد أحياؤها في عصر التنوير، وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع. عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم.

سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التنمية و التطور بالتركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر بدلاً من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي، وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه، ومن الأمثلة على ذلك نظرية (أوجست كونت) في تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية، ونظرية (ماركس) في التحول من المجتمع المشاعي إلى الإقطاعي إلى الرأسمالي إلى الاشتراكي، ونظرية (لويس مرجان) عن التحول من المجتمع البدائي إلى البربري، إلى الحضارة.

ونظرية (سبنسر) في التحول من المجتمع العسكري إلى الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه التجانس الى اللاتجانس وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل، فإن التطورية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد.

ويكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين في عنصرين أساسيين:

الأول: يرتبط بعدد مراحل التطور.

الثاني: يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير.

(فأوجست كونت): يرى أن الإنسانية تسير سيراً تلقائياً تقدمياً، والتقدم في نظره سير اجتماعي نحو هدف معين، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعته، ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد، بأنها مرت بثلاث مراحل هي:

1- الحياة الاجتماعية في العصور القديمة
2- والحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية،
3- ثم التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية.

والتقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي، وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية، ثم المرحلة العلمية الوضعية، وهذا قانون ظاهر الخطأ ومن ثم فكل ما يقوم عليه من آراء وتصورات لا يعد صحيحاً

بصورة قاطعة.

وعند (هنري مروجان) في كتابه (المجتمع القديم) يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

ولقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور ووصف التغيير الذي يحدث في كل مرحلة من هذه المراحل ووفقا لها يتغير الناس وتتعدد المشاكل وتتنوع.

المرحلة البدائية والمرحلة البربرية ومرحلة المدنية، كما قسم كلاً من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة أقسام عليا ووسطى ودنيا:

- **المرحلة الدنيا من المرحلة البدائية:** وهي تبدأ منذ نشأة الجذور الإنسانية وحتى بداية الفترة التالية.
- **المرحلة الوسطى من البدائية:** وهي تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار حتى الفترة التالية
- **المرحلة العليا من البدائية:** وتبدأ من اختراع السهم والقوس وحتى المرحلة التالية.
- **المرحلة الدنيا من البربرية:** وهي تبدأ من ابتكار صناعة الفخار إلى الفترة التالية.
- **المرحلة الوسطى من البربرية:** وهي تبدأ منذ استئناس الحيوانات في نصف الكرة الشرقي، وفي الغرب منذ زراعة الذرة والنباتات بواسطة الري إلى المرحلة التالية.
- **المرحلة العليا من البربرية:** وتبدأ منذ ابتكار عملية صهر الحديد الخام مع استخدام أدوات جديدة.

المرحلة التالية مرحلة المدنية وهي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحالي.

ب. النظريات الدائرية:

يذهب أصاحب هذه النظريات إلى أن التغير صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين: بعضها يفسر جانباً محدوداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً، وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية

دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية: ابن خلدون، وآخرين.

يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال، والجيل أربعون سنة، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة، وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي: **مرحلة النشأة والتكوين**: وهي:

1- **مرحلة البداوة**: ويقتصر الأفراد فيها على الضروري من المعيشة.
2- **مرحلة النضج والاكتمال**: وهي مرحلة الملك، وفيها يتحول المجتمع إلى الحضارة.
3- **مرحلة الهرم والشيخوخة**: وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة.

<u>نظرية المفكر الإيطالي فيكو الدائرية لتطور المجتمعات:</u>

1- **المرحلة الدينية أو الإلهية**: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.
2- **المرحلة البطولية**: وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال.
3- **المرحلة الإنسانية**: وفيها أصبحت الجماهير هي المحرك الحقيقي لكل شيء.

ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر، ولكنها تسير سيراً دائرياً، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود القهقري إلى المرحلة الأولى، ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقياً، أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول، ولكن بشكل أرقى، ولذلك أطلق على نظريته قانون النكوص.

كما اهتم (أوزفالد شبنجلر) الذي يعد من أشهر أصحاب النظرية الدائرية في كتابه (سقوط الغرب أو انهيار الغرب بالحضارات) وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تم بمرحلة الشباب ثم الرشد فالشيخوخة المحتومة ويمثل الفيلسوف المعاصر (أرنولد توينبي) أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير (دراسة التاريخ) الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، ويؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى فيرى أن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو. إن توينبي حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية الأولى هي: **حالة التوازن أو التكافؤ**، والثانية هي **حالة الانتقال إلى حالة اللا توازن**، ثم أخيراً **حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة**. وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

- **الأولى:** إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.
- **الثانية:** ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.
- **الثالثة:** يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.

ثانيا نظريات التحديث والنمو:

تتضمن التنمية متغيرات لا حصر لها، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، والثقافية، والدينية، والبيئية. ولكن على الرغم من أن نظرية التنمية تدمج المفاهيم ووجهات النظر في مجموعة من التخصصات، فقد تأثرت بشكل كبير بالفكر الاقتصادي منذ البداية. ساوت النماذج النظرية المبكرة للتنمية التنمية مع النمو الاقتصادي والتصنيع، ورأى المنظرون أن البلدان التي لم تحقق ذلك بعد ما كانت في مرحلة مبكرة أو أقل من التطور بالنسبة لأوروبا وأمريكا الشمالية، كان المؤيد الأكثر تأثيراً لهذا الرأي المؤرخ الاقتصادي الأمريكي والت) دبليو روستو. (ذكر في كتابه الصادر عام 1960، مراحل النمو الاقتصادي ووضع نموذجًا لمراحل النمو الخطية التي حددت التنمية على أنها سلسلة من المراحل التي يجب على جميع المجتمعات أن تمر من خلالها. يذهب الاقتصادي الأمريكي روستو في كتابه مراحل النمو الاقتصادي الى ان هنالك خمس مراحل تمر بها جميع البلدان في تطورها الاقتصادي والذي يتبعه تنمية للمجتمع، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي: وتتصف هذه المرحلة بالتخلف المادي والفكري ومن مظاهرها بدائية وسائل الإنتاج وغلبة النشاط الزراعي ومحدودية نسبة الدخل للفرد الواحد. وقد مرت اوروبا الغربية بهذه المرحلة حتى القرن السابع عشر الميلادي.

المرحلة الثانية: الشروط المسبقة للا انطلاق: وهي مرحلة انتقالية تتجمع فيها ببطء شروط الانطلاق الاقتصادي ومن مظاهرها بناء الدولة المركزية وظهور القوميات وبروز الظاهرة الاستعمارية التي ساعدت في تركز رأس المال في اوروبا.

المرحلة الثالثة: الانطلاق: وقد ترافقت هذه المرحلة مع قيام الثورة الصناعية والتجديد في المؤسسات وزيادة نسبة الادخار والاستثمار الى 10 % من الدخل القومي. ويرى روستو ان هذه المرحلة تتكون بفعل

حوافز منشطة تتوافق معها كالثورات السياسية او ثورة التكنولوجيا، وحسب رأي روستو فأن بريطانيا انتقلت الى هذه المرحلة بين الأعوام (1783–1802) وفرنسا ما بين (1830 –1860) والهند والصين بعد عام 1952

المرحلة الرابعة: السير نحو النضوج: تتصف هذه المرحلة بثبات نسبة النمو واستقرار نسبة الاستثمار بين 10– 20% من الدخل القومي، وزيادة نسبة النمو على ازدياد نسبة السكان، وتعقد العمليات التكنولوجية.

المرحلة الخامسة: الاستهلاك الواسع الرفاهية: ومن مظاهرها التحول نحو السلع والخدمات الاستهلاكية المستديمة بسبب ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد. والمهم في هذه المرحلة هو الانتقال من استثمار الموارد الوطنية لزيادة وسائل الإنتاج الى الرفاهية الاجتماعية والاستهلاك الخاص، وقد اكد روستو على العامل التكنولوجي في تطوير المجتمعات حسب هذه المراحل.. أصبح هذا المفهوم لطبيعة وعملية التنمية المخطط الأساسي لنظرية التحديث.

وقد زعمت نظرية التحديث أنه بمجرد اتصال المجتمعات النامية بمجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فإنها ستندفع نحو التحديث، وفي النهاية، ستحقق السمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المميزة لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ومع ذلك، بحلول الستينيات من القرن الماضي. كان من الواضح أن العالم الثالث لم يكن يمر بمرحلة من التخلف، كما تصورتها نظرية التحديث، ولكنه ظل متخلفًا. وهكذا، تم تقديم مطالبة مضادة – مفادها أن الدول النامية اليوم تختلف هيكليًا عن الدول المتقدمة وبالتالي يجب أن تتطور وفقًا لخطوط مختلفة.

الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة في الثمانينيات من القرن الماضي، أعادت الثورة المضادة الكلاسيكية الجديدة (تسمى أحيانًا الليبرالية الجديدة) في نظرية التنمية والسياسة تأكيد الهيمنة على المدارس الفكرية الأخرى في كثير من أنحاء العالم. تزامن ظهور هذه الثورة المضادة مع تخلي البلدان المتقدمة عن السياسات الاقتصادية الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص، سياسة التحكم في حركات رأس المال، فضلاً عن النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية. بما يخص نظريات التنمية ظهرت عدة وجهات نظر نقدية في السبعينيات من القرن الماضي والتي سلطت الضوء على الأبعاد الثقافية والأخلاقية للتنمية. وكان أبرزها انتقادات ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار والتابعة للمفاهيم الأوروبية المركزية للحداثة والتنمية وانتصار الفردية، وأولوية الحقيقة العلمية – باعتبارها مفرطة في التبسيط، أو قمعية، أو استبدادية. تطورت نظريات

التنمية حيث ألهمت قصة شرق آسيا، جنبًا إلى جنب مع التفكير في إخفاقات إجماع واشنطن، تجديد نظرية التنمية، مع الاعتراف بالحاجة إلى التنوع المؤسسي. فقد أشار تاريخ نظريات التنمية إلى أن المتخصصين يجب أن يقاوموا الضغوط لاعتناق الإجماع، حيث لا توجد نظرية محصنة ضد التغيرات في القيم الاجتماعية أو مشاكل السياسة الحالية. تغيرت نظرية التنمية بمرور الوقت مع تغيرات في الأيديولوجيا والبيئة الدولية، ومع تغيرها تغيرت كذلك مفاهيمها عن التنمية والحوكمة وكيفية ارتباطها. يمكن تتبع المفاهيم المتغيرة للحكم وعلاقته بالتنمية من خلال المنظورات الرئيسية للتنمية التي ظهرت منذ الحرب العالمية الثانية، كما تمثلت في نظريات التحديث والنمو، والتبعية ونظريات النظم العالمية، وعودة ظهور النظرية الكلاسيكية الجديدة، والمصفوفة. تسعى هذه النظرية إلى تحسين مستوى معيشة المجتمعات الدنيا، أي تحسين النمو الاقتصادي للمجتمعات التقليدية المفترضة لاكتساب الضروريات الأساسية والثانوية للحياة، من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والاستراتيجية الاقتصادية إلى العالم الثالث والمجتمعات التقليدية على مسار التنمية. مرة أخرى، تنجح النظرية في فكرة أن معايير المجتمع وقيمه ومعتقداته يمكن أن تؤثر على التغيير الاجتماعي لذلك المجتمع.

نظرية التنمية التابعة:

ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، وتهتم بالتبعية للدول الغربية ترى هذه النظرية أن تنمية البلدان الفقيرة تعتمد على تصرفات البلدان الأكثر ثراء، وأن هذه العلاقة تخلق ديناميكيات قوة غير متكافئة. تسلط هذه النظرية الضوء على التوزيع غير العادل للموارد والقوة في الاقتصاد العالمي ومدى تأثيره على التنمية المحلية.، فإذا كانت نظرية التحديث ترى أن التحول إلى دول العالم الثالث يسير بشكل منتظم نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، فإن أنصار نظرية التبعية يرون أن حركة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف، وأنه إذا تحققت فيها جوانب التنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة.

إن البناء الاجتماعي في دول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولي، وقد اكتسب هذا البناء المتخلف خصائصه من خلال العلاقات التاريخية التي دخل فيها مع الرأسمالية العالمية، ولم تؤد هذه العلاقات إلى تحويل الأبنية التقليدية في الدول الفقيرة إلى أبنية حديثة، وإنما أخضعتها لخدمة مصالحها، وحولتها إلى أبنية تابعة متخلفة، ولقد نتج التخلف هنا من خلال امتصاص الفائض من هذه

المجتمعات

والنتيجة المنطقية لهذه العلاقات أن ينتج في دول العالم الثالث نمط خاص من التغيير يصفه البعض بأنه تغير تابع أو تنمية تابعة أو تنمية رثه.

نظرية المنظمات: تالكوت بارسونز:

تعتبر التنظيمات الرسمية وغير الرسمية نظاماً اجتماعيا كليا حيث يرى بارسونز انً جميع المنظمات الاجتماعية يجب ان تحقق اربعة أغراض رئيسية حتى يمكن تنمية المجتمع ومؤسساته وهي:

1- **التأقلم او التكيف:** بمعنى تكييف النظام الاجتماعي للمطالب الحقيقية للبيئة الخارجية
2- **تحقيق الهدف:** بمعنى تحديد الاهداف وتجنيد كل الوسائل من أجل الوصول الى تحقيقها
3- **التكامل:** بمعنى ارساء وتنظيم مجموعة من العلاقات بين اعضاء التنظيم بحيث تكفل التنسيق بينهم وتوحدهم في كل متكامل
4- **الكمون:** بمعنى ان يحافظ التنظيم على استمرار حوافزه واطارة الثقافي ويظل في حالة من الكمون

نظرية العلاقات الانسانية:

تهتم بأهمية العلاقات الانسانية في تنمية المجتمع وهذه النظرية تؤمن بأن السلطة ليست موروثة ولاهي نابعة من القائد فالسلطة مكتسبة من منبع المسؤولية ومن اتباعه وادراكهم لمؤهلاته التي يتميز بها والتي من خلالها يستطيع التوفيق بين متطلبات المواطنين والموارد المتاحة بالمجتمع لتنميته واستعادة قدراته مرة اخرى هي نظرية تشرح عن كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض في المجتمع وكيفية تشكيلهم للمجموعات والتفاعلات الاجتماعية. وتتفق هذه النظرية مع (نظرية بور) والتي تستند على عدة أسس نظرية منها:

1- **الحاجة الاجتماعية:** يعتبر بور أن الإنسان بطبيعته يحتاج إلى التفاعل الاجتماعي والاندماج في المجتمع والعيش مع الآخرين، وذلك يؤدي إلى تشكيل المجموعات والتفاعلات الاجتماعية.
2- **التكامل الاجتماعي:** يتعلق هذا المفهوم بأن الأفراد يحتاجون إلى التكامل في المجتمع والاعتراف بالقيم والمعايير الاجتماعية المشتركة، وهو ما يساعد على توحيد الأفراد وتحقيق

الاستقرار الاجتماعي.

3- **الدور الاجتماعي:** يركز بور على أهمية الدور الاجتماعي في تحديد سلوك الأفراد وتوجيهه، وينظر إلى الدور الاجتماعي على أنه مجموعة من السلوكيات التي يتوقع المجتمع من الفرد تنفيذها، وتعتبر مسؤولية الفرد تنفيذ هذا الدور بشكل صحيح.

تشير النظرية الاجتماعية للمجتمع إلى وجهات النظر والتفسيرات المختلفة التي يستخدمها علماء الاجتماع لفهم طبيعة وتطور المجتمعات والمؤسسات الاجتماعية. النظريات الاجتماعية الكلاسيكية هي مجموعة من النظريات التي تركز على فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية. تم تطوير هذه النظريات في القرن التاسع عشر والقرن العشرين المبكر ولا تزال تستخدم حتى اليوم. إليك بعض أمثلة على النظريات الاجتماعية الكلاسيكية:

1- **النظرية الماركسية (نظرية الصراع):** تنص على أن النزاع الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي. يعتقد كارل ماركس أن الطبقة العاملة تعاني من استغلال الطبقة الحاكمة ويجب عليها الانتفاض ضد النظام الرأسمالي. هي منظور اجتماعي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من مجموعات تتنافس باستمرار على الموارد. تشير هذه النظرية إلى أن التغيير الاجتماعي ينتج عن الصراعات بين المجموعات، وليس عن تصرفات الأفراد.

تتضمن بعض الفرضيات الرئيسية لنظرية الصراع الاجتماعي:

1- يتم توزيع السلطة بشكل غير متساو في المجتمع، حيث تتمتع بعض المجموعات بإمكانية الوصول إلى الموارد أكثر من غيرها.

2- والمجموعات التي تتمتع بسلطة أكبر قادرة على التحكم في توزيع الموارد، مما يؤدي إلى عدم المساواة.

3- الصراعات بين المجموعات هي نتيجة طبيعية للتنافس على الموارد المحدودة.

4- يحدث التغيير الاجتماعي عندما تكون المجموعات ذات القوة الأقل قادرة على تحدي المجموعة المهيمنة والتغلب عليها، مما يؤدي إلى إعادة توزيع السلطة والموارد.

2- **النظرية الهيكلية/ النظرية الوظيفية (اميل دوركايم):** تقوم هذا النظرية على عكس أسس المجتمع وعلاقات الأفراد وتحديد شخصياتهم، وتدرس الواقع الاجتماعي وحرية الفرد والفرد الحر وأنواع الحريات، ومن جهة أخرى تتابع القوانين التي تشكل المجتمع الواحد، ومن أبرز رواد هذه المدرسة والذي يعد من المؤسسين للمدرسة الوظيفية (إميل دوركهايم). حيث اعتبر دوركهايم أنّه يجب أن يقوم كل فرد في المجتمع بوظيفته، ويعتمد في ذلك على نظام يسميه بنظام تقسيم العمل، حيث يساعد هذا النظام على قيام التكافل الاجتماعي بين الناس مما يؤدي بالضرورة إلى قيام المجتمع المتعاون، نظرية دوركهايم: تعتبر الثقافة والمجتمع هما القوة الدافعة وراء تطور الأفراد وسلوكهم. يؤمن إميل دوركهايم بأن المجتمع يتأثر بقوانين وقيم ومعتقدات مشتركة تمارس ضغوطًا على الأفراد للتكيف والتناسب معها.

من أهم مبادئ النظرية الهيكلية ما يأتي:

1- المجتمع يتألف من أجزاء ولكل جزء وظيفة معينة يجب القيام بها. لكل جزء من المجتمع وظيفة معينة تحقق التكامل الاجتماعي وتساعد في قيام المجتمع.

2- وجود نظام اتصال بين أجزاء المجتمع تدفعه للتواصل من خلال مهارات الاتصال التي تتنوع بين أجزاء المجتمع.

3- نظام العمل في المجتمع يتقسم بين أفراده ويحدد واجبات كل فرد في المجتمع، وقد يفرض عليه طرق التواصل التي تناسبه.

3- **نظرية الدور:** تقوم هذه النظرية بالنظرة المباشرة لدور كل فرد في المجتمع فنظرية الدور هي واحدة من النظريات الأساسية في **علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية**. تهتم هذه النظرية بدراسة السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات من خلال تحليل الادوار الاجتماعية التي يشغلها الافراد خلال مرحلة الحياة.

4- **نظرية وبير:** تركز على العلاقة بين السلطة والتوجهات الاجتماعية. يعتقد ماكس ويبر أن السلطة تعتمد على الشرعية والتفويض، وهي تؤثر في سلوك الأفراد وتشكل هيكل المجتمع.

5- **النظرية الوظيفية:** هي منظور اجتماعي كلاسيكي يرى المجتمع كنظام معقد من الأجزاء المترابطة، وكل جزء له وظيفة يؤديها والتي تعمل جميعها معًا للحفاظ على التوازن الاجتماعي وتعزيز الاستقرار

واستمرارية المجتمع وجميع هذه الاجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الاساسية. ويؤكد هذا المنظور على الوظائف الإيجابية للمؤسسات الاجتماعية وكيفية مساهمتها في الأداء العام للمجتمع. ووفقًا للمنظرين الوظيفيين الوحدات البنائية للمجتمع لها معايير وأدوار وقيم ووظائف تقوم بها لتواجه حاجات المجتمع ليتحقق التوازن وتوجد المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والدين والحكومة لأداء المهام الأساسية التي تساعد في الحفاظ على النظام الاجتماعي وتعزيز التضامن الاجتماعي. تؤكد النظرية الوظيفية أيضًا على أهمية التنشئة الاجتماعية ونقل المعايير والقيم من جيل إلى جيل، فضلاً عن الدور الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية في تزويد الأفراد بالموارد اللازمة والدعم الذي يحتاجونه للعمل بفعالية في المجتمع.

نظرية اتخاذ القرار:

تقوم هذه النظرية على اساس ان الادارة نوع من السلوك يوجد به كافة التنظيمات الانسانية او البشرية وهي عملية التوجيه والسيطرة على الانشطة والعمل في التنظيم والعمل على تنمية وتنظيم عملية اتخاذ القرارات بطريقة وبدرجة عالية من الكفاءة وتعتبر عملية اتخاذ القرار هي حجر الزاوية في ادارة أي مؤسسة تنمية أي مجتمع بشكل محدد وسليم وهي المعيار الذي يمكن على اساسة تقييم أي جهود تنموية و نوعية القرارات التي تتخذها والكفاية التي توضع بها تلك القرارات موضع التنفيذ وتتأثر تلك القرارات بالقائمين على الادارة والنمط المستخدم ولهذا يجب مراعاة الخطوات الآتية عند اتخاذ القرار:

- التعرف على المشكلة وتحديدها
- تحليل وتقييم المشكلة
- وضع معايير للحكم يمكن بها تقييم الحل المقبول والمتفق مع الحاجة
- جمع المادة (البيانات والمعلومات)
- صياغة واختيار الحل أو الحلول المفضلة واختيارها مقدما
- وضع الحل المفضل موضع التنفيذ مع تهيئة الجو لتنفيذه وضمان مستوى أدائه ليتناسب مع خطة التنفيذ ثم تقويم صلاحية القرار الذي اتخذ وهل هو أنسب لتحقيق التنمية

نظرية النظم (النسق):

لقد شاع استعمال هذه النظرية في ا لعلوم البيولوجية والطبيعية، وكذلك شاع استخدامها في العلوم الاجتماعية الأخرى وتفسر هذه النظرية النظم المختلفة بأنها تتكون من تركيبات منطقية بواسطة تحليلها و تفسر الظواهر المعقدة في المنظمات أو المؤسسات في قالب كمي بالرغم من أن البحوث التطبيقية المتعلقة بالتغير في المواقف الاجتماعية تكون أحياناً غير عملية أو غير دقيقة تقوم هذه النظرية على اساس ان أي تنظيم اجتماعي يجب ان ينظر الية من خلال مدخلاته وعملياته ومخرجاته فالأنظمة الاجتماعية تتألف من عوامل وعناصر متداخلة متصلة مباشرة وغير مباشرة وتشمل: أفراد النظام والعاملين فيه وطريقة بناءة الرسمي جماعاته الرسمية وغير الرسمية والتفاعلات التي تحدث بين تركيباتها ومراكزها والسلطة

ونظرية النسق او النظم كما تسمى تطرح أسلوبا في التعامل ينطلق عبر الوحدات والاقسام وكل النظم الفرعية المكونة للنظام الواحد وكذلك عبر النظم المزاولة له فالنظام اكبر من مجموعة الاجزاء. نظرية النظم هي مجال متعدد التخصصات يركز على طبيعة الأنظمة وسلوكها وتعقيدها. تعتمد الأسس النظرية لنظرية النظم على مبادئ الشمولية والترابط وعدم الخطية. تشير الشمولية إلى فكرة أن الكل أكبر من مجموع أجزائه، وأن سلوك النظام لا يمكن فهمه من خلال دراسة مكوناته الفردية بمعزل عن بعضها البعض. يشير الاعتماد المتبادل إلى فكرة أن مكونات النظام مترابطة وتؤثر على بعضها البعض بطرق معقدة. وأن التغييرات تشير اللاخطية الصغيرة في جزء واحد من النظام يمكن أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في السلوك العام للنظام. توفر هذه المبادئ إطارًا لفهم وتحليل الأنظمة المعقدة في مختلف المجالات، بما في ذلك علم الأحياء وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والهندسة. إلى فكرة أن سلوك النظام لا يمكن التنبؤ به دائمًا.

نظرية الطبقية:

تعتمد على أن المجتمع ينقسم إلى فئات طبقية مختلفة بناءً على مستويات الدخل والثروة والسلطة الاجتماعية.

وتتأثر تلك الطبقات بالنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والعوامل الاجتماعية والسياسية. وتشمل أساس نظرية الطبقية العوامل التالية:

1- **الملكية:** تتميز الطبقة العليا بامتلاكها للثروة والممتلكات العقارية والأسهم والأحكام المالية.

2- **الدخل:** ينحصر الدخل المرتفع بشكل عام في الطبقات العليا، في حين ينخفض معدّل الدخل في الفئات الأدنى.

3- **العمل:** تتميز الطبقات العليا بوظائف إدارية أو تنفيذية، بينما تلجأ الفئات الأدنى الى العمل المادي الشاق.

4- **التعليم:** يتمتع الطبقات الأعلى بفرص التعليم المتقدمة، مما يزيد من فرص الزيادة في الدخل والمستوى الاجتماعي.

5- **السلطة:** يتمتع أفراد الطبقات العليا بالنفوذ السياسي والآثار على صناعة القرار.

نظرية الدولة المزدهرة (PST):

هي نظرية اقتصادية اجتماعية تركز على دور الحكومة في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. الافتراضات الأساسية لـ **PST** هي:

1- للحكومة دور حاسم تلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية.

2- وينبغي للحكومة أن تركز على خلق بيئة مواتية للشركات لتزدهر.

3- ويجب على الحكومة توفير البنية التحتية والتعليم وخدمات الرعاية الصحية لتعزيز النمو الاقتصادي.

4- وينبغي للحكومة تعزيز التجارة والاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي.

5- وينبغي للحكومة تنظيم الأسواق لمنع الاحتكارات وتعزيز المنافسة.

6- ويجب على الحكومة توفير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع

7- يتعين على الحكومة تشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي لتحفيز النمو الاقتصادي.

8- ويتعين على الحكومة تعزيز التنمية المستدامة لضمان النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل.

نظرية الوفرة ونظرية الندرة:

هي نظرية_تفترض أن هناك ما يكفي من الثروة للتجول، وأنه يمكن بناء مجتمع مزدهر على مبادئ التعاون والمشاركة. تؤكد هذه النظرية على إمكانية النمو والتطور من خلال استخدام الموارد وتطوير التقنيات الجديدة. وتركز نظرية الوفرة على إمكانات النمو والتنمية من خلال التعاون والمشاركة،

ومن ناحية أخرى فإن نظرية الندرة هي نظرية اقتصادية تشير إلى وجود كمية محدودة من الموارد

المتاحة، وأن هذه الموارد في حالة استنزاف مستمر. وتشير هذه النظرية إلى أن التنافس على الموارد أمر لا مفر منه، وأن الأفراد والمجتمعات يجب أن يتنافسوا من أجل الوصول الى هذه الموارد المحدودة وتركز نظرية الندرة على المنافسة على الموارد المحدودة.

النظرية التكاملية في علم الاجتماع:

هي وجهة نظر تحاول الجمع بين النظريات الكلاسيكية المختلفة لعلم الاجتماع، مثل الوظيفية ونظرية الصراع والتفاعل الرمزي. يدرك هذا النهج أهمية النظر في جوانب متعددة من المجتمع وكيفية تفاعلها لتشكيل السلوك والهياكل الاجتماعية. تسعى النظرية التكاملية إلى فهم العلاقات المعقدة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والقوى المجتمعية الأوسع، وتطوير فهم أكثر شمولاً للعمليات الاجتماعية

وبعد العرض السابق نجد ان النظرية الاجتماعية الكلاسيكية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تشير إلى تفسير التنمية والتطور. ويتميز هذا المنهج باستخدام الوضعية، وهو منهج فلسفي يؤكد على استخدام الأدلة التجريبية والأساليب العلمية لفهم الظواهر الاجتماعية وتركيزها على النهج الهيكلي الوظيفي للمجتمع، والذي ينظر إلى مختلف المؤسسات والعمليات الاجتماعية التي تساهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار. وهو يشمل أعمال المفكرين الرئيسيين مثل أوغست كونت، وإميل دوركهايم، وماكس فيبر، الذين طوروا مفاهيم أساسية ووجهات نظر نظرية حول طبيعة المجتمع، والتغيير الاجتماعي، والعلاقة بين الأفراد والهياكل الاجتماعية الأكبر هي نظرية تحليلية تركز على فهم سلوك الأفراد وتفاعلاتهم في المجتمع. تركز هذه النظرية على دراسة الهيكل الاجتماعي والقيم والمؤسسات التي تشكل المجتمع. وفي هذا السياق، يركز الكلاسيكيون على تحليل الفوارق الاجتماعية والطبقية والسيطرة والقوة في المجتمع. على العمل الاجتماعي والتنظيم والتغيير الاجتماعي وكيفية تأثير هذه العوامل على الأفراد والمجتمع.

ثالثا: نظريات الخدمة الاجتماعية في التنمية:

هي المجموعة من النظريات والمفاهيم التي تُستخدم لفهم وتحليل العمل الاجتماعي والتدخل الاجتماعي وتطوير الخدمات الاجتماعية. تعتبر هذه النظريات أدوات للباحثين والممارسين في مجال الخدمة الاجتماعية لفهم المشاكل الاجتماعية وتحليلها وتطوير استراتيجيات فعالة للتدخل والتغيير الاجتماعي. هي مجموعة من النظريات والمفاهيم التي تهدف إلى توضيح وفهم الدور والوظيفة الاجتماعية للخدمات

الاجتماعية وكيفية تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية من خلالها. تركز نظرية الخدمات الاجتماعية على الفهم الشامل للمجتمع والمشاكل الاجتماعية التي يواجهها وتحليل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في هذه المشاكل. وتسعى النظرية إلى تطوير وتنفيذ برامج وخدمات تساعد في حل هذه المشاكل وتحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات.

- تشمل نظرية الخدمات الاجتماعية العديد من المفاهيم مثل التنمية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والتغيير الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي، والمشاركة. وتعتمد على مجموعة من المبادئ والقيم مثل الاحترام لكرامة الفرد، والعدالة، والانتماء والمساواة، والتعاون.
- تعد نظرية الخدمات الاجتماعية أساسًا لعمل العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية وتوجههم في تقديم الدعم والرعاية للأفراد والمجتمعات المحتاجة.
- تشير نظريات الخدمة الاجتماعية إلى الأطر والنماذج المختلفة التي توجه ممارسة الخدمة الاجتماعية.
- توفر هذه النظريات أساسًا لفهم المشكلات الاجتماعية ومعالجتها،
- كما أنها توجه الاستراتيجيات والتدخلات التي يستخدمها الأخصائيون الاجتماعيون لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على تحسين رفاهيتهم.
- ومن ناحية أخرى، فإن الخدمات الاجتماعية هي البرامج والخدمات الفعلية التي يقدمها الأخصائيون الاجتماعيون لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات. يمكن أن تشمل هذه الخدمات إدارة الحالات، وتقديم المشورة، والتدريب الوظيفي، والرعاية الصحية، والمساعدة في الإسكان، من بين خدمات أخرى.

الفرق الرئيسي بين نظريات الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية هو أن النظريات توفر المفاهيم والمبادئ التي توجه ممارسة الخدمة الاجتماعية، في حين أن الخدمات الاجتماعية هي التطبيقات العملية لهذه النظريات.

نظرية العمل والخدمة الاجتماعية: هي مفهوم يؤكد على أهمية العمل والخدمة الاجتماعية في حياة الإنسان. تقوم على فكرة أن العمل والخدمة الاجتماعية ضروريان لرفاهية الإنسان وأنهما يساهمان في تنمية

الأفراد والمجتمعات. ووفقا لهذه النظرية، يوفر العمل والخدمة الاجتماعية إحساسا بالهدف والمعنى في الحياة، ويساعدان الأفراد على تطوير مهاراتهم ومواهبهم. بالإضافة إلى ذلك، يساهم العمل والخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات من خلال تعزيز التماسك والتعاون الاجتماعي. ترتبط نظرية العمل والخدمة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمفهوم كرامة العمل الذي يؤكد على أهمية التعامل مع اشكال العمل باحترام وقيمة.

نظرية التعلم الاجتماعي: تقترح هذه النظرية أن الأفراد يتعلمون من خلال ملاحظة ونمزجه سلوك الآخرين في بيئتهم الاجتماعية. يمكن أن توفر الخدمات الاجتماعية الجماعية فرصًا للأفراد للتعلم ونموذج السلوكيات الإيجابية من الآخرين.

نظرية العلاج الجماعي: تؤكد هذه النظرية على أهمية التفاعل الجماعي والدعم في علاج اضطرابات الصحة العقلية. يمكن للخدمات الاجتماعية الجماعية أن توفر بيئة آمنة وداعمة للأفراد لمشاركة تجاربهم وتلقي الدعم من الآخرين.

نظرية البناء الاجتماعي: تقترح هذه النظرية أن الأفراد يبنون واقعهم الخاص بناءً على تجاربهم وتفاعلاتهم مع الآخرين. يمكن للخدمات الاجتماعية الجماعية أن توفر الفرص للأفراد لتحدي معتقداتهم وتصوراتهم وبناء واقع أكثر إيجابية.

نظرية تماسك المجموعة: تركز هذه النظرية على تنمية الشعور بالانتماء والوحدة داخل المجموعة. يمكن للخدمات الاجتماعية الجماعية أن تعزز تماسك المجموعة وتعزز العلاقات الإيجابية بين أعضاء المجموعة.

نظرية الدعم الاجتماعي: تسلط هذه النظرية الضوء على أهمية الدعم الاجتماعي في تعزيز الصحة النفسية والجسدية. يمكن للخدمات الاجتماعية الجماعية أن توفر مصدرًا للدعم الاجتماعي وتساعد الأفراد على الشعور بأنهم أكثر ارتباطًا ودعمًا.

يتمثل دور الوعي الاجتماعي في نظرية الخدمة الاجتماعية: في تعزيز الفهم والاعتراف بالقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات. يتضمن الوعي الاجتماعي إدراك الهياكل والأنظمة الاجتماعية التي تشكل حياة الناس، والتعرف على تأثير هذه الهياكل على تجاربهم ونتائجهم. وهو عنصر أساسي في نظرية الخدمة الاجتماعية لأنه يساعد المهنيين على فهم العوامل المعقدة

التي تساهم في المشاكل الاجتماعية وتطوير استراتيجيات فعالة لمعالجتها. وينطوي الوعي الاجتماعي أيضًا على الاعتراف بالتجارب والاحتياجات المتنوعة للأفراد والمجتمعات، والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف.

يمكن للنظريات الاجتماعية تحسين الخدمات الاجتماعية بعدة طرق. من خلال فهم المبادئ الأساسية للسلوك البشري والتفاعل الاجتماعي، يمكن للأخصائيين الاجتماعيين فهم الاحتياجات والتحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات التي يخدمونها بشكل أفضل.

أولاً: يمكن للنظريات الاجتماعية أن تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للقضايا الاجتماعية، مثل الفقر والتشرد والإدمان. من خلال فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في هذه القضايا، يمكن للأخصائيين الاجتماعيين تطوير تدخلات أكثر فعالية واستهدافًا لمعالجتها.

ثانيا: يمكن للنظريات الاجتماعية أن تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على بناء علاقات قويه مع الأفراد والمجتمعات التي يخدمونها. من خلال فهم الديناميكيات الاجتماعية واختلال توازن القوى التي يمكن أن تؤثر على هذه العلاقات.

ثالثا: يمكن للأخصائيين الاجتماعيين العمل على إنشاء شراكة أكثر إنصافًا وتعاونًا مع الأشخاص الذين يخدمونهم.

رابعا: يمكن للنظريات الاجتماعية أن تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على تقييم فعالية تدخلاتهم واتخاذ قرارات تعتمد على البيانات حول كيفية تحسين خدماتهم. من خلال استخدام الأبحاث والأدلة لإرشاد ممارساتهم، يمكن للأخصائيين الاجتماعيين التأكد من أن خدماتهم تلبي احتياجات الأشخاص الذين يخدمونهم وتحقق النتائج المرجوة.

بشكل عام، يمكن للنظريات الاجتماعية أن توفر إطارًا قيمًا لفهم ومعالجة القضايا الاجتماعية، وبناء علاقات أقوى مع الأشخاص الذين يتم خدمتهم، وتحسين فعالية الخدمات الاجتماعية.

تعترف نظرية الخدمة الاجتماعية بأن التغيير الاجتماعي ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل

الاجتماعية، مثل الفقر والتشرد وعدم إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية ولذلك تهدف نظرية الخدمة الاجتماعية إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من إحداث تغيير اجتماعي إيجابي من خلال أفعالهم وتفاعلاتهم. يعمل متخصصو الخدمة الاجتماعية على تعزيز التغيير الاجتماعي من خلال توفير الدعم والموارد والتعليم للأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى الدعوة إلى السياسات والبرامج التي تعالج الظلم الاجتماعي وتحسن الظروف الاجتماعية، وتنمية المجتمعات، وتطورها، وتقدمها.

المراجع:

1- عبد الرازق بنى هاني: **نظرية التنمية والنمو والسكان**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2020.

2- اسماعيل محمد بن قانة: **اقتصاد التنمية (نظريات نماذج استراتيجيات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2012.

3- ادريس الكراوى: **التنمية نهاية نموذج**، المركز الثقافي العربي، ليبيا، للكتاب، 2018.

4- محمد عبد العزيز: **التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، عمان، الاردن، دار اليازوري العلمية 2014.

5- ابراهيم العيسوي: **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

6- سمير لبيب جرجس: **تجربة التنمية الريفية في مصر بين النظرية والتطبيق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا 1981.

7- احمد مصطفي خاطر: **تنمية المجتمعات المحلية، الاسكندرية**، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

8- احمد شفيق السكرى: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000.

9- عالية عبد الحميد: **الاصلاح الإداري**، قضايا نظرية ومداخل التطور، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية 2007.

10- عبد المنعم شوقي: **تنمية المجتمع وتنظيمه**، القاهرة، دار النهضة العربية.

11- محمد عبد الفتاح محمد: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية الاسكندرية**، المكتب الجامعي الحديث، 2008.

12- محمود محمد على: **التنمية مفاهيم ونظريات البنان**، معهد العلوم الانسانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2023.

13- جلال مدبولي **الاجتماع الثقافي**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر 1999.

14- مجد الدين خيرى خميس: **الدولة والتنمية في اطار العولمة**، الاردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

.2004

15- احمد شفيق السكرى: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية،** الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000.

16- مجد الدين خيرى خميس: **الدولة والتنمية في اطار العولمة،** الاردن، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع .2004

17- على محمود ابو ليلة: **التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة،** الرياض، قرطبة للإنتاج الفني، 1900.

18- اسماعيل قبرة: **تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة،** القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع .2003

19- Craig J. Calhoun (2002). **Classical sociological theory**. **Wiley-Blackwell**. ISBN 978-0-631-21348-2. Archived from the original on 18 June 2013. Retrieved .

20- الساسيدون: **النظريات الاقتصادية في التنمية،** الرباط، دار الفاصل، للتأليف والترجمة والنشر .1997

21- ابراهيم عثمان: **نظريات في علم الاجتماع،** القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، .2010

22- Urry ،John (2000). "**Metaphors**". **Sociology beyond societies: mobilities for the twenty-first century**. Routledge. ISBN: 978-0-415-19089-3.

23- فادية عمر الجولانى: **التغير الاجتماعي – مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير،** القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2014.

24- ابراهيم عيسى عثمان: **الفكر الاجتماعي والنظريات الكلاسيكية في علم الاجتماع،** القاهرة، دار الشروق للنشر والتوزيع 2009.

25- محمد محمود مصطفي: **الاتصال من منظور الخدمة الاجتماعية المعاصرة،** القاهرة مؤسسة نبيل

للطباعة 2001.

26- نادية زغلول واخرون: **ادارة مؤسسات الخدمة الاجتماعية**، القاهرة، مطبعة المسكى، 2011.

27- احمد شفيق السكرى: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000.

28- الساسيدون: **النظريات الاقتصادية في التنمية**، الرباط، دار الفاصل، للتأليف والترجمة والنشر 1997.

29- محمود محمد على: **التنمية مفاهيم ونظريات البنان**، معهد العلوم الانسانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2023.

30- Lizard, Omar. "**Beyond the antinomies of structure: Levi-Strauss, Godden's, Bourdieu, and Sewell**. " **Theory and society** 39. 6 (2010) .

31- افيرت ا. هاجين، ترجمة عبد المغني سعيد: حول نظرية التغيير الاجتماعي -: القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979.

32- اميرا ابراهيم: النظرية الاجتماعية بين ابن خلدون ودوركهايم، بدون ناشر 2022.

33- فادية عمر الجولانى: التغير الاجتماعي – مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

34- ايان كريب: **النظرية الاجتماعية**، ترجمة محمد حسين، القاهرة، عالم المعرفة، 1970.

35- سمير نعيم: **نظريات علم الاجتماع**، بدون ناشر، 2019.

36- نيقولا تيماشيف: ترجمة محمود عودة، **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**، القاهرة، دار المعارف للطباعة والنشر، 1983.

37- بديع محمود القاسم: **نماذج واستراتيجيات التغيير والتحديث الحضاري**، القاهرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة 2001.

الفصل الخامس

نماذج تنمية المجتمع

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: تعريف النموذج

ثانيا: النماذج النظرية للتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات

ثالثا: نموذج التنمية المحلية

رابعا: نموذج العمل الاجتماعي

خامسا: نموذج التخطيط الاجتماعي

سادسا: الاستراتيجية والتكتيك

سابعا: أهم الاستراتيجيات المعاصرة في التنمية

ثامنا: الإستراتيجيات الحديثة في تنمية المجتمع

إعداد

أ. د / قوت القلوب محمد فريد

أستاذ متفرغ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمة:

النموذج (أو الموديل) هو ممثل أو تمثيل لشيء ما، سواء كان شيئًا حقيقيًا أو فكرة. ويُستخدم النموذج في العديد من المجالات المختلفة كالصناعة والتصميم والعلوم والرياضيات والإحصاءات لتقليص التعقيد والمساعدة في فهم بعض الأمور أو الظواهر التي تتعامل معها وكشف الحقيقة بشرط الا نتأثر باي مؤثرات خارجية أو داخلية. كما يستخدم النموذج أيضًا في العلوم الاجتماعية والاقتصادية لدراسة السلوك البشري والأنظمة المختلفة.

أولا: التعريف اللغوي للنموذج:

يعنى الشيء الذي يقتدى به ونعتبره قدوة او رمز يحتذى به

كما يعرف النموذج: علي أنه بناء متكامل من المتغيرات أو العناصر المتكاملة التي تعتمد علي القدرات الذهنية والخبرات المهنية يتم في ضوئها الحكم علي مدي نجا ح البرنامج وقياس كافة أبعاده كأساس لا اتخاذ قرارات تطويره أو تعديله أو إيقافه.

ويشار إلى **النموذج ايضا بانه:** مجموعة من المفاهيم والمبادئ المستخدمة لتوجيه انشطة العمل في تنمية المجتمع.

فمثلا تعد دراسة الطقوس والتقاليد في الريف مجالًا بحثيًا رائعًا يدرس عادات ومعتقدات وممارسات المجتمعات الريفية. وغالباً ما تكون لهذه الطقوس والتقاليد جذور تاريخية وثقافية عميقة، وتلعب دوراً مهماً في تشكيل الهوية والنسيج الاجتماعي للمناطق الريفية. يستخدم الباحثون الذين يدرسون هذه التقاليد مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك الإثنوغرافيا والتاريخ الشفهي والأبحاث الأرشيفية، لفهم أهمية هذه الطقوس والتقاليد في حياة سكان الريف. نحتاج لنماذج تساعدنا على دراسة الطقوس والتقاليد في الريف لأنها تساعدنا على فهم الطرق التي يعبر بها الناس في المجتمعات.

النموذج النظري هو إطار فكري يستخدم لشرح أو توضيح ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر. يتم بناء النموذج النظري عن طريق تجميع المفاهيم والعلاقات بينها في هيكل منطقي. يهدف النموذج النظري إلى تحليل وفهم الظواهر المعقدة وتوفير إطار عام للبحث والتفسير. قد يتم استخدام النماذج النظرية في مجالات

مختلفة مثل الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، وغيره

وتشمل أنواع النماذج المستخدمة في العلوم والهندسة مثل النماذج الفيزيائية والنماذج الرياضية، والنماذج الحاسوبية، ويستخدم كذلك النموذج في التصميم الصناعي والمعماري. يشير النموذج إلى وصف افتراضي لظاهرة أو نظام يهدف إلى تمثيل أو محاكاة سلوك الظاهرة أو النظام المعني. وهو تمثيل، غالبًا ما يكون في شكل رياضي أو حسابي، يمكن استخدامه لإجراء تنبؤات أو شرح الملاحظات أو توجيه الإجراءات. يمكن أن يعتمد النموذج على الأدلة التجريبية، أو المبادئ النظرية، أو مزيج من الاثنين معا. يستخدم المصطلح أيضًا في سياق الموضة والتصميم والفن، حيث يكون النموذج هو الشخص الذي يمثل نمطًا أو تصميمًا معينا.

ثانيا: النماذج النظرية للتنمية الاجتماعية وتنمية المجتمعات:

هي إطار لفهم تطور المجتمع والمؤسسات الاجتماعية مع مرور الوقت. وهي تشمل وجهات نظر نظرية مختلفة، كما تشير النماذج إلى العملية التي من خلالها تقوم المجتمعات بتطوير وتحسين هياكلها وأنظمتها الاجتماعية. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير سياسات وبرامج اجتماعية جديدة، وتحسين الخدمات الاجتماعية القائمة، وتعزيز المساواة الاجتماعية والعدالة. ودعم العلاقة بين النمو الاجتماعي والتنمية الاجتماعية إنشاء مجتمع عادل ومنصف. وكلاهما ضروري لرفاه المجتمع ونجاحه بشكل عام. تعتبر نماذج تنمية المجتمع في المناطق الريفية مهمة أسباب:

أولاً، يساعد على تحديد التحديات الفريدة التي تواجهها المجتمعات الريفية، مثل محدودية الوصول إلى الموارد والبنية التحتية والخدمات. ومن خلال فهم هذه التحديات، يمكن لمطوري المجتمع إنشاء برامج ومبادرات مستهدفة لمعالجتها.

ثانياً، تساعد دراسة التنمية المجتمعية في المناطق الريفية على تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار. ويتم ذلك من خلال دعم الشركات المحلية، وخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية. ومن خلال التركيز على تنمية المجتمع في المناطق الريفية، من الممكن تحسين نوعية الحياة للسكان وخلق مستقبل أكثر استدامة. كما ان النموذج الأفضل للتنمية الحضرية هو مسألة معقدة ومتعددة الأوجه وتعتمد على الاحتياجات المحددة وسياق المدينة المعنية. ومع ذلك، هناك العديد من أفضل الممارسات والمبادئ التي ثبت أنها فعالة

في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والعادلة. وتشمل هذه:

1- **تطوير متعدد الاستخدامات:** إن تشجيع مزيج من الاستخدامات السكنية والتجارية والترفيهية داخل الحي يمكن أن يساعد في إنشاء مجتمعات أكثر حيوية وقابلة للمشي.
2- **النقل العام:** يمكن أن يساعد توفير خيارات النقل العام التي يسهل الوصول إليها والفعالة في تقليل الازدحام المروري وتلوث الهواء وفي الوقت نفسه تعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
3- **البنية التحتية الخضراء:** يمكن أن يساعد دمج المساحات الخضراء، مثل المتنزهات والحدائق المجتمعية، في تحسين جودة الهواء والمياه، وتقليل الجزر الحرارية، وتعزيز الصحة البدنية والعقلية.
4- **التخطيط الشامل:** إن ضمان أن تكون عمليات التخطيط شاملة وتشرك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمهمشة، يمكن أن يساعد في ضمان أن تكون التنمية الحضرية عادلة ومفيدة للجميع.
5- **التصميم التكيف المرن:** تصميم المدن لتكون قادرة على التكيف والمرونة مع الظروف المتغيرة، مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية، يمكن أن يساعد في ضمان استدامة التنمية الحضرية على المدى الطويل.

وبشكل عام، فإن أفضل نموذج للتنمية الحضرية هو النموذج الذي يعطي الأولوية للاستدامة والإنصاف والمرونة، مع مراعاة المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

من المؤكد أن **نموذج التنمية المستدامة** يمكن تطبيقها في المجتمعات الريفية والحضرية. يركز نموذج التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وهذا يشمل الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي المجتمعات الريفية، قد يعني هذا تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة، وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة. من المهم العمل مع المجتمع المحلي لتحديد احتياجاته وأولوياته المحددة والتأكد من تنفيذ أي مشاريع تنموية بطريقة مسؤولة بيئيًا ولا تضر بالنظام البيئي المحلي. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تواجه المجتمعات الريفية تحديات فريدة مثل البنية التحتية المحدودة ووسائل النقل، لذلك من المهم أخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. كما ان هناك عدة نماذج للتنمية المستدامة للمناطق

الحضرية وتختلف تبعًا لخصائص المنطقة وظروفها. وهنا بعض النماذج:

1- **التنمية المستدامة الاجتماعية:** تركز على الادارة الجيدة للموارد ونسج شبكات العمل الاجتماعي وتشجيع التعاون المشترك
2- **التنمية المستدامة الاقتصادية:** تتمثل في بناء شراكات بين الشركات والمجتمع والحكومة لتطوير اقتصاد مستدام مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة.
3- **التنمية المستدامة البيئية:** عادة ما يتعلق الأمر بتحسين الجودة البيئية وإدارة النفايات وحماية المناطق الطبيعية.
4- **التنمية المستدامة المتكاملة:** تمثل في استخدام النماذج السابقة بشكل متكامل لتحقيق تنمية مستدامة **التنمية المستدامة التشاركية:** تشجع مشاركة كافة فئات المجتمع في عملية التخطيط والتنفيذ والإدارة يمكن استخدام أي من هذه النماذج أو تكوين دمج بين هذه النماذج في تصميم استراتيجية تنموية مستدامة للمنطقة الحضرية.

الأهداف الاجتماعية للتنمية:

هي مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للجميع. تشمل الأهداف الاجتماعية للتنمية مجموعة واسعة من المسائل التي يجب التركيز عليها بما في ذلك الفقر، والجوع، والصحة والرفاهية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام، وتوفير الطاقة المستدامة، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي، والمدن المستدامة، والانتاج والاستهلاك المستدامين، وتحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وشراكات عالمية لتحقيق التنمية المستدامة. تم تحديد هذه الأهداف في إطار أجندة مصر للتنمية المستدامة 2030.

<u>نماذج تنمية المجتمع:</u>

تعتبر الخدمة الاجتماعية مهنة تعتمد علي الممارسة و لما كان الواقع الاجتماعي ملئ بالعديد من المتغيرات وعلاقات متشابكة ومتداخلة ومعقدة بين المتغيرات لذلك يسعى الممارس وخصوصا في تنمية المجتمع ان يستوعب تلك المتغيرات وان يفهم كافة العلاقات بينهم وان يفهم مشكلات المجتمع المحلي وان يحدد اساليب التدخل المهني لذلك فان الممارس يستخدم نموذج نظري يوجه ممارسته لقد بدأت عملية بناء

النماذج بمرحلة تمهيدية قامت علي اساس الربط بين المتغيرات الهامة في الممارسة ومنها محاولات جاءت بعزل بعض متغيرات الممارسة والربط بينها ومنها ما يلى:

1- **محاولة مارتن داين ودوبرت موريس 1962:** حيث ربطا بين كل من اهداف الممارسة وبناء المنظمة والاستراتيجيات المستخدمة.
2- **محاولة رولاند وراين 1965:** وفيها يربط بين ثلاث متغيرات هي درجة الاتفاق حول الاهداف والاستراتيجيات والأدوات.
3- **محاولة دجوان واي واشتل:** وهي ربطت بين نوع بناء القوة في المجتمع المحلي وبين الاستراتيجيات.
4- **محاولة بلوم ميراندا وماي:** وحاول الربط بين الاهداف والاستراتيجيات

والحقيقة ان كل هذه المحاولات قد تمخضت عن ادراك تعدد اشكال ممارسة طريقة تنظيم المجتمع كما مهدت لظهور نماذج نظرية متكاملة للممارسة مما ادي لظهور نظرية جاك وهي تؤكد تعدد اشكال ممارسة العمل مع المجتمع ويعتبر نموذج جاك روثمان. اهم محاولة ظهرت حتى الان لتحديد هيكل نظري لتنمية المجتمع مع توضيح تفصيلي لكافة ابعاد ومتغيرات الممارسة وهذا الهيكل النظري يفيد من ناحيتين:

1- استفادة الممارسين الميدانيين ويرشد تدخلهم المهني.
2- استفادة الباحثين حيث يستطيعون استخلاص فروض قابلة الاختبار في الميدان.

حيث ثلاثة نماذج لممارسة العمل لتنمية المجتمع في الخدمة الاجتماعية وهذه النماذج هي:

- التنمية المحلية
- العمل الاجتماعي
- التخطيط الاجتماعي

ان هذه النماذج مثالية ولهذا فهي متداخلة في الواقع العملي كما ان هذه النماذج ليس بديلة لبعضها البعض حيث يمكن المزج بينها وان نموذج من هذه النماذج يرتبط تماما بكل المتغيرات الممارسة ويحكى تصورا خاصا وفيما يلى شرح لهذه النماذج:

ثالثا: نموذج التنمية المحلية:

لقد حظت التنمية المحلية باهتمام العديد من المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع من جوانب مختلفة، ومداخل متعددة ويمكن عموما حصر مداخل التنمية المحلية.

التنمية المحلية باعتبارها برنامجا (ارثر دانهام):

ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف ويذهب " ساند رز" إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة، ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق مجموعة من الأنشطة، مع التركيز على البرامج وليس الجماهير.

وهنا يميل التركيز على البرنامج نفسه وليس على ما يحدث للأشخاص المعنيين به، فيصبح البرنامج في حد ذاته هو الهدف، ومن المفكرين الذين تناولوا التنمية المحلية على أنها برنامج نجد " آرثر دانهام" الذي اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي" جهود منظمة لتحسين ظروف حياة المجتمع وتحسين قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي كما يعرف كل من "ماري ويل ودوريس غامبل" نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية على أنه نموذج للممارسة المهنية لتنمية المجتمع يستهدف تنمية أساليب العمل داخل المؤسسات الاجتماعية وتطوير البرامج وتكوين الروابط المجتمعية من قادة من أجل تحقيق أهداف المؤسسات الاجتماعية وإحداث التنمية في المجتمع كما يعرف بانة احد نماذج الممارسة المهنية والذي يهتم بتحسين الخدمات الموجودة والتي تقدمها المؤسسات الاجتماعية ويقوم بتصميم الخدمات للفئات المستفيدة من هذه المؤسسات.

أهداف نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية الى:

يهدف نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية إلي تصميم وتنفيذ وتحسين وتقويم البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية والتي تم وضعها وفقا للاحتياجات الواقعية لسكان المجتمع، وتتضمن:

- تحسين الاداء المؤسسي للعاملين بالمؤسسات الاجتماعية وإكسابهم القدرة على الممارسة المهنية الفعالة
- تنمية القدرات الادارية للعاملين بالمؤسسات الاجتماعية وإكسابهم مهارات التعامل مع المجتمع، والتي

منها مهارات معرفية ومهارات مهنية

- تصميم برامج جديدة تساهم في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع
- تطوير الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للفئات المستهدفة.
- ويهدف النموذج إلى مواجهة المشكلات داخل المنظمة من خلال دعم عمليات الابتكار والتطوير والأبداع لتصميم وتنفيذ البرامج التنموية والروابط المجتمعية.

عناصر نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعي

- يقوم نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية علي مجموعة من العناصر الاساسية والتي تمثل عناصر ممارسة النموذج بصفة خاصة
- الاستراتيجيات التي يرتكز عليها نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعي
- التكتيكات التي يعتمد عليها نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية
- الأدوات المهنية التي يعتمد عليها نموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعية
- ادوار المنظم الاجتماعي وفقا لنموذج تنمية البرامج والروابط المجتمعي

<u>التنمية المحلية بوصفها عملية:</u>

أن هذا المدخل يركز على سلسلة العمليات المتتالية والمتعاقبة التي ينتقل فيها النسق من النموذج البسيط إلى النموذج الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأغلبية شؤون المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه نيابة عن بقية الأفراد إلى الحالة التي يقرر فيها أفراد المجتمع ككل مصيره ويعملون معا على تنظيمه وتوجيهه، حيث إن هذا الانتقال من البساطة إلى التعقيد يمكن قياسه في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو– اجتماعية.

وقد تناول العديد من المفكرين والمهتمين بالتنمية المحلية من هذا المدخل، ومن أمثلة على ذلك هيئة التعاون الدولية في واشنطن التي ترى أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع المحلي على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشكلاتهم العام والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لتحقيق احتياجاتهم وحل مشاكلهم، وانجاز هذه المخططات بأقصى درجة

من الاعتماد على موارد المجتمع المحلي، فزيادة على هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التي يحصلون عليها من الهيأة الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي.

التنمية المحلية بوصفها حركة:

وهنا لا يمكن التركيز على مفهوم البرامج وإنما على الارتباط الجماهيري وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحول والى عنصر ايجابي في الموقف الإنمائي من خلال قضية التقدم، على أن التنمية المحلية كحركة يمكن أن تصاغ صياغة نظامية، والمحاولة التي يقدمها " ساند رز" تعبر عن فصل تعسفي لمكونات التنمية، لان التنمية تتضمن ككل تلك المكونات، وهذه المكونات لا يمكن أن ننظر إليها كل على حدى، فهي مكونات لمركب واحد، وهي بذلك تتكامل بنائيا ووظيفيا في ضوء الإطار العام للاحتياجات المجتمع وأولوياته وبتأثير ثقافة المجتمع وإمكانياته.

التنمية المحلية باعتبارها منهجا:

وهنا يمكن التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويظل الاهتمام في هذا البعد بالتنمية كعملية قائمة، ولكن الاختلاف في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف.

إذ تعتبر التنمية المحلية كمنهج لأنها أسلوب يهدف إلى إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، وعلى العموم يمكن القول أن تنمية المجتمع المحلي تستخدم كمنهج أو طريقة للوصول بالمجتمع المحلي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية بما يشبع رغبات أفراده.

وعلى الرغم من الاختلاف في الإطار النظري لتنمية المجتمع إلا أن هناك تأكيدا على أنها تقوم على تضافر مجهودات الجماعات المحلية بإتباع منهج علمي ومن خلال عملية يمر بها المجتمع لإحداث التغيير المقصود، ومع تعدد المراحل النظرية لتنمية المجتمع المحلي ألا أنها جميعا لا تقوم على الإكراه بحكم أن تنمية المجتمع تقوم على الجهود الطواعية التي يقدمها أفراد وجماعات المجتمع باعتبارهم دون إكراه، رغبة منهم في المشاركة لإحداث التغيير وهذا يتطلب بالضرورة إقناعهم بجدوى هذا التغيير.

حيث يعتبر العمل مع مجتمع المنظمة هو التعامل المهني مع مكونات المنظمة الاجتماعية ومجتمعها الذاتي لمساعدتها علي خدمة الافراد بفاعلية متزايدة. (حيث يستفاد من نموذج العمل مع مجتمع المنظمة في تفعيل بناء قدرات تطبيق الشفافية واتخاذ القرار والرؤية الاستراتيجية ودورها لتطوير عمل الجمعيات الاهلية لتدبير التمويل وتوفير الموارد المالية والمعلومات والبيانات الواضحة وكشف حساب خاص بالإدارة من خلال التقارير الدورية ومدي علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى في المجتمع وذلك لبناء قدراتها المؤسسية.

رابعا: العمل الاجتماعي كنموذج من نماذج تنمية المجتمع:

لقد شهد العالم – ولا يزال يشهد– أزمات ومشاكل معقدة ومتداخلة، ادت الى حدوث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، ولعل من ابرزها تلك الاحداث والثورات التي بدأت تسود عددا من الدول العربية منذ العام 2011 والتي اطلق عليها (الربيع العربي) حيث حظيت تلك الثورات والاحتجاجات والمطالبات الشعبية باهتمام الخبراء والسياسيين والباحثين لما نجم عنها من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية كما شهد العالم انتشار ظاهرة الارهاب وأثارها المدمرة بالإضافة الى مشاكل الفقر والهجرات القسرية وانتشار الجرائم. ولذلك برزت دعوات من كافة المختصين للاهتمام بالقضايا الكبرى كالفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية والعناية بالمهشمين وتعزيز دور الشباب وإعادة صياغة للعقد الاجتماعي واستثمار رأس المال الاجتماعي والإصلاح السياسي والاقتصادي، والاجتماعي، ومكافحة التطرف، والإرهاب. وهو الامر الذي يتطلب تعبئة واستثمار كافة الطاقات والموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتقنية والاجتماعية في المجتمعات وتوجيهها لحل المشكلات وإشباع الاحتياجات، وبالرغم من ذلك كله فانه من الملاحظ غياب المهتمين بالعمل الاجتماعي عن الساحة، بل وانعدام اي دور للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تلك القضايا.

لقد بات في حكم اليقين بأنه لم يعد من الممكن قبول بقاء الخدمة الاجتماعية في ثوبها التقليدي، سواء على الصعيد الاكاديمي او البحثي او الممارسة المهنية وإنما يجب على القائمين عليها العمل على تطوير قاعدتها المعرفية والمهارية والأخلاقية كي تتمكن من التفاعل مع القضايا المجتمعية المستجدة في المجتمعات العربية وكذلك اجراء الابحاث العلمية ذات الصلة كي تتمكن من القيام بدور فعال على كافة

المستويات. لذلك فان القناعة بان الخدمة الاجتماعية بإمكانها ومن خلال (العمل الاجتماعي) كنموذج من نماذج تنمية وتنظيم المجتمع ان تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

في ضوء ذلك فان العمل الاجتماعي **(Social Action)** يعتبر منهجا من مناهج تنمية المجتمع يهدف لإحداث تغيير هادف في المجتمعات ووقايتها من التغيرات السلبية وتمكين المحرومين والمهمشين والفقراء ويتطلب ذلك احداث تغيير في البناءات والأوضاع الاجتماعية لتحقيق اهداف المجتمع.

مفهوم العمل الاجتماعي:

يعتبر العمل الاجتماعي منهج او نموذج تستخدمه طريقة تنمية و تنظيم المجتمع لإحداث التغيير الهادف والمقصودْ في البناءات المجتمعية او الحد من التغييرات السلبية او توجيه التغيير وإحداث تغييرات ايجابية و يمكن استخدامه مع كافة فئات المجتمع: الاطفال، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، الخ وبالتالي يعتبر اداة قوية لإحداث التغيير الهادف من خلال تجميع الجهود ورفع الوعي وتمكين الافراد في المجتمعات، ويستخدم للتعامل مع مشكلات المجتمعات والتي من بينها: عدم العدالة الاجتماعية والظلم والفساد والتهميش والفقر والبطالة من خلال اعادة توزيع السلطة والثروة في المجتمعات و بين الجماعات المهيمنة والأقليات والجماعات المحرومة والمهمشة على ان يتم ذلك كله بمشاركة الناس في كافة الجهود والقرارات التي تمس حياتهم حيث ان مشاكل الافراد وان بدت فردية ولكنها في النهاية اجتماعية مع الادراك بان هذا التصور يستمد شرعيته ومبرراته من فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية القائمة على الايمان بضرورة الدفاع عن حقوق الانسان وتحديدا الفئات المهمشة من خلال العمل الجمعي والتشاركي.

منهج من مناهج ونماذج تنمية المجتمع يهدف لإحداث التغيير الايجابي بعيد المدى على مستوى الافراد والمجتمعات، والسياسات، والمنظمات، والمؤسسات، لمواجهة المشكلات، والحاجات المجتمعية، والوقاية من التغيرات السلبية، بهدف اعادة التوازن للمجتمع والتوزيع العادل للقوى والموارد بين سكان المجتمع بعدالة مع التركيز على تمكين الفئات المهمشة والمحرومة، والفقراء، والمرأة، والطفل.

<u>ويقوم نموذج العمل الاجتماعي على فرض أساسي يتمثل:</u>

1- بان هناك جماعات داخل المجتمع تتعرض لاضطهاد والتهميش نتيجة خلل في البناء الهيكلي للمجتمع وعدم المبالاة وعدم فهم للاحتياجات، ولذلك يقوم اخصائي تنمية المجتمع بمساعدة الناس

والجماعات للتعاون من اجل حل هذه المشكلات وإشباع الاحتياجات، من خلال العمل الاجتماعي باعتباره نشاطا منظما يحظى بشرعية يتضمن تحريك الرأي العام من خلال التشريعات والسياسات والإدارة العامة من اجل ايجاد رأي عام للاتفاق على المشكلات والأهداف المجتمعية المطلوب تحقيقها والعمل على مواجهتها وتوفير الحلول المناسبة لها.

2- ان العمل الاجتماعي كمنهج من مناهج الخدمة الاجتماعية وممارستها يهدف الى تحريك الناس لا حداث التغيرات الجوهرية بعيدة المدى من خلال الحركات الاجتماعية والاصلاح السياسي والتشريعات والعدالة الاجتماعية.

يمكن للعمل الاجتماعي ان يلعب دور في تحريك الجماهير وتعزيز العدالة الاجتماعية وتفعيل راس المال الاجتماعي، فقد اشاروا الى ان الواقع الحالي للمجتمع يتطلب تفعيل دور العمل الاجتماعي وذلك "لان المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد يتطلب العمل الجمعي والدفاع عن الفقراء والمهمشين وتفعيل العمل التطوعي واستثمار راس المال الاجتماعي".

مبررات عرضنا لنموذج العمل الاجتماعي:

ينطلق النموذج من عدة مبررات تتعلق بواقع وظروف المجتمع بدء من الاحتياجات والمشكلات المجتمعية المتجددة حيث تسعى المجتمعات وباستمرار لتحسين أوضاعها والوصول إلى أعلى درجات التقدم على اعتبار ان الاحتياجات متجددة، كما ان التعامل مع المشكلات الكبرى كالفقر والبطالة والعنف والانحراف يتطلب فهما واسلوبا ملائما بعيدا عن النظرة التقليدية بالإضافة الى ان العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وحقوق الانسان اصبحت من اولويات المجتمعات ودفعت الكثير من المواطنين في معظم الدول العربية للتعبير عن ذلك بشتى السبل لان العدل والمساواة أساس المواطنة، وبالتالي فإن إحساس الناس بالظلم وعدم العدالة والغربة في أوطانهم، سيفقدهم الحماس للعمل من أجل مجتمعهم، وبالتالي يعزفون عن المشاركة السياسية او في اي جهد مجتمعي حتى لو كان من أجل تحسين أوضاعهم ولعل من الامثلة الواضحة ما اطلق عليه الربيع العربي الذي يؤكد ان الاحساس بعدم العدالة والظلم والتهميش كلها تشكل حطبا لإشعال نار الثورات وقد تكون من اهم اسباب خروج الناس للشارع.

كما ان شح الموارد المادية في المجتمع يتطلب استثمار كافة الطاقات لتعويض شح الموارد ومن بينها راس المال الاجتماعي باعتباره الطريق المباشر والأقصر للتعامل مع القضايا والاحتياجات والمشكلات المجتمعية. لأنه يُمكّن الأفراد والجماعات والمجتمعات من الوصول للموارد ذات القيمة بالنسبة إليهم لقد أصبح من المدرك أن نجاح التنمية يُقاس بمدى مشاركة أفراد المجتمع والثقة بالآخرين وبالمؤسسات الحكومية والعاملين فيها والتسامح والتفاؤل لأن التنمية بحاجة إلى شروط اجتماعية، فهي بحاجة إلى فاعلين على درجة عالية من الثقة والشفافية وقيم ومعايير وشبكات اجتماعية وأهداف مشتركة، وهي مكونات رأس المال الاجتماعي.

قد لا نبتعد عن الحقيقة اذا ما قلنا بان من اهم العوامل التي اسهمت في احداث الربيع العربي الاحساس بعدم العدالة وانتشار الفساد لذلك اصبحت مكافحة الفساد والمساءلة والشفافية من اهم مطالب الشعوب والدول والحركات الشعبية والاحتجاجات حيث ان معظم الدول العربية لم تلتزم بالحكم الرشيد. وقد اشارت بعض الدراسات الى ضعف دور الخدمة في التعامل على مستوى السياسات أو الدفاع عن المهمشين من خلال التشريعات والعمل الاجتماعي. والعمل الاجتماعي يمكن ان يسهم من خلال العمل الجمعي واشراك المواطنين والمنظمات الأهلية والتطوعية في ادارة شؤون المجتمع بشفافية واحترام سيادة القانون والمساواة كما يتضمن تحقيق الحوكمه التي تساعد في مقاومة اشكال الفساد من خلال اتاحة الفرصة للمواطنين لمعرفة ما يجري في وطنهم وتعطيهم صوتا فيما يخص امور حياتهم.

فشل نموذج التنمية من الاعلى للأسفل وبالتالي الحاجة الى مشاركة المواطنين في كافة الجهود التي تتعلق بشؤونهم، تزايد الاحتياجات المجتمعية والحاجة لتضافر كافة المنظمات والقطاعات والمؤسسات،

الحاجة الى ترسيخ ونشر وتحقيق العدالة الاجتماعية، ازدياد الثورات والاحتجاجات الشعبية، تقلص دور الدولة، تفعيل دور الخدمة الاجتماعية لتواكب المستجدات وتحقق فلسفتها ومبادئها بالعمل على كافة المستويات وتحديدا على مستوى السياسات والمجتمعات.

ولذلك فان العمل الاجتماعي هو النموذج المناسب لأنه يعمل مع الناس بشكل جمعي لفهم مشكلاتهم واحتياجاتهم ووضع الاولويات لها وتحريك الراي العام نظرا لان المشكلات وان كانت فردية في ظاهرها الا ان لها اسبابا اجتماعية وحلول جمعية بل ان نموذج العمل الاجتماعي باعتباره من مناهج الخدمة الاجتماعية

يمكن اعتباره ليس فقط منهج وإنما فلسفة توجه جهود الخدمة الاجتماعية لذلك فان مهنة الخدمة الاجتماعية لا يمكن ولا يجوز ان تكون حيادية نحو الاحداث الانسانية و جمود الاوضاع في المجتمعات ولا الظلم والقهر والتهميش والمنظم الاجتماعي حين يقوم بأدواره (المحفز، والمدافع، والوسيط الخبير). إنما هو في حقيقة الأمر يعمل على تقوية واستثمار طاقات المجتمع وتعزيز الرأسمال الاجتماعي من خلال استخدام كافة نماذج واستراتيجيات تنمية المجتمع والتي من بينها (نموذج العمل الاجتماعي) للتعامل مع الحاجات والمشكلات المجتمعية بفاعلية.

أهداف العمل الاجتماعي:

نظرا لان المجتمعات تواجه تغيرات ومشكلات كثيرة من مثل الحروب والكوارث والإرهاب والفقر والبطالة والانحراف والجريمة لذلك فان مهنة الخدمة الاجتماعية تعملْ على الوقاية من التغيير السلبي او توجيه التغيرات للصالح العام وإحداث التغيير الايجابي سواء على الصعيد الفكري او العملي من اجل التأثير في البناءات الفكرية_والثقافية والتعامل مع نتائج التغيير السلبي من اجل الحد من اثاره. ومع القناعة بان التغيير ليس بالأمر الهين إلا ان الاساس في التغيير هو العمل على تغيير افكار ومفاهيم ومعتقدات الناس السلبية، لذلك فان العمل الاجتماعي بما يمتلكه من قدرة على تجميع الموارد والجهود واستثمارها بفاعلية يمكنه مساعدة الناس لا حداث التغيير الهادف لإشباع هذه الاحتياجات و مواجهة المشكلات والعمل على تحرير المظلومين والمحرومين والفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية ولذلك فان هناك حاجة لبناء نموذج جديد للتنمية يتناسب وظروف المجتمعات العربية بحيث يكون للعمل الاجتماعي دور فيه وصولا لعقد اجتماعي جديد وخصوصا ان من ميزات العمل الاجتماعي ايمانه بان لدى الناس طاقات وان اطلاقها يتطلب العمل معهم وليس نيابة عنهم.

مواجهة الاحتياجات والمشكلات، تحسين الظروف العامة وخصوصا تلك التي تخص العدد الاكبر من الناس، التأثير في السياسات والقرارات التي تتخذها المؤسسات، تقديم برامج واليات عمل جديدة، اعادة بناء السلطة وتوزيع الثروة والموارد، التأثير في البناءات الفكرية وتحسين الاوضاع الصحية والتعليمية والرعاية والخدمات الاجتماعية

أن الخدمة الاجتماعية مطالبة ان تترك دور المتفرج او العمل بسياسة ردة الفعل والاكتفاء، بل عليها ان تُسهم في التدخل والتأثير في رسم او تعديل وتقييم السياسات الاجتماعية والتشريعات، مع التركيز في كل الاحوال على احترام حقوق الانسان وضمان العدالة الاجتماعية، ولعل التحدي الذي يواجه الدول العربية الاجابة على سؤال حول: ما هو النموذج الامثل لتحقيق التنمية ومواجهة الاحتياجات المستجدة؟ لقد جربت عدة نماذج للتنمية وربما باءت معظمها بالفشل وقد ساهمت عوامل عدة في ذلك الفشل حيث ازدادت معدلات البطالة وغاب الحس والشعور بالمسؤولية من قبل غالبية المواطنين الامر الذي ادى الى عزوف المواطنين عن المشاركة في القضايا التي تخصهم وبالتالي الغربة بين المواطن والدولة (الحكومات) ولذلك فان هناك حاجة ماسة للوصول لنماذج تنمية شاملة وتشرك المواطن في كافة القرارات التي تخصه وتحترم حقوق كافة فئات المجتمع بدون تمييز وتعزز دور المرأة بحيث يصبح المواطن (مالكا وليس مستأجرا في وطنه). ولعل نموذج العمل الاجتماعي بما يملك من اليات مناسب للإسهام في تحقيق ذلك لأنه نموذج قائم على جمع الجهود وتوجيه الطاقات واستثمار الموارد و الامكانيات من خلال بناء الوعي بين الناس وبناء سياسات من شانها احداث التغيير والتعامل مع الحاجات والمشكلات المجتمعية وباعتباره نموذجا يستند في عمله الى مبادئ و فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية والتي تؤمن بان الناس ليسوا سلبيين ولا بد من الاستفادة من طاقاتهم المختلفة ومن خبراتهم لإعادة الانتاج الفكري وطريقة التفكير بشراكة ليصلوا للقول (لا لأي قرارات تخصنا بدوننا).

خطوات نموذج العمل الاجتماعي:

قد تختلف الآراء حيال خطوات العمل الاجتماعي تبعا للاختلاف بين المجتمعات (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا) ولكن واستنادا لفلسفة وقيم الخدمة الاجتماعية فان العمل الاجتماعي منهج يقوم على عدة مبادئ من أهمها بناء المصداقية والثقة مع المجتمع وبين مكونات المجتمع لان الثقة هي الاساس لتمكين الأخصائي الاجتماعي من عمله، ويتطلب ذلك احترام الاخر و اتخاذ مواقف ايجابية نحو المعارضين وإعطاء الامثلة الايجابية، واختيار المشكلات والاحتياجات المشتركة لأكبر عدد ممكن من الناس وتقديم نماذج للنجاحات للوصول في النهاية لتكوين صورة ايجابية عن القيادات والمنظمات بالإضافة الى كسب الشرعية والتي تعني اقناع الناس والرأي العام بان اهداف التحرك اخلاقية استنادا للقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية والقوانين الدولية والمحلية مثل (الدفاع عن حقوق المرأة والطفل و ذوي الاحتياجات الخاصة) وحتى

يتمكن الاخصائي الاجتماعي من القيام بذلك فانه بحاجة للمعرفة والقيم الاخلاقية و المهارات المهنية **(المهارة في تكوين العلاقات و مهارات الاتصال والتواصل و المهارات التحليلية والبحثية)** لذلك فان ممارسة منهج العمل الاجتماعي تتم وفقا لخطوات متتالية ومتداخلة ولعل من بينها:

اولا: تحديد المجتمع المستهدف واحتياجاته ومشكلاته: ان تحديد المجتمع المستهدف (وحدة العمل) بكل مقوماته الفيزيقية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية خطوة في غاية الاهمية، وحيث ان المجتمع ليس مجرد افراد على رقعة جغرافية بل افراد تربطهم وتجمعهم افكار ومشاعر وقيم واحتياجات مشتركة لذلك فان الامر يتطلب معرفة دقيقة بكل مقومات المجتمع وموارده وإمكانياته المادية والبشرية والانسانية ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وكذلك تحديد القوى المؤثرة في المجتمع وأوزانها ودور العوامل الدينية والقيمة في تشكيل المجتمع. كما لا بد من رسم خارطة توزيع القوة والثروة في المجتمع ويتضمن ذلك كافة القطاعات والقيادات المجتمعية ويشمل كذلك تحديد وتحليل الانظمة القائمة والأوضاع السابقة، وفي ضوء ذلك يتم تحديد الاهتمامات والاحتياجات المشتركة مع مراعاة تحليل الوضع الاجتماعي السابق في المجتمع حيث يوجد مشاريع وخبرات سابقة لا بد من البناء عليها والاستفادة منها وليس البدء دائما من نقطة الصفر. وكذلك يلزم تحديد الانظمة الاجتماعية ذات العلاقة سواء اكانت انظمة سياسية، او اجتماعية، او اقتصادية، او ثقافية، مع ضرورة الانتباه الى بعض القوى التي تسيطر على المجتمع وتأثيرها وسبل التعامل معها وتحديد معيقات العمل وقوى الشد العكسي وأصحاب المصالح، ويمكن للأخصائي الاجتماعي استخدام استراتيجية الاقناع او الضغط من اجل الوصول لأكبر قدر من الاتفاق.

ثانيا: تكوين المجموعات وبناء التحالفات وتمكين الناس: نظرا لتعدد العوامل المؤثرة في المجتمعات سواء سلبا ام ايجابا، فان في كل مجتمع افرادا او جماعات او منظمات قد تتعارض مصالحها مع المصلحة العامة للمجتمع، وبالتالي فان اصحاب هذه المصالح قد يعرقلون العمل الجمعي ويصبحون من قوى الشد العكسي، كما ان بعض الافراد يتصفون بالسلبية او الفردية. وحيث ان نموذج العمل الاجتماعي في اساسه يقوم على العمل الجماعي (تحريك المجموع والعمل بروح الجماعة وبشكل منظم) لذلك تبرز اهمية تشكيل المجموعات وبناء التحالفات المؤثرة بالاستفادة من منظمات المجتمع المدني والقيادات الشعبية ووسائل الاعلام وبإشراك المهمشين والمحرومين انفسهم لتشكيل الرأي العام ومجموعات الضغط وتلك التي تتبنى الدفاع عن

حقوق الانسان والمرأة والطفل والفئات المستضعفة وبالتالي تكون هذه المجموعات او الجماعات قادرة على تحريك المجتمعات في الاتجاه السليم.

ثالثا: اتخاذ القرارات والالتزام بالعمل: في ضوء كل ما سبق تصبح الاهداف المجتمعية واولوياتها واضحة للجميع ومتفق عليها وبالتالي يتم التخطيط (بمشاركة المواطنين) لوضع وتنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لإشباع الاحتياجات وحل المشكلات من خلال المواءمة بين الحاجات والإمكانيات ولا بد ان تتم كافة الجهود والمشاريع بالتعاون مع المواطنين حيث ان ما يميز هذه المرحلة ان كافة القرارات التي تتخذ يجب ان تكون بمشاركة المواطنين. وقد تتضمن تلك المشاريع اقتراح التشريعات اللازمة واتخاذ قرارات سياسية تتطلب وعيا وقناعة وتأييد من خلال وسائل الاعلام المختلفة وجماعات الضغط وتتصف بالشفافية والمكاشفة حيث ترافق كافة الخطوات عملية تقييم بأسلوب منهجي من خلال التأكد باستمرار من الاجابة على مجموعة من الاسئلة: هل تم انجاز ما هو مطلوب؟ ما افضل الوسائل المستخدمة؟ هل تم استثمار الموارد المادية وغير المادية بكفاءة؟ ما لذي كان يمكن القيام به لتحقيق نتائج افضل؟ ما الدروس المستفادة والتي يمكن مراعاتها عند القيام بأعمال اخرى؟ وهنا لا بد للخدمة الاجتماعية ان تثبت قدرتها بالعمل على مستوى المجتمعات من خلال رسم السياسات. ونموذج العمل الاجتماعي بمقوماته يمكن ان يقوم بدور في هذا المجال. الادراك بان عمليات التطوير والتحديث ستواجه بعقبات كثيرة لدرجة قد تشعر البعض باليأس والاحباط والإعياء المهني، ولعل من اهم تلك العقبات اصطباغ (العمل الاجتماعي) كما تم توضيحه بمصطلحات ومفاهيم قد تكون اقرب للمفاهيم السياسية الامر الذي قد يشكل عزوفا لدى البعض وخصوصا بأن كلمة (سياسة) احتلت موقعا غير مرغوب به في العقل العربي يتراوح ما بين الخوف والاشمئزاز لذلك من الضروري:

1- بتدريس مساق العمل الاجتماعي في تخصص الخدمة الاجتماعية اكاديميا وممارسة.
2- ضرورة تبني هذا النموذج من قبل المنظمات غير الحكومية على مختلف مساميتها والمؤسسات المعنية بالشباب وتنمية المجتمعات والادارة المحلية.
3- الحاجة الى مزيد من الابحاث الجادة والمتعمقة للوصول لخدمة اجتماعية معترف بها وتمارس من قبل اخصائيين اجتماعيين لديهم الكفاءة والقدرة على ممارسة ادوارهم المهنية المطلوبة ومن بينها نموذج العمل الاجتماعي.

الخطوات والوسائل:

بلورة احتياجات ومشكلات المجتمع وإمكانياته وطاقاته وتجميع الجهود بمشاركته من خلال الاعلام، الاحتجاجات والمسيرات والمظاهرات وكافة وسائل الضغط الشعبي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجماعات المتطوعين والقيادات الشعبية وسن التشريعات ورسم السياسات باستخدام عدة استراتيجيات.

الاستراتيجيات

1- تقوية الشراكة بين اعضاء المجتمع ومؤسساته.
2- تحديد مشكلات واحتياجات المجتمع بالتشارك.
3- تعزيز دور المجتمع بكل فئاته في حل المشكلات.
4- ربط الاحتياجات والمشكلات بالإمكانيات لحلها.
5- استخدام الاستراتيجيات الملائمة (مواجهة، عمل مباشر، نفاوض صراع وتوافق) استراتيجية التعليم الاقناع التسهيل القوة والسلطة.

المبادئ:

1- بناء المصداقية ما بين المجتمع والأخصائيين الاجتماعيين ومع فئات المجتمع مع بعضها البعض
2- اعطاء الامثلة العملية على نجاح استراتيجيات العمل الاجتماعي

أدوار الأخصائي:

من اجل تمكين افراد المجتمع وتحفيزهم للعمل الجماعي وتحريك الطاقات والقيادات المحلية وبناء التحالفات والعمل بتوازن بين مستويات الخدمة واستثمار الموارد باستخدام الاستراتيجية المناسبة يقوم الاخصائي الاجتماعي بنشر الوعي واستخدام القوة المجتمعية وتوحيد الناس حول القضايا المشتركة وبالتالي القيام بدور المعلم والمدافع والوسيط والخبير والاستشاري والمحلل والباحث ومنظم الجماعات.

المهارات:

1- اقامة العلاقات الانسانية / التواصل / التحليل التفاوض /حل المشكلات / حل الصراعات / مهارات بحثية /تدريبية/ ادارية / التفاوض /ادارة الازمات /الخ **الخطوات**

2- تحديد مجتمع العمل (جغرافيا او/ووظيفيا) وفهمه وتحليله وتحديد النظم القائمة والفاعلة فيه والقوى والإمكانيات. والجماعات وخبرات النجاح والفشل وتحقيق الاعتراف المجتمعي وبناء التحالفات

3- بناء الوعي والإدراك وبالتالي تحديد الاحتياجات والمشكلات الاكثر الحاحا والأكثر تأثيرا في المجتمع بالمشاركة وتحديد وسائل تحقيق الاهداف ووضع الخطط

4- تنظيم وتحريك جهود الافراد والمنظمات والقيادات وتوجيهها نحو تحقيق الاهداف المشتركة بكل السبل ما عدا العنف

5- تطوير استراتيجيات وخطط وبرامج التحرك والأهداف وسبل تحقيقها

6- مباشرة التنفيذ للبرامج والأنشطة بمشاركة كافة مكونات المجتمع

7- متابعة وتقويم كافة الاجراءات والخطوات والمخرجات واتخاذ ما يلزم من اجراءات

معوقات تواجهنا عند تطبيق النموذج:

1- قد تكون هناك مقاومة لعدم وجود الارادة السياسية والخوف من العمل الجماعي وخصوصا ان العلاقة بين الدولة (النظام) والمواطن في معظم الدول العربية تتسم بانعدام الثقة او التشكيك وبالتالي فان مفهوم العمل الاجتماعي قد يبدو مفهوما سياسيا اكثر من كونه اجتماعيا وقد يفهم على انه تحريض وليس تفعيل او تمكين.

2- قد لا تكون ثقافة العمل الجمعي او حتى ثقافة الأحزاب او الثقافة السياسية قد ترسخت لدى الانسان العربي وبالتالي لا زالت المصلحة الفردية او العشائرية تسيطر على اتجاهات وسلوكيات الناس.

3- نقص الكوادر البشرية المؤهلة: الحاجة الى كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا جيدا وتحديدا في مجال الخدمة الاجتماعية (تنمية المجتمع).

4- تقليدية الخدمة الاجتماعية وجمودها: لا بد من الخروج من نفق التقليدية سواء في دراسة او تدريس او ممارسة الخدمة الاجتماعية التقليدية.

خامسا: نموذج التخطيط الاجتماعي:

يشير التخطيط الاجتماعي إلى عملية تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج لمعالجة قضايا اجتماعية محددة وتحسين رفاهية المجتمع. يمكن أن يشمل ذلك تقييم احتياجات المجتمع، وتحديد الأهداف،

ووضع وتنفيذ خطط لمعالجة قضايا مثل الفقر والتشرد والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الاهتمامات الاجتماعية. التخطيط الاجتماعي هو مجال متعدد التخصصات يعتمد على الخبرات من مجموعة متنوعة من المجالات، يشير التخطيط الاجتماعي إلى عملية تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق أهداف أو غايات اجتماعية محددة. ويمكن أن يشمل ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك تنمية المجتمع، والتخطيط الحضري، وتطوير السياسات الاجتماعية. وهو مجال ينطوي على التعاون والتشاور بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية ومجموعات المجتمع والأفراد. الهدف النهائي للتخطيط الاجتماعي هو تحسين رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التخطيط أو Planning:

هو عملية تحديد الأهداف ووضع الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بطريقة فعالة وكفؤة. تشمل عملية التخطيط عمليات تحليل وتقييم الوضع الحالي ومدى إمكانية تحقيق الأهداف وتحديد الموارد المطلوبة لتحقيقها. ويتم تطبيق عملية التخطيط في العديد من المجالات الحياتية مثل الأعمال التجارية والتنظيمات الحكومية والخدمات الاجتماعية وغيرها.

يمثل التخطيط الاجتماعي جزءًا هامًا من البناء الاجتماعي والتنمية المجتمعية. ويتضمن التخطيط الاجتماعي الجهود المبذولة لفهم وتحليل الاحتياجات والمشاكل الاجتماعية في المجتمع وتصميم وتطبيق البرامج والخطط اللازمة لمعالجتها. يساعد التخطيط الاجتماعي في تحديد الأهداف والأولويات الاجتماعية وتوجيه الجهود اللازمة لتحقيقها، كما يساعد في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات. ويعتمد نجاح التخطيط الاجتماعي على تفاعل المجتمع المحلي ومشاركته في عملية التخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الاجتماعية، وكذلك على توفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

1- هو عملية تحديد الأهداف وتحديد الخطوات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق تلك الأهداف. ويتم التخطيط بشكل عام في جميع المجالات، بدءًا من العمل الفردي إلى المؤسسات والحكومات. يتضمن التخطيط تحديد الخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل وتحديد المصادر المتاحة لتنفيذ

تلك الخطط، وتخصيص الموارد اللازمة وتعيين المسؤوليات والمواعيد النهائية المطلوبة لتحقيق الأهداف المحددة.

2- التخطيط هو مجموعة من الافتراضات حول أي وضع في المستقبل وبالتالي وضع خطة توضح الأهداف المطلوب الوصول إلى تحقيقها خلال فترة زمنية محددة والتخطيط عملية تتضمن وضع الاستراتيجية المطلوبة وتعيين الأهداف وتحديد الخطط المرجوة للعمل على تحقيقها بالطريقة التي تسمح بتنفيذ القرارات.

3- التخطيط هو وضع مخطط لتحقيق هدف معين من خلال تحديد الموارد والمهام والإجراءات والجداول الضروريّة لتحقيقه، بحيث يُعبر الهدف عن الغرض المستقبلي الذي تسعى المنظمة للوصول إليه وتحقيقه، وهذا يوضح الفرق بين الهدف والخطة؛ فالهدف يُحدد الغاية المستقبلية.

خطوات التخطيط:

1- تحديد أهداف وغايات واضحة.

2- تحديد الموارد المتاحة والمطلوبة.

3- وضع جدول زمني والمواعيد النهائية.

4- قم بتقسيم الأهداف إلى مهام ومعالم قابلة للتنفيذ.

5- تحديد المسؤوليات.

6- جدولة المهام وتحديد أولوياتها.

7- مراقبة التقدم وضبطه حسب الحاجة.

8- مراجعة النتائج وتقييمها والتعلم منها لتحسين الخطط المستقبلية.

أهداف التخطيط الاجتماعي:

هو تحسين وتطوير الحياة الاجتماعية ورفاهية المجتمع. وتشمل أهدافه توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليل الفقر، والتمييز، والعنف. كما يهدف إلى تعزيز التعاون والتلاحم الاجتماعي وتعزيز القيم المجتمعية والتنمية المستدامة.

1- **تحقيق التنمية المستدامة:** يهدف التخطيط الاجتماعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأفراد والمجتمعات، وذلك بطرق تضمن استدامة الموارد وحماية البيئة.

2- **تحسين جودة الحياة:** يهدف التخطيط الاجتماعي إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، والإسكان، والنقل، والترفيه.

3- **تعزيز التوازن الاجتماعي:** يهدف التخطيط الاجتماعي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات والفرص الاقتصادية والتعليمية.

4- **تعزيز المشاركة المجتمعية:** يهدف التخطيط الاجتماعي إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وذلك من خلال إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمواطنين في عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة.

5- **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يهدف التخطيط الاجتماعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والفرص بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج تساهم في تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي وتعزيز الفرص الاقتصادية

6- تتمثل أهداف السياسة والتخطيط الاجتماعي في تحسين رفاهية ونوعية حياة الأفراد والمجتمعات، والحد من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، ومعالجة القضايا الاجتماعية مثل الجريمة وتعاطي المخدرات والصحة العقلية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاستدامة.

7- تهدف السياسة والتخطيط الاجتماعي إلى إنشاء مجتمع أكثر إنصافًا وشمولًا، حيث يتمتع كل فرد بفرصة متساوية للازدهار وتحقيق إمكاناته الكاملة.

ووفقا لهذ فان تنمية المجتمع تتم عن طريق عدة خطوات وفقا لنموذج التخطيط الاجتماعي:

1- تحديد المشكلات الاجتماعية: يتم تحديد المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع من خلال إجراء دراسات واستطلاعات الرأي والمشاركة المجتمعية.

2- **وضع الأهداف:** بعد تحديد المشكلات الاجتماعية، يتم وضع الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها لحل هذه المشكلات.

3- **تطوير السياسات:** يتم تطوير السياسات والتدابير اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. يشمل ذلك تحديد التمويل المطلوب والموارد البشرية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات.

4- **تنفيذ السياسات:** بعد وضع السياسات والتدابير اللازمة يتم تنفيذها بشكل فعال وفقًا.

5- **المتابعة والتقييم:** يتم متابعة وتقييم الأداء للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير التحسينات اللازمة. وتستخدم بعض الأدوات اللازمة لتقييم الأداء هي التقارير الدورية والدراسات الأخرى

سادسا: الاستراتيجية والتكتيك:

مفهوم الاستراتيجية: تشير كلمة استراتيجية إلى القدرة على التفكير في المشكلة بأسرها تفكيرًا شاملاً يهدف في أساسه إلى وضع خطة أو تنظيم شامل.

ويعد من المفاهيم حديثة الاستعمال في تنمية المجتمع، فهو مصطلح مستعار أساساً من علوم الحرب والسياسة، ويعرف القاموس كلمة الاستراتيجية بأنها فن التدبير الحربي، ويعني ذلك فن استخدام القوى والموارد كلها لتحقيق الانتصار في الحرب، وتشير الاستراتيجية إلى القدرة على التفكير في المشكلة بأسرها تفكيرا شاملاً يهدف الى وضع خطة عامة أو تنظيم شامل.

تستخدم الاستراتيجية في تنمية المجتمع للدلالة على المنهج الذي يتبع لتحقيق الاهداف التي نسعى لتحقيقها وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من المسلمات الأساسية توضح وجهة النظر العامة التي تمثلها وكذلك تفاصيل العمل بها والتي تسمى بالتكتيك وهو ترجمة عملية تضع الاستراتيجية موضع التنفيذ.

يعرف معجم " ويبتسر" الاستراتيجية على أنها هي العلم والفن الخاص باستخدام القوة المسلحة لدولة محاربة لتحقيق أهداف الحرب.

وقد عرفت الاستراتيجية في "دائرة المعارف البريطانية" على أنها مصطلح عسكري في أوائل القرن الثامن عشر. الاستراتيجية في تنمية المجتمع تمثل المسار الأساسي والذي تختاره المنظمة من بين مجموعة من البدائل وحسب الأولويات والاتجاهات والهدف الرئيسي الذي تسعى إليه وذلك في ظل الإيديولوجية السائدة

في المجتمع.

وتدل الاستراتيجية في على أنها مسلك أو مسار يسلكه المنمي في تحقيق هدف المنظمة وقد ركزت الكتابات على إن الاستراتيجية في الأساس هي منهج يستخدمه المنظم الاجتماعي في سبيل تحقيق هدف المنظمة.

أما **التكتيك:** فهو عبارة عن هدف جزئي من خلال تحقيقه وتحقيق مجموعة أهداف جزئية أخرى يمكن تحقيق الهدف الأكبر أو الاستراتيجية التي وضعت لتحقيق أهداف محددة مقصودة ومرغوبة من قبل السكان والتي تشملهم جميعا خطة شاملة معتمدة على مجموعة من الاستراتيجيات والتكنيكيات والادوات والمهارات وفترات زمنية متتابعة.

ويتوقف استخدام كل استراتيجية او تكتيك على مدى قدرتهما على تعديل أو تغيير الاتجاهات ومدى ملائمتها للمتطلبات التنظيمية والبيئية من جانب والمتطلبات الفردية والجماعية من جانب آخر ومدى قدرتها على مواجهة المعوقات سواء كانت فردية أو جماعية أو مجتمعية.

مفهوم التكتيك:

التكنيك هو: خطة مرحلية وبرامج وقتية لتنفيذ الاستراتيجية فهو مراحل وخطوات لتنفيذ هدف عام بفلسفة واضحة.

يعرف التكتيك بأنه: خطط مرحلية وبرامج موضوعة داخل استراتيجية تتبع خطة اكبر واعمق لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الكبرى والهدف العام للخطة.

العلاقة بين الاستراتيجية والتكنيك:

أن الفرق بين الاستراتيجية والتكنيك أمر يحتاج إلى دقة؛ حيث إن التكنيك هو جزء من الاستراتيجية، فقد تستخدم في الاستراتيجية عدد من التكنيكيات التي إذا ما استخدمت تحققت أهداف الاستراتيجية وبالتالي تحققت الخطة الموضوعة.

ويصرح البعض بأن ما هو استراتيجية اليوم قد يصبح تكتيكا لاستراتيجية أكبر منه؛ إلا أنه من الناحية النظرية ينبغي الفصل بين الاثنين؛ حيث يشير بعض المهتمين بالعلوم العسكرية أنه إذا ما كانت

الاستراتيجية تعنى وتهتم بتجهيز ميدان المعركة فإن التكتيك يعنى العمل الفعلي في ميدان المعركة ذاتها. وبالتالي فان عملية الفصل بين الاستراتيجية والتكنيك أمر مرفوض عمليا ونظريا وذلك لان التكتيك جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية والتلى بدورها جزء من خطة كبيرة شاملة، ومحددة، وذات هدف، واضح.

سابعا: أهم الاستراتيجيات المعاصرة في تنمية المجتمع:

احتل مفهوم التنمية المحلية مكانة هامة في الخطابات السياسية والاقتصادية خلال العقدين الاخيرين من الالفية السابقة بوصفة طريقة بديلة للتنمية بالتخطيط المركزي وهو مركب من قسمين: قسم متعلق بالمجتمع المحلى كتركيبة اجتماعية من المجتمع الكبير وما يحمله من سياقات مختلفة والاخر متعلق بالتنمية كفعل متوازن يعبر عن مجموعة الانشطة التنموية وآلياتها الموجهة لفائدة المجتمع المحلى ولقد كان دائما محل اهتمام سواء بالنسبة للباحثين والمفكرين أو بالنسبة للدول والحكومات ولقد كان دائما محل اهتمام سواء بالنسبة للباحثين والمفكرين أو بالنسبة للدول والحكومات حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الامم المتحدةفيسنة1955أول اعلان يعالج من خلاله القضايا المتعلقة بتنمية المجتمع المحلى وقد استطاعت الكثير من الدول ارساء معالم لهذا المفهوم من خلال تبنى عدة استراتيجيات جسدت من خلالها مشروع التنمية المحلية وفقا لمقاربات متنوعة لعل أبرزها تلك المرتكزة على الزراعة والريف كمقومين أساسيين مع ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية كآلية تدفع بهدة المقومات نحو الفعل الجماعي التشاركي.

1- استراتيجية التنمية:

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس تنمية قدرة المجتمع على مواجهة مشكلاته بنفسه وذلك ببذل الجهود لتنمية موارده وإمكانياته الحالية ذاتيا؛ بحيث يصبح لديه القدرة لمواجهة ما يعترضه من مشكلات في المستقبل.

كما يستخدم المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والعاملين بتنمية المجتمع هذه الاستراتيجية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية خاصة بالتنمية للمجتمع، وذلك باستخدام موارده المادية والتنظيمية والتكنولوجية، وذلك بما يحقق احسن استخدام ممكن لها وبالتالي الحرص على أن تكون هذه التنمية محققة للعدالة الاجتماعية والسياسية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وذلك بتقديم الخدمات الفردية والجماعية والمجتمعية ومساعدة أهالي المجتمع على التعرف على الموارد المتاحة في المجتمع ووضع برنامج شامل لحل مشاكلهم

بالاعتماد على الموائمة بين الموارد والاحتياجات ولهذا ينبغي على المهتمين بتنمية المجتمع وتطويره قبل استخدام هذه الاستراتيجية التعرف على مواطن القوة والضعف في المجتمع عند بدء تنفيذ برامج التنمية.

ولقد اتفق الخبراء والمهتمين بالتنمية والاصلاح على أن استخدام الاستراتيجية ترتبط بشكل الممارسة الميدانية المستخدمة وأن هناك استراتيجيتين أساسيتين يستخدمها أخصائي التنمية هما استراتيجية الإقناع واستراتيجية الضغط ولكل منهما مجموعة من الأسس والافتراضات التي تقوم عليها وأيضًا التكتيكات الخاصة التي تضع الاستراتيجية في وضع التنفيذ.

وهذا يوضح لنا أن الاستراتيجية هي نوع من السلوك والمهارات وكذلك التنظيمات التي يجب أن توجه إليها عمليات التغيير وتحديد طريقة التدخل لإحداث ذلك التغيير ومدى الجهد المطلوب لتحقيق التغيير ونوعه وقيمة التكاليف اللازمة لإحداث التغيير وصولا الى تحقيق الاهداف التنموية.

2- استراتيجية الإقناع (تغيير الاتجاهات):

تفترض هذه الاستراتيجية أنه يسهل اتفاق الجماعات المختلفة في الرأي على أساس القيم التي تعتنقها كما أن أي تغيير حقيقي هو أولاً وأخيرًا تغيير في معتقدات واتجاهات الناس وإن الإنسان مستعد في كثير من المواقف لتغيير قيمة واتجاهاته متى اقتنع أنها تتعارض مع المصلحة العامة. والإقناع يعني تأثير عقل على آخر وذلك لمساعدة الآخرين على الإقناع بفكره أو رأى معين لمساعدة الآخرين على الوصول إلى مرحلة يقررون فيها بأنفسهم اقتناعهم بأن هذا الرأي هو الرأي الأصلح. كما تستخدم أيضًا لإقناع متخذي القرار بأهمية إصداره وما سوف يكون له من أثر في تقديم الخدمات المختلفة.

تكنيكيات استراتيجية الإقناع:

1- تحديد القيم والعادات والتقاليد التي تتمسك بها بعض الاسر والجيرة والقرى والتي تعرقل الوصول للقرار المناسب وإبراز بعض القيم الفلسفية العامة التي تقرب بين الآراء المقترحة والمفيدة للجميع في نفس الوقت والتي تتفق مع التغيير المطلوب.
2- التحكم وابراز ومنع أي عمل يكون من شأنه حدوث أضرار بالأفراد المجتمعة لا إجراء حوار هادف بدون ان يتخلله أي مضايقات او تنمر او انتهاك حرمات أو سخرية. الخ).
3- القضاء على أي لتهديدات قد تمليها الجماعة علي جماعة اخرى.

4- تقليل الاختلافات بين أهداف الجماعة وبين خصائص أعضاء الجماعات.

5- جمع أكثر قدر من البيانات والحقائق التي تبين أهمية التغير المراد إحداثه.

6- تأكيد درجة الاعتماد المتبادلة بين الجماعتين.

7- قبول أو تعزيز مكانة أي شخص يمثل أحد الجماعتين من الجماعة الأخرى.

8- تأمين الاتصال بين الجماعتين على أساس وجود فرص متساوية لحدوث هذا الاتصال.

9- ايجاد شبكة عمل للعلاقات الاجتماعية تتضمن العديد من المشاركات المتبادلة مع أطراف ثالثة.

أهداف استراتيجية الإقناع:

تسعي استراتيجية الإقناع إلي تحقيق الاهداف التالية:

1- زيادة معدلات المشاركة من جانب أفراد المجتمع في مشروعات التنمية مع التحرك بمعدل يتفق مع مقدرة المجتمع على العمل وبذل الجهد.

2- دعم وتشجيع مشروعات التنمية المحلية بالجهود الذاتية.

3- حث المواطنين وتشجيعهم علي الاشتراك في شئون مجتمعهم، والعمل علي تنسيق وتكامل الجهود التي توجه نحو تحسين أحوال المجتمع المادة والمعنوية.

4- محاولة إيجاد طرق فعالة لمساعدة الناس وتعليمهم بلورة أساليب جديدة وأن يكتسبوا مهارات جديدة.

5- إيجاد التفاعل بين الناس ومحاولة جعل هذا التفاعل مستمرا لتحسين أحوالهم المعيشية والمجتمعية.

6- اكتشاف وتحديد الأهداف وتجميع الجهود التعاونية للعمل علي تحقيق الاهداف أو إشباع الاحتياجات باعتماد على الجهود الذاتية.

7- إن إحداث أي تغيير في المجتمع مهما كان كبيرا فإنه يتم من خلال الإقناع.

8- ضرورة مشاركة أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل العمل لأن ذلك يؤدى إلى المواجهة الفعالة للمشكلات.

3- <u>استراتيجية الضغط:</u>

وترى هذه الاستراتيجية أن الجماعات المختلفة لا تتفق في الرأي إلا إذا كان هذا الاتفاق في صالحها ويعود عليها بفائدته الملموسة من جراء هذا التعبير ويكون الشرط والعامل الأساسي هو الوقت ومن هنا فإن

هذه الاستراتيجية تهتم بالاعتماد على الضغط في الإلزام بالتغيير وهذا يفرض عليه قوة إلزامية.

وهنا ينبغي دفع الأهالي إلى الضغط على الجماعات المعارضة لإحداث التغيير، وقد نلجأ الى مساعدة الأهالي والضغط على متخذي القرار لإصدار قرار فيه الصالح العام، وفي إطار ذلك يجب الاهتمام بوسائل الضغط المختلفة لكى تصبح ذات فاعلية وتحقق التغيير المطلوب إحداثه، وفيه أيضا يتم الضغط على الجماعات الكبيرة في المجتمع لصالح الجماعات الصغيرة والضعيفة وتوصيل الضغوط إلى جماعات معينة.

تكنيكيات استراتيجية الضغط:

1- العمل على تقوية الجماعات الضعيفة والتي تتفق مصالحها مع التغيير المطلوب وذلك بمساندتها لاكتساب قدر أكبر من القوة بحيث يقل اعتمادها على الجماعات المعارضة للتغيير من جانب وجعل الجماعات القوية تحتاج إلى الاعتماد عليها من جانب آخر.
2- ممارسة الضغوط على الجماعات المقاومة من خلال الأساليب المختلفة (الإعلام – التقاضي- إصدار التشريعات).
3- العمل على معاونة وتمكين الجماعات الضعيفة من استعراض مناطق ومراكز القوة التي تملكها إلى أقصى حد ممكن؛ بأفضل أسلوب ممكن؛ بحيث يؤثر ذلك على معنويات الجماعات القوية المتحدية لها، ويضعف من هممها، لدرجة تعتقد معها أن الجماعات الضعيفة مستعدة لتحمل أية تضحيات في سبيل تحقيق التغيير المنشود.
4- توصيل الضغط إلى الجماعات المعنية وقد تتضمن تلك الضغوط خسارة مادية أو معنوية مثل الاحراج أو عرض القضية على المواطنين والمسئولين.
5- التقليل من شأن حاجات وأهداف الجماعات القوية والتركيز على أهداف وحاجات الجماعات الضعيفة وإمكانياتها.
6- ويتطلب كل ما سبق تجميع أكبر قدر من المعلومات والحقائق عن الموقف المراد إحداث تغيير كلي وجزئي فيه، والتعرف على بناءات القوة في المجتمع وأساليب تأثيرها على أعضاء ومؤسسات المجتمع، وكذلك التعرف على أهم المشاكل التي يعانى منها المجتمع، وأنسب البرامج التي يمكن

وضعها لمواجهة هذه المشكلات.

أهداف استراتيجية الضغط:

1- العمل علي إحداث تعديل أو تغيير في سياسة الرعاية او بعض جوانبها.
2- تنظيم سكان المجتمع للمطالبة بحقوقهم والعمل على إحداث التغيير المطلوب.
3- تحسين مستوى الخدمات والمشروعات التي يستفيد منها المواطنين ويحصلون عليها.
4- إيصال رأى وصوت الفئات المحرومة والمهمشة واحتياجاتها إلى المسئولين.
5- تعبئة الجهود والطاقات نحو تحقيق الأهداف المحددة في إطار المعايير الاجتماعية المتعارف عليها.
6- حث المنظمات الحكومية في المجتمع المحلى للاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الأهالي، مع الضغط على مؤسسات الرعاية الاجتماعية المحلية للاستجابة للآراء وشكاوى المستفيدين من خدماتها ووضعها موضع الاعتبار عند تأدية تلك المؤسسات لوظائفها.
7- توجيه المواطنين لاختيار ما هو ممكن وقابل للتنفيذ من جانب وتجنب المطالبة بأهداف غير واقعية يصعب تحقيقها.

4- **استراتيجية الصراع:**

تعتمد هذه الاستراتيجية بالتداخل مع مسار القوة في المجتمع وذلك بهدف إحداث التعديلات المناسبة أو بتوزيع القوة المشاركة في اتخذا القرار بضمان نجاح برنامج التدخل.

5- **استراتيجية المواجهة:**

تتمثل هذه الاستراتيجية في تبني برامج وسياسات تحاول تغيير المؤسسات القائمة التي ينظر إليها على أنها سبب في المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المحلي.

6- استراتيجية القوة:

وتقوم هذه الاستراتيجيات على استخدام الضغط سواء في شكله السياسي أو الإداري وذلك عن طريق القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط سواء كانت تربوية، أو صحية، أو عمرانية، أو زراعية، والقوة هنا تعنى بها السلطة المشروعة في المجتمع القادرة على إصدار تشريعات وقوانين ملزمة.

7- استراتيجية الثورة:

وتقوم هذه الاستراتيجية علي الاهتمام بإحداث تغييرات جذرية شاملة وإقامة بناء جديد وتغيير جذري شامل في كل الأنظمة والمؤسسات في المجتمع حتى يكون أكثر مسايرة للتغيرات الدائمة الحدوث، وبالتالي تكون أكثر كفاءة في مقابلة وإشباع الحاجات وتقديم الخدمات وبالتالي يسهل استجابة الأفراد لها.

فهذه الاستراتيجية تقوم على أساس أن النظام القائم ليس بالضرورة هو أصلح النظم، إذ يمكن العمل على تغيير هذا النظام من أساسه إذا ما أصابه الخلل وان يحل محله نظام أخر تصبح لديه القدرة على حل مشكلات المجتمع.

8- استراتيجية المشاركة:

وتقوم هذه الاستراتيجية على اشتراك الناس بأنفسهم في حل مشكلاتهم على اساس انهم يكونون أقدر على حل مشكلاتهم بأنفسهم وذلك باشتراكهم في وضع وتنفيذ وتقويم البرامج والمشروعات أيضا، وفي هذه المشاركة تحقيق للديمقراطية والتفاعل والمشاركة الفعالة تساعد على تعديل اتجاهاتهم وتنمية شخصياتهم وبالتالي اكتساب القدرة على المواجهة وحل مشكلاتهم المستقبلية، وبالتالي يمكن الوصول إلي صنع أكفأ القرارات التنظيمية وإتاحة الفرص لكل فرد او جماعة للمشاركة في ذلك سواء بجهودهم او افكارهم او ما لديهم من خبرات سابقة في هذه النواحي.

9- استراتيجية التفاعل:

تستخدم عندما يكون الاهتمام بالتفاعل وسيلة لإتاحة الفرص لتبادل وجهات النظر في الموضوعات المختلفة {تحديد الأولويات- صنع القرار} وبتفاعل الافراد مما يساعد على نمو قدرات الأفراد المشتركين في العملية التنظيمية لأن ذلك يساعد على الخروج بمقترحات وأراء جديدة حول حل المشكلة، وتمهد بالتالي إلى الوصول للأهداف المراد تحقيقها والعمل على إيجاد التفاعل بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك للتأثير المتبادل بينهما.

10- استراتيجية الاتصال:

تستخدم عندما يكون الغرض هو تسهيل عملية الاتصال بين جماعات معينة من أفراد المجتمع

بمتخذي القرار لشرح وجهات نظرهم لهم وما يحتاجون إليه من خدمات وهو العملية التي تنتقل بها المعلومات او القرارات أو التوجيهات خلال المنظمات الاجتماعية والوسائل التي تساعد على تجاوب الأفراد مع التغييرات الحادثة وزيادة الثقة بينهم وبين الجهات المشتركة في المراحل التنظيمية وبالتالي أيضا اتصال الأهالي بالخبراء المتخصصين في المشكلة المراد حلها، ويعتبر الاتصال من العمليات الاجتماعية الأساسية، وقد تعمل اللغة وغيرها كوسيلة للاتصال بين أفراد المجتمع على تماسكه.

11- استراتيجية التنسيق:

وتستخدم للتنسيق بين جهود الأفراد والجماعات والجهود الحكومية المبذولة للمساهمة في صنع القرارات، وذلك حتى لا تتعارض هذه الجهود وبالتالي يسهل تحقيق الأهداف دون التعارض بينها، وبالتالي التنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لضمان تكاملها لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، ويمارس التنسيق في كل ما يقوم به المنظم الاجتماعي من عمليات {الدراسة- الفحص- الاتصال. إلخ}.

والتنسيق بين الأهداف التي ترمى الخطة إلى تحقيقها وبين الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، وبالتلى فالتنسيق هو تقريب بين وجهات النظر المختلفة وإيجاد روح التعاون في إيجاد الخدمات، ومنع التكرار، والازدواج، والتضارب.

12- استراتيجية الاستثارة:

تستخدم عنما يكون هناك مشكلة بالمجتمع وليس لدى أهالي المجتمع أي إحساس بهذه المشكلة أو عدم الوعى والإدراك التام لهذه المشكلة، هذا والمنظم الاجتماعي يستخدم هذه الاستراتيجية في العمل على استثارتهم وتحويل هذه المشكلة من مجال عدم الإحساس والوعي بها إلى مجال الإحساس والإدراك التام بها وتجميع جهودهم وحثهم على مواجهتها وإيجاد الرغبة، وبالتالي العمل المشترك لمواجهتها وحلها عن طريق مساهمتهم ومشاركتهم الفعالة، ويستخدم المنظم الاجتماعي معارفه وخبراته وقدراته لاستثارة الأهالي لاتخاذ القرارات السليمة لمواجهة مشكلاته وإشباع احتياجاته وذلك عن طريق إحداث التغيير المطلوب من متخذي القرارات لصالح عامة الشعب.

13- استراتيجية التعاون:

تستخدم هذه الاستراتيجية لتهيئة فرص التعاون بين أهالي المجتمع وقادته الممثلين له والخبراء والمتخصصين في خطوات تنظيم المجتمع ولتحقيق أحسن استخدام ممكن للموارد والإمكانيات المتاحة وتحقيق التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية، وذلك من خلال المشاركة الفعالة في كافة عمليات مواجهة حل المشكلة؛ فبالتعاون يمكن الوصول إلى قرارات موضوعية سليمة، والتعاون يعتبر شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي بين شخصية أو أكثر أو بين جماعتين أو أكثر يعملون معا لتحقيق هدف معين أو هدف مشترك، وتحقيق التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وأجهزتها على المستويات المحلية والقومية، وكذلك بين الفنيين والمهنيين والمخططين والمنظمين وسكان المجتمع لضمان نجاح الخطة في تحقيق أهدافها.

ثامنا: الإستراتيجيات الحديثة في تنمية المجتمع:

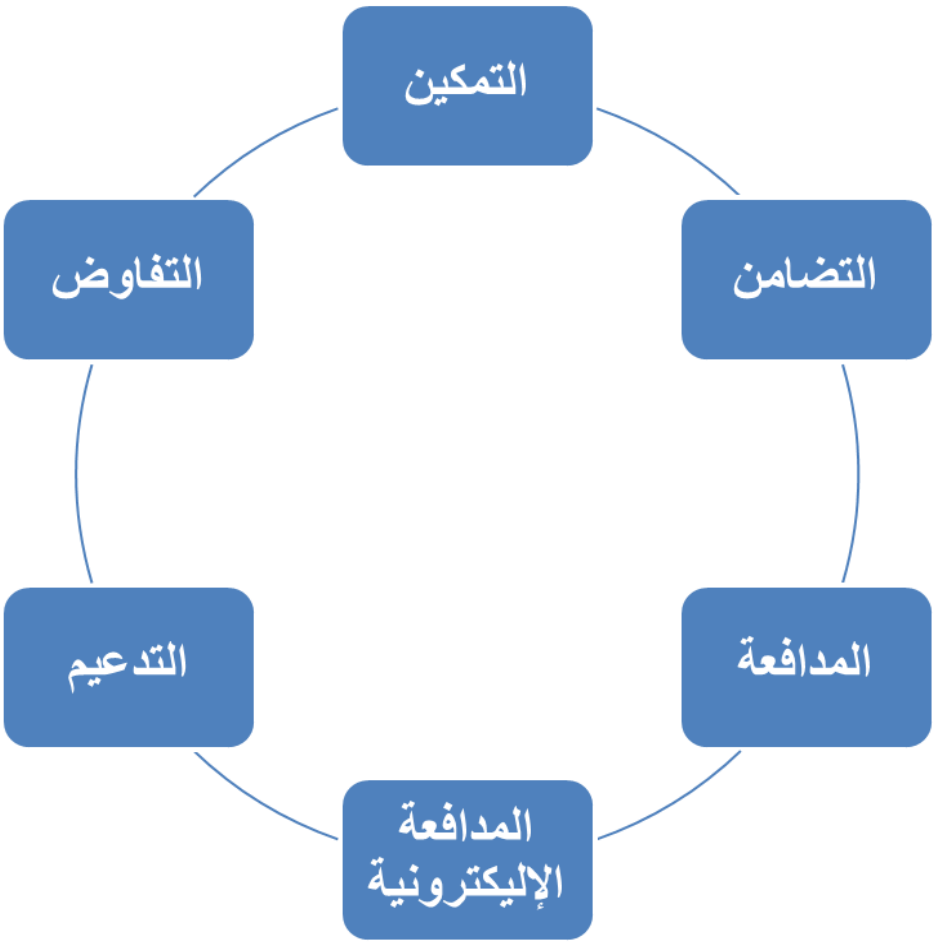

1- **استراتيجية التمكين:**

تمثل استراتيجية التمكين إحدى الاستراتيجيات الحديثة لتنمية المجتمعات ولقد ربط مالكوم باين **Malcolm Payne** 1995 بين التمكين والخلفية التاريخية والتراث النظري للخدمة الاجتماعية.

والتي تعرف بأنها التي بواسطتها يتم مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على أن تتعامل مع ظروفهم، وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدتهم وعلى تحسين مستوى المعيشة بالتركيز على نقاط القوة للسيطرة على الموارد بزيادة المشاركة في الأعمال المجتمعية.

وتهدف استراتيجية التمكين إلى تعزيز قدرات الفرد وبالتالي فإن الهدف الأساسي يتمثل في دمج الفئات الضعيفة والمهمشة للمشاركة في صنع واتخاذا القرارات مما يساهم في إحداث التغير الذي ينبغي ان يحقق التنمية المبتغاة.

ويعرف التمكين بأنه: الجهود التي يقوم بها الممارس المهني لمساعدة أفراد المجتمع علي تحقيق مطالبهم وذلك بمساعدتهم على أن يصبحوا قادرين على مواكبة الضغوط والمواقف والتحولات التي يمر بها المجتمع، وذلك من خلال زرع الأمل وتقليل المقاومة والتكافؤ وتحديد وتدعيم مناطق القوة في الشخص وقدراته الاجتماعية وتجزئة المشاكل إلى أجزاء يمكن حلها بسرعة أكثر.

أنواع التمكين:

هناك أنواع متعددة لاستراتيجية التمكين نذكرها فيما يلي:

أ. التمكين الشخصي.
ب. التمكين الاجتماعي.
ج. التمكين الاقتصادي.
د. التمكين السياسي.
هـ. التمكين البيئي.
و. التمكين الإداري.
ز. التمكين المستدام.

2- استراتيجية التضامن:

تقوم هذه الاستراتيجية على توثيق التعاون بين الناس سواء داخل الأسرة الصغيرة أو داخل كيان أكبر محلي أو قومي أو في إطار العلاقة الإنسانية العامة.

مستويات التضامن:

في هذا الإطار يمكن أن نميز بين خمسة مستويات من التضامن:

أ. **التضامن الطبيعي:** وهو يكون ناتج عن وجود الغريزة والطبيعة الإنسانية.

ب. **التضامن العضوي:** ويكون ناتج عن رابطة النسب والقرابة داخل التشكيلة العصبية من القبائل.

ج. **التضامن الوظيفي:** يكون ناتج عن الأوامر المهنية أي مرتبط بالنشاط الاجتماعي والحرفي.

د. **التضامن التشاركي:** يكون ناتج عن اشتراك الأفراد في إطار مشكلة أو قضية معينة دون أن تجمعهم صلات قرابة أو وظيفية.

هـ. **التضامن الروحي:** هو الشكل الأسمى للتضامن الناتج عن معاني ودلالات إنسانية مطلقة سواء كانت دينية أو أخلاقية.

3- **استراتيجية المدافعة:**

يعرف معجم العلوم الاجتماعية المدافعة بأنها: أتجاه يعلن فيه الفرد أو الجماعة صراحة تحبذها لجماعة ما ومناصرتها له.

وتعرف المدافعة بأنها هي تبنى مشكلات فئة من السكان ومساندتهم والدفاع عنهم وتنظيم جهودهم وتطوير وتنمية قدراتهم الفردية والمؤسسية بما تمكنه في نهاية الأمر من مواجهه وحل مشكلاتهم وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المحلية المتاحة.

وتقوم على العمل مع المحتاجين والدفاع عنهم من خلال الجهود للتغيير لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعتمد الاستراتيجية على اهداف تنمية المجتمع التي تتضمن الاعتراف بكرامة الفرد وحقوقه، ومواجهة الظلم، والقهر، والفقر.

4- **إستراتيجية المدافعة الإلكتروني.**

ويعرف البعض المدافعة الإلكترونية بأنها الاستخدام الاستراتيجي لأي شكل من أشكال وسائل الإعلام للمساعدة في نشر أغراض أو أهداف المنظمة.

وسائل المدافعة الإلكترونية:

تستخدم المدافعة المعتمدة على وسائل الحديثة للتواصل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العديد من الوسائل ومن أهم هذه الوسائل:

أ. الإذاعة المسموعة والتليفزيون.

ب. الصحافة.

ج. الهاتف الخلوي أو المحمول.

د. مواقع الإنترنت.

هـ. البريد الإليكتروني.

و. المنتديات والمدونات.

5- **إستراتيجية التدعيم:**

ويفهم التدعيم على أنه تعزيز قدرات الناس من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة ويتم ترجمة ذلك من خلال المواقف المختلفة التي يمر بها الناس وتؤدي إلى تكوين انطباعات إيجابية عنها ومع استمرار ذلك يتم تدعيم أداء الناس بالشكل المطلوب.

يعتبر التدعيم استراتيجية حديثة ومعاصرة وذلك لما تحتويه من أدوات وتكتيكات ومهارات تساعدها على ذلك ويساعد التدعيم على توسيع أو تزويد قدرات الأفراد داخل المجتمع على المشاركة الفعالة وتنفيذ برامج المساعدة الذاتية ويهدف إلى دمج الأفراد في عملية صنع القرار بدلاً من الرجوع إلى المختصين فقط وذلك يعطي شكلاً من المشاركة الفعلية وأيضًا تزويد الأفراد بالخبرات والمهارات اللازمة التي تساعدهم في عملية المشاركة.

أهداف استراتيجية التدعيم:

تهدف الاستراتيجية لتحقيق أهداف مرغوبة من قبل الأفراد والجماعات والمجتمعات وهي العملية المخططة من جانب الأخصائي الاجتماعي لتحقيق أهدافه المهنية وتتضمن هذه العملية العديد من الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي ونسق العميل "فرد– جماعة– منظمة– مجتمع" والتكتيكات والمهارات والأدوات التي تحقق الأهداف المطلوب تحقيقها من جراء التدخل المهني للأخصائي الاجتماعي والتي أما أن تكون أهداف معنوية أو أهداف خاصة بالإنجاز.

6– إستراتيجية التفاوض:

مجموعة من الخطوات الفنية التي تؤدى إلى تحقيق هدف معين ومحدد، وهو إنهاء النزاع أو الوصول إلى حلول للمواقف المتنازع عليها، من خلال بذل الجهد والعمل ا لقائم على تحليل أبعاد النزاع والوصول إلى حلول مناسبة من خلال مشاركة فعالة من الأطراف المتنازعة لإنهاء النزاع الذي حدث بينهما.

الأدوات المستخدمة نذكرها فيما يلى:

أ. اللجان.

ب. الزيارات.

ج. الندوات.

د. الاجتماعات.

هـ. المؤتمرات.

و. المقابلات.

المراجع:

1- أحمد مصطفي خاطر: **طريقة تنظيم ومدخل لتنمية المجتمع المحلي** (الإيديولوجيا واستراتيجيات تنظيم المجتمع- أدوار المنظم الاجتماعي)، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د. ط، 2002).

2- أبو النجا محمد العمري: **تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات- استراتيجيات**، (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، د. ط، 2000).

3- محمد بهجت جاد الله كشك: **تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د. ط، 2012).

4- عبد الخالق محمد عفيفي: **طريقة تنظيم المجتمع المنهجية والممارسة العملية**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د. ط، 2012).

5- محمد عبد الفتاح: **الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع - نماذج ونظريات ومهارات مهنية**، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2001).

6- نبيل صادق: **طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية**، (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د. ط، 1996).

7- إبراهيم عبد الرحمن رجب وأخرون: **أساسيات تنظيم المجتمع**، (القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 1983).

8- محروس بهجت جاد الله: **تنظيم المجتمع المبادئ والعمليات**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، د. ط، 2005).

9- محمد عرفات عبد الواحد: **استراتيجية التمكين في تنظيم المجتمع وتحسين نوعية الحياة لدى المرأة الفقيرة في المجتمعات العشوائية**، (بحث منشور، في المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية - انعكاسات الازمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية-، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، مجلد1، القاهرة، 2010).

10- وجدى محمد بركات: **استراتيجية التضامن كمدخل لتنظيم أسر المعاقين سمعيًا**، (بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل 2008).

11- أحمد ذكى بدوى: **معجم العلوم الاجتماعية**، (بيروت، مكتبة لبنان، د. ط، 1986م).

12- محمد عويس: **المدافعة والتمكين في الخدمة الاجتماعية، " نماذج في أفريقيا "**، (بحث منشور، في المؤتمر العلمي السادس، الفقر وحقوق الأسرة آفاق جديدة للخدمة الاجتماعية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2007م).

13- حسين حسن سليمان وآخرون: **الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع**، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005).

14- ماهر أبو المعاطي علي: **استراتيجيات وأدوات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية**، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، د. ط، 2007).

15- أميمة دسوقي محمد سعيد: **استخدام أعضاء المنظمات الحقوقية للمدافعة الإليكترونية وتنمية قدراتهم الدفاعية**، (بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء7، العدد33، مصر، 2012).

16- هناء محمد السيد عبد المجيد: **اتجاهات معاصرة في تنظيم المجتمع** (الفيوم، مكتبة الفتح للنشر والتوزيع، د. ط، 2014).

17- نضال فلاح الضلاعين: **نظريات الاتصال والإعلام الجماهيري**، دار الإعصار العلمي، الأردن، 2016.

18- عبد العزيز النوحي: **نظريات خدمة الفرد السلوكية**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط2، 1983.

19- Neil Cilbert and Harry Specjt: **Handbook of the social Services**, New Jersey, Prentice-Hall, Inc. ,2020.

20- ماهر عبد الوهاب واكد: **الجمعيات الاهلية وتنمية المجتمعات المحلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1989.

21- عبد الحليم رضا عبد العال: **تنظيم النظرية والتطبيق**، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة 1986.

22- رجاء محمد عبد الودود: **سوسيولوجيا العمل مع الجماعات**، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2021.

23- Asha. P. R. (2013). ***Community Organization & Development: An***

Indian Perspective. New Delhi. PHI Learning Pvt. LtdPp 156-161.

24- Asquith, S., Clark, C, and Waterhouse, l. (2005). **The Role of Social Workers in the 21st Century- A Literature Review**. Edinburgh: Scottish Executive.

25- Barsky, A. E. (Ed.) (2010). **Ethics and Values in Social Work**. New York: Oxford University Press.

26- Battaglia, M. (2008). "**Non-Probability Sampling**." Encyclopedia of Survey Research Methods. Sage Publication. London.

27- الكفاوين، محمود **(2017) مهنة الخدمة الاجتماعية وراس المال الاجتماعي – تصور مقترح** (مجلة جامعة النجاح للأبحاث) مجلد31 (4) 2017.

28- الكفاوين، محمود (2018) **العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين الممارسين.** مجلة مؤتة للبحوث والدراسات (سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية) مجلد33 عدد (5) 2018.

29- محمود. مجمد (2017) **التنمية المستدامة في الوطن العربي –المعوقات والمتطلبات. المدلة الليبية العالمية.** عدد 25 لعام 2017 جامعة بنغازي ليبيا.

30- مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان (2014) **77 حالة حقوق الانسان في العالم العربي،** القاهرة.

31- الكفاوين، محمود (2016) **معتقدات طلبة الخدمة الاجتماعية حول اسباب الفقر في الأردن" دراسة ميدانيه على طلبة الخدمة الاجتماعية** (الجامعة الأردنية) " (مجلة دراسات: العلوم الانسانية والاجتماعية) (مجلد43 ملحق6) الجامعة الاردنية 2016.

32- International Federation of Social Workers (2014). ***Global definition of Social Work***, Available at http: // IF SW. Org/ get involved/ global-definition –of-social-work/ accessed at January 2015.

33- Jacobson, W. (2001). **Beyond Therapy: Bringing Social Work Back to**

Human Services Reform. *Social Work*, 46 (1), 51-61.

34- Jones, D and Truell, k (2012) **The Global Agenda for Social Work and Social Development: A place to link together and be effective in a globalized world**, international social work 55 (4): 454-472 · July 2012.

35- Meyer, DS (2007) "**Building Social Movement** "**In S. Moser and I. Dilling (Eds) creating a climate for change: communicating alienates change and facilitating social change**. Cambridge University Press, Cambridge.

36- محمود محمد على: **التنمية مفاهيم ونظريات البنان، معهد العلوم الانسانية**، كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2023.

37- احمد شفيق السكرى: **المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية**، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000.

38- فادية عمر الجولانى: **التغير الاجتماعي –مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، القاهرة، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع 2014.

39- بديع محمود القاسم: **نماذج واستراتيجيات التغيير والتحديث الحضاري**، القاهرة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة 2001.

الباب الثاني

المداخل والممارسات التنموية الحديثة

الفصل السادس: المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة

الفصل السابع: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

الفصل الثامن: التمكين المستدام كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

الفصل التاسع: الحوكمة المحلية كوسيلة لتعزيز واستدامة التنمية

الفصل العاشر: بناء القدرات المجتمعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

الباب الثاني

المداخل والممارسات التنموية الحديثة

تمهيد:

يشهد العالم منذ عقدين من الزمان تقريباً بروز قوى مؤثرة تعيد تشكيل المجتمعات وتستدعى تغيراً أساسياً في الاستراتيجيات التنموية. وتتمثل أهم هذه القوى في العولمة والتكنولوجيا الجديدة، وزيادة حدة المنافسة، والتغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية. وتنعكس هذه القوى على المنظمات بكافة أشكالها فأصبحت تواجه مشكلة مواكبة هذه التطورات والتغيرات واستخدام أساليب ومداخل تنموية حديثة ومتطورة، فالكثير من المجتمعات العربية تعاني بشكل واضح من المشكلات والتنمية هي السبيل الوحيد لتتخلص من مشكلاتها واللحاق بركب التقدم والرقى لأفرادها، فالهدف النهائي من التنمية هو تحقيق مستوى معيشي مناسب لجميع أفراد المجتمع.

لذلك سيتم إفراد فصول لشرح مفصّل لأهم المفاهيم التي لا بد من توافرها، من خلال ممارسة المداخل التنموية بوصفها مناهج تنموية معاصرة.

الفصل السادس

المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: المشاركة المجتمعية لماذا؟

ثانيا: مفهوم المشاركة

ثالثا: المشاركة من منظورها الإسلامي

رابعا: أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

خامسا: أهداف المشاركة المجتمعية

سادسا: خصائص المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

سابعا: مبررات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

ثامنا: مرتكزات المشاركة المجتمعية

تاسعا: النظريات المختلفة لقضية المشاركة المجتمعية في التنمية

عاشرا: أساليب المشاركة المجتمعية في العملية التنموية

احدى عشر: أنواع المشاركة المجتمعية

ثاني عشر: مقومات (ركائز) المشاركة المجتمعية

ثالث عشر: مستويات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

رابع عشر: دوافع المشاركة المجتمعية في التنمية

خامس عشر: مبادئ المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

سادس عشر: فوائد المشاركة المجتمعية

سابع عشر: التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

ثامن عشر: متطلبات المشاركة المجتمعية

تاسع عشر: صور المشاركة الشعبية في العملية التنموية

عشرون: عوامل زيادة فاعلية المشاركة

احدى وعشرون: شروط تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

اعداد

أ. د / هناء عبد التواب أبو العينين

أستاذ بقسم التنمية والتخطيط– كلية الخدمة الاجتماعية– جامعة الفيوم

مقدمة:

يعد موضوع المشاركة الشعبية من أهم الموضوعات التي شغلت اهتمام علماء الاجتماع السياسي والاقتصاد والادارة، كما تشغل اهتمام السياسيين والتنفيذيين سواء كان ذلك في الدول النامية أو الدول المتقدمة فتنمية المجتمعات لا تحققها فقط الجهود الرسمية التي يبذلها أجهزة الدولة فهذه تظل غير كافية إن لم تجد من المواطنين كل الدعم والمشاركة في انجاحها بصورة مختلفة.

والمشاركة الشعبية هدف ووسيلة فهي هدف الحياة الديموقراطية السلمية التي تتركز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات التفكير والعمل ومن اجل مجتمعهم وهي وسيلة لأنه عن طريقها يشعر الافراد بان هم يمارسون طرق واساليب لتحقيق اهداف مجتمعاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تلعب المشاركة المجتمعية دورا هاما في عملية التنمية المحلية المستدامة في المجتمعات المحلية حيث تعتبر من الأدوات والطرق التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعًيا واقتصاديا وثقافيا وذلك من خلال المساهمة التطوعية لأفراد المجتمع في عملية التنمية.

وتتطلب المشاركة الحقيقية والفعالة اعتماد مبدأ التمكين المستدام لبناء القدرات الشعبية وتكريس الجهود والإمكانات البشرية لدى المجتمعات المحلية حيث تقاس مؤشرات نجاح الخطط التنموية بمدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار لأن جميع الخطط والمشاريع التنموية تستهدف أفراد المجتمع بكل شرائحه، فأفراد المجتمع إن لم يشتركوا في وَضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعدم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع، أو أنها لا تلبي حاجاتهم وأولوياتهم.

يهدف هذا الفصل الى التعرف على مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهميتها وتحديد أهدافها، وشروطها، وخصائصها ومبادئها، وابراز آليات المشاركة الشعبية من خلال الطرق والأساليب والمستويات المختلفة للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، فضًلا عن التعرض إلى التحديات التي تواجه المشاركة الشعبية ودورها في التنمية.

أولا: المشاركة المجتمعية: لماذا؟

1- إن المشاركة المجتمعية هي أحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية، وتعتبر من المفاهيم العامة التي تشمل تنوعاً كبيراً من الاتجاهات والممارسات، وقد ظهرت المشاركة كاتجاه تنموي منذ عقد الثمانينيات ومازال المفهوم يتطور ويستفيد من تجارب المجتمعات والمشروعات المختلفة.

2- ان ظهور وانتشار مفهوم المشاركة مرتبط بزيادة الوعي بأن الأفراد لديهم ما يضيفونه لمشروعات التنمية من أفكار ومساهمات عينية ومالية، ومرتبط كذلك بتعثر المشروعات التي تم تخطيطها بعيداً عن احتياجات وواقع الأفراد من تحقيق عائد التنمية المتوقع منها، وصعوبة حصول أعضاء المجتمع الأكثر احتياجاً على مردود وعائد التنمية.

3- يتم استخدام مفهوم "المشاركة" بطرق عديدة ويغطي ممارسات من كل الأنواع، ولكن يجب أن نعلم أن المشاركة ليست مقصورة على فكرة "الاستشارة" ففي التنمية يجب أن تشارك المجتمعات في تحديد مشكلات التنمية الخاصة بها والسعي لحلها واتخاذ القرارات حول كيفية تنفيذ تلك الحلول.

4- أن "المشاركة" ليست مثل "التعبئة" فمفهوم المشاركة يتجاوز طلب دعم المجتمع لأحد مشروعات التنمية الذي تم تحديده من قبل المسئولين أو المنظمات غير الحكومية أو الخبراء، فهذا النوع من المشاركة لن يثمر النتائج المرجوة على المدى البعيد وذلك لأن القرارات يتم اتخاذها خارج المجتمع.

5- يشمل مفهوم المشاركة أيضا مشاركة «المجتمع» وهدفنا هو تيسير مشاركة المجتمع ولكن في الواقع لا يقتصر المجتمع المحلي على مجموعة موحدة من الأفراد ولكنه يتكون من أفراد وجماعات لكل منها خصائصها واهتماماتها الخاصة وغالباً ما يتم اتخاذ قرار باسم المجتمع وهو في الواقع يمثل انعكاساً لاهتمامات مجموعة واحدة فقط، وعند هذه النقطة قد يصبح الاتصال ذريعة للمراوغة، ولذلك فمن المهم في مثل هذه الحالات التحديد الواضح للجماعات المختلفة في المجتمع والتي تهتم بنفس المشكلة والذين يرغبون ولديهم القدرة على التعامل معها وكذلك ضمان أن كل من هذه الجماعات يمكن لها التعبير عن وجهة نظرها.

6- للمشاركة علاقة طردية مع المسئولية، ومن المفيد هنا أن نميز أدوار ومسئوليات مختلف المعنيين وأن نحدد إسهامات المشاركين المادية والمالية في العملية التنموية.

ثانيا: مفهوم المشاركة: Participation:

قد يبدو للبعض أن مفهوم المشاركة المجتمعية حديث في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية لكنه مرتبط بجذور عميقة بالفكر الإنساني والدليل على ذلك ما ذكره **الشخيبي** أن ظهور المشاركة الاجتماعية في زمن ما قبل التاريخ لأنها عملية إعداد للفرد ليكون عضوا في مجتمع يشاركه في مجالاته وأنشطته المختلفة للمحافظة على كيانه ووجوده وعلى استمرارية المجتمع.

ويعد مفهوم المشاركة المجتمعية من المفاهيم التي لم يكن لها تعريف محدد كغيرها من مفاهيم العلوم الإنسانية، وترتبط المشاركة بمجالات أخرى مثل المجال السياسي يعرفها **خليفة** "بأنها مجموعة الأنشطة الإدارية التي يشارك أفراد المجتمع من خلالها في اختيار الحاكم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر". وفي إطار ارتباطها بالمجال الاجتماعي يعرفها **جميل** بأنها "الوجه الآخر لحرية التعبير التي هي حق من حقوق الإنسان ومن أهم الحريات الأساسية".

ويتصل مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية فأي تنمية حقيقية لا تقوم إلا بمشاركة الناس في صنعها وفي جني ثمارها، فدرجة المشاركة ونطاقها تتحد وفق نمط توزيع القوة في المجتمع والقوة تعني القدرة على إحداث تأثير بالآخر قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بكامله فالمشاركة تستهدف تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وامكاناتها.

أصبح مفهوم المشاركة الشعبية يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية منذ سبعينيات القرن العشرين وإن كان قد نص عليه القرآن يقول عز من قائل ((**والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون**)) (سورة الشورى 38) ((**وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله**)) (سورة آل عمران 159) ويرجع استخدام المفهوم الحديث باعتبار أنه وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، التقدم الاجتماعي.

أ. المشاركة لغة:

وردت لكلمة المشاركة كثير من التعريفات في قواميس اللغة حيث ذكر في **لسان العرب لابن منظور** أن التشارك يعني المشاركة في التنمية، والشريك هو المشارك، وشاركت فلاناً يعني صرت شريكه، شريك أو

إشراك كما يقال نصر وأنصار، الإشراك جمع الشريك وهو النصيب، وشركاء بمعنى مستوون في الشيء، وطريق مشترك أي طريق يستوي فيه الناس.

جاء في **مختار الصحاح** كلمة شاركه تشتق من الفعل (أشرك) ويقال أشركه في الأمر أي كان شريكه وهي تقابل في اللغة الإنجليزية **Participation** وأصلها **Participate** التي تعنى شارك أو اشترك أو قاسم وأن تشترك **To Participate** تعنى أن يكون لك حصة، أو نصيب، أوسهم مع الآخرين. والمشاركة هي عملية نشطة يسهم من خلالها الأفراد في تنمية مجتمعاتهم، وهي شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسان وشعوره بأنه يمثل قيمة في مجتمعه ويدين بالولاء والانتماء لوطنه.

يميل البعض إلى التمييز بين مصطلحي **Partnership**، **Participation** حيث يشار إلى الأخيرة بمعنى (شراكة) والشراكة هي حالة أن تكون شريكاً، أوضمن مجموعة من الأشخاص يشتركون في الاهتمامات أو الملكية، وهي تعنى في (القانون) الارتباط أو الاتحاد بين شخصين أو أكثر لتنفيذ مشروع أو عمل ما حيث يشتركون في الأموال والعمل والمهارات والنتائج أو أي منهم وعليهم أن يشتركوا في الفائدة التي تعود من وراء هذا الارتباط ويتحملوا الخسائر.

والشراكة هي "إجراء تطوعي بين طرفين أو أكثر يتفقون على العمل معاً وتقاسم السلطة والمسئولية واستثمار الموارد والخسائر والمكاسب من أجل تحقيق هدف مشترك أو أهداف تكاملية"، **والمشاركة هي** "أسلوب عمل جماعي يهدف إلي تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع ملتزمة في ذلك بقيم العمل والتطوع والاختيار"، وتعرف **المشاركة المجتمعية** في اللغة بأنها "تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره لتأدية عمل ما".

ب. <u>المشاركة اصطلاحا</u>:

(المشاركة المجتمعية بمفهومها العام)

لم يحظ مفهوم المشاركة بتعريف قاطع شأنها شأن معظم المفاهيم في مجال العلوم الإنسانية ولقد تعددت المفاهيم التي تناولت المشاركة وتباينت وجهات النظر حولها وذلك تبعاً للتخصص الذي يطرح المفهوم من خلاله وكذلك بسبب تعدد اتجاهات العمل، ويركز كل من الُكتاب والمفكرين على تعريفها من وجهة نظر

المجال الذي يعملون فيه ليعززوا عملهم ويحققوا أهدافهم وتسرد بعض المفاهيم بشكل عام مع التركيز على المفهوم التنموي للمشاركة.

فهناك من يرى أنها (المساهمة والتعاون في وجه من أوجه النشاط). وهذا التعريف لم يحدد طبيعة هذه المساهمة والتعاون وكذلك قد اقتصر بالمشاركة على أنها تتم في وجه واحد من أوجه النشاط ولم يحدد أهميتها وخطواتها ومن الذي يشارك ومتى يشارك.

عرفها **العجمي** بأنها: (كل ما يقوم به أفراد المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة مجالاته السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراداً أو جماعات أو مؤسسات ويعتمد عمل هؤلاء على التطوع والالتزام والوعي والشفافية).

كما يعرفها **السيد** بأنها: (التوجه الإرادي الحر للمواطن للإسهام في تنمية المجتمع، بدافع من الشعور بالمسؤولية وتعكس المشاركة مقدار الانتماء والحس الوطني وتعد مقياس لتقدم الشعوب).

كما يقول **محمد علي الطويل** ان المقصود بها تلك (المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مشاركة من الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص بما يسهم فيها كل مواطن بما يستطيعه أو يملكه بدافع من رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية). كما تعرف بأنها (تلك الجهود التطوعية التي تقدم من مختلف مؤسسات المجتمع المدني سواء بالرأي، أو بالعمل، أو بالتحليل، أو بالجهد لدعم كافة برامج التنمية في المؤسسات الرسمية في المجتمع وتعميق روح التعاون والأداء الجماعي وتفعيل الطاقات المحلية لتدعيم كافة المشروعات التنموية).

ويشير **محمود** في تعريفه بأنها (تلك الأدوات التي يمكن بواسطتها النهوض بالمجتمع والارتقاء به لتحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً عن طريق مشاركة أفراد المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وحث الآخرين على المشاركة وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من طرف قيادات المجتمع لتنمية المجتمع وتحقيق أهدافه).

يقصد **بالمشاركة المجتمعية** بصفة عامة على أنها (الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعة سواء مادية أو عينية) كما يمكن تحديدها بأنها (مسئولية اجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ووسيلة

للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل أطراف المجتمع والتنسيق بينها من أجل تحقيق الصالح العام في المجالات المختلفة في المجتمع).

كما عرف **عليق** المشاركة بأنها (القيام بالتعاون الإداري بين أطراف تجمع بينهما أهداف مشتركة ويقوم هذا التعاون على اتفاقات ذات صيغ توافقية مبرمة بين الأطراف تحدد أهداف الشراكة ومبادئها ومجالاتها، وتحفظ لكل طرف مصالحه وتلبي احتياجاته). وأهم مبادئها "المساواة والعدالة المبنية على الندية، واحترام الذات لكل طرف".

ونعرفها بأنها (كل ما يقوم به الأفراد من مشاركة الإدارة والتأثر بها والتفاعل معها في وضع الخطر، وصنع القرارات التي تحقق احتياجاتهم وتحقق المصلحة العامة).

(المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي)

لقد ظهر مفهوم المشاركة الشعبية لأول مرة ضمن مفاهيم التنمية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي وذلك من خلال عمل الخبراء في مجالات التنمية والذين وجدوا أن من أهم أسباب فشل مشروعات التنمية يعود إلى أن اهتمامات السكان بعيدة تماما عن تصورات المخططين والمنفذين لهذه المشروعات. وانتهوا إلى اعتبار إستراتيجية المشاركة هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح أوفشل مشروعات التنمية.

وقد عرف **فرانكلي** المشاركة في التنمية على أنها (مساهمة السكان والمجموعات المستهدفة في صنع القرارات وتنفيذ النشاطات التنموية وفي جميع المستويات). فالمشاركة هي حجر الزاوية في ممارسة تنمية المجتمع وبدونها لا تتحقق المساعدة وفقاً لفلسفة الخدمة الاجتماعية. كذلك رأى **كوهين** أن المشاركة (اشتراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات لإنجاز برامج التنمية المحلية وفي الاستفادة من هذه البرامج وتقييمها) ومشاركة المجتمع هو الضمان الأكبر سواء لتحقيق الارتقاء الاجتماعي أو توليد الانتماء في السكان وبالتالي يضمن تجاوب المجتمع في بناء وتطوير بيئاتهم المحلية حيث إن الكثير من التجمعات قد نشأت وتطورت استناداً إلى الخبرات المتراكمة للسكان المحليين وتطوير ما يفيد متطلباتهم واحتياجاتهم. وقد اهتمت الدول في الآونة الأخيرة بإشراك السكان في عمليات التطوير لمناطقهم بأساليب وطرق متعددة.

وتعرف المشاركة بمفهومها التنموي بأنها (اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وَصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوَضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها).

ومن هذا المنطلق فالمشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فاعلة ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي يعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعي الحكومة المركزية مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي. ولنجاح المشاركة المجتمعية لابد من وجود لامركزية حقيقية توزع فيها السلطة مكانياً ومؤسسياً بشكل واَضح وفعال كما هو الحال في كثير من دول العالم النامي.

ويمكن القول إن المشاركة تعني كافة الجهود الطوعية التي تبدل من قبل المواطنين في المجتمع بوعي للتأثير في رسم السياسة العامة والخاصة بهذا المجتمع واتخاذ القرارات وتنفيذها بما يحقق حاجاتهم المجتمعية.

وهناك تعريف جامع لكل من التنمية والمشاركة نجد التعريف الذي قدمته **الأمم المتحدة عام 1956 والذي** جاء فيه انها (تلك العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن).

ومن بين التعاريف التي تتماشى ومنهجنا الذي ينظر إلى المشاركة المجتمعية (تفاعل وإشراك اكبر عدد ممكن من أبناء المناطق المحلية في وضع وتنفيذ المشروعات الرامية إلى خدمتهم ورفع مستوى حياتهم).

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مفهوم المشاركة إجرائياً فيما يلى:

1- إسهام أفراد المجتمع في صنع واتخاذ القرارات الخاصة بهم سواء كانت قرارات فردية أو جماعية.
2- إسهام أفراد المجتمع في وضع خطة التنمية والرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.
3- أن يشترك أفراد المجتمع في تنفيذ خطة التنمية والرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.
4- أن يشترك أفراد المجتمع في متابعة وتقييم خطة التنمية والرعاية الاجتماعية الخاصة بهم.
5- أن يتم هذا الإسهام بشكل إرادي يقوم على أساس رغبة أفراد المجتمع والتزامهم بهذا الإسهام.
6- من خلال هذه المساهمة يتعلم كيف يحل ويواجه مشكلاته.
7- تساعد هذه المساهمة على زيادة ونمو الوعى لدى المشاركين وتحمل المسئولية.

ثالثا: المشاركة من منظورها الإسلامي:

اهتم الإسلام بالقيم والمبادئ التي تحكم وتربي السلوك الإنساني الرشيد لذلك تنطلق المشاركة من المنظور الإسلامي من المبادئ والقيم التالية:

1- **مبدأ المساواة التامة بين البشر:** في إطار المرجعية القيمية السلوكية يقول تعالي: "وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً" (سورة الفرقان 54)، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (كلكم لآدم وآدم من تراب).

2- **مبدأ الشورى:** في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والإدارية يقول الله عز وجل "الذين استجابوا لربهم وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" (الشورى 38)

3- **مبدأ دعم الدافعية والتحفيز والحض على العمل:** يقول تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" (سورة التوبة 105)، ويقول تعالي: "ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون" (سورة الأنعام 132).

4- **مبدأ تكافؤ السلطة والمسؤولية والرقابة:** يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

5- **مبدأ تحديد القيادة المبني على الجدارة:** وفي ذلك جاء معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجد الأصلح فقد خان الله ورسوله.

رابعا: أهمية المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية:

لقد اخذ مفهوم مشاركة المجتمع دور متزايد الأهمية في فلسفة التنمية المحلية خاصة بعدما فرضه الواقع القائم في البلدان المتخلفة من استحالة تنميتها بنفس الطريقة التي حدثت في المجتمعات المتقدمة وذلك باعتبار أنه من المستحيل على البلدان المتخلفة أن تتطور بنفس التدرج الذي عرفته البلدان المتقدمة في مجال التنمية وذلك لتباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى التاريخية بينهما وهذا ما جعل تلك البلدان تفكر في إتباع سياسات تنموية تؤدي إلى تطورها وتقدمها بأقل قدر ممكن من التكاليف وفي أقصر فترة ممكنة لمواكبة البلدان المتطورة ومسايرتها في نموها.

لقد كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على تلك السياسات التنموية أن السبب الرئيس في فشلها، يعود إلى إهمال القائمين عليها لمشاركة الأفراد المحليين في نشاطات التنمية المحلية، وأكدت على الفعالية الكبيرة التي تحققها مشاركة الأفراد المحليين في إنجاح المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المنتظرة منها في أقصر فترة زمنية ممكنة.

ولقد أشار "دوباي Dubay" من خلال دارسته التي أجراها على التنمية في بلدان العالم الثالث إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها وذلك في كونها:

1- تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليون مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم.
2- تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور فعال وايجابي في مجريات الأحداث والقرارات المهمة التي تمس مجتمعهم.
3- تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات في المجتمع.
4- كونها تجعل أفراد المجتمع يشاركون بروح رياضية في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية، خاصة إذا امتدت جسور الثقة وزاد تأكد الأفراد من الهدف الحقيقي من هذه التنمية وهو تحقيق احتياجاتهم وتلبية مطالبهم بالدرجة الأولى.
5- تعمل على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون فيما بينهم وبين الحكومة.
6- تعمل المشاركة على تجسيد مبدأ الديمقراطية وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية.
7- تدعم الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة بما يعود بالمصلحة العامة على أفراد المجتمع.
8- تزيد المشاركة من الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال عمليات الشرح المستمر للخدمات والمشروعات التي يقوم بها القائمون على التنمية المحلية.
9- تؤدي المشاركة إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة تبرز بشكل تلقائي من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج، فبروز قادة جدد يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرئيس والأفقي لتحقيق التنمية المتكاملة والشاملة.

وبالإضافة إلى ما قاله "**دوباي**" عن أهمية المشاركة في التنمية المحلية، يمكن القول أن المشاركة تولد شعورا بالانتماء لدى كل الأفراد والجماعات في المجتمع لأنها تمس جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي بهذا تمثل حجر الزاوية في تحقيق أهداف التنمية المحلية التي تسعى أساسا إلى تغيير البناء الاجتماعي وما يضمه من منظمات. فلقد أصبحت المشاركة في العمليات التنموية مهما كان مستواها ضرورة حيوية لابد من الاعتماد عليها لتغطية نقص الإمكانات المادية والبشرية فيمكن أن يملك الأفراد المحليين من الإمكانات المادية والطاقات البشرية ذات الخبرة والمعرفة بخصائص مناطقهم المحلية، ما يجعلهم طرف أساسي في إنجاح المشروعات.

وقد ذكر السامرائي أهمية المشاركة المجتمعية ومنها:

1- إعطاء الفرصة للمرؤوسين للمشاركة في عملية صنع القرار من خلال عرض المشكلة والطلب منهم إيجاد الحل المناسب.
2- تشجيع التغيير وتقبله، وتنمية القيادات الإدارية في المستويات الدنيا واشعارها بأهميتها.
3- تحقيق الثقة المتبادلة بين القيادة والعاملين في المؤسسة القائمة على العلاقات الإنسانية الجيدة.
4- تسهيل تنفيذ القرارات التي يشارك بها المرؤوسين وتحمسه لتنفيذها.

وهناك وجهة نظر اخرى ترى أن تشجيع المشاركة المجتمعية في المشاريع والقضايا العامة يؤثر بلا شك بشكل كبير وإيجابي على المجتمع، بحيث يسهل تحقيق النتائج العادلة والمستدامة، ويُمكن توضيح أهمية المشاركة المجتمعية وتأثيرها على المجتمع فيما يأتي:

1- اكتساب معرفة أفضل باحتياجات وطموحات المجتمع فهي لم تعد تتعلق فقط بنشر المعلومات وإبلاغ السكان بما يحدث في منطقتهم، بل طرح أصواتهم وآرائهم في المشاريع التي قد يكون لها تأثير إيجابي وفعلي في حياتهم.
2- يحصل صانعو القرار من خلال المشاركة المجتمعية على رؤية أوضح بكثير لاحتياجات المجتمع المختلفة وأهدافه، لإنشاء مشاريع جذابة ومؤثرة في نفس الوقت وبطريقة تتوافق مع الأهداف العليا لدى كافة أفراد المجتمع.

3- المساهمة في عملية صنع القرار وتأتي هذه المساهمة من خلال المبادرات المجتمعية المتنوعة، والقيام بطرح الآراء وتقديم الأصوات لصالح القرارات التي تصب في مصلحة الفرد والمجتمع ككل.
4- تحقيق الديمقراطية والشفافية والوضوح لدى جميع أفراد المجتمع، وإعطائهم الفرصة لفهم كيف يجب أن تتم تلبية احتياجاتهم المختلفة ومنحهم فهمًا وقبولًا أفضل للنتيجة أو القرار النهائي، الأمر الذي يعمّق من مفهوم الديمقراطية.
5- خلق شعور أقوى وأعمق بالانتماء المجتمعي عندما يتم تبادل وجهات النظر المختلفة بين جميع الأطراف ودمجها في عملية صنع القرار عندئذ سوف يتولد ويصبح لديهم نوع من الولاء والانتماء المجتمعي.

في ضوء ذلك، فإن نجاح تحقيق التنمية المحلية المستدامة رهن بمدى فاعلية المشاركة المجتمعية وقد أثبتت التجارب المتتالية أن المشروعات التنموية لم يكتب لها النجاح، ولم تحقق الفائدة المرجوة ما لم يشترك السكان المحليون في هذه المشروعات.

خامسا: أهداف المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية:

لعملية المشاركة المجتمعية مجموعة من الأهداف تسعى في مجملها إلى الارتقاء بالعمل من كافة جوانبه وتحقيق النجاح للعملية التنموية.

ويذكر غنيم في كتابه مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي أن المشاركة المجتمعية تحقق أهدافها من خلال:

1- المساهمة في الحد من دور الصفوة المحلية وتعمل على إزالة الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن طبيعة البنية الاجتماعية القائمة.
2- إظهار تصور واَضح ومحدد بطبيعة المشاكل التي يواجهها المجتمع الأمر الذي يساعد على رسم الأهداف وتحديد الأولويات بدقة.
3- تعزيز ثقة الجماهير بنفسها وتؤكد على القيم الخاَصة باحترام الجهد العام والمال العام.

4- استعداد الجماهير لتقبل التغيير والتحديث المنتظر نظرا للمشاركة الشخصية أو التمثيلية في إحداث ذلك من ناحية ولوجود قناعة بأهمية ذلك وأثره الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي على حياة المجتمع والأفراد من ناحية أخرى.

5- تقلل المشاركة المجتمعية من البيروقراطية الإدارية وتعزز من مبدأ التنسيق بين هيئات التخطيط في المستويات الإدارية المختلفة.

وهناك رأى اخر يرى ان المشاركة الشعبية تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- **تقليل التكلفة:** حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.

2- **ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات:** حيث إن المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية.

3- **توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية:** ففي حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية ولا تتفهم أهمية المشروعات الانتاجية التنموية المستقلة، لذلك فإن مشاركة المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الانتاجية بدًلا من الحاجات الاستهلاكية بما ينعكس إيجاًبا على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.

4- **تحقيق الفاعلية للمشروعات:** وهذا من خلال (توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية، إقامة نسق من العلاقات السليمة يراعي قيم وعادات المجتمع، ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية).

5- **تحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية:** حيث أصبحت المشاركة مطلب الهيئات الدولية لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير مما يشكل تحدًيا للحكومات نحو تعزيز المشاركة الشعبية لتلبية مطالب المنظمات الدولية.

6- **تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين:** تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعلًيا، ومن ثم تحقيق إدارة كفيء للموارد المحلية.

ويرى **عبد الهادي الجوهري** فان إشراك الأفراد المحليون في عمليات التنمية المحلية يسعى إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

1- اهداف ذات طابع سياسي اجتماعي:

- تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم أنها الحل المناسب لمشاكلهم الإدارية.
- تهدف إلى ضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات التنموية.
- تهدف إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليتها.

2- أهداف ذات طابع اقتصادي:

- تعتبر المشاركة مطلبا اقتصاديا تنمويا يهدف أساسا إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات خاصة من حيث مداها الزمني.
- تهدف إلى تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة من خلال تشجيع المساعدات والمبادرات المحلية بالإضافة إلى استغلال الموارد المحلية للمجتمع.
- تهدف أيضا إلى جعل أفراد المجتمع وجماعاته يسعون جاهدين إلى إنجاح المشروعات التنموية وتدعيم اعتقادهم بأن عائد هذه المشروعات سيعود بالفائدة العامة عليهم بالدرجة الأولى.

3- أهداف على المستوى الأخلاقي للأفراد:

- تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب مما يلزمهم ويشجعهم على أداء واجبهم تجاه مجتمعهم المحلي على أكمل وجه خاصة إذا صاحب ذلك ثقة متبادلة بين الأفراد المحليين والسلطات المحلية.
- هي الأداة الفعالة في إحداث التغير الإيجابي لأنماط وسلوك الأفراد مما يجعلهم أكثر فعالية ونشاطا في تحقيق أهداف التنمية المحلية.

سادسا: خصائص المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

تتميز المشاركة الشعبية بالخصائص التالية:

1- **المشاركة الشعبية سلوك تطوعي ونشاط إرادي:** على اعتبار أن المواطنين يقومون بأداء جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية حيال القضايا والأهداف الخاصة بالمجتمع.

2- **المشاركة الشعبية سلوك مكتسب:** أي أنها ليست سلوًكا فطرًيا يولد مع الانسان ولا يرثها وانما هي مكتسبة يتعلمها الانسان أثناء حياته من خلال تفاعله مع الآخرين.

3- **المشاركة الشعبية إحدى مبادئ الديمقراطية حق وواجب في آن واحد:** فهي من حقوق الانسان التي أعلنتها التشريعات الدولية والدساتير المحلية.

4- **المشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت:** هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى تغيير سلوكيات المواطنين وثقافاتهم نحو الاحساس بالمسؤولية في صنع القرار وهي وسيلة كونها آلية يتمكن المواطن من خلالها أداء أو لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية.

5- **المشاركة الشعبية توحد الفكر الجماعي للجماهير:** لأنها تساهم في بلورة فكرة واحدة نحو الاحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك.

سابعا: مبررات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

1- المساواة:

انطلاقاً من القيم الإسلامية فإن مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق الأساسية والواجبات والمسئوليات يحتم الشورى والممارسة الديمقراطية في كل ما يهم المجتمع وهي مرتكز أساسي تتم بموجبه المشاركة في التنمية المحلية.

2- استبعاد المجتمع المحلي:

إن التنمية المستديمة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع فيما يخصهم من القرارات ووضع الخطط وتنفيذها. فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده، بل مشاركة المجتمع تعتبر

الذراع لتكملة الجهد الحكومي. والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية.

3- إدراك المواطنين لمشكلاتهم واحتياجاتهم وإمكاناتهم:

مما لا شك فيه أن المواطنين في أي منطقة هم أدرى بخصائص ومشاكل إقليمهم وهم كذلك الأدرى باحتياجاتهم والمعوقات التي توقفهم عن تنمية مجتمعهم، لذلك من المنطق أن يكون لهم دور يؤدونه بناء على معرفتهم بمجتمعهم وهو دور تكاملي مع جهات أخرى.

4- الفقر والتخلف:

لعله من المسلم به أن الفقر والتخلف هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يقود إلى الآخر، فمعظم السكان بالدول النامية يقعون تحت خط الفقر، بل أكثر من 15% من سكان العالم مهددون بالمجاعات وأكثر منهم معرضون لأمراض سوء التغذية. إن مشكلة الفقر قد تعود إلى الأمية والجهل وقد يكون في معالجة الأمر أن تمحى الأمية وتخفف حدة المرض من خلال إشراك هؤلاء في تنمية مناطقهم.

5- البيروقراطية:

إن النظم الإدارية في المجتمعات النامية تتسم بالبيروقراطية والتعقيد في الإجراءات والسلحفائية في اتخاذ القرارات والتخطيط. فمشاركة أفراد المجتمع ستكون دفعاً وتسريعاً لتوفير حاجات المجتمع وذلك لما لديهم من رغبة في تحقيق ما يتطلعون إليه.

6- غياب الحس والشعور بالمسؤولية:

يعتبر غياب الحس والشعور المحلي بالمسؤولية من قبل المواطنين بمشاكل واحتياجات مجتمعهم عامل أساسي لعدم اكتراث الفرد وعدم اهتمامه بما يدور في مجتمعه، وما يواجهه من معوقات. تصبح المشاركة الشعبية أمر ضروري لتوعية المواطن وغرس روح المبادأة والشعور بالمسؤولية ليصبح عضواً فاعلاً في مجتمعه.

ثامنا: مرتكزات المشاركة:

1- الديموقراطية:

تعتبر المرتكز الأساسي للتنمية بالمشاركة الشعبية فتوفير القدر الكافي من العدالة والحرية أمران لازمان للممارسة الديموقراطية باعتبارهما الضمان الحقيقي للممارسة وأنهما حق من حقوق الإنسان خاصة المشاركة في القرارات التي تخص مشاريع تنمية المجتمع وبرامجها.

2- اللامركزية الإدارية:

إن الهدف الأساس من اللامركزية الإدارية هو أن تدير الأقاليم والمحليات شؤونها بواسطة ممثليها الذين يتم انتخابهم بواسطة مواطني المنطقة. وتصبح اللامركزية نظاماً يشجع ويرغِّب المواطنين في المشاركة الفاعلة في تنفيذ المهام المحلية وتوجيهها نحو احتياجات وأولويات المنطقة في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعليه فإن نجاح برامج تنمية المجتمع يتوقف على وجود سلطة لامركزية.

3- درجة الوعي:

إن الدعم الشعبي لبرامج التنمية لابد أن يؤسس على وعي المجتمع بمشاكله واحتياجاته من جانب، ورغبة القيام بدوره في التنمية بالمشاركة في القرارات التي تهم منطقته. وإن غاب عن المجتمع ترتيب أولوياته ودوره فإن ذلك يستوجب رفع مستوى وعي المواطنين أفراداً وفئات. وذلك بتوفير وسائل التوعية الجماهيرية والتدريب والتعليم بالتركيز على التعريف بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم من أجل مشاركة حقيقية من أجل نهضة وتقدم المجتمع.

4- الدافعية والرغبة للمشاركة:

تتطلب المشاركة الحقيقية رغبة المواطنين المبنية على الوعي الكامل بمشاكل المجتمع وتوجهاته وثقافته، فالرغبة دونما معرفة بالمجتمع قد لا تقود إلى نهضته. وهي العنصر المولد للدافعية لأي نشاط. إن منح الفرص للراغبين للمشاركة وتأمين حقهم في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم أمر في غاية من الأهمية

ولابد أن تكون المشاركة حسب المجال ونوع النشاط أو البرامج. على ذلك تتراوح المشاركة حجماً (بعدد الممثلين) أو مجالاً حسب ما يتطلبه نوع البرامج والتخصص المطلوب

5- وضوح مضامين المشاركة:

إن الغاية من المشاركة الشعبية هي تحقيق التنمية المستديمة بما يؤمن احتياجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالتغيير الإيجابي المطلوب الناتج عن المشاركة يؤسس على وضوح الرؤية بالنسبة للمجتمع وممثليه في المجالس واللجان وغيرهما.

6- التمثيل:

إن التمثيل الحقيقي للمجتمع يبني على اختيار أفضل أفراد المجتمع من الراغبين في خدمة مجتمعاتهم ممن هم على قدر من الوعي والفهم. ولا يتأتى الاختيار السليم إلا بتوفير القدر الكافي من الحرية كما ينبغي إزالة أي معوقات تقف أمام مشاركتهم الفاعلة. فالتمثيل الحقيقي أداة حقيقية لتحقيق الثقة بالنفس للمجتمع وضمان لنجاح أي خطة.

تاسعا: النظريات المختلفة لقضية المشاركة في التنمية:

1- الاتجاه المحافظ (التحديث):

فهذا الاتجاه يرى أن المشاركة هي الطريقة الأنجح لمساعدة الدول المتخلفة على الخروج من دائرة التخلف التي تحيط بها، فأكد "**لبست**" "**Lipset**" في معظم دراساته على أن المشاركة نجدها أكثر وضوحا وفعالية في الدول المتقدمة التي تعتمد أساسا على زيادة في الثروة والتصنيع والأخذ بالنظام الديمقراطي ذلك على عكس ما هو قائم في المجتمعات ذات النظام الديكتاتوري التي تقل فيها مستويات المشاركة إلى أدنى حل لها، ففي معظم الدراسات نجد انها ترى ان هناك علاقة بين متغيرات الوضع الاقتصادي مثل (الثروة ومؤشراتها من دخل قومي، متوسط دخل الفرد درجة التعليم نسبة سكان الحضر والتصنيع) وبين المشاركة فهناك علاقة طردية بين هؤلاء المتغيرات جميعا). فتكون بذلك المشاركة هي عبارة عن اشباع حاجات اجتماعية وخدمية لفئة معينة).

فمن خلال هذا الطرح يتضح أن الاتجاهات الوظيفية تركز اهتمامها على تلك العلاقات المتبادلة بين التعليم والمكانة والدخل والتصنيع والمشاركة وبالتالي تحصر المشاركة في يد قلة من المجتمع ممن يملكون تلك المقومات فتكون بذلك المشاركة في يد الصفوة فقط فهذه الفئة ذات درجة من القوة فمصالحها تتقارب وتقوم أكثر من الارتباطات المتبادلة في الشؤون والمصالح المشتركة بين النظم السياسية والهيئات العسكرية فضلا عن التشابه السيكولوجي والاجتماعي لدوائر الصفوة.

من خلال هده الآراء نلاحظ اختلاف وجهات النظر بين الباحثين لكن كلهم متفق على أن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية لتحقيق التنمية برغم من اقتصارها (المشاركة) وحصرها في يد الصفوة مهملين الفئات الوسطى والدنيا في المجتمع رغم أهميتها البالغة لأنهم يستغلونها وفق مصالحهم الشخصية وتوجيهها وفق ما يتماشى ورغباتهم. ففي خضم كل تلك الانتقادات الموجهة إلى الاتجاهات الوظيفية كان لابد من بروز تيارات أو اتجاهات فكرية أخرى تكون مناقضة لذلك وتكون أكثر واقعية وفعالية في تحديد أهمية ودور المشاركة في التنمية.

2- الاتجاه الماركسي المحدث:

فتفكير ماركس يختلف تماما عن الاتجاه الوظيفي فماركس يرى أن النشاط السياسي يعد واجبا عاما لكل مواطن لكن نجد هذه الفكرة في كتابات **هيجل** في فلسفته عن الحق وعند **روسو**في دراسته للعقد الاجتماعي لذلك أعاد ماركس النظر في تفسيراته وافتراضاته فأعاد صياغتها من الشكل المبسط التي كانت عليه إلى شكل أكثر حداثة وتعقيدا فأصبح يرى أن مشاركة المواطنين مستمدة من الحاجة إلى ضرورة إعادة التوازن في صراع القوة السائدة فهذا الإدراك يعتبر القوة الدافعة الضرورية لعبور الفجوة الموجودة بين صناع القرار المسيطرين في المجتمع، كما انه ذهب إلى أبعد من ذلك فحاول الكشف عن الغرض من المشاركة في النشاط السياسي كمحاولة لتحقيق رفاهية الأفراد وزيادة الاستجابة للتغيرات في بناء القوة كما وضع شروط ضرورية تقوم عليها المشاركة ومنها ضرورة إيجاد تنظيم قادر على احتواء المشاركة وبالتالي الربط بين طموحات الأفراد وحاجاتهم إلى جانب ذلك لابد أن تتوفر الرغبة في العمل على احداث تغيير في المجتمع من اجل الوصول الى الاهداف المرجوة.

ويرى **ماركس** انه كلما زاد التعليم والثقافة كان الافراد اقدر على اداء ادوار اكثر فاعلية فكان بذلك يدافع عن ثورة المثقفين فكلما زاد الافراد تعلما وكفاءة كانت مشاركتهم اكثر فاعلية وجدية، فالمشاركة من خلال ما جاء به ماركس هي عملية تغيير اجتماعي تفترض ان وجود جماعات القوة يؤدي الى مقاومتها للمشاركة.

3- اتجاه (مدرسة) التبعية:

فهذا التوجه الفكري ينطلق من ان التبعية هي سبب التخلف فحالة التخلف التي تسود المجتمعات النامية هي في الحقيقة ناجمة عن تبعيتها للدول المتقدمة وغياب التنمية والديمقراطية من اهم السمات البارزة للتبعية السياسية، فتري المشاركة في هذه الدول النامية مجرد وسيلة في يد السلطة الحاكمة تستعملها لتضفي الشرعية على اعمالها لكنها في الحقيقة هي فارغة ودون محتوى فحال الدول النامية حالة صعبة فالديمقراطية شعار ينادون به ويرفعونه في كل المحافل الدولية محاولين من خلاله مواكبة الدول المتقدمة لكن في حقيقة الامر هي مجرد ديمقراطية شكلية فمتخذو القرارات وهم قلة قليلة هم من يديرون الشأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فالمشاركة حسب هذا التيار الفكري هي مشاركة مقننة ولا تمارس الا لإضفاء الشرعية على الانتخابات فقط ماعدا ذاك فإن الشعب ملجم بلجام تحكمه السلطة تشده متى ارادت وترخيه متى ارادت طبعا بما يخدم مصالحها.

من خلال طرح هذه التوجهات الفكرية المختلفة يتضح لنا اختلاف منطلقاتها الفكرية في طرحها لقضية المشاركة من اجل التنمية، لكن كلها اكدت على ان المشاركة هي حق من حقوق المواطنين أولا ثم واجب على كل مواطن ثانيا فهي وسيلة وغاية في نفس الوقت تطمح كل الشعوب الوصول اليها خاصة في الوقت الراهن، فهي ترفع الوعي لدى الافراد بأهداف التنمية خاصة على المستوى المحلي ذلك لان المجتمعات المحلية تعد الاقدر من غيرها على معرفة حاجاتهم وتقدير امكانياتهم المتاحة.

عاشرا: أساليب المشاركة المجتمعية في العملية التنموية:

تختلف أساليب المشاركة باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد وتحَّدد الأعمال التي يقومون بها، ويمكن أن تحدث المشاركة المجتمعية بعدة طرق وأساليب أهمها:

1- المشاركة المباشرة:

يمكن تعريفها بأنه (مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات وجماعات منتظمة مستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أوفي مرحلة منها).

ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالاً عدة أهمها:

أ- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة.

ب-اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري المحلي.

ج-برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوَصاً ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس، والهيئات التطوعية ووسائل الإعلام المختلفة.

د- الاستبيانات والدراسات المختلفة والاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.

2- المشاركة غير المباشرة:

تحدث بواسطة أشخاص معينون وبتكليف من جهات معينة أو دوافع ذاتية مثل لجان الأحياء.

احدى عشر: أنواع المشاركة المجتمعية

تتعدد المشاركة وتتنوع في مستوياتها ودرجاتها من التشاور البسيط مرورا بالعمليات المشتركة لصنع القرار ووَصولاً إلى الإرادة الذاتية من جانب المنتفعين أنفسهم وهي:

أ- **المشاركة الشكلية:** لا يشترك الأشخاص في عمليةَ صنع القرار ويمكن تمثيل ذلك بجمع أفراد الحي لعرض تخطيط منطقة معينة مثل فتح شارع معين.

ب-**المشاركة بالتشاور:** يشارك الناس من خلال استشاراتهم بالأمور التي تهمهم ويستمع أَصحاب القرار لاقتراحاتهم وتصوراتهم ومشاكلهم ويبنون عليها العمل، ويمكن تمثيل ذلك باللقاءات التي تقوم بها الجمعيات للاستماع للسكان.

ج-**المشاركة في جمع وإعطاء المعلومات:** يشارك الناس من خلال الإجابة على الأسئلة التي يطرحها آخرون يرغبون في الحصول على المعلومات وعادة ما يتم استخدام الاستمارات والاستبيانات أو غيرها من الأساليب التقليدية مثل حملة ترقيم المباني

د- **المشاركة النظامية وغير النظامية:** تختلفان في القناة التي يشارك المواطن المحلي من خلالها **فالمشاركة النظامية** تنطوي على مشاركة المواطنين في أنشطة المؤسسات المختلفة ويمكن قياسها عن طريق العضوية أو المشاركة في أنشطة المؤسسات بدون عضوية، أما **المشاركة غير النظامية** فتتم عبر التفاعلات غير المنظمة بين أفراد المجتمع.

هـ-**المشاركة الوظيفية:** يشارك السكان من خلال تشكيل مجموعات للدعم من أجل تحقيق مشروع ما غير أنهم لم يدمجوا منذ البداية ولم يتدخلوا سوى من مرحلة التنفيذ مثل مشاركة الأهالي في تنفيذ حملة كمساعدة في تنظيف المدينة.

و- **المشاركة التفاعلية:** يشارك الناس في التشخيص والتحليل اللذان يؤديان إلى تخطيط العمل مثل المشاركة في وَضع الخطة الاستراتيجية التنموية.

ز- **التعبئة الذاتية:** يشارك السكان من خلال الأخذ بزمام المبادرة بدلاً من الاعتماد على الدعم الخارجي فهم يتحكمون ويراقبون كيفية استعمال هذه الموارد.

ح-**المشاركة ببعض الموارد المحلية:** يشارك الناس من خلال الإمداد بعض المواد كالأسمنت، أو باليد العاملة، أو بالمال، أو غيرها من الموارد المادية، وفي هذه الحالة، تنتهي المشاركة بانتهاء الحوافز.

تتنوع أشكال المشاركة بشكل مبسط على النحو التالي:

- المشاركة بالرأي: يتم مناقشة حلول المشكلات مع احترام كافة الآراء (الخبرة المحلية).
- المشاركة بالموارد: الأيدي العاملة – المساهمات العينية والمادية – المساهمة بالوقت، إلخ.
- المشاركة بالخبرات: خبرة فنية – تنظيمية – الإدارة – التسويق، إلخ.

ومن الممكن إيجاز خطوات ودرجات المشاركة على النحو التالي:

1- **الإتاحة:** تضع الإدارة الحكومية بشكل مسبق تحت تصرف جميع الشركاء بطريقة مباشرة أو تسهل له اطلاعه على المعلومات. ولكي تكون المعلومات نافعة يجب أن تتمحور حول احتياجات التنمية على مستوى محدد مع الإشارة إلى أن إتاحة المعلومات لا تكفل في حد ذاتها أي نوع من أنواع التفاعل، لذا تعد من أضعف مستويات المشاركة.

2- **الاستشارة:** تطلب الإدارة الحكومية رأي الشركاء دون أن تكون مرغمة على التقيد به مثل الدراسات العامة والاجتماعات العامة. وفائدتها تكمن في وضع تصور عند عمل مشروعات جديدة، وأن تفيد متخذ القرار في أخذ التدابير اللازمة إذا رأى من المناسب تنفيذ هذا الأمر.

3- **التشاور:** تقترح الإدارة الحكومية تنفيذ حوار مع الشركاء مع التأكيد على التزامها باعتماد نتائج هذا الحوار في مرحلة اتخاذ القرارات.

4- **التعاون:** تضمن الإدارة الحكومية مشاركة الشركاء أنفسهم في اتخاذ القرار، ويعتمد في هذه الحالة على فكرة الديمقراطية شبه المباشرة.

ثاني عشر: مقومات (ركائز) المشاركة المجتمعية:

هناك مجموعة من الركائز التي تبنى عليها حيث تستند إلى مجموعة من القيم أهمها:

1- شعور كل فرد من أفراد المجتمع بانتمائه إلى هذا المجتمع وبأن هناك ظروف ومشكلات ومصالح مشتركة وعلاقات متبادلة بينه وبين كل فرد فيه.

2- تعاون طوعي بين أفراد المجتمع المحلي ومجموعاته يهدف إلى تحقيق أهداف مشتركة مصالح والاحتياجات الأساسية لهم.

3- معارف وخبرات محلية تمكن من الاعتماد على الذات.

4- مؤسسات وتنظيمات مجتمعية فعالة وقادرة على تعبئة طاقات أفراد المجتمع المحلي وتمثيل أهدافهم وتطلعاتهم.

5- نظم لامركزية وعلاقات ديموقراطية تشجع وتدعم المبادرات المحلية في برامج التنمية المجتمعية الشاملة بكافة مراحلها.

ثالث عشر: مستويات المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية:

تتم مشاركة الأفراد المحليين في أعمال التنمية المحلية في مستويات عديدة حيث تختلف طبيعة ودرجة هذه المشاركة وأشكالها من مجتمع لآخر، بحسب طبيعة النظام السياسي السائد فيه وبحسب

البناء الاجتماعي الذي يميزه، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل دولة هي التي تنظم شكل المشاركة وطرقها.

ويمكن تقسيم مشاركة الأفراد في التنمية المحلية إلى المستويين الرئيسين التاليين:

1- المشاركة على المستوى الفردي:

في دراسة أجراها "**كارل دوتش**" في بداية الستينات حدد ثلاث مستويات للمشاركة على المستوى الفردي هي:

أ- **المستوى الأول:**

يمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة في النشاطات السياسية والتنموية في المجتمع حيث حدد شروط رأى أن توافرت في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي:

- العضوية في منظمة سياسية ما.
- التبرع لصالح منظمة سياسية أو مرشح الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري منتظم.
- المساهمة في الحملات الانتخابية.

ب-**المستوى الثاني:**

يشمل بصفة عامة المهتمين بما يدور في المجتمع من أحداث وقضايا تهمهم بصفتهم أفراد في المجتمع، يساهمون ويشاركون فيه برأيهم وأصواتهم الانتخابية.

ج- **المستوى الثالث:**

يشمل أولئك الذين يساهمون أو يشاركون بشكل موسمي متقطع أو بشكل اضطراري في أوقات الأزمات والكوارث وعندما يشعرون بأن مصالحهم مهددة.

2- المشاركة على المستوى الجماعي المنظم:

تكون المشاركة في هذا المستوى أكثر فعالية وتأثيرا لأنها أكثر تنظيما حيث تتم عن طريق تنظيمات شعبية ومؤسسات اجتماعية وغيرها من الأجهزة التي تلقى اعترافا رسميا من طرف الهيئات المسؤولة مما يجعلها أكبر عائدا وأقوى تأثيرا وأوسع مدى. وتتخذ المشاركة عدة أشكال كما يلي:

- المجالس المحلية المنتخبة بمختلف مستوياتها.
- الأحزاب السياسية النقابات المهنية والعمالية.
- النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والاتحادات الطلابية.
- الجمعيات السياسية والتعاونية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

ومن وجهة نظر اخرى يمكن تقسيم المشاركة المجتمعية إلى ثلاث مستويات تتمثل فيما يلي:

1- المشاركة في التخطيط:

نظرا لكون المواطن أدرى بالمشاكل التي تواجهه يوميا وأقرب إلى احتياجاته من الإداريين والمركزيين والمحليين ومعرفة بخصائص مجتمعه، فإن مشاركته تعتبر ضرورية في مناقشة المشاريع وتحديد الأولويات، ومن صور المشاركة في هذه المرحلة **(اللقاءات، الزيارات، الاستطلاعات، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات الموسعة العامة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على المواطنين وإعلانه بشتى الوسائل، حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل إقرارها قانونيا).**

2- المشاركة في التنفيذ:

يرتبط حجم المشاركة في هذه المرحلة بمدى تلبية الخطط والمشاريع حيث يقوم المواطنون في الوحدة المحلية بتعبئة مواردهم المادية والبشرية دون توقع وجود فوائد وعوائد مادية أو معنوية للأشخاص.

3- المشاركة في المتابعة والتقييم والرقابة:

حيث تشكل التغذية الراجعة من قبل المواطنين أسلوب من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة التنفيذية وأداة ناجحة لتلافي الأخطاء والانحرافات وتصحيح مسار المشروعات العامة. وتأخذ صور من بينها **(تقديم الاقتراحات والطلبات والاعتراضات المتعلقة بأداء المسؤولين المحليين وعقد جلسات عامة لمعرفة اراء المواطنين في ذلك والقيام باستقصاء للرأي حول رضى المواطنين على أداء جهاز معين أو نوعية الخدمات التي تقدم لهم).**

رابع عشر: دوافع المشاركة في التنمية:

إن الدارس لقضايا المجتمعات منها يجد ان التطوع والعمل الجماعي ضرورة مجتمعية لازمت تلك الحضارات من القدم الى يومنا هذا. وتعددت دوافع المشاركة من **دوافع مباشرة واخرى غير مباشرة** وكذلك هناك من يرى انها تدار **بدوافع شعورية واخرى غير شعورية**، وعموما فإن المشاركة تستثار بعوامل داخلية واخرى خارجية ويمكن اجمالها فيما يلي:

المواطنون يقبلون على المشاركة لتوفير حاجياتهم الاساسية وهناك من يذهب الى ابعد من الحاجات المادية فقط. فيرى **اندرسون** استنادا لنظرية **ماسلو** للحاجات ان الناس يتطوعون في الاعمال الجماعية ليحسو ويشعرون بالانتماء والاحترام فتوفير الشعور بالانتماء وتقدير الذات من شأنه ان يشجع ويولد الرغبة لدى بعض المواطنين للعمل التطوعي (حب العمل من اجل الصالح العام، الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين، حب الاندماج مع الاخرين والعمل الجماعي، الحصول على مركز في الهيئات أو الجمعيات أو المنظمات أو الاحزاب، العمل من اجل كسب تقدير واحترام المواطنين، اكتساب العديد من الاصدقاء والزملاء، تحقيق مصلحة مادية) كل هذه دوافع خارجية نجد انها نابعة من ذات الانسان وحاجاته) ومنها اجتماعية من اجل الاحساس بالانتماء وحاجاته لإثبات ذاته ومحاولة كسب وقت الفراغ بطريقة ايجابية بما يعود بالنفع على الفرد نفسه وعلى المجتمع عامة إضافة الى ذلك الانتماءات الحزبية ودعم الدولة من خلال المشاركة الطوعية في مجالات متعددة.

خامس عشر: مبادئ المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

تمحورت أهداف التنمية المحلية حول تلبية حاجات السكان وحل مشكلاتهم وتحسن نوعية حياتهم كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال مشاركة السكان المحليين في وضع أهدافهم وتحديد أولوياتهم كوسيلة لضمان النجاح في الخطط التنموية بشرط أن ترتكز المشاركة الشعبية في العملية التنموية علي أربعة مبادئ أساسية هي:

هناك أربعة مبادئ أساسية ترتكز عليها المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية هي:

1- **الشمولية:** ويعني إشراك جميع فئات السكان المحليين في إعداد الخطة (النساء، الرجال، الجماعات المحرومة، الجماعات المنظمة) وتتمثل مؤشراته في مدى وضوح أهداف الخطة للسكان ومدى مساهمة السكان في إعداد الخطة وطرق التعرف على أراء السكان وآليات تحديد الأولويات.
2- **التفاعلية:** وتعني عدد وكثافة قنوات الاتصال بين المجالس المحلية والسكان والتي تتمثل مؤشراتها بعدد الوسائل والطرق التي اتبعت إشراك المواطنين (الاجتماعات، جلسات النقاش، الندوات، المؤتمرات).
3- **الشفافية:** وتعني الوضوح والمصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية، وتتمثل مؤشراتها في مدى تأثير نتائج المشاركة العامة في إعداد الخطة وتحديد الأولويات ومدى تأثير التغذية العكسية في إعادة النظر في سياسة المشاركة.
4- **الاستمرارية:** وتعني المشاركة في جميع المراحل التخطيطية ابتداء من وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها.

سادس عشر: فوائد المشاركة المجتمعية:

تتمثل أهم الفوائد المترتبة على المشاركة المجتمعية سواء بالنسبة للأفراد والدولة على حد سواء في الآتي:

1- تساعد المشاركة الأفراد والجماعات في المجتمع على إتمام عملية النمو الشخص ي عن طريق توفير فرص التعبير عن الآراء والأفكار مما يؤدى إلى تحقيق إصلاحات اجتماعية مناسبة.

2- تساعد المشاركة على تقليل مشاعر اغتراب الأفراد عما يجرى من حولهم من برامج ومشروعات تنموية مما يؤدى إلى زيادة إحساس الفرد بأنه جزء من المجتمع، وزيادة شعوره بالانتماء.

3- تعمل المشاركة على زيادة علاقات الود والتعاون والتكامل والترابط سواء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بينهم وبين المسئولين عن المنظمات العاملة بالمجتمع المحلى.

4- تساعد المشاركة على زيادة إحكام الرقابة الشعبية على مستوى أداء وجودة مختلف الأنشطة والخدمات المقدمة في المجتمع المحلى.

5- تساعد المشاركة على تفهم المواطنين لظروف الدولة من الناحية الاقتصادية ومن ثم تقليل المطالبة بالدعم المالي من الدولة.

6- تساهم المشاركة في تقبل البرامج والمشروعات التنموية والقرارات والقوانين المتعلقة بها وبالتالي تزيد من درجة تقبل الأفراد لها، وتجعلهم يحرصون على إنجاح هذه المشروعات.

7- تساهم المشاركة في زيادة خبرات ومعارف وقدرات المشاركين عن طريق تفاعلهم وتدريبهم فيما يتعلق بطرق التفكير السليم وكيفية حل مشكلاتهم.

8- تشبع المشاركة بعض الحاجات النفسية للمشاركين فهي تجعلهم يحققون ذواتهم عن طريق المبادرات المحلية والمساهمة في البرامج والمشروعات التنموية المختلفة التي تقابل اهتمامات لديهم.

سابع عشر: التحديات التي تواجه المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

توجد في كل مجتمع مجموعة من التحدياتّ والمعوقات أمامّ المشاركة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الفعلية والحقيقية للمجتمع المحليّ وتتعدد أسباب العزوف عن المشاركة سواء كانت هذه الاسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصاديةّ وهي ترتبط بالمشاركين أنفسهم أو بالمنظمات والهيئات التي تنظم حركة المشاركة في المجتمع وتصنف كما يلي:

1- تحديات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية نفسها:

كان تكون هذه المشروعات في بعض الأحيان غير متوافقة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع مثل الشباب وكبار السن أو أن يكون هناك صعوبة في الحصول على الخدمات والاستفادة من المشروعات المقترحة مما يؤدي غالًبا إلي عدم تجاوبهم وارتيابهم من المشاركة وبالتالي في انجاحها. كما أن عدم إشراك

الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم، إضافة إلي بعد المشروعات عن المناطق السكنية يجعلها خارج دائرة اهتمامهم ويزيد في عدم الاهتمام والعزوف عن المشاركة.

2- تحديات مرتبطة بالأفراد المحليين:

إن ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين ونقص الوعي الاجتماعي والسياسي لديهم يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة إضافة إلي فقدان الأفراد المحليين الثقة بالمسئولين عن المشروعات التنموية مما يصرفهم كثيرا عن المشاركة بانتظام كما أن نقص أو عدم تحمس الأفراد نحو بعض المشروعات لاعتقادهم بأنها غير مناسبة، يفقدهم الدافع ويعودهم الاتكال علي الدولة.

3- تحديات مرتبطة بالنظام الإداري:

حيث ترتبط مشاركة المواطنين بالمركزية واللامركزية الادارية فالدول التي تتبع المركزية في التخطيط لسياستها العامة الاقتصادية والاجتماعية أو تنفيذ البرامج والمشروعات تغلق الطريق أمام المشاركة الشعبية والعكس.

4- تحديات مرتبطة بالمشاركة الشعبية نفسها:

إن المشاركة نفسها تساهم في توليد الصراعات والخلافات بين المواطنين من جهة والخبراء والفنيين من جهة أخري حول سلطة اتخاذ القرار حيث يعتمد الخبراء لأنهم المسئولون عن اتخاذ القرار، في حين يعتقد المواطنون أنهم الأقدر على تحديد أولويات حاجاتهم كما أن مشكلة اختلاف حاجات المواطنين قد تكون مشكلة أمام ترتيب الحلول للمشاكل المحلية.

5- تحديات مرتبطة بالقيادات المحلية:

إن توتر العلاقة بين القيادات المحلية والأفراد مما يفقدها القدرة على إقناعهم وتوجيههم لمشاركة الدولة في مشروعات التنمية المحلية في المجتمع، ووجود بعض القيادات المتسلطة أو الدكتاتورية التي تحد كثيرا من دور الأفراد في المشاركة، وعدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم أو تجنيدهم للمشاركة بفاعلية في إنجاح التنمية المحلية في المجتمع، وعدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها مما يزيد في

عدم ثقة الأفراد المحليين فيها وتجاهل كل مبادرة تقوم بها، واهتمام القيادات المحلية بتحقيق مصالحها أكثر من اهتمامها بالمصلحة العامة للأفراد المحليين.

ثامن عشر: متطلبات المشاركة المجتمعية:

يمكننا تحديد أهم المتطلبات الأساسية لبلوغ أقصى حد ممكن من المشاركة بين أفراد المجتمع المحلي كما يلي:

1- ارتفاع مستوى وعي الأفراد بأبعاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وقد يكون هذا الوعي ذاتيا يسعى الأفراد عن طريق وسائل تكوين الرأي العام والمعرفة إلى تحقيقه وقد يكون وعيا عاما يتكون من خلال المعلومات والبيانات الصحيحة والمتوفرة بشكل مستمر.
2- توفر الأطر التي يمكن من خلالها للأفراد أن يعبروا عن آرائهم واعتقاداتهم تجاه ما يستجد في مجتمعهم سواء كانت هذه الأطر رسمية حكومية أو غير حكومية يبتكرها الأفراد لتنظيم حركتهم وتسهيل عملية التعبير عن رأيهم.
3- يجب توفير المناخ العام الملائم الذي يجب أن يسود في المجتمع بحيث ينظم العلاقات بين الأفراد وبينهم وبين الحكومة حيث إن بزيادة سيادة المناخ الديمقراطي تزداد معه بصفة آلية مشاركة الأفراد تلقائيا، والعكس يؤدي إلى العكس وهي مسؤولية الدولة.
4- يجب العمل على خلق الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد وتشجيع قياداتهم على تحملها
5- . أن يشارك الفرد في مختلف المراحل التي تمر بها المشاريع المعروضة للمشاركة.
6- يجب العمل ترسيخ القيم والعادات والتقاليد التي تخدم المشاركة كالتركيز على التعاليم الدينية التي تحث على التعاون والتضامن واستنكار عكسها.
7- خلق الدافع الذاتي للمشاركة التلقائية من خلال تقديم الحوافز المادية والمعنوية للأفراد المشاركين.
8- يجب العمل على إدماج الجهود الأهلية المحلية مع المجهودات الحكومية لزيادة فاعلية المشاركة وتلبية الحاجيات المحلية للأفراد.
9- يجب العمل على خلق ميكانزمات جديدة لتحقيق التعاون والتضامن بين الأفراد المحليين وقياداتهم المحلية.

ويمكن القول أن هذه المتطلبات يتقاسم مسؤولية تحقيقها كل من أفراد المجتمع والسلطات الحكومية القائمة فيه حسب اختصاص كل واحد منها بما من شأنه أن يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من المشاركة فتوفر هذه المتطلبات أو المستوجبات يحقق المناخ المناسب والملائم الذي تصل فيه المشاركة إلى إعطاء كل ما ينتظر منها من نتائج بما يعود بالفائدة العامة على جميع أفراد المجتمع.

وهناك من يرى انه من اجل مشاركة حقيقية وفعلية لابد من توافر ثلاثة شروط وبدونها تعد دون جدوى وفعالية:

الشرط الأول: هو شرط اساسي وضروري لابد من وجوده لضمان الفاعلية وجدية المشاركة وهو مبدأ قبول التعددية بمعنى تقبل كل الهيئات والمنظمات المدنية بمختلف اشكالها وانواعها وفي جميع المجالات والعمل على تشجيعها والاقتناع بدورها المحوري في صنع القرارات في تلك الاتفاقات التشاركية بين جميع الاطراف.

الشرط الثاني: يتعلق بالأساس بالقضية التنموية تلك القضية الجوهرية والسياسية في كل الدول فهي تتطلب مشاركة مجتمعية من حيث فهمها ووضوحها وتوفير بنك من المعلومات حول المناطق المستهدفة مما يسمح بإتاحة الفرصة امام كل الاطراف المعنية والمهتمة بها في اطار واسع من الشفافية.

الشرط الثالث: يتضمن ضرورة تمثيل كل الاطراف المختلفة كي تعبر بصدق وشفافية وبكل مصداقية عن توجهاتها فيمكنها ذلك من مشاركة فعالة وحقيقية في الحوار والتفاوض.

تاسع عشر: صور المشاركة الشعبية في العملية التنموية:

تتأثر عملية المشاركة الشعبية بعوامل منها (مراحل عملية التنمية، النظام السياسي للمجتمع، ظروف كل برنامج تنموي وفلسفة القائمين عليه والهدف منه) وتتمثل صور المشاركة في مراحل عملية التنمية كالتالي:

1- المشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة:

تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية المحلية تكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكن المواطنين من التأثير في الادارة بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم وزمنيا تتوزع عمليات المشاركة ما بين

مرحلة جمع المعلومات ومرحلة وضع الاطار العام للخطة والمهم التركيز على المشاركة عند وضع الاطار العام للخطة حتى يتيسر مناقشتها وإدخال التعديلات عليها. ومن صورها" اللقاءات، الزيارات، الاستطلاعات، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات العامة الموسعة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على المواطنين، واعلانه بشتى الوسائل حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل إقراراها قانونًيا".

2- المشاركة في مرحلة التنفيذ:

يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ إذا ما شارك المواطنون في مرحلة الاعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم، ومن صورها "العون الذاتي الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى إيجابي، والاعتماد على الذات، خاصة في ظل قصور الامكانات الحكومية".

3- **المشاركة في الرقابة:**

تشكل التغذية العكسية من قبل المواطنين أسلوًبا من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية وأداة ناجحة لتلافي الأخطار والانحرافات، وتصحيح مسار المشروعات العامة.

عشرون: عوامل زيادة فاعلية المشاركة:

إذا كانت متطلبات المشاركة تهدف إلى تحقيق المناخ الملائم الذي يضمن سيرها بشكل جيد فإن عوامل زيادة فاعليتها تهدف إلى بلوغ الحد الأقصى من مردوديتها، لذا فلا يكتفي العمل على تحقيق متطلبات المشاركة فحسب، بل يجب العمل على زيادة فاعليتها وذلك من خلال ما يلي:

1- تدريب الأفراد أكثر وتعليمهم على الممارسة الديمقراطية لحقوقهم وواجباتهم.

2- توفير القنوات اللازمة للمشاركة الإيجابية كالمجالس المحلية والجمعيات...

3- العمل على إحداث هيكل تنظيمي سياسي أو شعبي يشجع عملية المشاركة ويدعمها.

4- العمل على زيادة الحوافز التي تحقق فائدة شخصية للأفراد المشاركين.

5- العمل على الاستفادة من الخبرات السابقة للمشاركين القدماء.

6- التأكيد على مبدأ العدالة وسيادة القانون والمساواة في المجتمع.

7- زيادة الثقة فكلما ازدادت الثقة ازدادت المبادرة.

8- العمل على إقناع القيادات السياسية والحكومية بأهمية المشاركة في إنتاج مشروعات تنموية.

9- العمل على تسخير أجهزة الإعلام للدعاية المطلوبة للمشاركة وتشجيع المشاركين على المبادرة.

من خلال كل ما تم عرضه يتبين أن متطلبات المشاركة وعوامل زيادة فاعليتها تختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمر بها كل بلد، فهذه العوامل في حد ذاتها إذا لم تتوافر قد تتحول إلى عوائق تعرقل مسيرة المشاركة في تنمية المجتمع، ولهذا على الهيئات المسؤولة بذل قصار جهدها لتوفير ولو الحد الأدنى منها لضمان سير المشاركة والعملية التنموية بشكل جيد.

احدى وعشرون: شروط تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

لتحقيق مشاركة شعبية فعالة في التنمية المحلية يجب أن تتم بما يلي:

1- تعاون الأفراد مع بعضهم البعض بشكل طوعي، من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.

2- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.

3- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع سواء من جانب المشاركين أنفسهم أومن جانب واضعي الخطة.

4- تضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.

5- الاعتماد على القيادات المحلية، ومدى استيعابها للواقع وامكانات تغيره.

6- الاحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.

7- انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية بدافع إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق تبين أن المشاركة المجتمعية سبب رئيسي في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات وهي تحقق اللامركزية في العمل الإداري بما يزيد من الكفاءة في الأداء ويزيد من انتماء المجتمع للخطط التنموية وحرَصه على تنفيذها لأنه أَصبح جزءا منها وتصبح التنمية من الأسفل للأعلى ويعزز ثقة الجمهور في مشروعاتها، والإيمان بدور المشاركة المجتمعية وتبنيها كسياسة في التنمية ووَضع معايير لمتابعتها بما يضمن تنفيذها بالشكل الأمثل.

المراجع:

1- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوجيز** (القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٢/٢٠٠١).

2- حامد عبد السلام زهران: **قاموس علم النفس إنجليزي – عربي** (القاهرة، ط ٢، عالم الكتب، ١٩٨٧م).

3- Trident Press International: "**The New International Webster's Comprehensive Dictionary of the English**" (Language, Deluxe Encyclopedia Edition, Florida, 1999).

4- محمد حسنين العجمي: **المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة**، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

5- تامر ابراهيم: **تفعيل دور المشاركة المجتمعية في المجتمع الخارجي والاستفادة من مؤسسات البيئة**، البرنامج التدريبي للأخصائيين الاجتماعيين مع المجتمع الخارجي، الإدارة المركزية للتدريب بالإسكندرية.

6- إسماعيل اسعد: **دور الهيئات المحلية في فلسطين في تعزيز المشاركة واحداث التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

7- محمد الخطيب: **المشاركة الشعبية في إعداد المخطط الهيكلي من وجهة نظر سكان التجمعات الحضرية في محافظة الخليل**، بحث علمي، مجلة جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

8- أسامة الخولي: **مفهوم التنمية المستدامة**، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الادارة.

9- موسشيت دوغلاس: (ترجمة بهاء شاهين) **مبادئ التنمية المستدامة** (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية).

10- أمجد سكيك: **دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة: حالة دراسية: تجربة لجان احياء بلدية غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

11- منصور الرتب: **استراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

12- منال طلعت محمود: **التنمية والمجتمع: مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية،** (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001).

13- **الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،** التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، 2002.

14- عبد الهادي الجوهري وآخرون: **دراسات في التنمية الاجتماعية** (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001).

15- أحمد مصطفي خاطر: **تنمية المجتمع المحلي "الاتجاهات المعاصرة"** (الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ط2، 2000).

16- إبراهيم أبراش: **علم الاجتماع السياسي** (عمان: الأردن، ط1، دار الشروق للتوزيع والنشر، 1998).

17- السيد عبد الحليم الزيات: **التحديث السياسي في المجتمع المصري** (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990).

18- أحمد بوذراع: **أبعاد المشاركة الديمقراطية رؤية تحليلية،** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد3، 1995.

19- **الأمم المتحدة: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،** البعد الثقافي للتنمية نحو مقاربة علمية منشورات اليونسكو، نيويورك، سبتمبر، 1997.

20- عبد العزيز عبدالله السنبل: **دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة،** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

21- رشاد عبد اللطيف: **أساليب التخطيط للتنمية،** مصر، جامعة الاسكندرية، المكتبة الجامعية.

22- محمد محمود العجوز: **التنمية البيئية في المجتمعات المحلية لطلبة الخدمة الاجتماعية.** معهد الدراسات والبحوث البيئية، مصر: جامعة عني شمس.

23- عثمان غنيم/ ماجد وزنط: **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،** عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

24- عبد العزيز الغامدي: **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الملتقي العربي الثالث للتربية والتعليم، بيروت: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً.

25- عثمان غنيم: **التخطيط أسس ومبادئ عامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

26- عثمان غنيم: **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

27- عبد الهادي الجوهري: **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2007.

28- طارق بركات: **تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية**، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد20، العدد5، 2002.

29- ميمون الطاهر: **مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة سطيف، بدون تاريخ نشر.

30- السيد عليوة / منى محمود: **المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، بدون ذكر سنة النشر.

31- منال سعيد قرارة: **آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الفصل السابع

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: ماهية التنمية المستدامة

ثانيا: نشأة التنمية المستدامة

ثالثا: أهمية التنمية المستدامة

رابعا: أهداف التنمية المستدامة

خامسا: اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة

سادسا: مؤشرات التنمية المستدامة

سابعا: خصائص التنمية المستدامة

ثامنا: المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة

تاسعا: متطلبات التنمية المستدامة

عاشرا: عناصر التنمية المستدامة

حادي عشر: أبعاد التنمية المستدامة

ثاني عشر: ضوابط التنمية المستدامة

ثالث عشر: نظرية التنمية المستدامة

رابع عشر: مستويات التنمية المستدامة

خامس عشر: تحديات الاستدامة في العالم العربي

سادس عشر: مقومات استمرارية عملية التنمية

سابع عشر: رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

ثامن عشر: السياسات الاستراتيجية للتنمية المستدامة

تاسع عشر: معوقات تحقيق التنمية المستدامة

اعداد

أ. د / هناء عبد التواب أبو العينين

أستاذ بقسم التنمية والتخطيط، كلية الخدمة الاجتماعية

مقدمة:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم في أواخر القرن الماضي، وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة العالمية، وأصبحت بذلك التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال المختلفة حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرة عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، حيث تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، فعقدت من اجلها القمم والمؤتمرات والندوات، وقد احتل مفهوم التنمية المستدامة مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار، ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن.

والفصل الحالي سوف يلقي الضوء على ماهية التنمية المستدامة، وذلك من حيث التعريف والخصائص والنشأة وأهداف ومجالات ومؤشرات وركائز ومبادئ وفلسفة وقيم وأخلاقيات التنمية المستدامة ومعوقاتها.

أولا: ماهية التنمية المستدامة: Sustainable Development:

ماذا تعني الاستدامة؟ وما هي التنمية المستدامة؟ من أجل الإجابة على هذين السؤالين يجب أن نبدأ بملاحظة أن واحدة من أكبر مشكلات التواصل بين الفلاسفة وعلماء البيئة وعلماء الاقتصاد هي أنهم جميعا لديهم فهم ضعيف نسبيا لمفاهيم بعضهم البعض، ولقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التنمية، فإذا كانت التنمية كمفهوم يعتبر قديما فان مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة أوما يطلق عليها أحيانا التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلا لتحقيق التنمية ولقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. يعد حديث النشأة مقارنة بباقي حقوق الإنسان، فقد مرت بمرحلتين حيث تتمثل المرحلة الأولى في استبعاد حقوق الإنسان عن عملية التنمية المستدامة وسميت هذه المرحلة بمرحلة التضحية بحقوق الإنسان من اجل التنمية المستدامة، أما المرحلة

الثانية فجمعت بين حقوق الإنسان في سياسات التنمية، وبهذا عرفت هذه المرحلة بمرحلة توازن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

يُعتبر الإنسان محوراً رئيسياً في عملية التنمية المستدامة التي تتضمن تنمية العقول البشرية ذهنياً وعقلياً من أجل تحسين مستوى الحياة لديهم وعلى كافة المجالات الاقتصادية والصحية، والتعليمية، والبيئية، والرفاهية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تكون بالمشاركة مع الآخرين فيشارك فيها الناس بشكل ديمقراطي في صنع القرارات التي تؤثر قي مجالات حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة، والتنمية الشاملة، والتنمية الايكولوجية، وغيرها. والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة.

أ. الأصل والمعنى اللغوي:

يعود أصل مصطلح الاستدامة **Sustainable** إلى علم الايكولوجي **Ecology** حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد **Economy** وعلم الايكولوجي **Ecology** على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر **Eco**، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح **Ecology** هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح **Economy** فيعني إدارة مكونات المجتمع.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه.

ب. **الاصطلاح العلمي:**

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أسلوب الإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنا قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لاستغلال الموارد بشكل أفضل، ومع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئية والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم سنة. 1972 ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند سنة 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة

وعرّف **قاموس ويبستر Webster** هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها **وليم رولكز هاوس W. Ruckelshaus** مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة.

وعرفتها **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** 1987 بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول".

ويرى **Lansu, et al** بأنها "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". فيما عرفتها **Hasna** بأنها "العملية التي تحكي عن تطور جميع جوانب الحياة المؤثرة على قوت الإنسان، مما يعني حل النزاع بين مختلف الأهداف التنافسية، والسعي في الوقت نفسه للازدهار الاقتصادي والبيئي وتحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق مجاراة التكنولوجيا وبالتالي فهو عملية مستمرة التطوير". وبين **خامرة** بأنها "السعي الدائم لتطوير جودة الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته ."وأشار **حسن** بأن التنمية المستدامة يقصد بها" توفير أرصدة من الموارد الطبيعة في تاريخ معين والتي تكفي للأجيال القادمة بعد نفاد

الكمية المستهلكة بواسطة الأجيال الحالية من السكان". وأضاف **كامل، ومهيار** بأنها "تشير إلى تحسين جودة الحياة للبشر دون استنزاف للمصادر الطبيعة واستغلالها قدرتها الاستيعابية "والمقصود بالقدرة الاستيعابية هي قدرة مصادر الطبيعة على تجديد نفسها لكي تستمر في العطاء". ويرى **السالم** بأنها "التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك". وأضافت **الدعمي** بأنها "تمثل السلاح الوقائي لأكثر فعاليات المجتمع إذ أن الاهتمام بالرأسمال وتطويره وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات الثقافية العملاقة الجارية عالميا من أهم عوامل الإفادة من العولمة بدلا من الخضوع إلى سلبياتها بشكل ساكن عرفها **عبد الحي** بأنها "تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة اللازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة".

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره.

ومن هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع، ومن هذا نستطيع القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث. كما ينبغي اعتبارها عملية واعية معقدة طويلة الأمد وشاملة لكافة المجالات والأبعاد، غايتها الإنسان (توفير احتياجات حالية ومستقبلية) كما هو شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة. وبالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتكنولوجية.

وعرفها **ماهر أبو المعاطي** بأنها "تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق

إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على خصوصية المجتمعات".

ولقد حدد ماهر أبو المعاطي خمسة مفاهيم مرتبطة بالتنمية المستدامة هي كالتالي:

أ. المفهوم الاقتصادي:

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك كما يلي: "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل"، وأيضا "الحصول على الحد الأقصى من المنافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

ب. المفهوم الاجتماعي الإنساني:

يعتبر السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج. المفهوم السياسي:

العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس لجعل التنمية أكثر ماهية التنمية المستدامة ديمقراطية وأكثر مشاركة لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

د. المفهوم البيئي:

التنمية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية والمحافظة على تكامل الإطار البيئي في تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض.

هـ. المفهوم التقني:

ويشير إلى ذلك النمط من التنمية نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الضارة حتى يتسنى الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ.

ويرى **محمد شرقاوي** بأنها "العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة".

بينما يعرفها **بوجو** بأنها "ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجاتهم"، ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، وتعوض الأجيال المقبلة، مثال على ذلك الطاقة الشمسية، أو الطاقة النووية الآمنة".

أما **البنك الدولي** فيعتبر نمط الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

فالتنمية المستدامة وفقا لهذا الفهم هي مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع، ويستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة، ومن هذا المنطلق فإن التنمية المتواصلة رغم صعوبة تعريفها في كلمات محدودة، إلا أن خلق التوازن بين استهلاك الجيل الحاضر للموارد الطبيعية من جهة، وبين الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة يمكن أن يفي بغرض التعريف بروح هذا المفهوم والمقصود به إجمالا.

وبالرغم من افتقار هذا المفهوم إلى التحديد، يوجد شبه إجماع على أن التنمية المستدامة تتضمن دمجا متوازنا بين الدعامات الثلاثة للتنمية وهي (العدالة الاجتماعية، والسلامة البيئية، والانتعاش الاقتصادي) ويتطلب تحقيقها تحريك شامل وعاجل لكل الفاعلين في المجتمعات من قادة الدول والمنظمات العالمية والجمعيات الاهلية وكذا مجموعة المواطنين."

وفي ضوء ما سبق فإن اقتصار بعض الباحثين على الجوانب البيئية عند مناقشة مفهوم التنمية المستديمة يعتبر اختزالاً مشوهاً لهذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم.

وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل.

ويمكن تعريفها اجرائيا هي "عملية تامين الموارد البشرية والطبيعية للبيئة من خلال استثمار مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بأساليب وطرق علمية وتكنولوجيات البيئة الجديدة بعيدا عن الاستنزاف والتلوث البيئي وحق الاجيال اللاحقة الاستفادة منها ولخدمة خطط وبرامج التنمية الشاملة ".

ثانيا: نشأة التنمية المستدامة:

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن، وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة لهما هي التنمية الاقتصادية الاجتماعية الاقتصادية فحسب التي تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العناصر المهيمنة، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية. مرة أخرى فإن التنمية المستدامة تعتبر مفهوم حديث نسبياً تطور من خلال عمليات وديناميات التنمية خل العقود الماضية وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وظهور منظمات دولية دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960.

لقد مر نشأة مصطلح التنمية المستدامة بمراحل مختلفة نوجزها فيما يلي:

- عام 1968 قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في دورته 45 باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة لإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم. إن نقطة الانطلاق الأولى للتفكير في مفهوم التنمية المستدامة كان بإنشاء نادي روما 1968 فمنذ نهاية الخمسينيات وحتى بداية العقد السابع من القرن العشرين ظهرت التحذيرات الأولى بخطورة التلوث لتفسح المجال أمام زيادة الوعي بضرورة وضع حد للنمو الاقتصادي السيء الذي يهدف إلى إيقاف النمو.

تميزت هذه المرحلة بزيادة الوعي بأن استغلال الموارد الطبيعية كالبترول والأورانيوم بنفس الوتيرة الحالية يؤدي إلى نضوبها وبالتالي ومع مرور الوقت تقل مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس فإن دول العالم الثالث هي المتضرر الأكبر لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيلها من هذه الموارد لتحقيق التنمية ولا يمكنها أن تستمر بلا نهاية في الاعتماد على هذه الموارد غير القابلة للتجدد. ومع الكوارث التي شهدها العالم في هذه الفترة فسح تدريجيا المجال للعمل على تحقيق المزيد من السلام والعلاقات بين الاقتصاد والطبيعة، والذي يسعى إلى التوفيق بين التنمية والحفاظ على البيئة.

- في عام 1972 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استوكهولم لمناقشة العلاقة بين البيئة والتنمية حيث أكد على ضرورة حماية البيئة وأن ذلك يكتسي أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث. وخرج المؤتمر بفكرة أن البيئة تمثل عاملا مهما للرفع من المستوى المعيشي للإنسان. وفي نفس العام أصدر نادي روما تقريرا بعنوان "وقف النمو" كان البداية لإثارة المشاكل البيئية والذي تكلم عن النمو الديموغرافي وعلاقته بالموارد الطبيعية واستغلالها وقام بإسقاطات حتى سنة 2010 ميلادي، حيث قال أن استمرار التنمية الاقتصادية ستؤدي خلال القرن 21 إلى سقوط عنيف لسكان العالم وذلك بسبب التلوث وافتقار الأراضي الزراعية وندرة موارد الطاقة لقد كان لهذا المؤتمر دورا كبيرا ومؤثرا في استمرارية ومتابعة هذه الأعمال من قبل منظمة الأمم المتحدة عن طريق تشكيل لجنة عالمية للبيئة والتنمية تتكفل بتعميق البحث في المواضيع الصادرة عنه.
- في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة والذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة تحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد خلال المرحلة الثانية من تعميق البحث والتي تبدأ من منتصف سنوات السبعينيات قامت «**BRUNDTLAND**» وحتى 1987 العام الذي نشر فيه تقرير برونتلاند والذي اشار الي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض لخطر احتياجات أجيال المستقبل. وجاءت منظمة الأمم المتحدة بوضع منشور بحوث سمي بتقرير أما رسكولد توقع هذا التقرير بأن كوكب الأرض مهدد بخطر تجاوز الحد الأقصى لقدرته على

التحمل مما يؤثر سلبا على توازناته الطبيعية. فطاقة التحمل هذه أصبحت إحدى الخصائص الرئيسية للتنمية المستدامة.

استنادا إلى فرضية الموارد المحدودة يجب إذن "أن نبدأ بالقول وبصورة جدية من يستهلك هذه الموارد وفيما تستخدم؟

بناء على ما سبق فإننا نستشف الأهم في الجدل القائم حول مفهوم الاستدامة وهو:

أن الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي تتمثل في نمط الحياة، والأسلوب الصناعي للدول الغربية، والانفجار السكاني في الدول النامية كما صدر تقرير آخر عن اللجنة المستقلة لمشاكل التنمية بعنوان " شمال– جنوب: برنامج للتعايش" يذكر بخطر يتعرض له كوكبنا لا يمكن تفاديه إلا بوضع إستراتيجية تعترف ضمنيا بالعلاقة القائمة بين المسائل المتعلقة بالتنمية وتلك المتعلقة بحماية البيئة على الصعيد العالمي، هذه الإستراتيجية تتضمن التباينات الاجتماعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار سياسة حماية البيئة.

أخيرا فإن فكرة التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا **«ECO–DEVELOPPEMENT»** التي انبثقت لأول مرة عن مؤتمر طوكيو في إطار منظمة اليونسكو عام 1970 كان لها تأثيرا بارزا على ظهور مفهوم التنمية المستدامة. وتبلورت هذه الفكرة خلال المناقشة التي دارت حول دور ومساهمة العلوم الاجتماعية في تحليل العلاقة بين المجتمع والبيئة. كما أن جهود إغناسي ساكس سجلت أفكارا في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية يتطرق فيها **«IGNAC SACHS»** إلى العلاقة التي تربط التنمية بالبيئة.

وانطلق التشخيص الذي قام به ساكس من فكرة وجود "أزمة التنمية" هذه الأزمة لها عدة أسباب لكن بما أن النمو الاقتصادي ليس رديفا للتنمية فإن ذلك يجعل من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتحقيقها.

ماهي إذن آليات هذا التعاون التي تتكفل بتنظيم الإجراءات من أجل حماية البيئة وفي نفس الوقت تحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث؟

قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية الإجابة عن هذا السؤال في تقريرها لعام 1987 فمفهوم التنمية المستدامة أصبح المرجع الوحيد لكل مناقشة تحاول التوفيق بين الحفاظ على البيئة والاقتصاد والمجتمع.

- في عام 1990م أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي مؤكداً على ضرورة أن تعرف الأهداف والأنشطة البيئية في إطار الأهداف الإنمائية، وأن توضع سياسات التنمية بما يتناسب والاستخدام المنسق للموارد.
- عام 1992 تبنت قمة الأرض المنعقدة في (ريودي جانيرو) في البرازيل والتي جاءت بعد ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة والذي تم الإعلان فيه أنه ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية حسب الاقتصاد أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وافقت كل الدول المشاركة على اتفاقية ريو مبادئها ال 23 جملة توصيات سميت بأجندة القرن (21) رسمت بموجبها استراتيجيات شاملة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين مع بيان أهم التدابير والإجراءات العملية لتحقيق التنمية المستدامة، وبموجبها أقرت بوجود علاقة قوية بين البيئة والتنمية وحددت جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.
- عام 1995 تم انعقاد قمة كوبنهاجن وقمة المرأة في بكين التي أكدت على ضرورة التنمية المستدامة.
- عام 1997 الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك لاستعراض جدول أعمال القرن 21 على أن الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها.
- وبعد مرور عشر سنوات وفي عام 2002م على تبني أجندة (21) قامت الأمم المتحدة مرة أخرى بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة (جوهانسبرغ) في جنوب أفريقيا خلال الفترة من 26 – آب لغاية 4 أيلول عام 2002 م وأقر ضرورة حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر وتحسين قدرة الدول النامية على التصدي لتحديات العولمة ومجابهتها والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة، وأكدت على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي. تبنى المؤتمر خطة عمل سميت (خطة جوهانسبرغ) بغرض الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة القرن (21) ضمن إطار التعاون الدولي والإقليمي، لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر في العالم.

- عام 2005 دخل بروتوكول كيوتوحيز التنفيذ بشأن تخفيض انبعاثات الاحتباس الحراري وأقر وزراء الشئون الاجتماعية والتخطيط العرب في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية، بغرض تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة والشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني، وأكد ذلك المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في تونس عام 2010م تحت شعار "المرأة شريك أساسي في عملية التنمية المستدامة.

ثالثا: أهمية التنمية المستدامة:

تنبع أهمية التنمية المستدامة من مبدأ أن البشر مركز أهميتها، والمتتبع لفلسفة مصطلح التنمية المستدامة وما نشر عنه من برامج وملتقيات علمية ومحاضرات يمكنه ان يستنتج الأهمية السامية لهذه العملية والتي تتجلى من خلال تحقيق الأهداف التي تصبو إليها، ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

1- التنمية المستدامة تساهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات وبلورة الأهداف ورسم السياسات برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلا.
2- أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
3- تشجع على توحيد الجهود بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والمستقبلية
4- تنشيط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع والبحث عن اساليب جديدة تزيد من توليد توظيف المعرفة العلمية وتداخل حقولها من خلال فرق البحث العلمي.
5- إحداث التغير الفكري والسلوكي والمؤسسي الذي يتطلبه وضع السياسات والبرامج التنموية، وتنفيذها بكفاءة وفعالية وتجنب التداخل والتكرار والاختلاف وبعثرة الجهود واستنزاف الموارد المحدودة وفي مقدمتها الوقت وعامل الزمن الذي يصعب تعويضه ويتعذر خزنه واسترجاع ما فات منه.

رابعا: أهداف التنمية المستدامة:

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة لابد من تحقيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية، وبشكل عادل، ومقبول، وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية:

التنمية المستدامة ترتكز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة:

من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- تحقيق استغلال عقلاني للموارد:

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني. يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدبير المصاحب للتنمية هو ناتج للمجتمع الصناعي الجديد، لأن التدهور البيئي يستنفذ الموارد غير المتجددة، ويستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

6- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

هذه الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة تكون ضمن حيز أو بعد من أبعادها كما يتم الاعتماد على مؤشراتها لقياس المستوى الذي وصلنا إليه في تحقيقها. في ضوء الشكل الموضح أعلاه يمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة كالتالي:

- **الناس:** ضمان التمتع بموفور الصحة، وتوفير المعرفة، وإدماج المرأة، والأطفال.
- **العيش بكرامة:** والقضاء على الفقر ومكافحة غياب المساواة.

- **الرخاء :** بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي للتحول إلى اقتصاد منتج ومتقدم.
- **العدل:** العمل على إشاعة الأمن والأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات والجمعيات في المجتمع.
- **الشراكة:** حفز التنسيق والتعاون والتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة.
- **الكوكب:** حماية النظم الأيكولوجية لصالح مجتمعاتنا وأطفالنا.

ويصنف كامل، مهيار ٢٠٠٨ أهداف التنمية المستدامة بالآتي:

1- إيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مما يسمح بالعيش الكريم للجيل الحالي وللأجيال القادمة فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبيعة والأساسية.
2- حماية وتعزيز ما نمتلكه من مصادر عبر التغير المنظم لآليات تطويرنا واستخدامنا للثقافة، فالدول بحاجة إلى أن تلبي احتياجاتها الأساسية من فرص عمل وغذاء وطاقة ومياه، وإذا كنا نفكر بذلك بطريقة مستديمة لا بد من تحديد مستويات من النمو السكاني هذا المنهج يكفل المحافظة على نمو اقتصادي ويحقق للدول النامية نمو وتطور بمساواة مع الدول المتقدمة.

خامسا: أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة إطار واضح يتمثل في أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 التي تبنتها الامم المتحدة وبدأت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة بالتوافق مع اهداف الامم المتحدة كذلك تري منظمة الأمم المتحدة 1987 أن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في مجموعة أهداف مكونة من 17 هدفا كجزء من جدول أعمال عالمي جديد بشأن التنمية المستدامة، وفيما يلي عرض لهذه الاهداف:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والترويج لاستدامة استخدامها، واستدامة التعامل مع الغابات ومكافحة التصحر، والتصدي لتدهور الأراضي وخسارة التنوع البيولوجي.

16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

17- إتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

سادسا: مؤشرات التنمية المستدامة:

يحتاج صانعوا القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتسمح المؤشرات لأصحاب القرار وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. ففي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية وتغيير أنماط صنع القرار وهي المؤشرات الرقمية التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في انجاز التنمية المستدامة، وبموجبها يتم تقييم الانجاز للدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها ومقارنتها مع الأطراف الأخرى.

تتطلب مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة معايير الإعداد الجيد، حيث تكمن أهم المعايير في:

أ. أن تعكس صحة المجتمع الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، وأن تكون طويلة الأمد على مر الأجيال.

ب. أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها، أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.

ج. أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها.

د. أن تكون ذات قيم حدية متاحة.

هـ. أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.

و. ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.

ز. الحساسية للزمن، بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

تعكس مؤشرات التنمية المستدامة مدى نجاح الدول في تحقيقها وتتمحور حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات أجندة القرن (21) ويمكن ايضاح هذه المؤشرات كما يلي:

1- المؤشرات الاجتماعية: تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أ. معدل التعليم والوعي العام والتدريب:

من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع وحددت الأجندة أهداف التعليم في ربط التعليم بحاجات التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب، زيادة في توعية المواطنين. ويقاس من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

ب. **الصحة العامة:**

هنالك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة. وقد وضعت الأجندة الأهداف الخاصة بالرعاية الصحية والقضاء على الأمراض وتحسين التغذية، كما وتعتبر توفير المياه الصالحة للشرب من الأمور المهمة لأغراض الصحة، كان نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية سببا لوفاة ملايين الأطفال، وانتشار الأوبئة،

والأمراض، وغيرها. ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة والخدمات الصحية.

ج. **مؤشر النمو السكاني:**

وذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، لان حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية. وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديهما ومشاكل اجتماعية متعددة. والمؤشر المستخدم للقياس يتمثل في النسبة المئوية لنمو السكان.

د. **مؤشر الأمن:**

ويتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا بعد انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني. ومؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

هـ. **مؤشر التنمية البشرية:**

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية، وقام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية وله تقرير سنوي يرتب دول العالم بالاعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية؛ مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم.

و. **المساواة الاجتماعية:**

تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية

والمستقبلية. كما عالجت الأجندة مشكلة الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك وشؤون المرأة، والطفولة، والشباب، وغيرها. ويلاحظ أن أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد.

2- المؤشرات البيئية: وهي تشمل ما يلي:

تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونا تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أ نها تقيس مدى تحقيق الأهداف. تتمثل هذه المؤشرات في:

أ. **حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:**

وذلك بغرض حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف في الاستخدام، لأهمية المياه الصالحة وضرورتها للحياة البشرية، ولتحقيق التنمية المستدامة وهي تمثل من أهم الأولويات لجميع المجتمعات العالمية. ومؤشر قياسها في نوعية وكمية المياه.

ب. **النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة:**

ويتم رصد التقدم من خلال" نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة، استخدام الأسمدة.".

ج. **مكافحة إزالة الغابات والتصحر:**

ويتكون هذا المؤشر من" التغير في مساحات الغابات، نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر."

د. **حماية الغلاف الجوي:**

ويشمل التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء وتأثير ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي. شهدت البيئة خلال العقود الأربع الأخيرة تدهورا مخيفا ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء نتيجة لانبعاث الغازات السامة والأبخرة والدخان الضار التي تعرف باسم **(غازات الاحتباس الحراري)**، ونتيجة لزيادة حجم الازدحام في المدن بسبب توسع حجم الهجرة من الأرياف إلى المدن، وبسبب زيادة حجم النفايات والمخلفات التي تصاعد حجمها وتضاعف أخطارها بشكل مخيف.

وبموجب معدلات التنمية المتصاعدة يتوقع حصول تعاظم لهذه المشاكل بسبب زيادة انبعاث تلك الغازات المؤدية إلى حصول ارتفاع متصاعد لدرجة حرارة الأرض مما يولد فوضى مناخية تولد مضاعفات بيئية نتيجة ذوبان القمم الجليدية وارتفاع مستويات المياه وتوسع البحار والمحيطات وتهديد معظم الموانئ العالمية وغرق الأراضي الساحلية وتلوث مياه الأنهار، وحصول تبدلات مناخية تؤدي إلى تعرض مناطق كبيرة للجفاف أو الفيضانات. لذلك فان التغيرات المناخية تعتبر أهم قضية تستأثر اهتمام المجتمع الدولي لتأثيرها الحاسم على حياة الأفراد على هذا الكوكب ولعلاقتها بمظاهر الحياة فيه، يعادل حجم خطورتها حرب عالمية نووية شاملة.

هـ. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:

وذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد، ويكتسب حماية السواحل من التلوث أهمية خاصة للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمصائد السمكية، والإضرار بالنشاط السياحي. وأهم المؤشرات القياسية لها " المناطق الساحلية، وكمية الأسماك المنتجة."

3- المؤشرات الاقتصادية:

تعكس المؤشرات الاقتصادية المستدامة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:

يتكون هذا المؤشر من" نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت الإجمالي المحلي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات".

ب. أنماط الاستهلاك والإنتاج:

وهي تمثل أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة لأن أنماط الإنتاج والاستهلاك تختلف من دولة لأخرى، وتمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج وتأثيرها الكبير في استنزاف الموارد الطبيعية واستحواذ الأجيال الحالية من نصيب الأجيال القادمة، وهي تشمل كذلك نمط وأسلوب الاستهلاك

المفرط لحد الإسراف أو القلة لحد الفقر لبعض الطبقات الاجتماعية في دول العالم الأقل نموا وتأثير ذلك على التنمية المستدامة.

ج. **الموارد والآليات المالية:**

يتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أومن مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أوعن طريق صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاه من الناتج المحلي الإجمالي.

4- المؤشرات التكنولوجية:

إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية وقد لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2006 مؤشرين رئيسين هما" مؤشر تنافسية القطاع الصناعي ومؤشر الإنجاز التكنولوجي" كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

5- المؤشرات السياسية:

هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في" درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، استقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الإنسان".

سابعا: خصائص التنمية المستدامة:

رغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة إلا أنها عرفت وطبقت بطرق مختلفة مما تسبب في غموض حول مفهومها. حيث ورد أكثر من 70 تعريف مختلف لكن بالنظر إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة لتعريفات التنمية المستدامة نستخلص لها جملة من الخصائص:

1- **ظاهرة عبر جيلية:**

أي أنها عملية تحويل من جيل إلى جيل آخر، أي لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين. وبالتالي فالزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 45 إلى 50 سنة.

2- **مستوى القياس:**

هي عملية تحدث في مستويات متفاوتة (عالمي، إقليمي ومحلي) بمعني أن ما يعتبر مستداما على المستوى المحلي ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوى العالمي. وسبب هذا التناقض الجغرافي هو آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لمنطقة معينة أو عدة مناطق أخرى.

3- **تعدد المجالات:**

حيث تتكون من ثلاث مجالات على الأقل" اقتصادية، بيئية، اجتماعية وثقافية". حيث تكمن أهمية المفهوم في العلاقات المتداخلة بين هذه المجالات رغم اختلاف مضامينها. حيث تمثل الكفاءة أساس التنمية الاقتصادية المستدامة وتعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

<u>وهناك من حدد خصائصها في النقاط التالية:</u>

1- تنمية طويلة الأمد الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوفرة وتخطيطها لأطول فترة مستقبلية.
2- تراعى حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة لتحسين نوعية حياتهم.
3- تدعو إلى عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة وتلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغذاء، والكساء، والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي، وهذا من أولوياتها فعناصر البيئة منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئة صحية للإنسان.
4- تنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة تنسيق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية حافظ على عناصر المحيط الحيوي ومركباته الأساسية، مثل (الهواء والماء) حيث تشترط الخطط عدم استنزاف

الموارد الطبيعية وذلك برسم الخطط والاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد مع المحافظة على قدرتها على العطاء. وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة كالتالي: (تنمية شاملة أو متكاملة، تنمية مستمرة، تنمية عادلة، تنمية متوازنة، التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة، التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال، التنمية التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، التنمية التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية في جميع مراحل العمل التنموي، الربط بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص).

وهناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالتالي:

أ. تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

ب. تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

ج. لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها.

د. تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

هـ. تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث إن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى.

و. تعتبر البعد الزمني بعدا أساسياً حيث إنها تنمية طويلة المدى تعتمد على إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة إلى قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار.

ثامنا: مبادئ "أسس" وفلسفة التنمية المستدامة: Sustainable Principles of Development:

سيقوم بالحديث عن فلسفة **Philosophy** ومبادئ **Principles** التنمية المستدامة. وهناك جوانب مشتركة بين الفلسفة والمبادئ في كونهما لهما وظيفة توجيهية وإرشادية للعاملين في ميدان التنمية المستدامة حتى تكون الممارسة والتطبيق لأهداف وأنشطة وبرامج التنمية المستدامة في الاتجاه السليم والطريق الصحيح بدون أخطاء أو تجاوزات، أو عشوائية، أو ذاتية، أو إسراف.

من تعريفات **فلسفة التنمية المستدامة** بأنها "مجموعة من القيم والأخلاقيات التي تؤمن بها التنمية المستدامة، ومجموعة الحقائق التي يرتكز عليها هذا النمط من التنمية". وهذه الفلسفة تساعد وتوجه العاملين عند ممارسة وتطبيق وتنفيذ وتقويم مشروعات وبرامج التنمية المستدامة. والآتي عرضا موجزا لمجموعة من القيم والأخلاقيات والحقائق في ميدان التنمية المستدامة:

1- قيم وأخلاقيات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من القيم **Values** والأخلاقيات **Ethics** التي تؤمن بها وتلتزم بها وتطبقها عند التعامل مع الناس والمجتمع بما فيه من منظمات.

ويمكن عرض هذه القيم والأخلاقيات بشيء من التفصيل كالتالي:

- الإيمان بجميع حقوق الإنسان وعلى رأسها حقه في الحياة، والنمو، والتعليم، والعمل.
- الإيمان بقيمة الفرد وكرامته.
- الإيمان بأن كل إنسان له فرديته وشخصيته الخاصة به.
- الإيمان بوجود الاختلاف والتنوع بين الناس والمجتمعات.
- الإيمان بالفروق الفردية سواء بين الأفراد، أو الجماعات، أو المنظمات، أو المجتمعات، أو الثقافات.
- الإيمان بعدم التمييز أو التفرقة بين الناس لأي سبب، سواء كان هذا السبب هو الدين، أو النوع، أو الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو الأصل الجغرافي، أو الانتماء السياسي.
- الإيمان بحق الفرد بممارسة حريته في حدود القيم المجتمعية.

- الإيمان بحق الفرد في تقرير مصيره مع عدم الأضرار بحقوق الغير.
- تؤمن التنمية المستدامة بالشورى وبالمشاركة والديمقراطية.
- تؤمن التنمية المستدامة بالعدالة الاجتماعية لجميع الناس.
- تؤمن التنمية المستدامة بالحب والتسامح والاحترام وتقبل الآخر.
- تؤمن التنمية المستدامة بأن الإنسان هو الطاقة الفريدة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وفي أحداث التغير الاجتماعي في المجتمع.
- تؤمن التنمية المستدامة بأهمية المحافظة على البيئة من كافة أشكال التلوث.
- تؤمن التنمية المستدامة بضرورة المحافظة على الموارد بكافة أشكالها وأنواعها وأهمية الترشيد في استخدامها وعدم الإسراف أو التبذير فيها.
- تؤمن التنمية المستدامة بأهمية تحقيق التوازن والتكامل والشمول والعدالة الاجتماعية
- والاقتصادية والجغرافية في مشروعات التنمية.
- تؤمن التنمية المستدامة بضرورة عدم إلحاق أي ضرر بالأجيال القادمة أو بمستقبل هذه الأجيال، فلا يجب تحقيق مصالح الأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

2- الحقائق التي ترتكز عليها التنمية المستدامة:

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الحقائق، نذكر منها:

- أن الإنسان كائن حي اجتماعي يعني أنه يرغب في المعيشة مع الآخرين ولا يمكنه العيش وحده.
- الإنسان نتاج اجتماعي، فسلوكه نتيجة مباشرة لخبراته الاجتماعية التي اكتسبها من البيئة وعوامل وراثية ولد بها. أيضا بمعني أن استجابته تتفق والبيئة التي عاش فيها وأن طبيعة الناس تختلف من مكان لمكان، ومن ناحية أخرى، فإن فلسفة التغيير تختلف من مجتمع لآخر.
- لكل إنسان سواء كان فردا أو داخل جماعة حاجات فسيولوجية ونفسية واجتماعية يحاول تحقيقها باستمرار، ويؤدي هذا إلى التفاعل الاجتماعي مع الآخرين مما يؤدي إلى حدوث التغيير في المجتمع.
- أن كل إنسان تتصارع في نفسه رغبات متضاربة، فهو يريد الاعتماد على الغير من ناحية ويريد الاستقلال من ناحية أخرى، كما أنه يريد التقليد وكذلك التجديد.

- أن انفتاح الإنسان ذهنيا بشيء لا يعني أنه سوف يؤديه فتكوين العادات لا يأتي عن طريق النصح، ولكن عن طريق الممارسة.
- الإنسان يحيط نفسه دائما بسياج دفاعي، فيظهر غير ما يبطن.
- أن للإنسان قدرة على التكيف مع الظروف المحيطة دون مساعدة خارجية غالباً.
- أن للإنسان قدرة على إحداث تغيرات في نفسه كما في المجتمع أيضاً.
- أن بعض أفراد المجتمع لهم نفوذ أكثر من غيرهم عن باقي أفراد المجتمع.
- أن الناس لهم سرعة خاصة في النمو، فمن الصعب إحداث تغيير كبير وجذري فيهم في وقت قليل أو بشكل سريع.
- أن المواطنين يمكنهم اتخاذ قرارات صالحة بشأن مشكلاتهم كأفراد وجماعات ومجتمعات دون مساعدة من الآخرين في بعض الأحوال.
- الشباب مرحلة من مراحل العمر تمر بالإنسان وتتميز بالحيوية وهي طاقة متجددة تضفي على المجتمع طابعا مميزا وترتبط بالقدرة على التعلم والمرونة في العلاقات الإنسانية وتحمل المسئولية.
- الشباب طاقة قومية بما تحويه من قدرات وأفكار وانفعالات منطلقة وتعتبر هذه القدرات الاجتماعية خلاصة المهارات والخبرات التي يكتسبها ويتشبع بها من خلال تجاربه وعلاقاته بالمجتمع.
- الشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل وأمل الأمة، وعلى أكتافه تلقى تبعات المستقبل والدولة.
- لابد من المحافظة على التوازن الطبيعي والتنوع البيولوجي للبيئة.
- لابد من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة نحو مواجهة مشكلة تلوث البيئة بكافة أشكالها.

وعلى جميع العاملين في ميدان التنمية المستدامة الالتزام والاسترشاد بهذه القيم والأخلاقيات ومراعاتها عند أدائهم لعملهم المهني. فالشخص الذي يدخل ميدان التنمية المستدامة يطلب منه الالتزام بقيم وأخلاقيات هذا النمط من التنمية، لأن المجتمع يجعله موضع ثقة في أن يقدم خدمات ذات قيمة، ولا يمكن أن تتوافر ما لم يكن سلوكه مغلفا بمعايير معينة، لذا فالمهنيون الذين يفشلون في أن يلتزموا بالقيم والأخلاقيات المهنية ينتهكون هذه الثقة.

ويضيف طلعت السروجي 2010 المبادئ والأسس التالية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المستدامة:

- الإنسان هو الموضوع الأساسي للتنمية وجوهرها والمشارك لحدوثها والمستفيد من عائدها.
- التنمية حق وبذلك فإن الدولة تتحمل مسئوليتها نحو تهيئة المناخ المناسب والمواتي لحدوث التنمية بمعدلات أسرع.
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية الجادة في كل خطواتها ومراحلها وتوجيه عملياتها.
- تعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام جميع البشر في المجتمع.
- تفعيل وتمكين الأفراد المهمشين في المجتمع وتقويتهم.
- حقوق الإنسان في المجتمع دون تمييز بين الفئات المجتمعية أوبين المجتمعات.
- تدعيم المواطنة الفعالة بجناحيها الحقوق والواجبات.
- الديمقراطية واللامركزية التي تفعل المشاركة الشعبية والمجتمعية.
- المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع فئات المجتمع في الوصول للموارد.
- الدولة القوية الفعالة التي تتوازن مع مجتمع مدني قوي.
- التغيير المخطط الهادف للإصلاح الاجتماعي في المجتمع والمجدد للعقد الاجتماعي بين المواطن والدولة.
- توافق المفاهيم النظرية للتنمية مع الواقع المجتمعي.

تاسعا: متطلبات التنمية المستدامة:

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- **نظام سياسي:** يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- **نظام اقتصادي:** يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- **نظام اجتماعي:** ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- **نظام إنتاجي:** يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- **نظام تكنولوجي:** يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.

- **نظام دولي:** يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- **نظام إداري:** مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- **نظام ثقافي:** يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

عاشرا: عناصر التنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1- العنصر الاجتماعي:

يشير إلى العلاقة بين البيئة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمة الأساسية والوفاء بالحد من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

2- العنصر الاقتصادي:

يشير إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استقلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل والكفاءة.

3- العنصر البيئي:

ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها. وعلى هذا الأساس فإن التنمية المتواصلة تتضمن عددا من العناصر أهمها:

أ. تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي إلى المبالغة ويسرع من معدل نضوبها. **Over Utilization** في استخدام الموارد الطبيعية

ب. استخدام تكنولوجيا نظيفة وهوما قد يكون له انعكاساته على برامج البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتقييم المشروعات الجديدة.

ج. تباطؤ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

د. تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

ويقول **العزبي** أن التنمية المتواصلة في أحسن معانيها هي عملية التغير التي يكون من خلالها استخدام الموارد، وتوجيه الاستثمارات، وتطوير التقنية، والتغير المؤسسي معززا للقدرة على تلبية الحاجات البشرية.

حادي عشر: أبعاد التنمية المستدامة:

أكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد فهي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر مترابطة ومتداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة حسب ما يوضحه الشكل التالي:

يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق رأى الباحثين فيما يلي :

1- البعد الاقتصادي:

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية وتسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية:

أ. توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية.

ب. رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

ج. زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات.

2- البعد الاجتماعي:

يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية. ويشمل المكونات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أوما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات. ويشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية في وضع القرار.

أما عناصر هذا البعد فهي:

أ. الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.

ب. التمكين ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل.

ج. الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه، ومتضامن في مسؤولياته.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية (تثبيت النمو السكاني، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، دور المرأة، الصحة والتعليم، حرية الاختيار والديمقراطية).

3- البعد البيئي:

النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وانتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية ويتعلق ايضا بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية ويركز على حسن التعامل معها وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث خلل في مكونات البيئة، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية (التنوع البيولوجي، الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة، التلوث البيئي، الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية) وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

- **قاعدة مخرجات:** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.
- **قاعدة مدخلات:** وتشمل (مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء، مصادر غير متجددة مثل المحروقات).

من خلال الأبعاد السابقة يمكن القول: أن التنمية المستدامة تقوم على عناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ.) والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمشكل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي). كما تتأثر البيئة بالأنشطة الاقتصادية وبسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لابد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة.

والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصادي.

ثاني عشر: ضوابط التنمية المستدامة:

إن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

1- المحافظة على سلامة البيئة، خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء.
2- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي
3- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة) الموارد النباتية والحيوانية بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

ثالث عشر: نظرية التنمية المستدامة:

تقوم نظرية التنمية المستدامة على معطيات أربع هي (الحاجات الأساسية، ضبط حجم السكان، الحفاظ على الموارد الطبيعية، توجيه التنمية نحو تحقيق النمو المستدام).

1- الحاجات الأساسية:

تنطلق نظرية التنمية المستدامة من التزام أساسي بتلبية الحاجات الأساسية للسكان المتزايدة في البلدان النامية وللفقراء في شتى أنحاء العالم، فالنهوض بمستوى المعيشة ومكافحة الفقر هو نقطة البدء في هذه النظرية وهو المنطلق الذي صيغت معطيات النظرية بما يتسق معا، وهو شرط ضروري وإن لم تكن

الشرط الكافي وحده لتحقيق هدف النظرية وهو مواصلة التنمية، وأكثر الحاجات الأساسية ضرورة هي الحاجة إلى العمل خاصة مع تزايد حجم القوى العاملة في الدول النامية، بالإضافة إلى الحاجة إلى المزيد من الغذاء ليس لإطعام أناس أكثر فحسب، بل لمواجهة سوء التغذية السائد في كثير من السكان البلدان النامية وآسيا وإفريقيا.

والطاقة حاجة أساسية يتطلب إشباعها تغيير نمط استهلاك بالتحول من الوقود السائد في الدول النامية إلى مشتقات البترول والغاز الطبيعي والكهرباء، والمسكن والمياه النظيفة والرعاية الصحية من الحاجات المختلفة.

2- ضبط حجم السكان:

لا تستقيم التنمية المستدامة دون ضبط حجم السكان، والمعيار في ذلك أن يستقر عدد السكان عند مستوى ملائم لقدرات النظام البيئي، فزيادة السكان تخفض معدل النمو الاقتصادي وتزيد الضغط على الموارد الطبيعية وترفع حجم التلوث، والمشكلة ليست مجرد الحجم الكلي للسكان بحيث نجد الزيادة السكانية المطردة أكثر من معدل النمو الاقتصادي وتعرقل جهود التنمية.

<u>نقد نظرية التنمية المستدامة:</u>

1- لقد أكدت نظرية التنمية المستدامة على وجوب استمرار النمو لتلبية الحاجات الأساسية ومكافحة الفقر مع ضبط حجم السكان والحفاظ على الموارد الطبيعية وتوجيه التقنية لتحقيق هذه الأهداف التي تتعلق جميعها بحماية البيئة، ولكن مشكلة تدهور البيئة لا تزال قائمة وصعوبة مواجهتها لا تزال ماثلة، لأن نظرية التنمية المستدامة وإن نجحت في بيان الفروض التي يتحقق في ظلها تواصل النمو فإنها لم تبين كيفية تحقيق هذه الفروض، أي كيفية تلبية الحاجات الأساسية وضبط وتوجيه السكان بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وبالتالي يكفي القول بوجوب وضع السياسات التي تحقق هذه الفروض والأهداف.

2- لم تول نظرية التنمية المستدامة ظاهرة التلوث الاهتمام الواجب لها مكتفية بالاعتماد على توجيه التقنية كسبيل كاف للحد من التلوث، وهذا نقص واضح في بيان النظرية، لأن ظاهرة التلوث شديدة الارتباط بسائر ظواهر اضمحلال البيئة وأثرها أبلغ خطرا لأنها تصيب الإنسان في أعز ما يملك وهي

صحته وسلامته، فضلا عن تبعاتها الاقتصادية، بالإضافة إلى أن التلوث من أخطر الظواهر التي تعرقل استمرار التنمية لأنها تحد من قدرات الموارد وتستنزفها وتعوق توازن البيئة وتنقص من مستوى خدماتها وإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة.

3- لقد نجحت نظرية التنمية المستدامة في أن تبعث الأمل بعد اليأس، ولكنها لم تنجح حتى الآن في وصف طريق الوصول إلى هذا الأمل الذي يؤكد أن النظرية سليمة في أساسها، ولكن بناءها لم يكتمل وتحتاج إلى جهد علمي نظري وميداني، لأن المشكلات ماثلة والحلول لا تزال بعيدة المنال، خاصة وإننا لم نلمس على مدى عقدين من الزمان منذ ظهور النظرية ما يدل على انها بدأت توتي ثمارها.

من خلال هذه الأبعاد الثلاثة يمكن اعتبار التنمية المستدامة كوسيلة للتوفيق بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، دون تعريض للخطر التوازن الطبيعي للأرض من أجل تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم. وهوما أكده تقرير بورنتلاند الذي أعطى مقاربة قائمة على التوازن بين التنمية الاقتصادية والنظم الإيكولوجية من جهة، وبين الاستهلاك المحكم للطاقات والموارد الطبيعية من جهة أخرى، حيث تعتمد التنمية المستدامة على السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تعد الركائز الثلاثة لها نظرا للتداخل والتكامل القائم فيما بينها. ولن يتأتى ذلك إلا بوجود تعاون دولي بين العالم المتقدم والنامي.

رابع عشر: مستويات التنمية المستدامة:

انقسمت حركة الاستدامة البيئية إلى جناح إصلاحي معتدل عرف بالاستدامة الضعيفة وهو الأكثر قبولا لدى الحكومات في الدول المتقدمة، وجناح ثوري عرف بالاستدامة القوية الذي اهتم كثيرا بجوانب العدالة والديمقراطية.

1- الاستدامة القوية: Strong sustainability:

هي تلك (المتمركزة حول البيئة) وترفض استبدال رأس المال البشري، المالي والتكنولوجي، إذ تنظر للإنسان كمورد ناضب غير متجدد ولا يوجد أي مستقبل إلا إذا أعيد التفكير في موقف الإنسان تجاه الطبيعة

والتقدم الاقتصادي والتنمية. أي لا بد أن يكيف الإنسان نفسه للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجات الإنسان.

إذا تتبنى حركة الاستدامة القوية فهما مختلفا للتنمية المستدامة يعتمد على تغيير المطالب تجاه الأرض؛ فهي تؤكد على الاستدامة البيولوجية كشرط أولي لأي تنمية بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية. ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الانسانية للعيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

2- الاستدامة الضعيفة أو الضحلة: Weak sustainability:

هي (المتمركزة حول الانسان) من خلالها يجب ضمان احتياجات الأجيال الحالية دون تهديد قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها مع إمكانية استبدال رأس المال الطبيعي كليا برأس مال تكنولوجي أو مالي. وذلك عبر توسيع نطاق المخزون من الموارد الذي يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وايجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد الحالية أو البحث عن حلول تكنولوجية للمشاكل البيئية قبل نفاد الموارد والتلوث.

ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في التمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته، وممارساته، بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة. ومن ثم "يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية، واعادة الأراضي العامة إلى مالكيها، والتأكيد على الالتزامات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية.

خامس عشر: تحديات الاستدامة في العالم العربي:

يمكن القول بأن العالم العربي يعاني من ثماني مشاكل رئيسية تتعلق بها منظومة التنمية ويمكن أن تشكل أهم التحديات التي تواجه تطبيق الاستدامة بأبعادها العملية المختلفة وهي:

1- وجود بؤر من انعدام الأمن والسلم والحياة وهي في مناطق مختلفة من العالم العربي وتؤثر تداعياتها على كافة الدول الموجودة في تلك المناطق ولا تهدد الاستدامة فقط، بل كل مستقبل الإنسان العربي.

2- وجود ضعف في الأطر المؤسسية في كافة الدول العربية حتى الغنية ذات الموارد الطبيعية حيث تفتقر إلى الكفاءات البشرية ولا تعتبر الشهادات الجامعية بحد ذاتها مصدرا لرأس المال البشري بدون تأهيل مناسب.

3- مشكلة الفقر والتي تعاني منها الكثير من الدول العربية وحتى الدول العربية الغنية تعاني من وجود نسبة من الفقراء فيها.

4- الكثير من الدول العربية مكتظة بسكانها الوطنيين وهناك دول أخرى تعاني من ضآلة نسبة السكان الوطنيين مقارنة بالوافدين وهناك الكثير من الأمراض التي بدأت تنتشر في الدول العربية.

5- تجاوزت الدول العربية بشكل مقبول مرحلة محو الأمية، ولكن لا يزال هناك نقص في نوعية التعليم والوعي والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا لدينا قدرات تعليمية كبيرة والكثير من المتعلمين العرب يصبحون باحثين في الدول الغربية ونحن نقوم بإحضار الخبراء من الخارج.

6- هنالك مشاكل في مجال إدارة الموارد على مستوى الدول العربية كما أن التأثر مباشر بتغيرات أسعار الموارد على المستوى العالمي.

ومن وجهة نظري الباحث يمكن تحديد اهم المشاكل والتي هي اغفال جانب مهم جدا ومؤثر في عملية تحقيق التنمية المستدامة الا وهو جانب استدامة الموارد البشرية وتوضيح المؤشرات وصولا الى وضع المقترحات الضرورية لحل هذه المشكلة.

سادس عشر: مقومات استمرارية عملية التنمية:

ولضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع يجب توفير المقومات التالية:

1- توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة على إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم.

2- توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية.

3- قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات.

4- خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية.

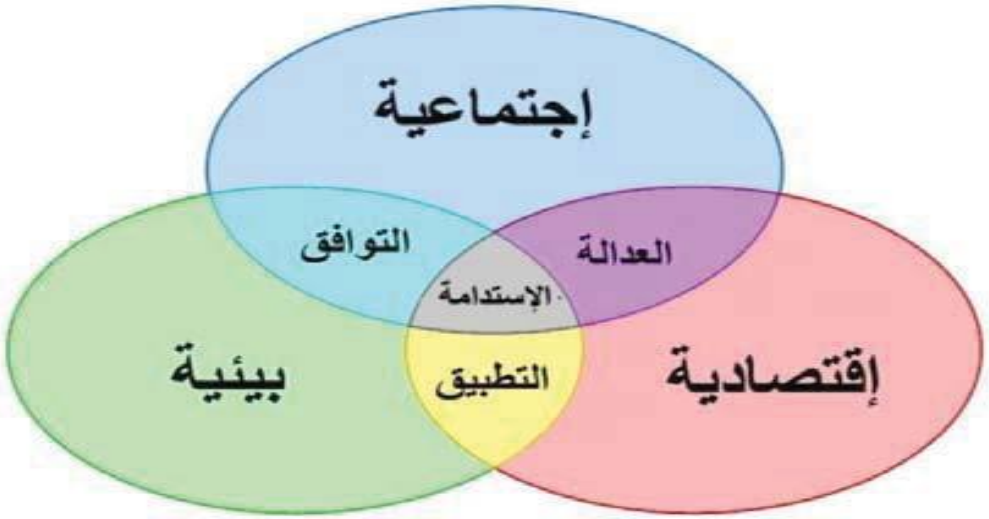

أيضا حاول **ماهر أبو المعاطي 2014** رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي:

1- المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المخلفة لتلك الموارد.

2- تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والعمراني.

3- تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان مع إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما.

4- تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أوفي البيئة أوفي كليهما.

5- اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه ماهية التنمية المستدامة.

6- استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.

7- المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلا.

8- تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحضارة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك.

سابع عشر: رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030:

اتساقا مع استراتيجية الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 فقد طورت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة منذ عام 2016 ويجري حاليا تحديث هذه الرؤية لتتناسب مع المتغيرات التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة وتتكون الرؤية المصرية من 8 أهداف أساسية ينبثق من كل منها عدد من الأهداف الفرعية وفيما يلي شرح للأهداف الاساسية للرؤية:

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

تضع الاجندة الوطنية للتنمية المستدامة الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته كهدف تسعى إلى تحقيقه، وذلك من خلال منظومة تنموية متكاملة واحتوائية تعمل على الاستثمار في رأس المال البشري في مجالات التعليم والصحة بما يضمن تحسين خصائصه وزيادة قدرته على المشاركة في العملية التنموية. وتعمل الدولة علي تحسين البنية التحتية وإتاحة الخدمات الأساسية بجودة عالية على أسس من العدالة والإنصاف، بالإضافة الي تبنى منظومة متكاملة من الحماية الاجتماعية تتسم بالكفاءة والفاعلية،

وتقوم على الشمول المجتمعي. وتتعامل الأجندة مع جودة حياة المواطن بنظرة أكثر شمولية من خلال تضمينها ما يتعلق بإثراء الحياة الثقافية والارتقاء بالبيئة المحيطة والمظهر الحضاري.

الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة

تسعى الاجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي وتعزيز المواطنة الفعالة والمشاركة الإيجابية لكافة فئات المجتمع. حيث تعد قضايا التمكين والمساواة والعدالة الاجتماعية من القضايا الجوهرية التي تركز عليها أهداف التنمية المستدامة 2030 فضلا عن تناول قضايا الدمج والحاجة إلى التغلب على التمييز بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لجميع الافراد استنادا الى مبدأ المواطنة، بغض النظر عن السن، أو الجنس، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي، أو الاجتماعي.

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من المقومات التي تمكنه من الوصول إلى مستهدفاته، فمصر قادرة على تحقيق قفزة نوعية في مجالات التنمية المستدامة من خلال تعظيم الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، وطاقاتها البشرية الهائلة، وكونها أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط، وهوما يمثل فرص تنموية واعدة.

وتعتبر عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية الواعدة، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من أهم العوامل التي تؤدي إلى رفع درجة المرونة الاقتصادية، وزيادة فرص التشغيل، وتحقيق الشمول المالي، ودمج القطاع الاقتصادي غير الرسمي، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاحتوائي المستدام.

الهدف الرابع: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

حرصت الأجندة الوطنية على أن تكون المعرفة والابتكار والبحث العلمي أحد الركائز والمحركات الداعمة لها. وذلك من خلال التأسيس للعلاقة الوطيدة بين توطين وتوظيف التكنولوجيا والاستفادة بها من أجل نمو احتوائي مستدام وربطها بالجوانب الاجتماعية من خلال الاستثمار في رأس المال البشرى وبناء القدرات

العلمية والعملية وفق أحدث النظم التعليمية والتأهيل التقني بما يؤدى إلى تحسين مستوى الخدمات التعليمية والتدريبية المقدمة، واعتبار التدريب التحويلي أحد المحركات الاساسية لتأهيل وتوظيف الموارد البشرية غير المستغلة وتشجيع الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى ربط نتاج البحث العلمي بالأنشطة التنموية بما يؤدي إلى رفع درجة تنافسيتها في الأسواق العالمية، ومن ثم رفع معدلات النمو المستدام.

الهدف الخامس: نظام بيئي متكامل ومستدام

يعكس إفراد هدفا بيئيا على مستوى الأهداف الوطنية إرادة سياسية لتحقيق التكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، ويترجم ذلك إلى نظم وإجراءات وموارد لإعادة الاعتبار للنظام البيئي الذي تعتمد مصر عليه وإدماج البعدين البيئي والاجتماعي فيما يتخذ من قرارات وذلك لضمان تنمية متكاملة ومتوازنة ومستدامة.

لذا لا تتعامل الأجندة الوطنية في هذه القضية من منظور ما إذا كان من الممكن استمرار نمط التنمية في مصر على ما هو عليه، بل كيفية التحول الآمن في أسرع وقت الى نمط مستدام، فمصلحة مصر القومية تحتم ما يجب أن تكون عليه سياساتها البيئية في المرحلة القادمة وهوما **نص عليه الدستور في المادة 46 لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها، واجب، وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها.**

الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع

حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع هو أساس ضروري لتحقيق كافة أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة. فكفاءة وفاعلية أجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني هو عامل حاسم في تحسين ودعم عملية صنع القرار، وتنفيذ السياسات والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات، في ظل سيادة القانون وإطار قانوني ومؤسسي يعضد الشفافية والمساءلة.

حددت الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ست غايات تمثل الإطار العام للحوكمة وتتمثل في (الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفعالية الأجهزة الحكومية، وترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد، ودعم نظم

الرصد والمتابعة والتقييم وإتاحة البيانات، وتعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية، وتعزيز المساءلة وسيادة القانون، وتمكين الإدارة المحلية.).

الهدف السابع: السلام والأمن المصري

تحقيق التنمية بمفهومها الشامل يتطلب توافر عوامل الأمن والسلام بمفهومهما المتكامل فقدرة الدولة على التنمية في المجالات المختلفة يتطلب توافر إطار من الاستقرار الداخلي لحماية كيانها الذاتي ومنجزاتها. فالتحديات التي واجهت الدولة من التيارات المناهضة للتنمية من جهة، ومحاولات التأثير على التوازن الإقليمي من جهة أخرى، باتت تفرض على الدولة نهجا يتطلب توجيه أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، والتي يجب مواجهتها من خلال تضافر كافة الجهود وتكامل التخطيط بمشاركة كافة عناصر الدولة. وتتناول الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة الأمن والسلام بمفهومهما الشامل والمتكامل، القائم على ركائز الاستقرار الاقتصادي والسياسي من جهة، وضمان الاجتياحات الأساسية من جهة أخرى، من أجل ترسيخ الأمن الاجتماعي، بالإضافة إلى تأمين حدود الدولة وحماية المواطنين.

الهدف الثامن: تعزيز الريادة المصرية

تستمد الدولة مكانتها الدولية من مجموعة من العوامل التي تشكل دورها في المجتمع الدولي منها الموقع الجغرافي والحضارة التاريخية وتأثيرها في محيطها الحيوي، بالإضافة الى العوامل الاقتصادية الأخرى. لذا حرصت الأجندة الوطنية على ترابط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة والأجندة الإقليمية من جهة أخرى أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي مطلبا ملحا لدفع عجلة التنمية الشاملة، من خلال دعم ملف ريادة مصر على كافة المستويات. لذا، انتهجت الدولة سياسات بشأن تدعيم العلاقات السياسية وتعزز أطر الشراكات والتعاون التنموي، بالإضافة إلى تنمية الشراكات مع القوى الدولية الاقتصادية لدعم الأجندة التنموية.

ثامن عشر: السياسات الاستراتيجية للتنمية المستدامة:

يحتاج تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى إصلاح جوهري لأدوات السياسات. لذلك يجب تقييم مدى فاعلية أدوات السياسات الحالية وادخال أدوات جديدة تحقق أهدافها مع مراعاة المرونة في تطبيق تلك الأدوات ومنها:

1- الأدوات التنظيمية (التشريعية):

كانت النتاج الأول لأدوات السياسة البيئية التي وضعت في الستينات والسبعينات، ويشار إليها أحياناً بسياسات "السيطرة والتحكم."

ان المعايير البيئية تمثل حجر الزاوية لمعظم الأدوات التنظيمية (التشريعية) لان تحديدها في حاجة إلى اتفاق واضح حول أهداف نوعية البيئة المرغوب فيها، والتكاليف التي يقبل المجتمع تحملها لتحقيق هذه الأهداف. هذا ويمكن أيضاً وضع معايير بيئية قياسية بالرجوع إلى مفهوم أفضل للتكنولوجيات المتاحة. من ناحية أخرى فإن التأثير على القطاعات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية يجب أن يؤخذ في الاعتبار حيث قد تؤدي المعايير البيئية المرتفعة إلى ارتفاع التكاليف، التي يجب أن تتحملها الصناعة وفي النهاية المستهلك وتمنح هذه الادوات الجهة المتسببة في التلوث الوقت اللازم للتعديل أو وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف البيئية الموضوعة.

2- الأدوات الوقائية:

تهدف الأدوات الوقائية إلى فحص عملية التنمية للتأكد من أن المشروعات والبرامج والمنتجات لا تتسبب في تأثيرات سلبية على البيئة أو المجتمع. والهدف من هذه الأدوات ضمان تحقيق الفهم الجيد للتأثيرات الجانبية للمشروعات أو المنتجات على البيئة والصحة العامة حتى يأخذها صناع القرار في الاعتبار.

3- الأدوات الاقتصادية:

ترتبط الأدوات المذكورة سابقاً بأدوات السياسات البيئية ويمكن للسياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية، وحقوق الملكية، والعجز في موازنة الحكومة، وتحرير السوق والتجارة، وتسعير الطاقة، وأوجه الدعم الزراعي، والنظام التعليمي...الخ هذا والجدير بالذكر أن بعض أدوات السياسات الاقتصادية يمكن أن تحقق

فوائد سريعة للبيئة. على سبيل المثال، تحرير أسعار الطاقة والمواد الخام مما يؤدي إلى توفير الطاقة والمواد الخام وبالتالي تحقيق المنافع البيئية.

4- الأدوات التي تتناول رفع الوعي:

إن التحدي الأكبر أمام التنمية المستدامة هو تغيير سلوك الإنسان في استهلاك الموارد الطبيعية وحماية البيئة مع التأكيد على الجانب الكيفي من حياة الإنسان مقارنة بالجانب الكمي واستهلاك السلع. أوضح تقرير "مستقبلنا المشترك" أن التنمية المستدامة تحتاج إلى دعم القيم التي تشجع على الاستهلاك في إطار قدرة النظام البيئي على التحمل. ومن ثم هناك حاجة متزايدة إلى رفع وعي المستهلك. إن أنشطة رفع الوعي بالتنمية المستدامة يجب أن توجه نحو جميع الجهات المستهدفة مثل الصناعة والأعمال والحكومات المحلية والجمعيات الأهلية والسياسيين...الخ. كما يجب إدراج مفهوم رفع الوعي في جميع السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة.

تاسع عشر: معوقات تحقيق التنمية المستدامة:

بصفة عامة تواجه التنمية المستدامة بالعديد من المعوقات **Obstacles** أو القيود **Barriers** أو المعضلات **Dilemmas** أو المشكلات **Problems** التي تعوقها عن تحقيق أهدافها وأدوارها بالشكل الكامل والمطلوب وهذه المعوقات متنوعة، فمنها الإداري والاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والبيئي.

ولقد حاول ماهر أبو المعاطي 2014 رصد معظم هذه المعوقات كالتالي:

1- المعوقات الإدارية وتتضمن:

- نقص الوعي لدى صانعي القرار والسكان على حد سواء بأهداف التنمية المستدامة ومقوماتها.
- تضارب السياسات وأهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار عمليات التنمية، مما يؤدي إلى عدم التنسيق بين الأنشطة التنموية.
- نقص الخبرات المدربة والمهارات الكافية اللازمة لوضع خطط التنمية المستدامة، وتنفيذها، ومتابعتها، وتقويمها.
- نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يكفل نجاح هذه المشروعات واستمراريتها.

- عدم فاعلية التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة سواء المركزية منها أو المحلية وبين منظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تضارب القرارات.

2- المعوقات الاقتصادية وتتضمن:

- ارتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظرا لزيادة تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار مما يحد من المنافسة والتصدير، ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى معيشة السكان.
- عدم وجود برامج للإصلاح الاقتصادي على أسس علمية مخططة.
- تبعية اقتصاد أغلب الدول النامية والفقيرة على اقتصاديات الدول الغنية.
- انتشار الفقر وعدم وجود برامج وسياسات للقضاء عليه أو التخفيف منه.

3- المعوقات السياسية وتتضمن:

- عدم الاهتمام بتطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة.
- عدم إتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية وتوسيع فرص الاختيار أمام السكان في اتخاذ القرارات المجتمعية.
- عدم اهتمام الجهاز السياسي بتعبئة المواطنين للمشاركة أو تبني سياسات وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

4- المعوقات البيئية وتتضمن:

- عدم قدرة أغلب الدول على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة وصيانة الموارد، بل واستنزاف الإنسان لكل الموارد بطريقة جائرة.
- عدم اهتمام الدول بوضع تقدير للآثار البيئية في المشروعات التنموية وغياب الوعي البيئي لدى سكان المجتمع.

5- المعوقات البشرية وتتضمن:

- انتشار مشكلات البطالة والفقر في المجتمع.
- وجود تفاوت بين السكان خاصة الفئات المهمشة.

- عدم الاهتمام بتنمية رأس المال البشري وتزويده بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية المستدامة.
- انخفاض مستوى الخدمات المقدمة للسكان.
- زيادة السكان وعدم توفير سياسات جادة لتثبيت المعدلات السريعة لنمو السكان.

خلاصة الفصل:

ان تدهور مفهوم التنمية بمفهومها الكلاسيكي وعجزه عن تلبية حاجات الانسان وكذلك ما صاحبه من تدهور في قيمة البشر والبيئة على حد سواء عجل بمظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تعني التنمية لا تؤدي مع مرور الزمن الى تناقص الرأسمال البشري والبيئي والطبيعي على الصعيد المحلي والعالمي التنمية التي تقوم اساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والاستهلاك الراهن للطاقة وتصحح ضرائب تحد من الاسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى كما لقيت التنمية المستدامة اهتمام كبير في مختلف المؤتمرات والتقارير العالمية والاقليمية وأيضا الدول في نظمها الداخلية ماجعلها تكتسي القوة القانونية في الكثير من التشريعات وقد عمل انصارها على وضع جملة من المبادئ والآليات لبلورة مفهوم التنمية المستدامة وجعله يتماشى مع كافة النظم.

المراجع:

1- دوناتورومانو: **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،** المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.

2- عثمان محمد غنيم: **التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

3- مصطفي طلبة: **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،** المجلد 1، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

4- Northwest Report, **Changing Direction Toward Sustainable Culture Center of Excellence for Sustainable Development,** Web site.

5- عثمان محمد غنيم / ماجدة أبوزنط: **إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة،** دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد، 35 العدد، 1جانفي كانون الثاني، 2008.

6- مصطفي العبد الله الكفري: **التنمية البشرية والتنمية المستدامة،** الحوار المتمدن – العدد 18.

7- Bojo. Jan. K & Unemo Lenda, **Environment and development: An Economic Approach**, Kluwer Academic Publishers, Boston, 1992.

8- مجموعة من الخبراء، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الدول العربية،** القاهرة، 2007.

9- محمد إبراهيم العزبي: **السكان والتنمية المتواصلة، في: دراسات في التنمية الريفية،** قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1999.

10- سعاد عبد الله العوضي: **البيئة والتنمية المستدامة،** الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت.

11- خالد مصطفي قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

12- فلاح شفيع: **التنمية المستدامة،** لندن، 17 شباط 2008.

13- عبد الرحيم تمام أبوكريشة: **دراسات في علم اجتماع التنمية،** المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2003.

14- عبد الله ساقور: **المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية**، مخطوط رسالة دكتوراه، جامعة عنابة، 1999.

15- متعب عايش البقمي/ سليمان حسين البشتاوي: **واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق، 2014.

16- **مجموعة من الخبراء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الدول العربية التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية** (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية، والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، القاهرة، 2007.

17- جمال حلاوة /علي صالح: **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

18- عثمان محمد غنيم: **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، 2007.

19- خبابة عبد الله: **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ**، من 1مؤتمر دي جانيرو 1992 إلى المؤتمر بالي 2002، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة. والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 9 أفريل 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر.

20- العزبي محمد إبراهيم: **السكان والتنمية المتواصلة في: دراسات في التنمية الريفية**، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1999.

21- سعاد عبد الله العوضي: **البيئة والتنمية المستدامة**، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت.

22- عبد الله جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة.**

23- راجع:

IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable Development, 1980, revised in 1990 under the title "Caring for the Earth: A Strategy for Sustainable Living".

24- عبد العزيز صقر الغامدي: **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم، جامعة نايف للعلوم والأمنية، الرياض، 2006.

25- فاتح غلاب: **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ**

26- **ومعايير التنمية المستدامة-دراسة لبعض المؤسسات الصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

27- محمد عبد القادر الفقي: **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، ورقة مقدمة في الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث.

28- مخلوف أحمد: **مدى تأثير رأس المال الفكري على استمرارية منظمات الأعمال**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر.

29- فرغلي حسن: **البيئة والتنمية المستدامة: الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي**، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر 2007.

30- الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: "حالة سوناطراك"**، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقه، الجزائر.

31- غالب السالم: **واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**، رسالة ماجستير منشورة، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

32- علي صالح /سعد العنزي: **دارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، عمان، دار اليازوري، 2009

33- أكرم الطويل/ أحمد آغا: **إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لآراء القيادات الإدارية في جامعة الموصل**، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2010.

34- وائل معلا: **إدماج المفاهيم المعاصرة للتنمية المستدامة في النظم التعليمية**، مؤسسة الفكر العربي، دمشق، 2013.

35- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو: التربية من اجل التنمية المستدامة،** باريس، 2013.

36- عبد الله جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعة والمسؤولية عن حماية البيئة،** جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودي، 2007.

الفصل الثامن

التمكين المستدام كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

محتويات الفصل:

مقدمة

الأدبيات النظرية للتمكين في الخدمة الاجتماعية

اولا: مفهوم التمكين المصطلح والمفهوم

ثانيا: نشأة مفهوم التمكين

ثالثا: أنواع التمكين

رابعا: فلسفة التمكين

خامسا: أنواع التمكين

سادسا: أبعاد التمكين

سابعا: مداخل التمكين

ثامنا: مستويات التمكين

تاسعا: نماذج التمكين

عاشرا: النظريات المفسرة للتمكين

احدى عشر: عمليات التمكين

ثاني عشر: إستراتيجيات التمكين

ثالث عشر: مراحل تطبيق استراتيجيات التمكين

رابع عشر: الاساليب المعاصرة للتمكين

خامس عشر: الأدوات المستخدمة في التمكين

سادس عشر: أهمية التمكين

سابع عشر: مبررات تطبيق التمكين

ثامن عشر: مبادئ التمكين

تاسع عشر: التمكين المستدام

عشرون: مفهوم التمكين المستدام

احدى وعشرون: أهداف التمكين المستدام

اثني وعشرون: اتجاهات التمكين المستدام

ثالث عشرون: مراحل عملية التمكين المستدام

رابع عشرون: أسس ومعايير عملية التمكين المستدام

خامس وعشرون: متطلبات التمكين

سادس وعشرون: مزايا تطبيق تمكين الافراد

سابع وعشرون: مقومات المناخ المناسب لأسلوب التمكين

ثامن وعشرون: دور الأخصائي الاجتماعي مع الفئات المهمَّشة

تاسع وعشرون: نتائج التمكين المستدام

ثلاثون: إطار مقترح لتطبيق التمكين المستدام

احدى وثلاثون: معوقات تطبيق التمكين المستدام

اعداد

أ. د / هناء عبد التواب أبو العينين

أستاذ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمة:

يعتبر تحقيق التنمية المستدامة هو الهدف الأساسي لتنمية المجتمعات، ويتطلب ذلك إيجاد مداخل ومفاهيم مستحدثة يمكن تطبيقها وتنفيذها عمليا بطريقة فعالة تعمل على تحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل في عمليات التنمية. وبناء على العديد من التجارب السابقة ومناقشات المؤتمرات الدولية لدراسة المداخل والرؤى الجديدة لإحداث تنمية حضرية مستدامة بالمجتمعات المحلية اتضحت أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتبار مبدأ التمكين المستدام **sustainable enablement** مدخل للتنمية المحلية المستدامة.

وفي هذا الإطار سوف نتناول موضوعَ التمكين في الخدمة الاجتماعية، وسوف نتحدَّث في البداية عن النشأة التاريخيَّة للتمكين، ثم توضيح معناه في الخدمة الاجتماعية، ثم التحدث عن الفلسفة التي يقوم عليها التمكين، ثم نتحدث عن أبعاده، في النقطة التالية سوف نتحدث عن مستويات التمكين والإستراتيجيات التي يعتمد عليها، ثم سوف نتحدث عن عملياتِ التمكين والفَرق بينه وبين منْح القوة، وبعض وجهات النظر حول أدوار الممارس العام كممكِّن، ثم سوف نتكلَّم عن العمل الاجتماعي والمشارَكة وعلاقتهم بالتمكين، وعن الأدوات المستخدمة في التمكين متبوعة بأدوار الأخصائي لتمكين الفئات المهمَّشة للقيام بدور فعال في جميع مراحل عمليات التنمية المحلية كركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

الأدبيات النظرية للتمكين في الخدمة الاجتماعية

Empowerment in social work

أولا: مفهوم التمكين المصطلح والمفهوم Concept of Empowerment:

لقد برزت فلسفة التمكين وازدهرت بشكل فعال وملحوظ مع نهاية التسعينات وأظهرت الأبحاث بان هناك آراء مختلفة حول تعريف التمكين وفيما يلي بعض هذه التعريفات حسبما ما وردت في الأدبيات الأجنبية والعربية.

أ. **التمكين لغةً:**

التمكين من الفعل أمكن أو مكّنَا يمنح القوة والاستطاعة وجعله قادر الفعل شيء ما، وتعني إعطاء السلطة والتفويض وقد ذُكرت كلمة التمكين في القران الكريم في عدة ألفاظ وهي ووردت كلمة مكّن "مكّنه" (مكَّناهم، مكَّناكم، مكَّنا، مكين، مكَّنيَّ، نمكنَّ). بمعنى جعله قادراً على فعل شيء معين ويقال استمكن الرجل من الشيء صار أكثر قدرة عليه، كما يقال متمكن من العلم أومن مهارة معينة بمعنى مثقفاً بالعلم أو بالمهنة. ولقد وردت كلمة التمكين في القران العظيم بقوله تعالى: "**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم وَلَيُمَكِّنَنّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَر بَعْد ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**"[4] النور/55، تعني كلمة التمكين لغة التقوية أو التعزيز أي دعم البنية التحتية في المنظمة، وذلك بتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في المنظمة، ومنحهم القوة والمعلومات والمعرفة وحمايتهم في حالات السلوك الطارئ وغير المتوقع مع التركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه. عّرفه المعجم الوسيط بالاستطاعة، والقدرة، والنصرة، والشدة.

ب. **التمكين اصطلاحاً:**

يعني زيادة قدرة الفرد أو الجماعة على الاختيار لتحويلها إلى أفعال ونواتج فعالة وعملية، وعرفه **البعلبكي** بانه "التقوية والتعزيز أو الترسيخ أو التثبيت، ويقال (مّكن من الشيء) بمعنى جعل عليه سلطاًنا وقدرة".

ويعرف التمكين أيضا بأنه عملية اكتساب القوة والتفاعل بين أفراد المجتمع؛ لإيجاد وسائل بديلة للحصول على موارد بهدف تنمية الأفراد والمجتمع.

كما يعني التمكين العملية التي من خلالها يكتسب الفرد القدرة على التحكم في أحواله وحياته (الجسدية، المالية، النفسية، العقلانية، الاجتماعية، الصحية)، وأيضا التحكم في الأيديولوجية (معتقدات، قيم، اتجاهات)، فالتمكين لا يعني فقط قدرة أكبر على التحّكم، ولكن يعني أيضا ثقة أكبر في النفس، وتغلبه على الحواجز الخارجية من أجل الحصول على موارد أو لتغيير أيديولوجي.

ويعد التمكين إحدى استراتيجيات تنمية المجتمع التي تساعد في تحسين أوضاع كافة فئات المجتمع، والتي من خلالها تتحقق التنمية المستدامة للمجتمع.

في حين يعرفه **السلمي** بأنه "تقوية الأفراد أي منحهم الفرصة للمشاركة والانطلاق باستغلال طاقاتهم الذهنية كاملة في حل مشكلات العمل وتحسين الإنتاجية، وبشكل جوهري فإن التمكين يتضمن نقل سلطة ومسؤولية اتخاذ القرارات من المديرين إلى الموظفين، ومن ثم فإن التمكين هو مفهوم أوسع بكثير من التفويض، وإثراء العمل، والإدارة بالمشاركة". ويمكن تعريفه بأنه "إحدى المبادرات الفعالة التي يقوم بها القادة في المنظمة تجاه العاملين، والتي من شانها منحهم مزيداً من السلطات في أداء أعمالهم، مع ضرورة تعهد العاملين بمسؤولية الاستخدام الفعال لهذه السلطات".

وعرفه **المدهون** على أنه "إعطاء صوت حقيقي للعاملين بحيث يتم ذلك من خلال بناء وتصميم العمل بطريقة تمكن وتسمح للموظف باتخاذ قرارات نهائية لها علاقة بتحسين العمليات الوظيفية التي تخصه ضمن مقاييس وأطر إرشادية محددة. كما عرف على انه "منح العاملين السلطة اللازمة وحرية العمل من اجل جعلهم قادرين على خدمة المنظمة بفاعلية".

في حين أشارا **Shunda Ongori** "بأنه شعور الفرد بالقدرة على التأثير في مجريات العمل الذي يقوم به بشكل ملموس، وكأنه يعمل لنفسه وليس بصفته أجيرا، الأمر الذي يعزز لديه روح المبادرة والرغبة في العمل، وفي إطلاق أفضل الطاقات الكامنة لديه، ويساعده على النمو والتطور الشخصي، مما ينعكس ايجابيا على أدائه في العمل " ويرى **ويلكينسون Wilkinson** أن التمكين من أهم ضمانات استمرار المنظمات. فهو يساعد على رضا العاملين ورفع الروح المعنوية لديهم من خلال إتاحة الفرص لإظهار قدراتهم، والتقدير والثقة من قبل الإدارة فهو يمثل العملية التي تسمح للأفراد بالمشاركة في العمل من خلال تفويض الصلاحيات والمشاركة في التدريب والتطوير والتخطيط. وعرفه كل من **Zemke & Schaaf** على انه "تحرير الإنسان من القيود وتشجيع الفرد وتحفيزه ومكافآته على ممارسة روح المبادرة والإبداع." ويعرفه **ملحم** بأنه "تحرير الإنسان من القيود وتشجيع الفرد، وتحفيزه ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع". ويعرفه **عبد الوهاب** بأنه "منهج لإدارة الأفراد يسمح لأعضاء الفريق بأن يمارسوا صنع القرار فيما يتعلق بشؤونهم اليومية في العمل".

إن مفهوم التمكين حديث، فلم يكن له إصداراتٌ من قبل، وبدأ في الظهور في التسعينيات وأصبحت الخِدمة الاجتماعية تستخدمه في مجالاتها المختلفة، وقد تعدَّدت وجهات النظر حول تعريفه، فهناك من يرى أنه "إستراتيجية لتقوية الفقراء في حقِّ تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشارَكة في اتِّخاذ القرار على المستوى المحلي، وما قد يواجِه ذلك من تعارُض للمصالحِ بين بناء القوة والفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة، وتدعيم مُشاركتهم في المنظَّمات الشعبية والحكومية ليتحوَّلوا من متلقِّين للخدمات إلى مطالبين بها".

والتمكين يُزوِّدنا بوسيلة لإعادة التفكير في ممارسةِ الخدمة الاجتماعية، ولإنجاز التغيير الاجتماعي المطلوب، وبالطرق التي تعمل على إشباع الحاجات الإنسانية.

والبعض الآخر يعرِّفه على أنه: "عملية تعزيزِ القوة الشخصيَّة والاجتماعية والسياسية للأفراد حتى يتمكَّنوا من اتخاذ إجراءات لتحسن حياتهم".

ويعرِّفه آخرون: أنه "الطريقة التي بواسطتها يتم مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكَّم في ظروفها، وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها، بالتركيز على نقاط القوة للسيطرة على الموارد بزيادة المشارَكة في الأعمال المجتمعيَّة.

ويعرَّف أيضًا أنه "العمليات التي يقوم بها أخصائي تنظيم المجتمع المنشِّط لمساعدة الجماعة والمجتمع في تحقيق تأثيرٍ سياسي، أو تأثير على السلطات الرسميَّة، لتحقيق مطالبَ شرعيَّة لهم".

ومن خلال ما سبَق يمكن تعريف التمكين إجرائيًّا كالتالي:

1- عملية التمكين ترى أن العملاء لديهم الكفاءة والقدرة إذا تَمَّ تزويدهم بالموارد والفرص.

2- عملية التمكين عمليَّة تضامنيَّة بين الأخصائي والعميل.

3- التمكين يجعل العملاء قادرين على التغيير الفعَّال.

4- يعمل على تقويةِ الفقراء من خلال مشارَكتهم في اتخاذ القرارات بأنفسهم.

5- يساعد الأفرادَ على الاستقلالِ الذاتي.

6- يعمل على زيادةِ وعي الأفراد بالخِدمات المختلفة التي تساعد في التخفيف من مشكلاتهم.

بعض المفاهيم المرتبطة بالتمكين:

1- العمل الاجتماعي:

حيث تتضمَّن مراحل العمل الاجتماعي:

- إثارة الرغبة في إحداث تغيير اجتماعي مقصود.
- تكوين اللجان التي تُحدِّد المشكلات أو القضايا التي نرغب في تغييرها.
- مطالبة الجهات المسؤولة بمسؤوليات معيَّنة.

ويهدف كلا المفهومين إلى القدرة على التأثير على متَّخِذي القرارات وعناصر القوة في المجتمع لإحداث التغيير المطلوب. ويعتبر العمل الاجتماعي عملية بواسطتها يحاول الناس تحقيق الحُلم الديمقراطي بالمساواة والعدالة والسلام والتعاون والفرص المتساوية في التعليم والتوظيف من خلال إحداث تغييراتٍ في البناءات والسياسات الاجتماعية.

2- المشاركة الاجتماعية:

ترتبط المشاركة بالتمكين ارتباطًا وثيقًا حيث إن التمكين لا يتمُّ دون المشاركة الجماعية لأفراد المجتمع في اتخاذ القرارات وتحسينِ السياسات. وتعتبر المشاركة هي العمود الفِقري لأي جُهْد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى الحياة للمواطنين اجتماعيًّا واقتصاديًّا.

ويرى البعض أنها الوسيلة المناسبة التي يتمكَّن بها المجتمع من التأثير في القرارات المتعلِّقة بحياتهم والسياسات والبرامج التي يَضعها المجتمع من أجلهم. والمشاركة لها أهداف مادية تتمثَّل في الحصول على الاحتياجات الأساسية للناس، وهي تعبير عن إرادة شعبيَّة إيجابية ديمقراطية تقوم على أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمُعوِّقات المرتبطة بحياة أفراد المجتمع.

من هنا يمكن القول إن مشاركة المواطنين في المجتمع تختلف عن التمكين اختلافاً كلياً، إذ أن المشاركة تعني السماح للأفراد بإبداء الرأي والمقترحات في موضوع ما وفق معلومات محددة دون خاصية الالزام بتلك المقترحات، أما التمكين فهو تحقيق المشاركة الفعالة والحقيقية بدءاً بالحصول على المعلومات اللازمة وتوظيفها واستخدامها بشكل فعال في اتخاذ القرارات الملزمة وفق سلطات كاملة وبمسؤولية عالية.

هناك خلط لدى بعض الباحثين بين مفهوم التمكين والمشاركة، ووفقاً لتعريف تمكين المجتمعات تعد عملية المشاركة هي المفتاح الأول والركن الرئيسي لتمكين المجتمعات خاصة في الصفوف الأولى من التصرف السريع في المواقف الجديدة التي يواجهونها، فالأفراد بدون معلومات لا يمكن أن يتحملوا المسؤولية ولا أن يساعدوا في حل الأزمات.

الاتفاق والاختلاف بين التمكين ومنْح القوة:

تعريف منح القوة:

"إنه لفظ يعني السلطة أو التفويض أو التمكين، ويفضِّل البعضُ استخدامَ ذلك المصطلح بدلاً من التمكين الذي قد يسبِّب التباسًا في الفَهْم ". ويعرِّفه البعض أنه "الأسلوب الذي بواسطته يكتسِب الناس والمنظَّمات والمجتمعات المحليَّة السيطرة والتحكم في حياتهم في ضوء ثقافة المجتمع المحيط".

ويرى البعض الآخر أنه "السعي لمساعدةِ العملاء على كسْب القوة باتخاذ القرارات"، والأفعال للسيطرة على حياتهم، وذلك بالتقليل من تأثير العقبات الاجتماعيَّة أو الشخصيَّة، وذلك على زيادة ثقتهم في أنفسهم". ويرتبط مفهوم منْح القوة بالديمقراطية؛ حيث إن منح القوة للمواطنين لكي يشارِكوا في اتخاذ القرارات لا يتمُّ إلا في ضوء ظروف ديمقراطية.

جوانب الاتفاق بين التمكين ومنْح القوة:

1- يؤمِن كلا المنظورين بأهمية جوانب القوة في حياةِ الإنسان النابعة من خبراته وطاقاته التي تميّزه عن غيره من الآخرين، وأن كل شخص مهما بلغت مشكلاته من الخطورة إلا أنه يمتلِك جوانب إيجابية يمكن استثمارُها للمساهمة في حلِّ مشكلاته وإدارة شؤون حياته.
2- يركز المنظوران على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في اكتشاف قدرات العملاء وتوظيفها لحل مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم، ويكون هدف الأخصائي توظيف مهارته المِهْنيَّة المتنوِّعة في زيادة ثِقة العملاء بأنفسهم، وتشجيعهم على التخطيطِ والاستخدام الفعَّال في تحقيق أهدافهم وحَل مشكلاتهم.
3- يركِّز على تشجيع وتسهيل الجهود المحليَّة، تبصِرة سكان المجتمع وقياداته بالمشكلات الكامنة في المجتمع، التي يجب مواجهتها مع عدم فرض آرائه على سكان المجتمع؛ لأن الأعمال الصادرة من سكان المجتمع سوف تعني لهم الكثير، ومن ثم سوف يتم التمكينُ بصورة جيدة.
4- **وجهة نظر "زاسترو" حول دور الإخصائي كمانح للقوة:** يركِّز على المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع المتساوي للموارد والقوة بين مختلف الجماعات في المجتمع.

جوانب الاختلاف بين التمكين ومنْح القوة:

سوف نوضِّح في الجدول التالي مقارنةً بين هذه الجوانب:

م	وجه المقارنة	منظور التمكين	منظور منح القوة
1	من حيث العملاء	العملاء: الذين يُعانون من القهر والاضطهاد الاجتماعي، والعاجزون عن تغيير الظروف السيئة التي يعيشون فيها، والمحرومون.	العملاء: الذين يعانون من المشكلات الاجتماعية العادية، هم العملاء العاديون للخدمة الاجتماعية.
2	من حيث الهدف	اكتشاف وتحسين قوى وقدرات العملاء الذين يُعانون من الظلم والقهر وتنظيم جهودهم للمطالبة بحقوقهم من خلال زيادة قدراتهم على تغيير الرأي العام الذي يعوق تعديلَ ظروفهم وأوضاعهم السيئة.	تنمية قدرات العملاء وجوانب القوة لديهم، والتي تعتبر مصادر هامة لتغيير أوضاعهم الاجتماعيَّة والاقتصادية، وتخفيف الضغوط التي تعوق تَوافُقهم النفسي والاجتماعي.
3	من حيث سبب المشكلة	مشكلة العملاء راجعة إلى	تَرجع المشكلة إلى تحديدات

ثانيا: نشأة مفهوم التمكين:

1- وَفقًا "لمنكلر" و "ولسترين" (1997) ظهر مفهومُ التمكين لأول مرة عام 1950م في العديد من الكتابات، وفي تلك الفترة بدأ تنظيمُ العمل الاجتماعي؛ حيث كان التركيز على معالَجة اختلالِ موازين القوى.

2- وفي الفترة بين 1960 و1970م تعمَّق مفهوم التمكين، وأصبح له جذورٌ في العمل الاجتماعي وأكثر تأثيرًا؛ وكان ذلك بسبب ظهور حركات الحقوق المدنيَّة وحركات المرأة وحقوق المعاقين وغيرها من الحركات المرتكِزة على المجتمع.

3- خلال فترة الثمانينيات (1980م) ظهر مفهوم التمكين في كتابات عِلم النفس على أنه "عملية تشارُكيَّة من خلالها يتحكَّم الأفراد في حياتهم وبيئتهم".

وبعد ذلك ظهر المفهوم بشكل منظَّم في كتابات التعليم والتمريض والصحة؛ حيث استخدم في كتابات التعليم على أنه عملية نقل القوة من جماعة إلى أخرى، والتي ينتج عنها نوع من التحرر وتقاسُم القوة والسلطة.

ثالثا: أنواع التمكين:

قسمها Suominen إلى ثلاثة أنواع:

أ. **التمكين الظاهري:** ويشير إلى قدرة الفرد على إبداء رأيه وتوضيح وجهة نظره في الأعمال والأنشطة التي يقوم بها، وتعتبر المشاركة في اتخاذ القرار هي المكون الجوهري لعملية التمكين الظاهري.

ب. **التمكين السلوكي:** ويشير إلى قدرة الفرد على العمل في مجموعة من أجل حل المشكلات وتعريفها وتحديدها، وكذلك تجميع البيانات عن مشاكل العمل ومقترحات حلها، وبالتالي تعليم الفرد مهارات جديدة يمكن أن تستخدم في أداء العمل

ج. **تمكين العمل المتعلق بالنتائج:** ويشمل قدرة الفرد على تحديد أسباب المشكلات وكذلك قدرته على إجراء التحسين والتغيير في طرق أداء العمل بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فعالية المنظمة.

رابعا: فلسفة التمكين:

تتركَّز فلسفة التمكين في الخدمة الاجتماعية على العدالة الاجتماعيَّة، وإعطاء الناس المزيد من الأمن والمساواة الاجتماعية والسياسية من خلال التسانُد المتبادَل ومساهَمة التعليم لبناء خطوات صغيرة تُجاه تحقيق الأهداف"

ويعتمد التمكين على مجموعة من المبادئ، هي:

1- يجب على الممارِسين الالتزام بتطويرِ أساليب التمكين للعمل مع الأفراد لمواجَهة القَهر والظلم بكافة أشكاله.

2- يجب على الممارسين والقائمين على الخِدمات عند القيامِ باستخدام عملية التمكين أن تتضمَّن ما يلي: "التخطيط – العمل المشترك – العمل باستقلالية – تقييم العمل بطريقة مستمرة".

3- يجب على الأفراد مستخدِمةِ الخِدمات "العملاء" تمكين أنفسهم، والدفاع عنها متى كان ذلك ممكنًا.

4- ضرورة قيام الممارسين بإعطاء ومنْح مستخدمي الخِدمات الفرصةَ للتعبير عن خبراتهم وتصوُّراتهم ورغباتهم وممارسة الاختيار الذاتي قدْر الإمكان.

5- ضرورة قيام الممارِسين ومستخدمي الخِدمات بالعمل معًا لإنجاز وتحقيق التمكين.

6- قيام الممارسين بتمكين العملاء من تغيير ظروفهم وأوضاعهم بدلاً من التكيُّف معها.

7- جعل كلٍّ من الممارسين والعملاء قادرين على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من العلاقات بين مجالات التمكين المختلفة عند ممارستها على المستويات المختلفة.

خامسا: أنواع التمكين:

هناك خمسة أنواع للتمكين:

1- **التمكين الشخصي:** يركِّز على إعطاء نَسَق العميل القوة والقدرات لإحداث تأثير إيجابي في حياته، وتعتمد القوة الشخصية على الكفاءة والثقة بالنفس، ويشمل التمكين الشخصي تمكين نَسَق العميل من التمرُّد على العادات السيئة الراسخة، وهي عملية تعليمية لجعل العميل مشارِكًا فعَّالاً في صياغة رؤية جديدة لحياته.

2- **التمكين الاجتماعي:** يركِّز على إعادة الترتيب أو التغيير الجذري للقيم والمعتقدات المرتبِطة بصنع القرار، ويتضمَّن إعطاء الأمل في إحداث تغييرات وتحوُّلات في مؤسسات المجتمع، تعزيز حرية الجماعات والكرامة والحُكم الذاتي، والتمكين الاجتماعي يزيد من الإحساس بالمسؤوليَّة الاجتماعية.

3- **التمكين الاقتصادي:** هو قدرة كلِّ فرد في المجتمع في الحصول على الدخل الكافي ليعيش حياة كريمة، ويستطيع تلبية احتياجاته الأساسية، ويكون دَور الخدمة الاجتماعيَّة على مستوى المجتمعِ هو الإعداد الجيّد للأخصائي الاجتماعي للمشارَكة في تنميةِ وإدارة خطط التنمية الاقتصادية.

4- **التمكين التعليمي:** يركِّز على تنمية الموارد الإنسانية من خلال الفَهم الكامل للنَّسَق التعليمي، ويكون دور الخدمة الاجتماعية هو تنمية القدرة على المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة التعليميَّة على مستوى الماكرو، أما على مستوى المجتمع تعمل الخدمة الاجتماعية على مواجهة مشكلة التسرُّب من التعليم، محو الأمية، إعداد المشاريع التعليمية.

5- **التمكين السياسي:** يركِّز على تكوين النظام السياسي الذي من خلاله يُشارِك المواطنون بأسلوب قد يؤثِّر في تخطيطِ السياسة التي تؤثِّر في حياتهم، وهذا يكون على المستوى القومي والمجتمعي.

وهذه بعض الأمثلة التي تؤكِّد هذه الأبعاد:

1- مشروعات وبرامج قائمة التمكين الاقتصادي: مشروع المرأة المُعيلة:

المرأة المُعيلة هي: الأرملة – المطلَّقة – زوجة المريض بمرض مستعصٍ – زوجة العاجز عجزًا كليًّا أو جزئيًّا – زوجة السجين – زوجة مهجورة العائل.. ومن في حُكم ذلك.

2- مشروعات وبرامج قائمة للتمكين الاجتماعي: مشروع دعْم جهود محو الأميَّة:

تعتبر قضية محو الأمية من أهم القضايا التي يُوليها المجلس الأعلى للسكان اهتمامًا خاصًّا؛ إدراكًا منه لأهميتها للقضاءِ على الأميَّة.

سادسا: أبعاد التمكين:

يوجد تباين ملحوظ بين الباحثين على أبعاد التمكين، وبناء عليه فقد تم اختيار الأبعاد التي يجمع عليها معظم الكتاب وهي على النحو التالي:

1- الاتصال ومشاركة المعلومات:

تعد المشاركة بالمعلومات أحد الإبعاد الأساسية لتمكين الافراد حيث إن المدخل الرئيسي للتطبيق يعتمد على مدى إتاحة المعلومات عن كيفية سير الإعمال في المجتمع، أي أن الخطوة الأولى في بناء مجتمع متمكن تكمن في إتاحة المعلومات عن أهداف المجتمع واستراتيجياته، فضلا عن موازنته وموارده وطاقته الإنتاجية. **ويتضمن هذا البعد الإبعاد الفرعية الآتية:**

- **بناء الثقة:** سواء كانت ثقة القيادات في الافراد أم ثقة الافراد في القيادات وتأتي من خلال جسر المعلومات المشترك بين الافراد والقيادات وحرص القيادات على تزويد المشاركين بأحدث المعلومات والذي يشكل الأسباب الابتدائية للثقة.
- **تعزيز المسؤولية:** أن المشاركة بالمعلومات تضع الأشخاص أمام مسؤوليات حقيقية عليهم تحملها.
- **قنوات الاتصال:** لابد من واسطة لنقل المعلومات تسهل من الوصول إليها في الزمان والمكان الملائمين، إذ لا جدوى من توافر المعلومات التي لا يمكن استخدامها عند الحاجة إليها.

2- الاستقلالية وحرية التصرف:

تشير الاستقلالية إلى إلغاء دور المشاركين ومنحهم صلاحيات واسعة باتخاذ إجراءات ذات مساحات أوسع كإعادة الهيكلة، أما حرية التصرف فتعد العامل الأكثر أهمية في تمكين الافراد لأنها تتضمن منحهم سعة التصرف في النشاطات الخاصة بالمهمات التي يمارسونها **ويتضمن هذا البعد الإبعاد الفرعية الآتية:**

- **وضوح الروية:** معرفة العاملين كافة لرسالة المنظمة وأهدافها واستراتيجيتها.
- **تحديد الأطر الإرشادية:** ذلك لضمان التصرف على وفق ما مخطط له في إطار رؤية المنظمة
- واستراتيجيتها وأهدافها.
- **نظم الرقابة:** أي تشخيص النظام الرقابي الملائم لإشاعة عامل الرقابة الذاتية لدى العاملين وما يستلزم من نظم رقابية أخرى كالرقابة الحديثة والرقابة المتفاعلة ونظم رقابة المعتقدات.

3- بناء فرق العمل الذاتية:

أن المجتمعات عندما تقرر الاتجاه نحو التمكين فإنها تلزم نفسها ببناء فرق العمل داخل هياكلها وما يطلب ذلك من أعادة النظر في تصميم وظائفها وادوار الأشخاص. ولا شك أن المشاركة المعلوماتية وحرية أو استقلال الافراد ووضع الحدود وتأثير الخطوط الإرشادية سيحتاج إلى آلية تسيير التفاعلات البشرية، والتي نقصد بها فرق العمل الذاتية وما تقدمه هذه الفرق من مساعدة للآخرين وتحقيق اعتباراتهم الشخصية.

ويتضمن هذا البعد الإبعاد الفرعية الآتية:

- **ثقافة المجتمعات (جماعية، فردية):** قيمها ومعاييرها ومدى دعمها تعتبر من أقوى الاستراتيجيات حيث لا يمكنها الصمود أمام ثقافة تنظيمية غير داعمة لهذه الإستراتيجية.
- **نزوع الأشخاص تجاه العمل الفرقي:** تشخيص ثقافة الافراد فردية أو جماعية وبيان المقدرة الاجتماعية أو القابلية الاجتماعية والتي تعني القابلية على المخالطة أو رغبة وقابلية الأشخاص على إخضاع الأهداف الشخصية وما يصاحبها من أفعال إلى أهداف وأفعال جماعية.

- **التأثيرات:** يعني إدراك الفرد بأن له تأثيراً على القرارات التي يتم اتخاذها والسياسات التي تضعها المنظمة خاصة تلك التي تتعلق بعمله ولا يأتي هذا الإدراك أو الشعور إذا كان الفرد يؤثر أو يسيطر على أمور قليلة الأهمية في عمله.
- **تحفيز الافراد:** حيث تسهم الحوافز المادية والمعنوية في تمكين العاملين من خلال زيادة دافعتيهم ورضاهم وانتمائهم الوظيفي، وبصفه خاصة عندما تشبع احتياجاتهم، وبشرط تقديمها في الوقت المناسب وربطها بنظام تقويم الأداء كناتج نهائي للتمكين' ولكي يكتب لجهود التمكين النجاح يجب أن يتم ربط التقدير والمكافأة التي يحصل عليها الافراد بأهداف مجتمعاتهم.

وقد حدد Lashely & McGoldrick هيئة التمكين في أي مجتمع في أربع أبعاد هي:

البعد الأول: المهمة (Task):

يهتم بحرية التصرف التي تسمح للفرد الذي تم تمكينه من أداء المهام التي وظف من أجلها، يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار كمية الاستقلالية التي يتمتع بها الافراد للقيام بمهام عملهم وإلى أي مدى يتم توجيههم وإلى أي درجة توضح سياسات وإجراءات المجتمع ما يجب القيام به.

البعد الثاني: القوة (Power):

أن أول الخطوات يرتكز على دراسة مفهوم القوة وكيفية تأثيرها على عملية التمكين سواء من ناحية وجهة نظر القيادة أو الافراد على حد سواء. ويأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم. ما المهام التي يقوم بها الأفراد الممكنين؟ وإلى إي مدى السلطة التي يمتلكها الفرد محددة في المهام؟ وإلى إي مدى تقوم القيادة بجهود لمشاركة الافراد في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟ بعد القوة يأخذ بالحسبان الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم، وهذا يعني جهود الإدارة لمشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين.

البعد الثالث: الالتزام (Commitment):

يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار اكتشاف مصادر التزام الأفراد والإذعان التنظيمي لأسلوب محدد للتمكين، بزيادة تحفيز الأفراد من خلال توفير احتياجات الفرد للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

البعد الرابع: الثقافة (Culture):

يبحث في مدى قدرة ثقافة المنظمة على تعزيز الشعور بالتمكين، فالثقافة التنظيمية التي توصف بالقوة والتحكم من غير المحتمل أن توفر بيئة ملائمة لنجاح التمكين، بل على الأرجح قد تشكل عائقاً لبيئة التمكين، ويمكن للمنظمات الاختيار من تلك الأبعاد ما يتلاءم مع قدراتها واحتياجاتها.

يرى **(Spector)** أن للتمكين بعدين رئيسين هما:

أ. **البعد المهاري:** ويقصد به إكساب العاملين مهارات العمل الجماعي من خلال التدريب وخاصة مهارات التوافق وحل النزاع والقيادة وبناء الثقة.

ب. **البعد الإداري:** ويقصد به إعطاء حرية وصلاحية اتخاذ القرار لكل أعضاء المنظمة.

يعتمد نجاح استراتيجية التمكين على بيئة المجتمع وأسلوب تنفيذه لعملية التمكين، فإذا تم إدارة البيئة وأسلوب تنفيذ التمكين بقدرة وفاعلية فأن التمكين سيعزز تحسين الإنتاجية، الجودة، تحقيق المرونة في العمل، ورفع مستوى الرضا الوظيفي. أما الإدارة السيئة أو الضعيفة لاستراتيجيات التمكين فأنها تزعزع الثقة بين الافراد المشاركين الذي بدوره قد يؤدي إلى أن يسخر الافراد من عملية المشاركة، وبالتالي لا يمكننا النظر إلى عملية تنفيذ التمكين بمعزل عن البيئة المحيطة بالمجتمع حيث إنه استحالة تطبيق التمكين في كل المجتمعات، ولكن يمكن تطبيقه عندما تتطابق الاحتياجات وعندما يكون لدى الأفراد الاستعداد لتقبل التغيير.

وهناك من حدد الأبعاد التالية للتمكين:

أ. **تفويض السلطة:** عرفه **الصيرفي** بأنه "عملية السماح الاختياري بنقل جزء من السلطة من الرئيس إلى المرؤوس، وعندما يقبل الأخير هذا التفويض فإنه يلتزم بأداء الواجبات التي يكلفه بها رئيسه ويمارس الصلاحيات اللازمة لأدائها ويصبح مسؤولاً أمام رئيسه عما قام به من أعمال. ويعتبر تفويض السلطة عن المهام والواجبات التي يعهد بها القائد إلى بعض مرؤوسيه.

ب. **التدريب:** هو عبارة عن "عملية مخططة ومنظمة ومستمرة تهدف إلى تنمية مهارات وقدرات الفرد وزيادة معلوماته وتحسين سلوكه واتجاهاته كماُ يمّكنه من أداء وظيفته بكفاءة وفعالية"، ويعد التدريب أحد المكونات الأساسية لجهود تمكين الافراد وهوما يستوجب تضمين جهود المجتمع برامج ومواد

تدريبية مناسبة وفي ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، وانه لمن الضروري للمنظمات أن تدرب أعضاءها وتعيد تأهيلهم للوصول إلى مستوى عال من المهارات المطلوبة لأداء أعمالهم.

1- الاتصال الفعال:

يقصد بالاتصال "تدفق المعلومات في استخدام الافراد عبر وسائل اتصال حديثة، تساعد على تواصل المجتمع والهيئات مع غيرها من الجهات عن طريق أجهزة الحاسب وشبكات الإنترنت، إذ أن توفر المعلومات يعزز من الالتزام الذاتي للأفراد مما يستلزم التعامل مع وسائط عدة لنقل المعلومات ليسهل الوصول إليها في الزمان والمكان المناسبين فلا جدوى من توافر المعلومات التي لا يمكن استخدامها عند الحاجة إليها".

ان عملية الاتصال في المنظمات الناجحة عملية مكثفة ولا تتم بشكل موسمي أو دوري وانما تتم بشكل دائم، إذ أنه في تلك المنظمات لا يوجد حواجز بين رئيس ومرؤوس ولا يوجد رسميات كثيرة في الخطاب بينهم ولا يوجد خوف من المسؤول لأن مصلحة المنظمة هُم واحد لكل من المرؤوس والمسؤول

لذا يمكن القول إن (الاتصال الفعال وتدفق المعلومات في جميع الاتجاهات يعتبر المفتاح الرئيس للتمكين الاجتماعي، فسهولة الحصول على المعلومات وسرعة توفرها في الوقت المناسب تحقق للأفراد القدرة على اتخاذ القرار المناسب وتزيد من تمكينهم في أداء مهامهم بأكثر فاعلية وكفاءة).

2- التحفيز:

(قوة أو شعور داخلي يحرك سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة وقدُ عّرفت الحوافز بأنها الوسائل المادية والمعنوية المتاحة لإشباع الحاجات والرغبات المادية والمعنوية للأفراد).

وان عملية التحفيز والتشجيع تعتمد على نظم متقنة وواضحة للجميع، ويقتنع الجميع بموضوعيتها، **وتتمثل شروط التطبيق السليم لمهارة التحفيز ما يلي:**

أ. متابعة أداء الافراد والكشف عن الأداء المتميز .

ب. سرعة تقدير الحافز عند الإجادة يكون الحافز إيجابياً وعند الخطأ يكون سلبياً.

ج. وضوح الربط بين الأداء وبين الحافز، ليس فقط لمن يحصل عليه، ولكن أيضاً بالنسبة لجميع الافراد.

د. تأكيد الصفة الجماعية في الحوافز كلما أمكن ذلك، من أجل حفز المرؤوسين على التعاون والإقبال على العمل معاً كفريق .

هـ. أهمية إشراك المرؤوسين أنفسهم في الحكم على نتائج العمل وتقدير الحوافز المناسبة لهم.

و. أهمية تناسب الحافز من حيث النوع والمستوى في حجم الأداء.

ز. أهمية تناسب الحوافز مع رغبات العاملين حتى تحقق الحوافز تأثيرها.

3- بناء فرق العمل:

وتعرف على أنه "وسيلة للعمل الجماعي المنسجم بين الأفراد متجانسين يجمعهم رغبة مخلصة للتعاون وبذل الجهود المنسقة لتحقيق هدف مشترك"، وفرق العمل تتوفر لها كامل الصلاحيات لإدارة نفسها بنفسها وتحقيق أهدافها وتحديد مواردها المادية وتدريب أفرادها وتعيين واختيار الأفراد أيضاً، كما أن للعمل الجماعي ضمن فرق العمل فوائد عديدة أهمها" توفير بيئة عالية التحفيز، وتوفير مناخ مناسب للعمل، والاستجابة السريعة للتغيرات التكنولوجية وتحسين مستوى ونوعية القرارات.

وان من أهم متطلبات تحقيق الفاعلية لأسلوب فرق العمل ما يلي:

أ. ضرورة تدريب الافراد على مفهوم الفريق، وأهميته، وطبيعة عمله، ومسؤوليته.

ب. ضرورة وجود التزام واضح ومحدد ورغبة في تطبيق أسلوب فرق العمل.

ج. عقد اجتماعات مستمرة مع المشاركين لمناقشة الأسلوب الجديدة وإزالة الخوف لديهم من تطبيقه لأنهم يعتقدون أن هذا الأسلوب سوف يحد من سلطاتهم.

د. إدراك الافراد بأن العائد من تطبيق أسلوب فرق العمل لن يتحقق في الأجل القصير ولاُبّد من مرور وقت كاف على تطبيقه واستيعابه وتدريب العاملين عليه حتى يُؤتي ثماره .

ويوضح العزاوي ما يبرز أهمية التدريب واستمراريته من خلال ما يلي:

أ. التطورات العلمية المتواصلة والاكتشافات والمستحدثات في المجتمعات وما يقتضيه من احتياج دائم ومتجدد لاطلاع الأفراد على تلك المعلومات الجديدة لكي يتخذوها أساساً لتطوير مجتمعهم.

ب. التطورات الإنتاجية والثورة التكنولوجية والعولمة أدت على استنباط أساليب وطرق جديدة في تتطلب تخصصات علمية ومهارات فنية وادارية مختلفة.

ج. التطور الهائل في تركيب القوى العاملة، يجعل العملية التدريبية لازمة لمصاحبة التغيرات على مستوى المنظمة، والدولة، والمستوى القومي، والعالمي.

د. التغيير والاختلاف في دوافع الأفراد واتجاهاتهم ومن ثم ما يقع من تطور في سلوكهم والحاجة إلى أفراد متعددي المهارات يجعل التدريب الهادف إلى تعديل السلوك وتطويره أمرا ضرورياً لتحقيق التنمية المجتمعية.

سابعا: مداخل التمكين:

اشار العديد من الباحثين الى وجود عدد من المداخل لعملية التمكين وحسب ما تناوله البعض ومنهم **Duval** ومن بين المداخل على النحو التالي:

أ. **التمكين الفردي:** ويقصد بها انها عملية فردية او شخصية تنبع من الفرد ودوافعه ومقدار ما يمتلكه من قدرة التأثير في بيئة عمله.

ب. **التمكين المنظمي:** وهو النشاط الذي تلجا اليه المنظمة لإيجاد البيئة المساعدة للتمكين اي تهيئة العوامل والابعاد التي تشجع على تمكين افرادها وتجعلهم قادرين على انجاز الفعل الصحيح في المواقف المناسبة.

ثم ان Erstad اشار الى مدخلين اخرين هما:

أ. **التمكين الخارجي:** وهو الية العمل للمنظمة والوسائل المستخدمة لتمكين الافراد لصياغة القرارات.

ب. **التمكين الداخلي:** وهو مقدار ما يمتلكه الافراد العاملون من الالتزام الذاتي والقدرة على تحمل المسؤولية والتصرف في المواقف الانية التي تعود على المنظمة بعوائد ملموسة وتظهر الادبيات ان لاستراتيجية التمكين مداخل متعددة كونه مدخل ذاتي بوصفه حالة عقلية او حالة ادراكية.

واشار الزوبعي الى نوعين وهما:

أ. **المدخل الهيكلي: Structural approach:** ويتم فيه نقل القوة وسلطة اتخاذ القرار الى أسفل التسلسل التنظيمي مع منح العاملين القدرة في التأثير على المخرجات التنظيمية.

ب. **المدخل التحفيزي: Motivational approach:** تناول هذا المفهوم التمكين على اساس القدرة النفسية وهو العملية التي يعزز فيها الشعور او القدرة الذاتية بين الاعضاء المنظمين من خلال تحديد الظروف التي ترعى او تهتم بالقوة.

تقترح Lawsan أربعة مداخل لتمكين العاملين تتمثل في (مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، ومشاركة العاملين في عمليات التخطيط، وتزويد العاملين بالتدريب والدعم التنظيمي المتواصل، والثناءات المتواصلة للعاملين الجيدين).

وفي هذا الاتجاه يرى كل **Bowen & Lawer** أن نجاح برامج تمكين العاملين يتطلب توفير عناصر المعادلة الآتية مجتمعة: **التمكين = القوة X المعلومات X المعرفة X المكافآت** أي لا بد من أن تكون العناصر الأربعة متوافرة وليس فقط أحدها، فغياب أحدها يجعل الناتج صفراً، فتوفير عنصر السلطة والقوة لا يكفي في ظل غياب المعلومات، أو المعرفة، أو المهارة، أو غياب الحافز وهكذا باقي العناصر، فنجاح التمكين لا يتم بتوفير أسس الثقة والمعرفة ونشر القوة والمشاركة في الرؤية والمعلومة فقط.

ثامنا: مستويات التمكين Empowerment Levels:

هناك خمسة مستويات للتمكين:

1- **مستوى الرفاهية:** يركِّز على الرفاهية المادية في جميع مجالاتِ الحياة، المستوى الغذائي، الغذاء المتاح، مستوى الدخل، مستوى التعليم، وذلك من أجل تلبيةِ احتياجات الأفراد ويتعامَل هذا المستوى مع الأفراد كفئة اجتماعية لها احتياجاتُها المادية التي لا بدَّ من إشباعها، وذلك من خلال تحديدِ الوسائل المتاحة للوصول إلى ذلك.
2- **مستوى الإمكانية:** يرى هذا المستوى أن كلَّ ما يَشعر به الأفراد من العَجْز في تلبية احتياجاتهم يرجع إلى النُّظم الاجتماعية القائمة في المجتمع، وللتصدي لهذه النُّظم لا بد من التعرُّف على آليَّات المجتمع من خلال عملية الوعي بتلك النُّظم. ويهدف هذا المستوى إلى استثمار الفرص والموارد المتاحة في رفع قُدرات الأفراد لتحقِّق تكافؤ الفرص.
3- **مستوى الوعي:** يركِّز هذا المستوى على رفع قدرة الأفراد على التحليل النقدي الواعي لنُظم التمييز السائدة ضد الأفراد والممارسات الاجتماعية الخاطئة التي تؤدي إلى استمرار تلك النظم، ويتطلَّب ذلك معرفة الفَرْق بين الإدارة التي يُمارِسها الأفراد، والتي لا يمكن تغييرها، وهي ما تَفرِضه الثقافة الاجتماعية والتقليدية في المجتمع.

4- **مستوى المشارَكة:** يركِّز على المشارَكة الإيجابية النَّشِطة في عملية صُنْع واتخاذ القرار، والمجتمع التقليدي يَجد صعوبة في تطبيقِ هذا الشكل من المشارَكة، وتمثِّل عملية زيادة المشارَكة للأفراد مساهمة محتملة لرفع مستويات التمكين.

5- **مستوى القدرة على التصرُّف:** يعني قدرة الأفراد على تحسينِ مستوى معيشتهم وضمان المشارَكة المتساوية، وتدعيم دورِ الأفراد في السيطرة على اتخاذ القرارات المناسبة لحياتهم الاجتماعية.

وهناك وجهة نظر اخرى ترى تعدد مستويات التمكين حيث يمكن أن يمارس على مستوى الفرد ويطلق عليه التمكين الفردي الذاتي، كما قد يمارس التمكين مع الجماعات أو المنظمات والمجتمعات المحلية، ويحدث التمكين في جميع مجالات الممارسة المهنية، وهي كالآتي:

1- التمكين على مستوى الأفراد:

يعد الأساس لجميع أنواع التمكين على مختلف المستويات، فسواء كان التمكين فردًيا أو جماعًيا فأنه يعتبر عملية مكملة لإحداث التنمية، والتي يقصد بها عملية زيادة الخيارات والتي تحسن من فرص الحصول على الخدمات والسلع، وتزيد من الكفاءة والقدرات الذاتية للأفراد والتغيير للأفضل.

2- التمكين على مستوى الأسرة:

يستلزم تمكين الأسرة تنمية القدرة على التفاوض والتأثير في طبيعة العلاقات والقرارات للأف أرد التي تتخذ داخل الأسرة، وهذا يعني أيضا تدعيم جميع القرارات للأفراد داخلها وبهذا تصبح الأسرة وحدة ثابتة ومتماسكة قادرة على إشباع احتياجات جميع أعضائها، ومن ثم فإن التمكين يقوي ويدعم الأسرة. ويسعى المتخصصون لتحقيق أهداف التمكين لدى الأسرة وهي: المساعدة في إشباع احتياجات الأفراد، واحترام حقوق الأفراد والالتزام بمسؤوليات كًلا منهم، ومراعاة وجهات النظر واحترام المشاعر، وتقليل التوتر والخلافات بين الأفراد.

3- التمكين الجماعي:

بالرغم من أهمية التمكين على مستوى الجماعة، إلا أنه من الصعب أن يحدث بدون حدوث تمكين للأفراد على المستوى الفردي أوًلا، فالجماعة يمكن أن تزود الأفراد بالدعم والمساعدة وتقل من خطر الشعور بالعزلة وتتيح لهم بيئة أو مناخ يمكن خلاله تنمية مها ارتهم وزيادة وعيهم أيضا، وتحقيق الأهداف التي

يسعون لتحقيقها والتمكين الجماعي. يرتبط بعمل الأفراد معا لإنجاز مهام معينة، ولإحداث تغيير يمتد لفترة أطول وبصورة أعمق من التأثير الذي يحدثه شخص بمفرده، وذلك من خلال التعاون والتضامن فيما بينهم.

4- تمكين المنظمات والمجتمعات المحلية:

حيث يشير هذا المستوى إلى تمكين المنظمات الاجتماعية التي تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين، وأيضا تمكين جماعات المجتمع المحلي، ولذلك نجد أن مستويات التمكين تبدأ تصاعدًيا من الفرد وهو العنصر الرئيس في المجتمع مرورا بالأسرة ثم الجماعة والمنظمات، مما يدل على التكامل بين جميع المستويات، والذين يعملون معا من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع.

تاسعا: نماذج التمكين:

تظهر مراجعة للأدبيات أمثلة لمختلف نماذج التمكين ومنها:

أ. نموذج: Conger and Kananga 1988

تبنى الكاتبان نموذج التحفيز الفردي، وحدد خمس مراحل لعملية التمكين وتتضمن:

- **المرحلة الأولى:** تشخيص الظروف داخل المنظمة التي تتسبب في الشعور بفقدان القوة.
- **المرحلة الثانية:** استخدام أساليب إدارية مثل الإدارة بالمشاركة ومتطلباتها.
- **المرحلة الثالثة:** تقديم معلومات عن الفاعلية الذاتية للعاملين.
- **المرحلة الرابعة:** سيشعر المرؤوسين بالتمكين من خلال الزيادة في الجهد المبذول.
- **المرحلة الخامسة:** التغيير في السلوك من خلال إصرار المرؤوسين على انجاز الأهداف.

ب. نموذج Thomas and Velthouse 1990:

قام **Thomas and Velthouse** بإكمال العمل الذي أنجزه**Conger and Kananga** فبني نموذج التمكين الإدراكي cognitive وحدد أبعاد نفسية للتمكين:

- التأثير الحسي أو الإدراكي **Sense of impact**
- إعطاء معنى للعمل **Meaningfulness**
- الاختيار **Choice**

عاشرا: النظريات المفسرة للتمكين:

ان مفاهيم التمكين أياً كانت فهي تتبع أساساً من نظريات الإدارة القائمة على المشاركة التي تدعو المديرين إلى اقتسام سلطة اتخاذ القرار مع الموظفين لتحسين الأداء ورضاهم عن العمل.

أ. النظرية الإدارية (Administrative Theory):

التي جاء **بها Henri Fayol** في عام1916 والمتفحص بعمق لهذه النظريات التقليدية يجد درجة عالية من التركيز على تحقيق الضبط والنظام والثبات في العمل، ولكن لا يجد مجالاً فيها لمنح الموظف أي دور في المشاركة وإبداء الرأي أو حرية التصرف أما **ماري باركر فوليت Mary parker Follett** فقد نظرت إلى المؤسسات على أنها مجتمعات متعاونة عليها أن تعمل لتحقيق أهداف مشتركة. وشجعت العاملين والمديرين على العمل بتوافق وتعاون وانسجام دون سيطرة جهة على أخرى. وأكدت أهمية الحرية في التعبير وأهمية التعاون لحل الخلاف في العمل. ورأت بأنه من واجب المدير أن يساعد الناس في المنظمة على التعاون معاً وتحقيق التكامل في المصالح والأهداف. إيماناً بدور الموظف في المنظمة كمالك لها، لخلق شعور بالمسؤولية الجماعية تجاه العمل وتجاه أهداف المنظمة واليوم وبعد ما يقارب من مئة عام بدأت أدبيات الإدارة تناقش مواضيع مثل "الموظف المالك **Employee Ownership**" و"المشاركة في الربح" و"المشاركة في المكاسب" وهذا يؤكد الاهتمام بالبعد الإنساني في العمل من خلال نظرة متوازنة بين أهداف العمل وأهداف وحاجات الإنسان على اعتبار أن هذا الاهتمام لا يرتبط بزمان أو مكان أو فكر معين.

ب. نظرية الشخصية البالغة (خطوة هامة جدا تجاه التمكين):

إن ما قام به **كرس آرقريس (Chris Argyris)** من جهود في نقض عرى النظريات التقليدية، هو في حد ذاته تعبير واضح عن التوجه لفكر التمكين، وخاصة عندما وجه نقداً شديداً للنظريات الكلاسيكية في كتابه "المؤسسة والشخصية" مؤكدا أنّ النظريات الكلاسيكية والممارسات الإدارية التقليدية لا تنسجم مع الإنسان إذا نظرنا إليه على أنه بالغ وناضج وعاقل. ويرى أن الإدارة العلمية بمبادئها المحددة والمقيدة تمنع الفرد من تحقيق ذاته لأن كل شيء محدد مسبقاً ومقيد بطريقة محددة لا مجال فيه لأي اجتهاد من قبل الفرد. كما يؤكد على أن مبادئ البيروقراطية لا تخلق سوى إنسان اعتمادي وسلبي يشعر أنه لا سيطرة لديه على

مقومات العمل أو بيئة العمل التي يعمل بها بسبب السلطة الهرمية والعمودية وسيطرة الإدارة العليا المطلقة على جميع المستويات الإدارية بشكل مركزي.

أما في رده على المبادئ الإدارية التي نادي بها **هنري فايول** فيؤكد بأن هذه المبادئ لا تؤدي إلا إلى القصور الذاتي لدى العاملين بسبب نظام وحدة الأمر ووحدة التوجيه الذي يفترض أن الكفاءة تزداد عندما يتم تخطيط وتحديد وتوجيه كل فرد بكل صغيرة وكبيرة من قبل المراقب أو المشرف، لذلك لا يرى **آرقريس** أن هذه النظريات تتعامل مع العامل على أنه إنسان عاقل يمكنه أن يتحمل مسؤولياته، وإنما تحاول أن تتعامل معه وكأنه طفل يحتاج دائماً إلى التوجيه والإشراف والمساعدة. والحل من وجهة نظر **كرس آرقريس** هو في التعامل مع الناس على أنهم بالغون وناضجون دون وصاية عليهم، وهذا يتحقق من خلال توسيع نطاق صلاحياتهم ومنحهم حق المشاركة وتحمل المسؤولية في العمل، وتحسين شكل العلاقات بينهم وبين الإدارة. ويقر بأن أسباب التغيب ودوران العمل والكسل والنفور من العمل، يعود في مجمله لممارسات الإدارة التي أصبحت غير صالحة للاستخدام في الوقت الحاضر.

ج. نظرية X and Y (خطوة هامه تجاه التمكين):

تأثر **دوقلاس ماك جريجور** Douglas McGregor بأفكار **Maslow** ودراسات هوثورن، فقدم إضافة جديدة لحركة العلاقات الإنسانية من خلال كتاباته مستنداً على أن أي عمل أو تصرف إداري في المنظمة يرتكز في إطاره العام على نظرية إدارية معينة ويرى أن الأفراد العاملين في المنظمة يتأثرون، جزئياً، بطابع الفلسفة الإدارية التي يؤمن بها المدير في المستوى الأعلى، وقد تناول ذلك في كتابه "**الوجه الإنساني من المشروع The Human Side of Enterprise**"، من خلال نظريته التي سماها **نظرية X وY**. ولكل من X وY افتراضات، ففي حين يفترض المدير الذي يتبنى نظرية X أن العامل كسول ويفتقد لروح المبادرة وتحمل المسؤولية، ويؤكدون على ضرورة ممارسة العنف والقسوة في التعامل مع الأفراد وإرشادهم نحو تحقيق الأداء الإنتاجي الأعلى، فالمديرون من أنصار نظريةX يتصرفون بطرق فيها مستويات عالية من السيطرة والإشراف المباشر، بشكل لا يدع لمرؤوسيهم مجالاً من حرية التصرف أو الاستقلالية في العمل. وهذا النوع من القادة يخلق موظفين سلبيين واعتماديين ولا يعملون إلا بحسب ما يطلب منهم. ويرون أنه من الخطأ التأكيد على أهمية العلاقات الإنسانية وتراخي دعاتها في معاملة الفرد، والتساهل الكبير في إطار محاسبة

الأفراد العاملين ومعاملتهم بشكل يؤثر سلباً في تحقيق أهداف المنظمة. وحسب ما أورده **ماك جريجور في نظرية (x)** أنه أكد على أن التنظيم الرسمي لوحده لا يحقق الأهداف المطلوبة وأن الإدارة بالرقابة والتوجيه والتهديد بالعقاب، أوما أطلق عليه تعبير "**نظرية العصا والجزر The carrot and stick theory**" لا تشكل خطراً على طريق إشباع حاجات ورغبات الفرد ولا تحقق بالتالي حافزا له نحو الأداء الأفضل، ولذا فإن الوسائل الإنسانية في التعامل مع الأفراد في إطار المنظمة هي التي تعمل على النهوض بمستوى الأداء. ولاحظ "**ماك جريجور**" ضرورة إيجاد بديل فكري ونظري يستند إلى انتشال الإدارة من الضياع الذي سببته الاتجاهات الفكرية التقليدية مما جعله يطرح بالمقابل **نظرية (y)** فالمدير الذي يتبناها يحمل افتراضات مغايرة تماما، فيرى في مرؤوسيه حب العمل وروح المبادرة والرقابة الداخلية والقدرات الخلاقة وحب التميز. ما يميز النظرية هو السلوك بشكل يوافق توقعات الآخرين (**Self–Fulfilling Prophecy**) أي أن الفرد قد يتأثر مع مرور الوقت بتوقعات الآخرين تجاهه، فتنسجم وتتوافق سلوكياته مع توقعاتهم. أما المديرون من أصحاب نظرية Y فيتصرفون بطريقة أكثر ديمقراطية، ويمنحون مجالا أوسع للمشاركة وحرية التصرف مما يفتح المجال واسعًا أمام مرؤوسيهم نحو الإبداع والتفوق وتحقيق الذات، والشعور بالقيمة الحقيقية لقدراتهم ومواهبهم في العمل. وهذا يشجع المديرين الذين يترددون في ممارسة أساليب مثل التمكين، أن لا يشككوا بانتماء مرؤوسيهم لأن ثقتهم بهم هي التي ستصنع ذلك الانتماء وعدم الثقة سيصنع غير ذلك.

<u>الاستفادة والتطبيق العملي لنظرية (x,y)</u>

يمكن للمديرين والموظفين أن يستفيدوا منها في دفع العاملين من خلال تحليلهم لشخصيتهم فعلى سبيل المثال يعتمد المدير على الحافز المادي بشكله الإيجابي والسلبي المنح والمنع على العاملين الذين تنطبق عليهم النظرية (x) أما الذين تنطبق عليهم النظرية (y) فيتم الاعتماد على الحافز المعنوي من خلال تشجيعهم على المشاركة والإنجاز وتحقيق الذات. مع العلم أنه لا يمكن الجمع بين هاذين المدخلين لأن كل واحد منها يعتمد فلسفة مناقضة للآخر تماماً، الأول (x) متشائمة متشددة والثاني (Y) مرنة.

د. نظرية رأس المال البشري "Human Capital Theory":

تقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها اعتبار الفرد أصلاً من أصول المنظمة، يمكن تحديد قيمته وإدارته ومن ثم يمكن اعتباره كمصدر لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة لها من خلال تنمية وتطوير أدائه

هذا ويتضمن المدخل الإستراتيجي لوظيفة التدريب ركائز أساسية لابد من استيعابها من قبل إدارة المنظمة وهي "**الاعتراف بأهمية تأثير البيئة الخارجية، الاعتراف بأهمية تأثير المنافسة، الطبيعة الحركية لسوق الموارد البشرية، التركيز على تحقيق رسالة ورؤية المنظمة في الأمد الطويل**".

احدى عشر: عمليات التمكين:

تشمل عمليات التمكين ما يلي:

- امتلاك سلطة صُنْع القرار.
- الوصول للمصادر والمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار المناسب.
- وجود مساحة من الخيارات يمكنك أن تختار منها وليس فقط (نعم/لا).
- القدرة على ممارسةِ تأكيد الذات الجماعيَّة في صنع القرار.
- امتلاك التفكير الإيجابي للقدرة على إحداث التغيير.
- القدرة على التعلُّم من أجل تحسينِ المهارة والقوة الشخصيَّة والجماعية.
- القدرة على تغيير آراء وتصوُّرات الآخرين بطريقة ديمقراطيَّة.
- تحسين الصورة الذاتية للأفراد.
- زيادة القدرة لدى الآخرين للتفريق بين ما هو صواب وما هو باطل.

وقد حدَّد البعض الآخر عملياتِ التمكين في تعزيز القدرات الفكرية، ومواجهة المصاعب والمشكلات، والانخراط في السياسة، ويرى آخرون أن عمليات التمكين تتمثَّل في تعزيز المشارَكة وتنمية الاتجاهات الإيجابية.

ويرى البعض الآخر أن الفقر يجب أن يُنظر إليه على أنه نوعٌ من العَجْز الاجتماعي والنفسي والسياسي، ويصِف عمليات التمكين في خطوتين:

1- حشْد الفقراء وتعبئتهم.

2- تحويل القوة الاجتماعية لهؤلاء الفقراء إلى القوة السياسية.

وصَف البعضُ عمليات التمكين في هذا المجال في خطوتين:

1- بناء العَلاقات.

2- بناء المجتمعات.

ثاني عشر: إستراتيجيات التمكين:

يتضمَّن التمكين مجموعة من الإستراتيجيات، هي:

1- **التعليم:** تركز هذه الإستراتيجية على زيادة فَهْم الطلاب والمدرّسين للمجتمع الذي يعيشون فيه، وكيف أن الأفراد يتأثَّرون بالسياسات الحاليَّة والمستقبليَّة، بالإضافة إلى زيادة تفهُّمهم في الثقة بالنفس والمشاركة في تطوير السياسات التي تلبّي احتياجاتِهم، كما تركِّز على تعليم كيفيَّة التفاوض مع أصحاب المصالح ومتَّخِذي القرارات في المجتمع

2- **التنظيم:** كمنظِّم اجتماعي أول درسٍ لي هو أن الفقراء صوتهم ليس مسموعًا؛ لأنه لا يوجد تنظيم أو منظمة تعبِّر عنهم، حيث إن تلك المنظمة – أو التنظيم – تعطي الناس وسيلة للتعبير عن احتياجاتهم الجماعية بطريقة لا يمكن تَجاهُلها.

ويرى "الينسكي" أن ذلك يتضمَّن:

- بِناء المنظمةِ التي سوف تُدافِع عن الفقراء.
- التركيز على قضايا محددة يهتم بها أفراد المجتمع.

3- **التشبيك:** يعتبر التشبيك وسيلةً لتحقيق السلطة وتوسيعها من خلال اشتراك الفئات المحرومة في المجتمع حول اهتمامٍ واحدٍ وقضية محدَّدة بالرغم من وجود اختلاف في خصائصهم وأوضاعهم.

ثالث عشر: مراحل تطبيق استراتيجيات التمكين:

تحتاج المجتمعات التي تفكر في تنفيذ برنامج لتمكين الافراد أن تتفهم ان تبنى التمكين ليس اختيار سهل. فهذه الخطوات ربما تؤخذ على المستوى الفردي أو على مستوى الجماعة أو على مستوى المنظمة وأفضل طريقة هي سير العملية خطوة بخطوة حيث تبدأ بتبادل المعلومات ثم تصعد إلى الإشارة وتليها المشاركة ثم التفويض، أخيرا التمكين الكامل، حيث ان التمكين يتطلب مستوى عالي من الالتزام والثقة المتبادلة بين القيادات والمشاركين.

وقد أوضح عدد من الكتاب أن التمكين عملية يجب أن تنفذ على مراحل وحدد **Bowen & Lawler** ثلاث مستويات من التمكين في المجتمعات تتراوح من التوجه للتحكم إلى التوجه للاندماج، اما **Fottler &Ford** اشار الى ان الأسلوب التدريجي يركز أولا على الاحتياجات ومن ثم يتم لاحقاً إشراك الافراد الممكنين في اتخاذ القرارات المتعلقة باحتياجاتهم. وخلال مرحلة التمكين يمكن متابعة تقدمهم لتقييم استعدادهم ومستوى ارتياح القيادات للتخلي عن السلطة. من المؤكد ان تطبيق اي استراتيجية يمر بعدة مراحل حيث اشار العديد من الباحثين الى وجود أربع خطوات لتطبيق استراتيجية التمكين وتتمثل تلك الخطوات بالآتي:

الخطوة الأولى: تحديد أسباب الحاجة للتغيير:

يجب أن يقرر القيادات لماذا يريدوا أن تبنى برنامج التمكين هل (تحسين خدمة العملاء، رفع مستوى الجودة، تنمية قدرات ومهارات، مواجهة المشكلات) لذلك فأن شرح وتوضيح ذلك للمشاركين يساعد في الحد من درجة الغموض وعدم التأكد. ويبدأ للمشاركين في التعرف على توقعات السكان والمجتمع نحوهم، وما المتوقع منهم. حيث لابد أن يحدد بشكل دقيق المسؤوليات التي ستعهد لهم من جراء التمكين.

الخطوة الثانية: التغيير في سلوك القيادات:

أحد التحديات الهائلة التي يجب أن يتغلب عليها القيادات لإيجاد بيئة عمل ممكنة تتصل بتعلم كيفية التخلي عن السلطة. قبل المضي قدماً وبشكل جدي في تنفيذ برنامج للتمكين هناك حاجة ماسة للحصول على التزام ودعم القيادات. فوجودهم جزء أساسي من عملية التمكين والهدف منه تحسين أداء العمل من خلال زيادة قدرات المشاركين لأدائهم. بالإضافة لذلك يشكل قيمة مضافة للمجتمع من خلال مساعدة المشاركين على التعلم والتطور والنمو فالمدرب يهيئ البيئة الصحية حيث يشعر الأفراد بقدرتهم على اتخاذ قرارات لأنفسهم عن طريق تطوير الثقة بالنفس وبالآخرين.

الخطوة الثالثة: تحديد القرارات التي سيشارك فيها الافراد المشاركين:

أن تحديد نوع القرارات التي سيتخلى عنها القيادات للأفراد المشاركين تشكل أحد أفضل الوسائل بالنسبة لهما للتعرف على متطلبات التغيير في سلوكهم. فهم عادة لا يحبذون التخلي عن السلطة والقوة التي

اكتسبوها خلال فترة بقائهم في السلطة. لذا يفضل أن يحدد القادة طبيعة القرارات التي يمكن أن يشارك فيها الافراد المشاركين بشكل تدريجي.

الخطوة الرابعة: تكوين فرق العمل:

بكل تأكيد لابد أن تتضمن جهود التمكين استخدام أسلوب الفريق. وحتى يكون الافراد المشاركين القدرة على إبداء الرأي فيما يتعلق بوظائفهم يجب أن يكونوا على وعى وتفهم بكيفية تأثير وظائفهم على غيرهم. الافراد المشاركين الذين يعملون بشكل جماعي تكون أفكارهم وقراراتهم أفضل من الفرد الذي يعمل منفرداً. وبما أن فرق العمل جزء أساسي من عملية تمكين العاملين فأن المنظمة يجب أن تعمل على إعادة تصميم العمل حتى يمكن لفرق العمل أن تبرز بشكل طبيعي.

الخطوة الخامسة: المشاركة في المعلومات:

لكي يمكن الافراد المشاركين من اتخاذ قرارات أفضل للمنظمة فأنهم يحتاجون لمعلومات عن وظائفهم والمنظمة ككل. يجب أن يتوفر للموظفين الممكنين فرصة الوصول للمعلومات التي تساعدهم على تفهم كيفية أن وظائفهم تقدم مساهمة لنجاح المنظمة. فكلما توفرت معلومات الافراد المشاركين عن طريقة أداء عملهم كلما زادت مساهمتهم.

الخطوة السادسة: اختيار الأفراد المناسبين:

يجب على القادة اختيار الأفراد الذين يمتلكون القدرات والمهارات للعمل مع الآخرين بشكل جماعي. وبالتالي يفضل أن تتوافر للمنظمة معايير واضحة ومحددة لكيفية اختيار الأفراد المتقدمين للعمل.

الخطوة السابعة: توفير التدريب:

التدريب أحد المكونات الأساسية لجهود تمكين المشاركين حيث يجب أن تتضمن جهود المجتمع توفير برامج مواد تدريبية كحل المشاكل، الاتصال، إدارة الصراع، العمل مع فرق العمل، التحفيز لرفع المستوى المهارى والفني للأفراد المشاركين.

الخطوة الثامنة: الاتصال لتوصيل التوقعات:

يجب أن يتم شرح وتوضيح ما المقصود بالتمكين، وماذا يمكن أن يعنى الافراد المشاركين فيما يتعلق بواجبات ومتطلبات وظائفهم. ويمكن أن تستخدم خطة عمل القادة لتوصيل توقعاتهم للمشاركين. حيث يحدد لهم أهداف تتعلق بأداء العمل أو التعلم والتطوير.

الخطوة التاسعة: وضع برنامج للمكافآت والتقدير:

فأحد عناصر الدعم الأساسية المساندة للتمكين تتمثل في إيجاد وتقديم مكافأت الافراد المشاركين للاعتراف بسلوكهم التمكيني. فالمكافآت تعزز عملية التمكين من خلال الاعتراف وتقدير مهارات الأفراد وتقديم حوافز لهم جراء مشاركتهم في البرنامج.

الخطوة العاشرة: عدم استعجال النتائج:

لا يكمن تغيير البيئة في يوم وليلة يجب الحذر من مقاومة التغيير حيث سيقاوم الافراد المشاركين أي محاولة لإيجاد برنامج يمكن أن يضيف على عاتقهم مسؤوليات جديدة. وبما أن تبنى برنامج للتمكين سيتضمن تغيير فأننا نتوقع أن تأخذ وقت لإجادة المتطلبات الجديدة لبرنامج التمكين. وبالتالي يجب على الافراد المشاركين عدم استعجال الحصول على نتائج سريعة. فالتمكين عملية شاملة وتأخذ وقتا وتتضمن جميع الاطراف في المنظمة.

غير ان Daft فقد بين ان مراحل استراتيجية التمكين تتدرج على وفق الاتي:

أ. تصميم المهام بما يحقق اثراؤها الافراد المشاركين وزيادة مسؤولياتهم ازاء الاعمال المناطة بهم.
ب. طلب مقترحات الافراد المشاركين وبمختلف مستوياتهم وتشجيع المشاركة في مختلف المواقف.
ج. اتاحة فرصة المشاركة في صنع القرارات خصوصا أولئك الذين تزداد ثقة القادة بهم.
د. تمكين الافراد المشاركين بشكل بسيط في الانشطة الاعتيادية ومن ثم زيادة مسؤوليات التمكين في الامور المعقدة والصعبة.

رابع عشر: الاساليب المعاصرة للتمكين:

ان الكتابات المعاصرة حول التمكين تطرقت إلى العديد من الاساليب منها:

أ. أسلوب القيادة:

يعد تمكين **الافراد المشاركين** من الأساليب القيادية الحديثة التي تساهم في تنمية مجتمعهم وهذا الاسلوب يقوم على دور القائد في تمكين **المشاركين**. وهذا الأسلوب يركز بشكل خاص على تفويض الصلاحيات أو السلطات من أعلى إلى أسفل.

ب. أسلوب تمكين الأفراد:

يتمحور هذا الأسلوب حول الفرد بما يسمى "تمكين الذات". وتوصلت الدراسات إلى أن الموظفين المتمكنين يمتلكون مستويات أكبر من السيطرة والتحكم في متطلباتهم، وقدرة أكبر على استثمار المعلومات، والموارد على المستويات الفردية، وعلى الرغم من أن التمكين هنا ينظر له على أنه تجربة فردية، إلا أن هنالك أساليب أخرى تقوم على التمكين الجماعي وتمكين الفريق.

ج. أسلوب تمكين الفريق:

إن التركيز على التمكين الفردي قد يؤدي إلى تجاهل عمل الفريق، لذلك رأى بعض الباحثين أهمية كبرى لتمكين المجموعة أو الفريق لما للعمل الجماعي من فوائد تتجاوز العمل الفردي.

د. أسلوب إدارة الجودة الشاملة والتمكين:

يرى دُعاة الجودة الشاملة ضرورة تغير العمليات والأنشطة التي تعمل على أساسها القيادات تمشيا مع تمكينهم ويعود هذا الأسلوب إلى آراء **إدوارد ديمنج** وأفكاره(Edward Deming) حول الجودة وإدارة الجودة الشاملة. ويقوم مفهوم إدارة الجودة الشاملة على مبدأ أساسي وهو "عملية التحسين المتواصل والتدريجي في كل أبعاد المجتمع ومجالاته، من خلال انخراط الجميع ومشاركتهم الفاعلة في عملية التطوير وتحسين الجودة". وهذا يحتاج إلى منحهم نوعا من الحرية في التصرف والمساهمة في اتخاذ القرار وفي تحمل أعباء المسؤولية وتحقيق التقدم لمجتمعهم.

هـ. أسلوب الأبعاد المتعددة في التمكين:

يقوم هذا الأسلوب على الجمع بين الأساليب السابقة لأنه لكي تكون عملية التمكين فاعلة وناجحة فلا بد من أن تقوم على جوانب وأسس متعددة. وهذه الأسس هي: التعليم، والقيادة الناجحة، والمراقبة الفاعلة، والدعم والتشجيع المستمر، والهيكلة المناسبة والتفاعل بين هذه جميعاً. وعلى هذا الأساس فالتمكين ليس شعوراً شخصياً فهذا مستحيل دون مقومات هيكلية وعوامل تنظيمية ملائمة، إضافة إلى العلاقات القائمة على أسس من الثقة والدعم.

خامس عشر: الأدوات المستخدمة في التمكين:

1- الاجتماعات:

تُعتبر الاجتماعات من الأدوات المستخدَمة في التمكين، وخاصة التمكين على مستوى المجتمع حيث من خلالها يعبر الأفراد عن آرائهم وأفكارهم بطريقة ديمقراطية دون فوضى أو تحيُّز، ومن خلالها يُشارِكوا في اتخاذ القرارات الخاصة بهم داخل مجتمعهم. ويستخدم المُنظِّم الاجتماعات مع متخذي القرارات وأصحاب المصالح ليحاورهم حول مطالب أفراد المجتمع التي يجب تلبيتُها.

2- اللجان:

يتم تكوين اللجان من قياداتِ المجتمع تقوم بتحديدِ المطالِب التي يرغبون في تلبيتها، والاحتياجات التي يُريدون إشباعها، واللجان جزء من التنظيم الذي يكونه الفقراء والمحرومون ليعبِّر عن مشاكلهم واحتياجاتهم.

3- العرائض المكتوبة:

من خلالها يعبِّر أفراد المجتمع عن احتياجاتهم من خلال كتابة العرائض موضَّح فيها موضوع الشكوى وأسبابها، والتي يتم عرضها على المسؤولين للبتِّ فيها.

4- الندوات:

التي تُستخدَم لتوعيةِ الأفراد والجماعات بحقوقهم القانونيَّة والاجتماعية والثقافية والصحية المنصوص عليها في التشريعات والدستور ليُطالبوا بها عند سلْبها من أصحاب القوة.

5- وسائل الإعلام:

أصبحت وسائل الإعلام من أهمِّ الأساليب التي تُستخدم للضغط على متَّخِذي القرارات؛ فاليوم نجد أن القنوات الفضائية والبرامج التلفزيونية أصبحت تقوم بدورٍ كبير في نَقْل الأوضاع غير المرغوب فيها في مختلف المجتمعات، والمطالبة بوضع حدٍّ لها من خلال تحريك المسؤولين وأصحاب المصالح لمواجهتها.

6- الإنترنت:

نتيجة للتطوُّر التكنولوجي وثورة المعلومات أصبح من الممكنِ الاتصال بسهولةٍ بين الدول وبعضها وبين المنظمات وبعضها، من خلال الإنترنت الذي يُعتبر من الوسائل الحديثة للتمكين؛ حيث انتشر في الآونة الأخيرة ما يسمَّى بالمدوَّنات التي تعرِض الممارسات السلبية من جانب بعض الأنظمة والمؤسسات في المجتمع، والمطالبة بالقضاء عليها؛ لأنها تمس وتؤثر على ثقافة وتماسُك المجتمع، بالإضافة إلى استخدامِ مواقع الإنترنت التي تعبِّر عن فئة معيَّنة تعرِض مشكلاتها واحتياجاتها واستخدام البريد الإلكتروني في الاتصال بالمؤسسات الحكومية والأهلية للاستجابة لمطالب الفئات المحرومة.

سادس عشر: أهمية التمكين:

قدمت الدراسات والبحوث الخاصة بتمكين الافراد الكثير من المؤشرات التي تؤكد على الفوائد المترتبة من اعتماد إستراتيجية تمكين الافراد. فعملية التمكين يمكن تصويرها على شكل معادلة ذات طرفين: **(إدارة ممكنة + موظف قابل للتمكين = نجاح التمكين والتخطيط له وتقديم كل ما يلزم لإنجاحه)**، ولكنها في بعض الأحيان تواجه بأشخاص ليس لديهم أي استعداد لتحمل المزيد من المسؤوليات، وليس لديهم مستوى عالٍ من الثقة بالنفس، وكذلك ممن يفضلون البقاء في الصفوف الخلفية، فلن تنجح عملية التمكين في هذه الحالة. وفي المقابل قد نجد فردا لديه كافة متطلبات الفرد الممكَّن، ويقابل بقيادات لا تؤمن بالتمكين ولا تجيد غير المركزية في الإدارة، فعندها ستفشل عمليُة التمكين أيضاً.

وتتلخص تلك الأهمية على المستويين الآتيين:

أ. **بالنسبة للمنظمة:** يحقق تمكين الافراد الفوائد العديدة بالنسبة للمنظمة حيث يعمل على تنمية "القيادة الممكِّنة، العمليات الممكِّنة، البرامج التدريبية بحوافز تدفع العاملين للتوجه إلى التدريب، ثقافة ممكِّنة، إدارة المعرفة فهي مشروع ليس له نهاية كون المعرفة متجددة، فرق العمل، تكنولوجيا الإنتاج، القدرات البشرية الماهرة والمتخصصة) وهذا يثبت أن عملية التمكين هي معادلة ذات طرفين هما "**الموظف القابل للتمكين، والإدارة الممكنة**".

ب. **بالنسبة للعاملين:** تتعدد الفوائد المترتبة على تمكين العاملين ومن بينها زيادة التزامهم وتعهدهم بمسؤوليات جديدة، وامدادهم بما ينمي قدراتهم ومهاراتهم. أذ يسهم التمكين في إطلاق عنان الأفراد لتفعيل معرفتهم وقدراتهم الابتكارية ويمنحهم الطاقة والمقدرة على العمل باستمرار، فلا بد أن يكون لديه شعور بقدراته الذاتية ويأتي دور التمكين ليدعم شعور هذا الموظف بقدراته الذاتية وذلك من خلال قيام المنظمة بإزالة كل ما يمكن أن يسبب الشعور بالعجز.

وهناك من يرى ان للتمكين أهمية بالغة قسمت إلى ثلاث مستويات وهي:

1- يحقق التمكين نتائج في غالبيتها ايجابية للمجتمع والافراد وهناك عدد من المزايا والتبعات التي تنجم عن تمكين الافراد من أهمها تحقيق الانتماء الداخلي بالنسبة للفرد والذي يسهم في رفع مستوى مشاركتهم الايجابية التي تنبع من واقع انتماء الفرد، وشعوره بالمسؤولية تجاه أهداف بيئته وغايتها، فضلا عن اكتسابهم المعرفة والمهارة من خلال نجاح برنامج التمكين.

2- نتائج خاصة بالمجتمعات من خلال ما تقدمه من معلومات ومعارف ومهارات وتدريب وحوافز من أجل رفع قدرة الأفراد، وبالتالي ينعكس ذلك عليها من خلال العمل الجاد الذي يحقق للمنظمة نتائج ايجابية تسهم في تحقيق أهدافها على المدى البعيد والقريب.

3- نتائج خاصة بالمتعاملين مع المجتمعات فالقيادات الذين يتعاملون مع الافراد بمستويات عالية من التمكين يعبرون عن مستويات عالية من الرضا.

وتبرز أهمية التمكين بالنسبة للمنظمات كوسيلة فاعلة لتحقيق أهدافها لعدة أسباب:

أ. حاجة المجتمع إلى أن يكون أكثر استجابة لاحتياجات الافراد.

ب. تركيز اهتمام القيادات المجتمعية العليا على القضايا الإستراتيجية.

ج. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة البشرية للحفاظ على تطوير المنافسة.

د. إعطاء رغبة عالية لدى الافراد في الحصول على الاستقلالية.

هـ. العمل على إدارة الوقت واستغلاله على نحو مناسب.

و. توفير المزيد من الرضا الوظيفي والتحفيز والانتماء.

هذا ويعد تمكين الافراد استراتيجية تنظيمية ومهارة جديدة ومدخلاً فعالاً للتطوير والتحسين المستمر، يتمثل في منحهم المزيد من قوة التصرف واتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية من جانبهم في إدارة مجتمعاهم إذْ يتضمن التمكين بشكل رئيسي عملية التفويض للأفراد حتى يمكنهم من الاستجابة الفورية لحاجاتهم ومشكلاتهم ومطالبهم؛ مما يتطلب تغييراً عميقاً لأدوار العمل لكل من القيادات والافراد فالقيادات يجب أن يتحولوا من إصدار الأوامر والرقابة إلى التفويض والثقة بالأفراد، والافراد يجب أن يتحولوا من اتباع الأوامر والتعليمات إلى صنع القرارات الخاصة بهم، فالتمكين يحفز تحول نمط القيادة من القيادة التقليدية الأوتوقراطية والموجهة إلى القيادة الديموقراطية والمشاركة.

سابع عشر: مبررات تطبيق التمكين:

أكد الباحثون على ان هناك عدد من المبررات لتطبيق استراتيجيات التمكين ومنها:

أ. يعد التمكين استجابة لحاجة البيئة في ظل ظروف التنافس التي تتطلب استخدام قدرات المجتمع وبخاصة البشرية منها في تحقيق اهدافه.

ب. يعد التمكين استجابة لثورة المعلومات وتقانتها وذلك من خلال ما توفره من المعلومات للجميع.

ج. توافر الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرات العالية والمهارات الفائقة الممكنة الاستخدام على نحو فاعل لتحقيق الاهداف المجتمعية.

غير ان Daft فقد اشار الى اهم مبررات التمكين:

أ. استجابة لمتطلبات ادارة الجودة الشاملة وسرعة الاستجابة لرغبات العملاء.

ب. يعد التمكين وسيلة مهمة لتحقيق التعلم الفردي والجماعي.

وهناك من اشار الى أبرز مبررات التمكين وهي:

أ. جعل الافراد يشعرون بأنهم اساسيون في نجاح مجتمعهم ويشعرون بقيمة أكبر من خلال التمكين وخصوصا عندما يمارسون عملية اتخاذ القرار.

ب. ان التمكين يبني الالتزام ويخلق شعورا بالانتماء.

ج. يساهم في زيادة فاعلية موارد المجتمع ورفع مستوى رفاهية افراده.

د. يعمل على تنمية العلاقات الجيدة بين القيادات وافراد المجتمع.

هـ. تقليص عبء العمل على المسئولين وتحسين تدريب الافراد ورفع معنوياتهم.

ثامن عشر: مبادئ التمكين:

يعتقد **Stirr** أن أساسيات التمكين تتكون من سبعة مبادئ مستمدة من الأحرف الأولى لكلمة **Empower** حيث يمثل كل حرف من هذه الكلمة مبدأ من المبادئ وهذه المبادئ هي:

أ. **تعليم الافراد E-Education:** حيث ينبغي تعليم كل فرد في المجتمع لان التعليم يؤدي إلى زيادة فعالية مشاركة الافراد فيها الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نجاحها.

ب. **الدافعية M-Motivation:** على قيادات المجتمع ان تخطط لكيفية تشجيع الافراد لتقبل فكرة التمكين ولبيان دورهم الحيوي من خلال برامج التوجيه والتوعية، وبناء فرق العمل المختلفة، واعتماد سياسة الأبواب المفتوحة من قبل القيادات.

ج. **وضوح الهدف P-Purpose:** ان جهود التمكين لن يكتب لها النجاح ما لم يكن لدى كل فرد الفهم الواضح والتصور التام لفلسفة ومهمة عمله. ان صلب عملية التمكين هي الاستخدام المخطط والموجه للإمكانيات الإبداعية للإفراد لتحقيق اهداف المجتمع.

د. **الرغبة في التغيير W-Willingness to change:** إن نتائج التمكين يمكن أن تقود المجتمع إلى الطرق الحديثة في أداء مهامه، وما لم تشجع القيادات التغيير فإن وسائل الأداء ستؤدي إلى الفشل.

هـ. **نكران الذات E-Ego Elimination:** تقوم القيادة في بعض الأحيان بإفشال برامج التمكين قبل البدء بتنفيذها. كما يتصف بعض القيادات بحب الذات وإتباع نمط متمثل في السيطرة والسلطة.

وينظرون إلى التمكين على انه تحدى لهم، وليس طريقا لتحسين مستوى المعيش وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

و. **الاحترام R–Respect**: فجوهر التمكين هو الاعتقاد بانك كفرد في المجتمع قادر على المساهمة فيه من خلال تطوير عمله والإبداع فيه وما لم يشكل احترام المشاركين فلسفة جوهرية عند القيادات فان عملية التمكين لن تقدم النتائج المرجوة.

تاسع عشر: التمكين المستدام:

يعتبر فكر التمكين المستدام **Sustainable Enablement** أداة فاعلة في تحقيق عمليات التنمية المستدامة، وتم تطبيق هذا الفكر من خلال تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية فقد اتضح دور المجتمع في إدارة وتنظيم العملية التنموية وتحسين بيئته وفقاً لاحتياجاته ومتطلباته، ويعتبر هذا خطوة تجاه تحقيق التواصل الاجتماعي.

سوف نتطرق إلى مفهوم التمكين المستدام ومستوياته ومبادئه وأبعاده:

عشرون: مفهوم التمكين المستدام:

يعتبر مفهوم التمكين المستدام **Sustainable Enablement** إعادة صياغة لمفهوم التمكين في عمليات التنمية المحلية، فهو يعنى تمكين المجتمع في منظومة التنمية المحلية، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من جوانبها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم. ويعتبر التمكين المستدام مدخل لتنمية المجتمعات المحلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، حيث يدرك هذا المدخل أهمية تلبية الاحتياجات الحالية للسكان، مع مراعاة متطلبات الأجيال المستقبلية، وبالتالي فهو يحدد الأطر والآليات اللازمة لدخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية المحلية مع مراعاة البعد عن التدهور البيئي.

وعلى ذلك يعنى التمكين المستدام تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمى نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها". ويعرف بأنه "عملية تقوية للمجتمع لكي يمارس ويتحكم في عمليات التنمية العمرانية وهو يتعامل مع تطبيق مفهوم التدخل (متى، كيف، مع من، ما الوسيلة) لكي تتم

عملية التدخل ثم يترك المجتمع لكي يستمر ويواصل وحده. وبالتالي يمكنه من تجنب التدهور في جميع جوانبه.

يعنى هذا أن يكون المجتمع أكثر ثقة في نفسه وأكثر فاعلية في التنظيم، ويعتمد على نفسه من القيام بمهام التنمية مع إشراف من السلطات الحكومية، ومن ذلك فهو يعنى بناء قدرات المجتمع ويؤكد على دعم وتطوير دور الجهات الوسيطة (CBo_s,Ngo_s) وبالتالي فهويعتبر إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع بتطوير أداء أطراف عملية التنمية واستكمالها باقتراح أدوار جديدة وواجبات جديدة وإمكانية توظيفها من منظور شامل يحقق التنمية المستدامة بالبيئة المحلية.

احدى وعشرون: أهداف التمكين المستدام:

تهدف عملية التمكين المستدام إلى:

أ. تحقيق التنمية المستدامة بالبيئة المحلية.

ب. تطوير آليات عملية التمكين في إطار عمليات التنمية المستدامة وتنظيم الاستفادة من القدرات المحلية.

ج. دخول كل فرد من أفراد المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية المحلية بهدف التعرف على احتياجات المجتمع وتلبيتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة للبيئة المحلية.

د. "تعزيز وتنمية بناء قدرات المجتمع من أجل إعداد المجتمع للقيام حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات والوصول إلى التنمية المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية".

هـ. "إنشاء منظمات وسيطة بهدف خلق إطار عمل بين المجتمع والسلطة الحكومية، بمعنى أهمية تمكين **(CBos, NGos)** لتلعب دوراً فعالاً في عمليات التنمية المحلية، حيث إن تمكين هذه المنظمات يعتمد على سياسة الحوار مع المجتمع وبالتالي فهم يعتبروا ممثلين لمصلحة المجتمعات ومسئولين عنها لإمكانية تحقيق تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية".

"فلقد أشار **Dr. Baud** إلى أنه من أهداف التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو أهمية وجود جهات وسيطة **(NGos,CBos)** وضع منهج قائم على التمكين في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية

المستدامة أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية المحلية. "وتحقيق المأوى الملائم للجميع".

اثني وعشرون: اتجاهات التمكين المستدام:

من خلال أدبيات التمكين حدد اتجاهان عامان للتمكين في بيئة العمل وهما:

أ. **الاتجاه الاتصالي:** ويقصد به العملية التي تتم من أعلى إلى أسفل ويعتقد أن التمكين يتم عندما تشارك المستويات العليا في المجتمع المستويات الدنيا، ومن ثم يتضمن التمكين فرق الإدارة الذاتية، واستقلالية فرق العمل.

ب. **الاتجاه التحفيزي:** فيركز على اتجاه الافراد نحو التمكين، التي تظهر في الكفاية، والثقة في القدرة على أداء المهام، والشعور بالقدرة على التأثير في العمل والشعور بمعنى وأهمية العمل.

ثالث عشرون: مراحل عملية التمكين المستدام:

هناك ثلاثة مراحل رئيسية لعملية التمكين المستدام، وهي كما يلي:

1- البدء ومنح السلطة:

وتعتبر الخطوة الأولى لبداية دخول المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية المحلية، ويجب أن تتوجه مجهودات الأطراف الممكنة بشكل مقنع إلى المجتمع، وتعرف المجتمع عن معالجة القصور والسلبيات ببيئتهم، وبذلك يكون لدى المجتمع الحافز والثقة من نجاح عمليات التمكين المستدام حتى يمكنهم التوصل إلى النتائج المطلوبة. "ولن يكون البدء في عملية التمكين ذو نتيجة واضحة إلا تحت رعاية الحكومة المركزية ومن ذلك فإن هذه الخطوة تعتبر الخطوة الرئيسية في عملية التمكين والتي تضمن النجاح للخطوات التالية والعملية التنموية كلها".

2- تنظيم المجتمع:

وتعتبر الخطوة الثانية في عملية التمكين المستدام "وتعنى تشكيل جهات وسيطة متمثلة في (المنظمات غير الحكومية **NGo_s**، والجمعيات المعتمدة على المجتمع **CBo_s**)، وذلك لأن عملية تنظيم

المجتمع تتطلب قوى تساعد في عمليات التدريب على بناء القدرات الإدارية، وخبرات تنظيمية متساوية مع وضع مؤسسات تعاونية ومن ذلك فإن استثمار المنظمات المجتمعية هام جداً لعملية التمكين لأنه يضمن مجهودات المجتمع للتنمية الذاتية التي تحقق الاستدامة الذاتية **Self Sustainability**.

3- تواصل تنمية المجتمع:

"تعتبر خطوة هامة جداً لأنها تضمن استمرار تواصل عملية التمكين في المستقبل فهي تسمح للمجتمعات المحلية بأن تمارس التنمية الذاتية. ويجب تقييم عملية التمكين دائماً لكي تثبت مدى قدرتها على التواصل والاستدامة البيئية (متوافقة مع البيئة المحلية)، الاستدامة الاجتماعية (تحقيق الاحتياجات دون التأثير على الأجيال المستقبلية)، الاستدامة الاقتصادية (الإنتاجية، خفض التكلفة). وبالتالي تعنى هذه المرحلة استمرار تطبيق القطاعات المجتمعية لعملها مع إشراف الحكومة والمخطط.

رابع عشرون: أسس ومعايير عملية التمكين المستدام:

هناك مجموعة من الأسس والمعايير لعملية التمكين المستدام تتلخص في:

1- **معايير الاستدامة والتواصل:** "تؤكد عملية التمكين المستدام على أهمية تحقيق عامل الاستدامة وذلك من خلال تناول عملية التنمية من منظور شامل على أساس أن الاستدامة هي عملية توازن بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية للتنمية. وذلك بمعنى تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية المحلية بهدف إعداد بيئة اجتماعية واقتصاده مناسبة له وللأجيال القادمة.

2- **المعايير الاجتماعية:** تهتم بالجوانب المتعلقة بالسكان أنفسهم ومتطلباتهم واحتياجاتهم الاجتماعية، وذلك بتمكين المجتمع للتعرف على احتياجاته لأن المجتمع هو الأقدر على التعرف على احتياجاته ومتطلباته.

3- **المعايير الاقتصادية:** تهتم بالعلاقة بين الإمكانات والاحتياجات، وتؤكد أهمية إمكانات المستعمل في مواجهة تكلفة المسكن.

4- **المعايير الإدارية:** تختص بعمليات منح السلطة وبناء القدرات والتدريب على عمليات الإدارة والمتابعة مع أهمية تمكين المواطنين للقيام بدور فعال في صنع واتخاذ القرارات الخاصة ببيئتهم العمرانية،

وتطوير النظام الإداري للبرامج التنموية بتعميق اللامركزية.

5- **المعايير العمرانية:** وهي كل ما يختص بالبيئة العمرانية من (خدمات / طرق / وفراغات عمرانية/ ومباني ووحدات سكنية)، وتتحقق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق تأكيد مسئولية المجتمع تجاه بيئته العمرانية، بالإضافة إلى أنه يجب تحديد الحيز العمراني الذي يطبق عليه منهج التمكين.

خامس وعشرون: متطلبات التمكين: Requirements of Employee Empowerment:

لكي يتم التطبيق الناجح لتمكين الافراد المشاركين في المجتمعات، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية قبل وأثناء وبعد عملية التمكين والتي تتمثل في:

1- صياغة وتطوير رؤية للمنظمة:

أن بناء الرؤية تمثل الخطوة الأولى نحو التمكين. فالرؤية تزود الافراد المشاركين بالإحساس "ما الذي سنقوم به لاحقاً"، وبالتالي تقودهم للإبداع، وتسمح لهم باتخاذ قرارات تصب في الاتجاه الذي تعتقد القيادة الإدارية بأنه صحيح. حيث يجب أن يتم دعم رسالة المنظمة بالقيم الأساسية التي تؤمن بها المنظمة عن طريق إعطاء العاملين حيز ومتسع للقيام بالعمل وإعطائهم كذلك الثقة اللازمة لاتخاذ القرارات وقد تمثل هذه الرؤية تحد حقيقي نظراً لطبيعة النظرة التقليدية التي تعمل بها كثيراً من المنظمات. فعملية نجاح التمكين تعتمد وبشكل أساسي تولية الإدارة الاهتمام والتفكير الكافيين والعمل على ربط برنامج التمكين بأهداف وقيم المنظمة. حيث يرغب الأفراد الذين يتم تمكينهم بأن يشعروا بأنهم على معرفة برؤية واستراتيجية الإدارة العليا. فعند إيضاح رؤية ورسالة المنظمة للعاملين فأنهم بلا شك سيشعرون بامتلاكهم القدرة على التصرف بحرية في عملهم بدلاً من انتظار الأوامر والتوجيهات من المشرفين.

2- الانفتاح وفرق العمل:

لكي يشعر الأفراد بأنه تم تمكينهم لا بد أن يشعروا أنهم جزء من ثقافة المنظمة التي تعتبر أنهم أهم موارد المنظمة وان أفكار العاملين يتم احترامها وتؤخذ على محمل الجد. فالتمكين الحقيقي يتطلب "الثقة بالفرد" والعمل على إيجادها ليس فقط داخل أعضاء الفريق، ولكن في كل أرجاء المنظمة كما أن حرية

الوصول للمعلومات تظهر درجة الثقة داخل المنظمة حيث تعتبر الثقة أحد المحتويات الأساسية لتمكين العاملين. هذا ويعتبر عنصر الانفتاح في الاتصال ضرورة لبرنامج تمكين الافراد المشاركين.

3- النظام والتوجيه:

أن وجود نظام واضح للعاملين يزودهم بأهداف المنظمة وخطوط السلطة والمهام والمسؤوليات المترتبة عليهم يحد من عدم التأكد والغموض الذي عادة ما يصاحب جهود التمكين. فقد وجد أن هناك علاقة قوية بين غموض الدور والتمكين. فالأهداف والمهام التي عادة ما تتميز بمرونة عالية تدخل عدم التأكد والغموض. فعلى سبيل المثال، غياب تحديد الهدف قد يؤدى إلى تضارب في الهدف عبر العديد من أصحاب المصالح. وغموض أو عدم وضوح خطوط السلطة قد يخلق كذلك عدم التأكد عندما يحاول الأفراد إرضاء توقعات العديد من أصحاب المصالح في المنظمة. وبناء على ذلك تساعد المعلومات على تقليل درجة عدم التأكد من خلال زيادة تفهم الأفراد لبيئة عملهم. ويقترح**Lawler (1992)** نوعين محددين من المعلومات الضرورية للتمكين:

- معلومات عن رؤية المنظمة.
- معلومات عن الأداء.

فعندما يكون الأفراد على معرفة باتجاه المنظمة، فأنهم يشعرون بقدراتهم على أخذ المبادرة. وكذلك عندما يكونوا على تفهم ومعرفة تامة بأداء الإدارة التي يعملون بها، فإنهم يكونوا في وضع لاتخاذ القرار أو التأثير على القرارات لتحسين الأداء.

4- الدعم والشعور بالأمان:

في سبيل أن يشعر الأفراد بأن النظام يوفر لهم بيئة تشجع على التمكين يحتاج أن يشعر الأفراد بوجود دعم اجتماعي من رؤسائهم، زملائهم في العمل، والمشرفين. فجهود الموظفين لأخذ المبادرة والمخاطرة يجب أن تعزز وتدعم بدلاً من معاقبتها. ففي حالة فقدان أو ضعف الدعم الاجتماعي فأن الموظفين سيشعرون بالقلق بشأن الحصول على أذن قبل القيام بالتصرف بدلاً من طلب الصفح في حالة ارتكاب أخطاء. يجب أن يتوافر الاعتقاد لدى الأفراد أن برنامج التمكين الذي تتبناه المنظمة سيشكل عملية دعم ومساندة للتعلم والتطوير لدى العاملين.

5- القيادة الإدارية:

الافتراض الرئيسي في فكرة التمكين أن سلطة اتخاذ القرار يجب أن يتم تفويضها للموظفين في الصفوف الأمامية لكي يمكن تمكينهم للاستجابة بصورة مباشرة لطلبات العملاء ومشاكلهم واحتياجاتهم. ويتضح أن فكرة التمكين تتطلب تغيير الأنماط القيادية التقليدية الذي يركز على السلطة والتوجيه إلى نمط قيادي يؤمن بالمشاركة والتشاور. وهذا بدورة يتطلب تغيير جذري في أدوار العمل ومن ثم العلاقة بين المدير والمرؤوسين. بالنسبة لدور المدير يتطلب التحول من التحكم والتوجيه إلى الثقة والتفويض، أما بالنسبة لدور المرؤوسين فيتطلب التحول من إتباع التعليمات والقواعد إلى المشاركة في اتخاذ القرارات.

تتميز القيادة بإتباع أساليب وسلوكيات تشجع على تمكين العاملين كتفويض المسؤوليات، تعزيز قدرات المرؤوسين على التفكير بمفردهم، وتشجيعهم لطرح أفكار جديدة وإبداعية، فالقيادات التي تملك الرؤية يمكن أن تخلق مناخ المشاركة وتهيئ الظروف المساعدة للتمكين التي عن طريقها يستطيع الموظفين أن يأخذوا على عاتقهم السلطة لاتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق الرؤية.

سادس وعشرون: مزايا تطبيق تمكين الافراد:

يرى **Umiker** أن التمكين يفيد كلاً من المجتمع والفرد على النحو التالي:

أ. تصبح المجتمعات أكثر استجابة لاحتياجات الافراد تزيد من قدرتها التنافسية

ب. إطلاق قدرات الأفراد المشاركين الإبداعية والخلاقة بضمان وصول مقترحاتهم وأفكارهم إلى متخذي القرار، وعدم وضع الأفكار المعوقة للإبداع والابتكار.

ج. توفير المزيد من الرضا الوظيفي والتحفيز والانتماء المجتمعي.

د. إشباع حاجات الأفراد المشاركين من تقدير وإثبات الذات، وارتفاع مقاومتهم لضغط الحياة وتنمية شعورهم بالمسؤولية وربط مصالحهم مع مصالح مجتمعاتهم.

هـ. توفر استراتيجية التمكين العاملين مناخ تنظيمي إيجابي لتنفيذ وتحقيق برامج التنمية المحلية.

سابع وعشرون: مقومات المناخ المناسب لأسلوب التمكين:

إن تطبيق أسلوب تمكين المشاركين يحتم على القيادات أن تخلق المناخ المناسب الذي يمكنهم من ممارسة دورهم في خدمة الجماهير بكل كفاءة. ومن أهم عناصر ذلك المناخ:

أ. توفير مناخ ملائم للإبداع والتميز.
ب. توفير مناخ للاعتماد المتبادل من خلال التعاون وروح الفريق المتكامل.
ج. توفير درجات من التمكين وحرية التصرف في العمل.
د. توفير مناخ من الثقة بين المدير والمرؤوس
هـ. توفير مناخ من التعلم المستمر والسماح بهامش من المخاطرة والخطأ والتجربة.
و. توفير الدعم الدائم والحماية للمرؤوسين من أجل الإبداع.
ز. توفير تدفق مستمر للمعلومات.
ح. توفير المناخ الملائم للتدريب واكتساب المهارات والمعرفة.
ط. توفير نظم مناسبة للحوافز.

ثامن وعشرون: دور الأخصائي الاجتماعي مع الفئات المهمَّشة:

يمكن اقتراح بعض الأدوار التي قد يَستخدمها الأخصائي الاجتماعي عند ممارسة التمكين مع الفئات المهمَّشة.

أ. **على مستوى الفرد:** يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحسين الصور الذاتية للأفراد المهمَّشين، على سبيل المثال: قد نجد أن أطفال الشوارع لديهم صورةٌ سلبيَّة عن أنفسهم؛ والتي سببها نظرةُ المجتمع لهم نظرة احتقار، ووصفهم بالمجرمين، ولكن في الأصل هم ضحية التفاعلات الخاطئة في بيئتهم الاجتماعية، وقد يُستخدَم في ذلك أساليب العلاج الذاتي المختلفة مِثل: التدعيم، التبصير، التوعية، العلاج البيئي، المعونة النفسية، وغيرها، تُستخدم هذه الأساليب مع أطفال الشوارع!

ب. **على مستوى المنظَّمة:** يعمل الأخصائي مع المنظَّمات التي تمكِّن تلك الفئات المهمشة، ويقوم بأدوار عديدة، منها:

- تنمية قُدرات المنظمات على استخدامِ الموارد البشرية المُتاحة.

- مساعدة المنظمة على الحصول على المعلومات المرتبِطة بالفئات المهمشة.
- التنسيق بين المنظمة والمؤسسات الأخرى في نفْس المجال على مختلف المستويات.
- وضْع رسالة ورؤية واضحة لتلك المنظمات التي تمكّن الفئات المهمشة.
- تمكين الممارسين المهنيين من أداء أدوارهم بكفاءة وفاعليَّة في تلك المنظمات.
- وضْع السياسات والمساهَمة في اتخاذ القرارات المتعلّقة بتلك الفئات.

ج. **على مستوى المجتمع:** يقوم الأخصائي بالمدافعةِ عن تلك الفئات، والمطالِبة بحقوقها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من خلال التعبير عن آرائهم، وتمثيلهم في المؤتمرات والندوات والمجالس المحليَّة والدولية؛ من أجل استصدار تشريعاتٍ اجتماعيَّة تَحميهم من الخطر والانحراف.

ويُمارِس الأخصائي على المستوى المِهْني العديد من الأدوار التمكينية، مثل:

1- المُرشِد.

2- الميسر.

3- الوسيط.

4- المُنشِّط.

5- المستشار.

6- المُدافع.

تاسع وعشرون: نتائج التمكين المستدام:

يمكن القول إن من أكثر الكتابات تفصيلاً وشمولية هي كتاب **ملحم 2006** حيث قسم نتائج التمكين إلى ثلاثة مستويات هي:

1- **نتائج خاصة بالموظف:**

- **تحقيق الانتماء:** وينتج عن الانتماء تحسن في مستوى الإنتاجية وتدني في التغيب عن العمل وتناقص في معدل دوران العمل.
- **المشاركة الفاعلة:** المشاركة الناجمة عن التمكين تتميز بمستوى عالي من الفاعلية التي تنبع من واقع انتماء الفرد وشعوره بالمسؤولية تجاه أهداف المنظمة وغاياتها.

- **تطوير مستوى أداء العاملين:** ففكرة تحسين أداء الموظفين هي فكرة ذات أهمية كقوة دافعة ومحصلة هامة تقف خلف برامج التمكين.
- **اكتساب المعرفة والمهارة:** وهذا يتطلب في الكثير من الحالات انخراط الموظف بدورات تدريبية وندوات وورش عمل ومؤتمرات يكتسب من خلالها المعرفة.
- **المحافظة على الموظف من قبل المنظمة:** فزيادة معرفة ومهارة الموظف وتطوير كفاءته وقدراته يحتم عليها زيادة التمسك به، والمحافظة عليه لأطول فترة ممكنة.
- **شعور الموظف "بمعنى الوظيفة":** الموظف الممكّن يدرك قيمة العمل ويدرك قيمة نفسه ودوره في التأثير على النتائج ويشعر بأن له مساهمته التي تصب في مصلحة المنظمة.

2- **نتائج خاصة بالمنظمة:**

- **زيادة ولاء العاملين للمنظمة:** فالعامل الذي يشعر بالتمكين وحرية التصرف في العمل يعلم بأن هذه الحرية جزء من علاقة إيجابية وصحية بين الإدارة والعاملين، وهذا بدوره يسهم في تحسين مستوى ولاء العاملين للعمل وانخراطهم فيه.
- **زيادة فرص الإبداع والابتكار:** نتيجة لحرية التصرف وتشجيع الافراد المشاركين على روح المبادرة والتفكير الخلاق وتقديم أفكار خلاقة.

ثلاثون: إطار مقترح لتطبيق التمكين المستدام:

للتغلب على المعوقات التي قد تواجه تطبيق تمكين الافراد المشاركين ينبغي أن يتم ذلك تدريجياً وعلى مراحل متعددة حيث تنصح المنظمات التي تسعى لتطبيق التمكين أن تنهج أسلوب التدرج خطوة بخطوة في تنفيذ البرنامج لإعداد وتهيئة ثقافة المنظمة لتقبل مفهوم التمكين. وذلك من خلال ثلاثة مراحل وهي:

1- **مرحلة إذابة التجمد:** وفيها يتم:

أ. دراسة وتحليل الظواهر السلبية المترتبة على عدم تمكين الافراد المشاركين.

ب. محاولة التعرض للمفاهيم التي يعتنقها المسؤولون نحو السلطة، والأوامر والتعليمات، والأفراد، ومناخ العمل، وبيئته، وغيرها من الخصائص الشخصية والتنظيمية المؤثرة على تمكين الافراد المشاركين.

ج. دراسة المزايا والفوائد المترتبة على تمكين العاملين، وأيضا المعوقات التي تحد من الاعتماد عليه.

2- مرحلة التمكين:

وتمثل المرحلة المركزية وتنعكس في الواقع عندما يبدأ العاملون بتطبيق أسس وعوامل التمكين، وتتحول مبادئه وطرقه إلى تصرفات وممارسات عملية، وتشتمل هذه المرحلة على عنصرين هما:

أ. تحديد المتأثرين بعملية التمكين وبيان الحوافز والمكافآت المقترحة التي تدفعهم لتقبل التمكين والاستمرار في تطبيقه

ب. قيام الأفراد بتحويل الأهداف العامة والمبادئ المتعلقة بالتمكين إلى أهداف وقواعد شخصية ويحتاج ذلك إلى جهد كبير حيث تتحول المعارف والمهارات إلى اتجاهات وتطبيقات تساعد في نجاح التمكين وتتحول المحفزات الخارجية إلى دوافع داخلية.

3- مرحلة إعادة التجمد:

وتحدث عندما يتحقق الأفراد الذين يمارسون التمكين من أهميته وقيمته من خلال التجربة، وتتطلب توجهاً إدارياً مؤيداً وبيئة داعمة وتتأكد بزيادة الثقة الذاتية واستمرار دعم السلوك المطلوب بالحوافز المادية والمعنوية بما يسهم في تثبيت عملية التمكين. وعندها تحدث التغيرات والتحولات التالية نتيجة التطبيق الفعال للتمكين:

مـــن	←	**إلى**
الخوف	←	الثقة
التحكم	←	المشاركة
الفرد	←	الفريق
الرئيس	←	المدرب
القمة	←	التدرج
المدير	←	القائد

احدى وثلاثون: معوقات تطبيق التمكين المستدام:

أن نجاح أو فشل برنامج التمكين يخضع بشكل أساسي إلى مدى توافر المتطلبات الجوهرية في البيئة التنظيمية التي قد تساعد أحياناً أو تعيق أحياناً أخرى الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة. لذلك قد تواجه المنظمات بعض المعوقات التي قد تحد من قدرتها على تطبيق تمكين الافراد المشاركين ومن بينها ما يلي:

أ. الهيكل التنظيمي الهرمي.
ب. المركزية الشديدة في سلطة اتخاذ القرارات.
ج. خوف الإدارة العليا من فقدان السلطة.
د. عدم الرغبة في التغيير.
هـ. خوف الإدارة الوسطى من فقدان وظائفها والسلطة.
و. خوف العاملين من تحمل السلطة والمسؤولية.
ز. الأنظمة والإجراءات الصارمة التي لا تشجع على المبادأة والابتكار.
ح. السرية في تبادل المعلومات.
ط. ضعف نظام التحفيز.
ي. تفضيل أسلوب القيادة الإدارية التقليدية.
ك. ضعف التدريب والتطوير الذاتي.
ل. عدم الثقة الإدارية.

إن عملية تمكين الافراد المشاركين ليست عملية سهلة خاصة، إذا ما أتضح أن هناك عدداً من المحددات الرئيسية التي تقف عائقا أمام تحقيق فاعلية هذه العملية. فقد أشار العديد من الكتاب والباحثين إلى عدة معوقات قد تحد من تطبيق تمكين الافراد المشاركين والمتمثلة في:

أ. إساءة استخدام عوامل القوة الممنوحة للعاملين.
ب. زيادة العبء والمسئولية على عاملين غير قادرين عليها.
ج. تركيز بعض العاملين على نجاحهم الشخصي وتفضيله على نجاح الجماعة.
د. زيادة التكاليف التي تتحملها المنظمة نتيجة تدريب وتعليم الأفراد.

هـ. زيادة الوقت المطلوب لأداء العمل الجماعي وعمل اللجان.

و. إقبال الأفراد على المفاهيم النظرية والشكلية أكثر من إقبالهم على الموضوعية وفعالية التطبيق.

ز. زيادة الصراع وتفشي النزاع بين العاملين عند أداء العمل الجماعي.

ح. عدم تمكن بعض العاملين من المعرفة الكاملة لاتخاذ قرارات فعالة.

ط. اتخاذ القرارات بناء على أسس شخصية، وليس على أسس ومبررات منطقية وموضوعية.

وقد اقترحت (Lashley 1997) العديد من المبادرات التي تعكس بعض المعاني التي يعطيها المديرين للتمكين:

1- التمكين من خلال المشاركة: Empowerment through participation:

وتهتم بتمكين الافراد المشاركين بسلطة اتخاذ القرار في بعض الأمور والمهام المتعلقة بالعمل والتي كانت في الأساس من اختصاص المديرين. ويتم تشجيع هذا الاتجاه والسلوك في العمل بالتدريب على الاهتمام بالعملاء والتدوير الوظيفي.

2- التمكين من خلال الاندماج: Empowerment through involvement:

ويهتم أساساً بالاستفادة من خبرة وتجربة الأفراد في تقديم الخدمة من خلال الاستشارة والمشاركة في حل المشكلات. حيث يحتفظ المدير بسلطة اتخاذ القرار، ولكن يشارك الافراد في تقديم المعلومات. حيث تستخدم الاجتماعات الدورية بكثرة لتوصيل المعلومات واستشارة الافراد المشاركين للحصول على معلومات مسترجعة.

3- التمكين من خلال الالتزام: Empowerment through commitment:

ويتضمن تمكين الافراد المشاركين من خلال التزامهم بأهداف المنظمة وتشجيعهم على تحمل مسؤوليات أكبر عن أدائهم. ويمكن الحصول على التزام الافراد المشاركين من خلال تحسين رضا العاملين عن العمل والشعور بالانتماء للمنظمة. إن أي محاولة لتحقيق التزام الموظفين يمكن إن تتداخل مع تمكين العاملين من خلال المشاركة والاندماج.

4- التمكين من خلال تقليل المستويات الإدارية: Empowerment through delayering:

وتعتقد أن البناء التنظيمي المسطح بمستويات وخطوط سلطة أقل يمكن أن يوفر بيئة ملاءمة وصالحة للتمكين تسمح للموظفين باتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ويتطلب تبنى هذا الإطار إزالة المستويات الإدارية الوسطى من خلال إعادة توزيع العمالة والتقاعد والتخلص من العمالة الزائدة. وبجانب ذلك يتم التركيز على تدريب وتطوير الموظفين وزيادة الاستثمار في عملية التدريب.

المراجع:

1- Khalid, M.& el.et: **Excellence in Service: An Empirical Study of the UAE Banking Sector International Journal of Quality and Reliability Management**, 24 (2) 2007

2- أحمد شفيق السكري: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخِدمات الاجتماعية** (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م)

3- لسان العرب: **ابن منظور** (بيروت: دار صادر، مادة (مكن)، 2003م)

4- **المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية**، ط، 3 الجزء الثاني:/مطابع الأوفست للنشر والتوزيع

5- منير البعلبكي: "**موسوعة الموارد**" بيروت: دار العالم للملايين.

6- أحمد محمد السنهوري: "**منهج الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين**" (القاهرة: دار النهضة العربية، 2007م).

7- **المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية**، ط، 3 الجزء الثاني:/مطابع الأوفست للنشر والتوزيع

8- منير البعلبكي: "**موسوعة الموارد**" بيروت: دار العالم للملايين، 2008م

9- **التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسسي**، مأخوذ من موقع إدارة الموارد البشرية العربية (2008/10/30م).

http://www.arabhrm.com/modules/news/article.php?storyid=54

10- يحيى سليم ملحم: **التمكين من وجهة نظر رؤساء الجامعات الحكومية في الأردن "دراسة كيفية تحليلية متعمقة"**، دراسة مقدمة لمؤتمر الإبداع والتحول الإداري والاقتصادي، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2006.

11- رشاد عبد اللطيف: "**نماذج ونظريات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع**"، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، 2003م).

12- رشاد عبد اللطيف: **أساليب التخطيط للتنمية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002

13- سماح مؤيد محمود / أسيل هادي محمود: **أثر عوامل التمكين في تعزيز السمات القيادية للمدير**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السابع والستون، عام 2007.

14- علي عبد الوهاب: **إدارة الكتاب المفتوح وتمكين العاملين**، المؤتمر السنوي السابع، إدارة القرن الحادي والعشرين، القاهرة، 1997.

15- Hamdi Nabeel, (1995), **Housing without Houses, Participation, Flexibility and Enablement** Intermediate Technology Publications, London.

16- I.S.A. Baud, 2000, **Collective action, Enablement, and Partnerships**, Issues in Urban Development

17- **تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**، الموئل الثاني، الأمم المتحدة، اسطنبول، تركيا، 1996.

18- **الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العربي**، الاستراتيجية العربية للإسكان والمستوطنات البشرية، المؤتمر العربي الإقليمي، القاهرة، 2000.

19- Khaled M. Abdel-Halim, (1995), **Community Enablement Approach for Egyptian Urban Local Communities**, (MA), University of New Castle upon Tyne, United Kingdom

20- بثينة زياد العبيدين: **العلاقة بين التمكين الإداري وخصائص الوظيفة في كل من شركة مصانع**

21- **الأسمنت الأردنية ومؤسسة المؤاني الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2004

22- حنان رزق الله: **أثر التمكين على تحسين جودة الخدمة التعليمية بالجامعة دراسة ميدانية على عينة من كليات جامعة منثوري**، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة - الجزائر، 2010

23- أيمن عودة المعاني /عبد الحكيم ارشيدة: **التمكين الإداري وآثاره في إبداع العاملين في الجامعة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م 5، ع 2، 2009،

24- مؤيد الساعدي: **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010،

25- مطر بن عبد المحسن الجميلي: **الأنماط القيادية وعلاقتها بمستويات التمكين من وجهة نظر موظفي مجلس الشورى**، رسالة ماجستير، برنامج الماجستير قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008،

26- J.A., Conger& R.N., Kanungo, **The Empowerment process: integrating theory and practice**, Academy of Management Review, 1998, Vol.19, No.3.

27- A., Wilkinson, **Empowerment Theory and Practice**, Personnel Review, 1998, Vol.27, No.1.

28- حسن أحمد الطعاني/عمر سلطان السويعي: **التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في محافظة الدمام**، دراسات العلوم التربوية، المجلد 40، ملحق 1، 2013

29- عطية حسين أفندي: **تمكين العاملين" مدخل للتحسين والتطوير المستمر"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003

30- ريما عبد الرحمن باعثمان: **تمكين العاملين كأسلوب لمواجهة بعض المشكلات التنظيمية في المؤسسات العامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، 2001

31- محمود محمد السيد: **تمكين الموظفين**، بحث منشور، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر، 2001

32- سعد العتيبي: **جوهر تمكين العاملين" إطار مفاهيمي"**، الملتقى السنوي العاشر إدارة الجودة الشاملة، الرياض، 2005

33- مطر بن عبد المحسن الجميلي: **الأنماط القيادية وعلاقتها بمستويات التمكين من وجهة نظر موظفي مجلس الشورى**، رسالة ماجستير، برنامج الماجستير قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008،

34- فهمي حيدر معالي: **دراسة العوامل المؤثرة على استخدام تمكين العاملين**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 2001،

35- :D.E., Bowen and E., Lawler, **Empowerment of Service Employee**, Sloan Management Review, summer, 1995.

36- رامي عاندراوس/ عادل معايعة: **الإدارة بالثقة والتمكين " مدخل لتطوير المؤسسات"** (اربد: الأردن، عالم الكتب الحديثة، 2008)

37- مدني عبد القادر علاقي: **الإدارة "دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية"** (جدة: مكتبة دار جدة، 2000).

38- شائع بن سعد مبارك القحطاني: **التمكين وعلاقته بالإبداع الإداري في المنظمات الأمنية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2015.

39- William Umiker: **Empowerment the Latest Strategy**, Health Care Supervision, 1992, Vol.11, No.12.

40- ديسلر جاري: **إدارة الموارد البشرية** "ترجمة: عبد المتعال محمد سيد" مراجعة "جودة عبد المحسن" (دار المريخ، 2003).

41- سالي علي محمد: **العلاقة بين أبعاد التمكين ودرجات الرضا الوظيفي - دراسة ميدانية بقطاع البترول**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 2002.

42- K.L., Murrell & M., Meredith: **Empowering Employee**, New York, McGraw-Hill, 2000.

43- مهدي حسين زويلف/ علي محمد عمر العضايلة: **إدارة المنظمة "نظريات وسلوك"** (عمان: الأردن، دار مجدلاوي، 1996).

44- R, Forrester: **Empowerment: Rejuvenating a Potent Idea**, Academy of Management Executive, 14 (3), 2000.

45- شاكر العدوان: "**واقع التمكين في المنظمات العربية**"، المؤتمر الدولي الرابع عشر للتدريب والتنمية، القاهرة، من 20 إلى 22 نيسان 2004.

46- عمر وصفي عقيلي/ قيس علي عبد المؤمن: **ادارة المنظمة ونظرية التنظيم** (عمان: الأردن، دار زهران، 1994)

47- J, Choudhury. & B. B, Mishra. **Theoretical and Empirical Investigation of Impact of Developmental HR Configuration on Human Capital Management**. International Business Journal, Vol. 3, 2010, No. 4.

48- علي غربي: **إدارة الموارد البشرية**، منشرات جامعة منتوري، قسطينة، 2003.

49- عبد الباري محمد الطاهر/ علي عبد العزيز مرزوق: **تمكين العاملين مدخل لتحسين إدارة أزمات الحج**، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ٢٠٠٩.

الفصل التاسع

الحوكمة المحلية كوسيلة لتعزيز واستدامة التنمية

مقدمة

أولاً: نشأة الحوكمة

ثانيًا: مبررات (أسباب) ظهور الحوكمة

ثالثاً: أهداف الحوكمة

رابعاً: مقومات الحوكمة

خامساً: مبادئ الحوكمة

سادساً: خصائص الحوكمة

سابعاً: أسس الحوكمة الرشيدة

ثامنا: عناصر الحوكمة

تاسعاً: أبعاد الحوكمة

عاشراً: أهمية الحوكمة

حادي عشر: وظائف الحوكمة

ثاني عشر: محددات الحوكمة

ثالث عشر: فواعل الحوكمة

رابع عشر: آليات تجسيد الحوكمة

خامس عشر: فوائد تطبيق الحوكمة

سادس عشر: مؤشرات الحوكمة

سابع عشر: مساهمة الحوكمة الرشيدة في التنمية

اعداد

أ. د / هناء عبد التواب أبو العينين

أستاذ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمـــة:

شهد المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الماضية عددا من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أهمها التحول نحو الليبرالية بمعناها السياسي والاقتصادي وتراجع مؤشر الهجرة للدول العربية الخليجية وتدني جودة النظام التعليمي وضغط المشكلات الاجتماعية بالدرجة التي أصبحت تهدد النظام القيمي العام في المجتمع وتهدد موارده واستراتيجيته في الحكم مما استلزم صياغة عقد اجتماعي جديد بين المواطن ودولته والبحث في فلسفة جديدة للحكم.

تعد مصر إحدى هذه الدول التي تهدف من خلال مؤسساتها إلى ترقية نوعية الخدمات في شتى المجالات من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية إلى جانب توسيع المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية وإرساء الديمقراطية عن طريق منظومة قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق وحريات الأفراد هذا من الناحية النظرية. أما من الناحية الواقعية فإن تحقيق كل ذلك قد يصطدم بالعديد من المشاكل التي تواجه تلك الإدارات في أداء وظائفها مما يتطلب ضرورة البحث عن بعض الحلول لمعالجتها ولعل أحسن تلك الحلول نجاح ترشيد الحوكمة.

لعل الحديث عن تطور مفهوم الحوكمة كما اصطلح على تسميتها في عصرنا الحالي يبعث على التساؤل حول السياق التاريخي لتطور هذا المفهوم ومبررات ظهوره ومختلف استعمالاته من فترة إلى أخرى والأسباب التي أدت إلى ظهوره. وعليه فسوف أتطرق في هذا الفصل إلى مصطلح الحوكمة باعتبارها من المستجدات الحديثة في القانون، والعلوم الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية لكونها من التطبيقات الحديثة حيث تمّ العمل بها منذ عام 2000.

الإطار المعرفي للحوكمة:

مفهوم الحوكمة المؤسسية Corporate Governance Concept:

تعتبر الحوكمة من الأساليب التنظيمية الحديثة التي تضمن استمرارية نمو المؤسسات، في ظل البيئة التي تنشط فيها معظم المؤسسات والتي تتميز بعدم الاستقرار والمخاطرة. إذ نجد أن مختلف الممارسات

الحديثة تراعي جيدا مبدأ تضارب المصالح بين جميع الأطراف الفاعلة في البيئة سواء كانت داخلية أو خارجية، نظرا لكون كل طرف يسعى لتحقيق أهدافه.

1- المفهوم اللغوي:

يعتبر مفهوم الحوكمة مستحدثا في اللغة العربية فهو لفظ مستمد من الحكومة فنجد أن معجم الصحاح هو الأكثر شيوعاً في تناول الكلمات العربية وشروحاتها والمعجم تناول الحُكم والتحكم، والتحكيم، والأحكام، والحاكمية. وبذلك فالاحتكام هو الأقرب لغوياً وعربياً إلى الحوكمة ويقصد بالاحتكام أي الرجوع إلى العقل أو نص عملي أو الشريعة المتبعة في بلد ما وبذلك ففقهاء اللغة العربية أخذوا من هذا المعنى لوضع كلمة الحوكمة وفي العربية فإن الحوكمة تعني الرجوع إلى تحكيم العقل وهناك ترجمات متعددة في اللغة العربية لمصطلح الحوكمة (**C.G**).

يعني (عملية التّحكم والسيطرة من خلال قواعد أسس الضبط بغرض تحقيق الرشد) وتعني الحوكمة لغويا أيضا بأنها (نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيًما للشفافية والموضوعية والمسؤولية). وتتعدد مفاهيمها باختلاف كيفية النّظر إليها والهدف من استخدامها إلا أّنها تتفق جميعها في قدرتها على دعم الشفافية واصلاح الممارسات السلبية بشكل عام. وعليه فان يتضمن العديد من الجوانب منها:

- **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب كما دل على ذلك قوله سبحانه وتعالى "**وشددنا ملكه وأتيناه الحكمة وفصل الخطاب**" **سورة ص، الاية:20.** وقوله "**يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الالباب**". **سورة البقرة، الآية 269**
- **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- **التحاكم:** طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المشاركين.

فالحكم الراشد يعني الصالح أو الرشيد أو الجيد هو الحكم الذي يوفر النزاهة أو المسألة بواسطة الناس ويضمن احترام المصلحة العامة. يعتبر الحكم الراشد هو الاستعمال الرشيد للوسائل البشرية والمالية بغية

تحقيق التنمية المحلية، أي هي مختلف الإمكانات والآليات التي من خلالها يمكن للمنتخبين المحليين ترشيد وعقلنة تسيير الموارد البشرية والمالية المحلية بصفة خاصة.

ومن هذا المنطلق نجد اختلاف في مفهوم الحكامة والحكومة، فالحكومة تشير إلى المؤسسات الرسمية للدولة والتي في ظلها تتخذ القرارات في إطار إداري وقانوني محدد، في حين مفهوم الحكامة يشمل على الحكومة بالإضافة إلى هيئات أخرى وخاصة لتحقيق نتائج مرغوبة.

2- المفهوم اصطلاحا:

الحوكمة مصطلح حديث في اللغة العربية، وقد اختلف حول التسمية في البداية، إلى ان قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة تسميته ب: "الحوكمة" ترجمة للكلمة الانجليزية**GOVERNANCE** بمفهوم حكم، وقد حاول تقرير التنمية الانسانية العربية سنة 2002 الاجابة عن مختلف الاشكالات التي تثيرها الترجمة المصطلح المعتمد مبينا دواعي اختيار المصطلح (حكم) حيث جاء في التقرير لقد عربنا مصطلح اللغة الانجليزية **GOVERNANCE** بالكلمة العربية الحكم.

تجدر الإشارة في البداية إلى ان مصطلح الحوكمة **Governance** أو الحوكمة المؤسسية **Corporate Governance** هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية. والدافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة **Globalization** والخصخصة **Privatization** اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما. ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنكليزي للكلمة **(Governance)** الذي توصل اليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل: الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح الحوكمة المؤسسية. ويشير مفهوم حوكمة المؤسسات بشكل عام إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمنظمة من ناحية أخرى.

- **من الناحية الاقتصادية:**

ينظر إليه بعض الباحثين على أنه الآلية التي تساعد المؤسسة في الحصول على التمويل وتضمن تعظيم قيمة أسهم المؤسسة واستمرارها في الأجل الطويل.

- **من الناحية القانونية:**

يعرفونه على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أو غير كاملة والتي تحدد حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية وواجباتهم، والمديرين من ناحية أخرى.

- **من الناحية الاجتماعية والأخلاقية:**

ينظر إليه على انه المسؤولية المجتمعية للمؤسسة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لمصطلح حوكمة المؤسسات، كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها، أما تعريف مركز المشروعات الدولية الخاصة فعرفها: "الإطار الذي تمارس فيه المؤسسات وجودها. وتركز الحوكمة على العلاقة فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات المنظمة".

وعرفت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** مفهوم حوكمة المؤسسات في عام بأنه: "النظام الذي يوجه أعمال المؤسسة ويضبطها، إذ يصف الحقوق والواجبات ويوزعها بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم الأداء ومراقبته". **أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP** فقد حشد عددا من الخبراء الدوليين لمناقشة مضامين الحوكمة على مدار فترات متتالية حيث خلصوا إلى التعريف بأن الحوكمة تعني "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته ويشمل الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات التي تقوم من خلالها المواطنين والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم".

كما عرفت أيضا على أنها "مجموع العلاقات والتفاعلات والقواعد والإجراءات التي تتم في إطار الشراكة بين المؤسسات الحكومية من جانب، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جانب آخر، من أجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع".

ومن هنا تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما أشمل وأعم للحكم الجيد وهو مفهوم التنمية الإنسانية إذ يركز على الإنسان بدلا من الدولة. ويرى البرنامج أنه يمكن تعريف الحكم على أنه عملية صنع وتنفيذ القرارات وبالتالي فهو يتضمن أبعادا رسمية وغير رسمية. **أما البنك الدولي** فيعرفها على أنها: "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية".

حيث يتضمن هذا التعريف:

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات، وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها.
- قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة.
- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.
- الحكم الراشد أساس لخلق وإدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية عن طريق تفعيل فكرة تطوير الإدارة، وضرورة الإصلاحات القانونية وإلزاميتها وإشراك أكبر قدر من المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع، لكيلا تحد من إدامتها واستمراريتها، إلا أن هذا التعريف لم يذكر الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي تتحدث عن فاعلين محددين هم: الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني).

كما يرى أن الحوكمة هي "مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعةّ معينة وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم وهوما يجعل أي حكمُ حكماً رشيدا".

كما وضع البنك الدولي إستراتيجية ذات اتجاهين لتحديد كفاءة وفعالية الدولة وتمثله بما يلي:

الاتجاه الأول: عملية التوفيق بيد دور الدولة وقدراتها، أي أن عليها تحديد مجالات تدخلها المختلفة طبقا لحدود قدراتها الفعلية ولا تتعدى ذلك لتتحمل أكثر من قدراتها الفعلية.

الاتجاه الثاني: تنشيط عمل وأداء المؤسسات العامة وبث الحيوية فيها، إلغاء الترهل الإداري، ومكافحة الفساد وتعزيز المشاركة وآليات اتخاذ القرار وتوسيع الصلاحيات باتجاه اللامركزية في تلك المؤسسات.

وتعرف من قبل تقرير التنمية الإنسانية العربية: وهذا العام: 2002 بأنها الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون وفاة الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

وتتحقق الحوكمة الجيدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي:

- المساواة أمام القانون والتطبيق الفعال له.
- توافر الفرص لكل فرد لتحقيق طاقاته وإمكاناته كاملة
- التأثير والإنتاجية وعدم الإهدار.

من التعريفات السابقة يمكننا القول إن الحوكمة الرشيدة هي عملية تكاملية لإدارة شؤون الدولة تساهم في فعالية البرامج المقدمة إلى الناس عن طريق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، فضلا عنّ الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. ويساهم تطبيق عناصر الحوكمة الرشيدةً أيضا في حماية حقوق الإنسان.

<u>تعريف الحوكمة المحلية:</u>

يتعاظم أهمية الحوكمة كإستراتيجية تنموية قائمة على مفهوم المشاركة، تعاظمت أهمية التَّركيز على مفهوم الحوكمة المحلية وذلك نظراً لأهميتها الكبيرة الذي أوضحها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أحد وثائقه والذي قال فيها أن "إضفاء اللامركزية على الحوكمة والانتقال من المستوى الوطني إلى الأقاليم والمجتمعات المحلية أمر من شأنه تمكين الناس من المشاركة بشكل مباشر في عمليات الحكم مما يساعد على تصميم برامج انمائية تلبي احتياجات المجتمعات المحلية"، إذن فالحوكمة المحلية هي أحد الأشكال المبسطة للامركزية الحكم حيث تنتقل السلطة والمسؤولية إلى المحليات بشكل ديمقراطي، ولقد أشارت عديد الدراسات في هذا الصدد إلى الدور الكبير الذي تؤديه اللامركزية في تخطيط وتنفيذ التنمية المحلية ودورها في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وترسيخ الديمقراطية المحلية.

وبشكل عام يمكن تعريف الحوكمة المحلية على أنها: "أسلوب شراكة تساهمي بين الناشطين أو الفاعلين في إقليم محدد، هدفها الأساسي هو تثمين الامكانيات الطبيعية، الثقافية، والبشرية من أجل تنمية اقتصادية في نطاق تنافسي مستدام".

هذا معناه أن الحوكمة المحلية:

- تقع على مستوى محلى.
- تأخذ في الحسبان مختلف الموارد والتفاعلات الخاصة بمستوى إقليمي محدد.
- تتَّرجم العلاقة بين الفاعلين (حكومة/قطاع خاص/مجتمع مدني) المستوى الاجتماعي، المادي، (الإقليم).
- هدفها الأساسي وضع وتقاسم نظرة مستقبلية موحدة للإقليم، والتي تعتبر كإطار لمشاريع وبرامج نشاطات فردية وجماعية.

إذن الحوكمة المحلية تعنى المشاركة الفعالة لمختلف الفاعلين في اتخاذ القرارات وتنفيذها في المجتمع المحلي وفي إطار إقليم جغرافي محدد من حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني.

والحوكمة المحلية بهذه العناصر تجسد بشكل فعلي مقومات الحوكمة الفعالة خاصة مع ما تحقق من اقترَاب كبير من صوت المواطن البسيط والمهمش الذي قد لا تتم مراعاة حاجاته ومتطلباته بشكل كلي، بالإضافة إلى ما تحققه من دقة في عمليات المساءلة وسرعة في انتقال

المعلومات وكفاءة في استخدام الموارد، والذي يتحقق بشكل خاص نتيجة لمحدودية عدد السكان والمؤسسات التي يضمها الإقليم الجغرافي المحلي، وبذلك تكون الوسيلة الأنسب لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وخاصة عندما يتعلق الأمر فيما يعرف بالتنمية المستدامة.

أولاً: نشأة الحوكمة:

مصطلح الحوكمة مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية والدوافع وراء شيوع هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما، ففي منتصف القرن السادس عشر استخدم مصطلح الحكومة للدلالة على النظام الذي من خلاله يتم الحكم، وبحلول أوائل القرن الثامن عشر تطور هذا المصطلح ليكتسب معنى "السلطة الحاكمة"، ومن ثم تطور هذا المفهوم ليتجه نحو إقرار مصطلح الحوكمة الذي أصبح يستخدم للدلالة على آليات وطريقة الحكم، فالحوكمة ليست إطاراً سياسياً

مرادفاً لمعنى الحكومة، إنما هي بمثابة آليات للدلالة على الشكل والآليات التي تتم داخل الدولة المرتبطة بالسلطة الحاكمة، بما في ذلك النظام السياسي وإطارها المؤسسي.

يعتبر مصطلح الحوكمة في الأدبيات السابقة حديثا إذ ما قورنت ببعض المصطلحات. فنجدها في اللغة الفرنسية مرادف لمصطلح الحكومة، فبدايات هذا المفهوم جاءت إبان القرن الثالث عشر وانتشر كمفهوم قانوني عام 1978م، ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير.

وفي بداية الثمانينات استخدم المصطلح بشكل معاصر من قبل المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي الذي أعده عن قضايا التنمية في إفريقيا وبالتحديد جنوبي الصحراء الصادر في عام، 1989 فقد أضحى تركيز البنك الدولي على مفهوم الحوكمة والتركيز على قضايا مهمة تتعلق بمسؤولية واستجابات الحكومات لحاجات مواطنيها وتطلعاتهم وأثر ذلك على الاستقرار السياسي والرقي الاجتماعي. منذ ذلك الوقت دخل المصطلح في أدبيات العلاقات الدولية، حتى شمل التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والطفل عند المنظمات الدولية وحكومات الديمقراطيات الغربية، وتطور مفهومها في علم السياسة من مفهوم حكم الدول إلى مفهوم حكم المجتمعات، وأصبح التركيز في بداية التسعينات على الأبعاد والديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل المجتمع المدني وجودة وفعالية وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ودرجة رخاء المجتمع. ومنذ ظهور مصطلح "**Governance**" لم تتوقف المحاولات لتحسين التعريف حتى يصبح أكثر شمولا وتحديدا، وأن يشمل الربط بين الجوانب السياسية للمفاهيم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية، وتقليص حجم المؤسسات الحكومية، وتشجيع الاتجاه نحو القطاع الخاص، وتشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية.

كما تم المزج بين مصطلح الحوكمة ومصطلح الحكومة حيث استخدم كمرادف لمصطلح الحكومة لدى البعض والذي ربما ينطوي على انعكاسات سلبية أو مغلوطة نحو ما ينطوي عليه كل من المصطلحين من أبعاد على المستوى الحكومي والمجتمعي باختصار، فإن عدم الوضوح وعدم الفصل الدقيق بين المفاهيم ينطوي على عواقب عملية هامة، سواء من تعريف المشاكل والتأثير عليها وكذلك التأثير على تحليل السياسات لكيفية علاج تلك المشاكل.

وخلال عقد الثمانينيات وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة أصبح استخدام مصطلح الحوكمة شائعا ومرتبطا بمفهوم التنمية المستدامة، حيث سارعت في ذلك الوقت العديد من المنظمات إلى التقاط وتبني هذا المصطلح، واستخدامه بطرق متنوعة مثل: **صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة ووكالاتها، والبنك الدولي، ووسائل الإعلام الدولية**، وأصبح كلمة مهمة في مفردات نظام الحكم والإصلاح الإداري في البلدان النامية التي تعتمد على الدعم من وكالات التنمية الدولية، حيث اكتسب هذا المفهوم مكانة بارزة في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة وأصبح مرادفًا لإدارة التطوير السليم، وتأسيسا على ذلك يمكننا القول: إن مفهوم الحوكمة ظهر لأول مرة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين كقضية حكم، مع التأكيد على الالتزام بسيادة القانون، وذلك في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة حيث استُخدم مصطلح الحوكمة في الإدارة العامة.

أما فيما يتعلق بالأصول التاريخية لنشأة الحوكمة فجذور فكرة الحوكمة تعود إلى المفكرين القدامى، وعلى رأسهم "**دافيد هيوم وجان جاك رسو**" حيث قاموا بطرح مجموعة من الأفكار التي توحي بأن الاستقرار والحرية والديموقراطية لا تتحقق إلا بوجود رضا الفرد عن الحاكم، واحترام الإدارة العامة والاحتكام إلى العقل الرشيد، كما يشير إلى المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات.

إلا أن الاهتمام الملحوظ بمصطلح الحوكمة يرجع إلى نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إذ تزايد استخدامه من الخبراء ولا سيما العاملون في المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، وبدأ هذا الاهتمام يحتل حيزاً أكبر في الأدبيات الاقتصادية إثر افلاس بعض الشركات العالمية الكبرى. وعليه فقد بدأ نشوء الحوكمة كنتيجة للحاجات الملحة للدول المتقدمة والنامية بفعل الأزمات الاقتصادية التي عصفت بها خلال العقود الماضية، خصوصا في أعقاب الأزمات التي أصابت اقتصاديات آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، هذا بالإضافة إلى الأزمات المالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، الأمر الذي دفع هذه الشركات إلى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب المصالح. وعليه فإن أساس الظهور لمفهوم الحوكمة في شركات القطاع الخاص وذلك في بداية السبعينات، للحد من ممارسات الرشوة والفساد خلال العام 1977 والذي تضمن فقرات محددة حول ضرورة وضع ومراجعة أنظمة للرقابة الداخلية والحفاظ عليها، ومن ثم انتقل هذا المفهوم إلى قطاع الإدارة العامة

للدولة، ولقد انتقل الاهتمام بمفهوم الحوكمة من المنظمات الأهلية وتعاظم هذا المفهوم في الألفية الجديدة والتي شهدت إطلاق الحرية لهذه المؤسسات لممارسة أنشطتها في مختلف المجالات الاجتماعية مع السماح بتعدد الأنشطة وإتاحة الفرصة لها في تدبير وتنمية مواردها المالية بجهودها الذاتية، هذا بالإضافة إلى توفير الضمانات والحماية لمؤسسي المنظمات الأهلية والتأكيد على كافة حقوقهم بدءا من تحديد النشاط أو الأهداف أو الانضمام للاتحادات التي تراها مناسبة مع إتاحة الفرصة لاختيار قيادات هذه الاتحادات من أعضائها بحرية تامة ودون تدخل من جهة الإدارة وهذا ما يمثل جوهر ممارسة الحوكمة داخل المؤسسات.

وعليه فأن هذا الاختلاف ليس اختلافا جوهريا يحمل مضامين اختلاف الفكرة، بل هو اختلاف في توقيت الظهور فالفكرة الرئيسية واحدة ومشتركة وكلها تحمل معنى الحكم السليم وفقا لممارسة منهجية صحيحة، سواء على مستوى الدولة أو المؤسسة.

ثانيًا: مبررات (أسباب) ظهور الحوكمة:

يعود بروز مفهوم الحوكمة إلى عدة أسباب من الناحية العلمية أو النظرية، حيث تعتبر الحوكمة من المواضيع التي أثارت جدل كبير لدى المفكرين والباحثين وذلك من خلال انعكاس للتطورات والتغيرات الحديثة التي غيرت في أطر وأدوار الحوكمة من الجهة المنهجية والأكاديمية. من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية، وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية، **ويستخدم** مفهوم الحوكمة **(Good Governance)** من عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي.

ولقد أثبتت الدراسات المعاصرة في هذا المجال على أن الحوكمة لا يعتمد تطبيقها على المؤسسات ومن خلال العمليات والإجراءات التي تحقق النتائج المرجوة وتوجد جملة من العوامل والمبررات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ساعدت على ظهور المصطلح وتطوره وتبنيه من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، ويمكن عرض هذه العوامل فيما يلي:

1- العوامل الاقتصادية: تمثلت أهم العوامل الاقتصادية التي ساعدت على ظهور الحوكمة في:

أ. انفجار الأزمات المالية العالمية والتي يمكن وصفها بأنها كانت بمثابة أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي كانت تنظم الأعمال والعلاقات القائمة بين مؤسسات الأعمال والحكومات. مما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.

ب. تفشي ظاهرة الفساد وشيوعها عالميا بصفة غير منطقية واحتلالها رأس قائمة المشاكل التي تعانيها الدول النامية نتيجة غياب آلية المحاسبة والمساءلة وعدم توفر عنصر الشفافية.

ج. فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول التي فشلت في تنفيذ هذه السياسات وتحقيق الشرط الرئيسي للوصول إلى التنمية بالإضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي والمؤسساتي والاقتصادي.

د. ارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية زيادة على ارتفاع مستويات الفقر، وضعف القدرة الشرائية، وتدهور ميزان المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية الأساسية حيث تتأثر هذه المؤشرات بحركة الأسعار النفطية.

2- العوامل الاجتماعية:

أ. إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، ولإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية.

ب. تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية ويعطل فرص التنمية، ويوطد استشراء الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم.

ج. الانفجار السكاني وبروز الزيادات الضخمة في عدد السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من زيادة موازية في الحاجات والمتطلبات المختلفة والأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى إحداث تطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة النامية على السواء.

3- **العوامل السياسية:** تمثلت أهم العوامل السياسية في:

أ. الأهمية القصوى التي اكتسبها المصطلح خصوصا في دول العالم الثالث النامي نظرا لضعف النظم القانونية القائمة بها والتي لا يمكن معها حل المنازعات بطرق فعالة.

ب. التحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية. بالإضافة إلى التطورات العالمية المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والعولمة، وما ترتب عليها من انعكاسات على أدوار الدولة في العصر الحاضر وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة لأسلوب إداري جديد قادر على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وادخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه.

ج. ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة.

د. عدم الاستقرار السياسي حيث تعاني معظم دول العالم الثالث من شدة وطأة الصراعات الداخلية حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية.

هـ. تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها بمبادئ البيروقراطية التي ولى عصرها وعدم محاولة هذه الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

و. استمرار ظاهرة الدولة الأمنية والتي تعتمد على استخدام الأساليب القمعية وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية، فضلا على احتواء وابتلاع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ز. فشل الدولة: يتضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية احتياجات مواطنيها، وفشلها في الوفاء بوعدها خاصة في قارة إفريقيا، والعديد من البلدان النامية الأخرى أين نجدها عاجزة على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية، كما فشلت في تحقيق السلم والأمن والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات العمومية، هذا ما أدى إلى ظهور عامل انعدام الثقة اتجاه المؤسسات الوطنية.

ح. تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية وبخاصة في الوطن العربي حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلات نوعية اتجاه تعزيز الديمقراطية، بل نشهد العكس عدد من الانتكاسات في هذا الصدد.

ط. إرجاع الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم **Crise de la Governance** ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحوكمة مثل الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة وخفض النفقات العامة، واللامركزية.

ثالثاً: أهداف الحوكمة:

تعد حوكمة المؤسسات من أهم العمليات الضرورية لتحسين عمل المنظمات، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين عند تعريف الحوكمة إلا أنهم اشتَّركوا غالبيتهم في تحديد أهم أهدافها والتي تمثلت في النقاط التالية:

أ. اعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.

ب. تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدول، وذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الانسان.

ج. تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة.

د. تمكين منظمات المجتمع المختلفة من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً كان ذلك على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات، ...)، أو على المستوى الجزئي (المواطنين).

هـ. تجنيب قيام المنظمات بالاعتماد على آليات عمل وإجراءات غير واضحة قد توقعها في حالات من التخبط أو الفساد وما يترتب عليه من إساءة لسمعة المنظمة.

و. المساهمة الجادة في الحد من الصراعات السلبية، وهدر الموارد، وكذلك سوء الاستخدام للموارد.

ز. منع استغلال بعض أعضاء مجالس إدارة المنظمات للسلطات المتاحة لهم في تحقيق مكاسب غير مشروعة لهم أو تبديد أموال المنظمة.

ح. العمل على تشجيع مجلس إدارة المنظمة والإدارة العليا فيها بتبني حالات التطوير والتحسين المستمر.

ط. وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو التقليل من الغش وجميع التصرفات غير المقبولة ماديا وإدارياً وأخلاقياً.

ي. تحقيق الإصلاح المالي والإداري والحد من الفساد وفقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

ك. تشجيع الحوكمة للمؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وعلى تحقيق النمو المستدام.

ل. تسهّل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات عبر الرقابة الداخلية وتطبيق الشفافية.

رابعاً: مقومات الحوكمة:

وهذه الأهداف لن ترى للواقع سبيلاً ما لم تستند الحوكمة على مجموعة من المقومات حددها برنامج الأمم المتحدة للإنماء سنة 1997 فأي نظام يحتاج إلى مجموعة من الركائز والمقومات التي من شأنها أن تكفل تحقيق أهداف التنمية بكل كفاءة وفعالية، ومن هذه المقومات ما يلى:

أ. الإطار القانوني المحدد حقوق كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالمنظمة ومسؤولياته واختصاصاته وكذا عقوبات انتهاك الحقوق والتقصير في المسؤوليات، وتجاوز تلك الاختصاصات، وأيضا عقوبات مرتكبي جريمة الفساد.

ب. الإطار القانوني الذي يتضمن الهيئات الرقابية المناط بها التأكد من تطبيق إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد.

ج. وجود لجنة تدقيق مستقلة بمؤهلات عالية وخبرة تساعد في إبراز الشفافية بالمنظمة ودورها في القضاء على الفساد.

د. المشاركة: وهي تستند بشكل أساسي على حرية التعبير وإبداء الرأي (الديموقراطية).

هـ. حكم القانون: والذي يجب أن يتصف بالعدالة في التطبيق.

و. الشفافية: والتي تستند على حرية تدفق المعلومات.

ز. حسن الاستجابة: وذلك لمختلف حاجات ومطالب أصحاب المصلحة في إطار العلاقة.

ح. التوافق: وذلك بين المصالح المختلفة للتوصل إلى اتفاق شامل يدعم المصلحة العامة.

ط. المساواة أو الإنصاف: بمعنى اتاحة الفرصة أمام الجميع بشكل متساوي من أجل تحقيق رفاهيتهم وضمان حمايتهم.

ي. الكفاءة والفعالية: وهي تشير إلى التسيير العقلاني للموارد بشكل يضمن الحصول على أكبر استفادة ممكنة.

ك. المحاسبة أو المساءلة: ومفادها أن يكون أصحاب المصلحة تحت مسؤولية ورقابة أصحاب القرار.

ل. الرؤية الإستراتيجية: بمعنى أن يتحلى القادة برؤية طويلة المدى فيما يخص الحوكمة والتنمية المستدامة.

فهذه المقومات إن وجدت من شأنها تجسيد الأهمية الاستَراتيجية التنموية لمفهوم الحوكمة والتي نجدها تختلف من دولة إلى أخرى ومن مستوى إلى آخر داخل نفس الدولة، لتجد في ظل التفاقم الكبير للمشاكل في الدول النامية وخاصة منها الاجتماعية مكانتها على المستوى المحلي من هذه الدول، الأمر الذي دفع إلى ضرورة التَّركيز على نوع هام من أنواع الحوكمة وهو الحوكمة المحلية.

خامساً: مبادئ الحوكمة:

تتلخص مبادئ الحوكمة والتي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية **(OECD)** والتي وافقت عليها حكومات الدول الأعضاء بما يخدم أهداف مؤسسات الدولة المختلفة وهي كالآتي:

1- مبدأ سيادة القانون Rule of Law:

يقصد بسيادة القانون اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته على الجميع دون استثناء، وذلك يعني أن تكون القوانين والأنظمة عادلة وتنفذ بنزاهة، سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الامن والسلامة العامة في المجتمع.

يضمن تبني سيادة القانون في المنظمات الالتزام بـ:

- التشريعات المعمول بها عند القيام باتخاذ أي من الإجراءات أو القرارات الإدارية والمالية.
- العمل على تطبيقها بشكل ثابت وموحد على الجميع وبشكل عادل.
- أن تكون هذه التشريعات والقواعد ذات استقرار ويمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها وشاملة ومكتملة ومنسجمة وغير متعارضة أو متداخلة مع تشريعات أخرى.

وهناك بعض المعايير التي تحقق سيادة القانون ومنها:

- المنظمة مسجلة وفق أحكام القانون.
- لوائح وانظمة المنظمة مكتملة.
- تجنب تضارب المصالح.
- تكافؤ الفرص.
- الفصل بين السلطات.

2- مبدأ الشفافية والإفصاح Transparent:

ويقصد به "إطلاع المستفيدين والممولين والمهتمين على تفاصيل السياسات المختلفة بطرق متاحة للجميع، والكشف الواضح في الوقت المناسب بشأن تأسيس المنظمة وخططها وانشطتها وموقفها المالي وأداء العاملين والكشف عن أوجه القصور في الأداء أو الإدارة. وكلما كان النظام يحقق مساحة أكبر من الشفافية في التعامل كان أقرب إلى تطبيق مبادئ الحوكمة فجوهر الحوكمة هو توفير الشفافية والإفصاح والمساءلة التي تركز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها، وكافية لفهم العمليات في المؤسسات ومتابعتها.

وتتمثل أهدافها في:

- المشاركة الفعلية لجميع الأطراف في عملية اتخاذ القرارات والرقابة عليها.
- تفعيل الاتصالات المتبادلة داخل المنظمة ومع الأطراف الخارجية من خلال تبادل المعلومات وذلك لتحقيق سهولة التغذية الراجعة والإشراف والاستجابة.
- تعزيز ثقة المواطن بالمنظمة وتحقيق رضا الفئات المستهدفة.
- المساعدة في إختيار الوسائل المناسبة والملائمة لتحقيق أهداف المنظمة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة.
- تهيئة المنظمة لأن تعمل بروح الفريق الواحد الفعال وتنمية الشعور بالولاء والانتماء المؤسسي للمنظمة.

وهناك من المعايير التي تحقق الشفافية والإفصاح:

- قواعد للعمل تعزز قيم الشفافية والإفصاح.
- لدى المنظمة وحدة مختصة بالحوكمة لمتابعة كافة متطلبات الشفافية والافصاح.
- التزام المنظمة بتوفير المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب والدقة المطلوبة.
- لدى المنظمة قائمة بالمعلومات المطلوب الإفصاح عنها والجهات المستفيدة منها.
- عند الاستقطاب والتمكين للمتطوعين على المنظمة تحديد الأهداف والأنشطة من خلال دعوة المتطوعين والاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم وافكارهم في تحقيق رسالة المنظمة.

3- مبدأ المشاركة Participation:

تعرف بأنها "انخراط كل أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم وتقديم الاقتراحات والتوصيات" تتمثل **أهدافها** في:

- تشجيع كوادر المنظمة في جميع المستويات الإدارية على صياغة الاهداف التنظيمية وحل تبادل الأفكار وصولا لحل المشكلات واتخاذ القرارات.
- اشراك موظفي المنظمة المتأثرين بالقرارات المتخذة من خلال تقديم الملاحظات والمقترحات.
- إشراك الفئات المستهدفة من نشاط المنظمة في المجتمع عند تحديد الاحتياجات وتقييم المشاريع.

4- مبدأ المساءلة Accountability:

- يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات.
- تحقيق رقابة فاعلة.
- حسن إدارة المديرين لموظفيهم.
- التحسين المستمر في الأداء.

وهناك من المعايير التي تحقق المساءلة:

- توفر آليات يستخدمها أصحاب المصالح لمساءلة المنظمة.
- إدراك قواعد وإجراءات النظام وعواقب مخالفته.
- توفر نظام للشكوى بما يحقق لأي متضرر من المنظمة وبرامجها استخدامه والاستجابة للشكوى.
- صلاحيات الصرف تتم وفق المستويات الإدارية وبحسب النظم المحاسبية.
- قياس مستوى الرضا عن اداء المجلس والإدارة التنفيذية من قبل الأعضاء والمستفيدين.

5- مبدأ الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision:

"هي خارطة طريق لتوجيه المنظمة إلى تحقيق طموحها المستقبلي بما يحقق الانسجام بين مكونات المنظمة مع الأنشطة والبرامج وبيئتها الخارجية وتحديد الأدوار ورفع كفاءة العاملين فيها". ويجب أن يمتلك

القادة والجمهور العام منظوراً عريضاً وطويل الأجل فيما يتعلق بالحوكمة والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية. **وتتمثل أهداف وضع الرؤية الاستراتيجية:**

- التفكير في المستقبل بشكل واضح وبرؤية مستبصرة.
- البحث عن الجوانب التطويرية واستدامة المنظمة.
- تحويل الرؤية ورسالة المنظمة إلى خطة توصلها إلى تلك الرؤية.
- تبني الخطة والدفاع عنها بإشراك أصحاب المصالح عند وضع الرؤية الاستراتيجية.
- توحيد منظور المنظمة والمجتمع حول الاهداف التي ترغب المنظمة في الوصول اليها.

وهناك من المعايير التي تحقق الرؤية الاستراتيجية:

- لدى المنظمة رؤية وخطة استراتيجية موثقة توضح إطار العمل الاستراتيجي ومجالاته.
- لدى المنظمة مصفوفة تحليل البيئة الداخلية والخارجية وتستخدمها عند وضع، وتحديث برامجها، وانشطتها، ومشاريعها.
- لدى المنظمة تصور للاحتمالات المتاحة من أجل مواجهة التحديات والتقليل من التهديدات التي تؤثر على العمل.
- وجود آلية للمراجعة الاستراتيجية وتقييمها وفق أدوات قياس معلن عنها وذلك لضمان تحقيق غاياتها واقتراح أي تطويرها.
- لدى المنظمة خطة للاستخدام الأمثل للموارد والطاقات المتاحة لتحقيق كفاءة وفاعلية الاداء.

6- مبدأ الاستجابة:

يقصد بها " قدرة المنظمة على توجيه المشاريع والبرامج لخدمة أصحاب المصلحة وتلبية الاحتياجات الناشئة ضمن إطار زمني مقبول. **وتتمثل أهداف الاستجابة:**

- سرعة تلبية الاحتياجات للمواطنين والمجتمع ضمن فترة زمنية معقولة.
- تلبية الاحتياجات الناشئة وخاصة الطارئة منها لدى الفئات المستهدفة.
- التأقلم الفعال مع المتغيرات الناجمة عن البيئة الخارجية على جميع المستويات.

وهناك من المعايير التي تحقق الاستجابة:

- لدى المنظمة آلية لسرعة الاستجابة.
- لدى المنظمة نماذج لتحديد الاحتياجات والاستجابة لها.
- لدى المنظمة قياس لمدى تحقق الاستجابة في الوقت المناسب.

سادساً: خصائص الحوكمة:

من أهم خصائص الحوكمة الجيدة لتلك المنظمات تتمثل في مجموعة من الجوانب التالية:

1- **الانضباط:** إن التزام المنظمة بتطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تعزيز الانضباط الذاتي لدى العاملين بها إذ إن خضوع العاملين بالمنظمة لقواعد وإجراءات عمل واضحة ومحددة يلزمهم بقدر مرتفع من الانضباط كما أن قناعتهم بأن المنظمة تحترم جميع أطراف العلاقة معها ومنهم العاملين يدفعهم نحو الانضباط الذاتي تجاه أعمال المنظمة، وأخيراً فإن اتباع المنظمة لتطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة للجميع دون تمييز مما يدفعهم إلى مزيد من هذا الانضباط تعزيزا لمكانة العمل الذي ينعكس إيجابا عليهم بداخل تلك المنظمات.

2- **الشفافية:** تتمثل الشفافية في عدم إخفاء الجوانب الهامة في عمل المنظمة عن الأطراف ذات العلاقة، والتعامل معهم بمصداقية تامة هذا بالإضافة إلى الالتزام بتقديم جميع المعلومات الهامة لهم وفي الوقت المناسب والإفصاح عن تلك المعلومات لكل الأطراف دون الأخرى عملاً بمبدأ عدم التمييز.

3- **الاستقلالية:** فالاستقلالية ينظر إليها على أنها ضمانة للتأكد من قدرة الأعضاء المستقلين على القيام بدور الرقابة والمتابعة للإدارة التنفيذية بما يحقق مصالح المنظمة هذه العلاقات التي تخل بالاستقلالية قد تجعل عضو مجلس الإدارة يجامل فيتغاضى عن الأخطاء أو يخشى من الإعفاء من المنصب فلا يعارض ولا يناقش بشكل فعال كما أن مشاركته في اتخاذ القرارات اليومية تمنع استقلاليته وحيادتيه لأنه سيكون جزءا من الإدارة التنفيذية.

4- **العدالة:** يشير إلى احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنظمة بحيث يستطيع هؤلاء الحصول على حقوقهم المكفولة دون أي تحيز لطرف أو لفئة استنادا إلى أي اعتبارات شخصية

أو غير موضوعية وبالتالي فإن مبدأ العدالة يقتضي المعاملة المهنية مع جميع أطراف العلاقة وفقاً لحقوقهم التي ترتبط بالقواعد التي تقرها مبادئ الحوكمة، وفي هذا الإطار فإن العدالة تتضمن جوانب التوزيع للموارد على الفئات المستفيدة، هذا بالإضافة إلى العدالة في تقديم المعلومات دون تمييز أو تحيز كما أن إنفاذ القواعد والإجراءات على جميع العاملين دون تمييز تعتبر أحد أهم أوجه العدالة داخل المنظمات.

5- **المسؤولية:** إن مفهوم المسؤولية يرتبط بشكل مباشر بالمهام المناطة بالعاملين في المنظمات، إذ إن مسؤولية هؤلاء العاملين ترتبط بجميع الجوانب والأعمال الخاصة بالمنظمة والتي تؤثر على أطراف العلاقة أي بمعنى آخر وجود مسؤولية لهذه الفئات أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنظمة.

6- **الفاعلية:** يشير مفهوم الفاعلية إلى قدرة المنظمة من الوصول إلى أهدافها وتحقيقها بأقصر الطرق وأقل الإمكانات وهوما يتحقق عبر التركيز على الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات البشرية، والمادية، والتقنية، والطبيعية.

سابعاً: أسس الحوكمة الرشيدة:

تتركز الحوكمة الرشيدة على أسس عدة نذكر منها:

1- الاسس النظرية للحوكمة الرشيدة:

إن الاسس النظرية للحوكمة الرشيدة تعبر عن مجموعة من المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تشمل الدولة وجميع مؤسساتها والإدارة ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن القطاع الخاص والمواطنين كناشطين اجتماعيين وهي مؤشرات قد تختلف حسب المنظمات وحسب المناطق. اذ تتضمن مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** ما يلي: (مؤشر المشاركة، مؤشر حكم القانون، مؤشر الشفافية، مؤشر حسن الاستجابة، مؤشر التوافق، مؤشر المحاسبة فضلا عن مؤشر الرؤية الاستراتيجية).

وحدد مؤتمر الإدارة الرشيدة مؤشرات الحوكمة الرشيدة بما يلي:

- المشاركة المجتمعية الفاعلة والمهمة والتي تضمن لكافة الرجال والنساء سواسية بأن يكون لهم الصوت المؤثر والمسموع في اتخاذ القرار.

- حكم القانون ودولة المؤسسات وذلك من خلال التطبيق العادل للأطر والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون إقصاء بين الأفراد في المجتمع.
- الشفافية لتحقيق تدفق المعلومات بحيث تكون جميع معاملات المؤسسات وحساباتها متاحة بشكل مباشر لذوي الشأن والاختصاص.
- الجاهزية والاستجابة للمؤسسات الخدمية وجميع القائمون عليها وبحيث ان تكون باستعداد تقديم الخدمة.
- التوجه نحو الجماعية اذ أن اغلب المصالح الخلافية يتم القيام بالتوسط فيها من اجل الوصول إلى الإجماع ماذا يعني تحقيق نفع عام.
- العدل الاجتماعي بحيث ان جميع المواطنين من رجال ونساء يكون لهم فرصة حياتية من اجل تحسين مجمل أوضاعهم.
- فاعلية وكفاءة المؤسسات والعمليات العامة والتي بإمكانها ان تفرز نتائج لمقابلة احتياجات الجماهير والالتزام المؤكد من خلال القيام بتوظيف الموارد.
- مساءلة جميع متخذي القرار في إطار الدولة أو منظمات المجتمع او القطاع الخاص على حد سواء.
- الرؤية الإستراتيجية التي تتحدد من خلال رؤية تنموية لمنظمات المجتمع المدني والدولة وذلك من منظور عملية التطوير المجتمعي والحكم الرشيد والتنمية البشرية بعيد المدى.
- الشرعية وذلك للتأكد من شرعية السلطة بوضع أطر مؤسسية، وتنظيمية، وقانونية، واضحة.
- الحرص على ان يتم التعامل مع كافة الموارد لضمان الاستغلال للموارد.

2-الاسس التطبيقية للحوكمة الرشيدة:

- الشراكة فالحوكمة الرشيدة لا يعني بأية حال استئثار الحكومة بإدارة شؤون المجتمع، حيث إن ذلك هومن مسؤولية جميع الشرائح الاجتماعية الأساسية الفاعلة فيه.
- اللامركزية كون الحوكمة الرشيدة تأخذ بنظر الاعتبار توزيعات الجماعات المحلية المكانية كما تؤكد على كون النظام الإنساني متعدد بالمستويات بطبعه.
- الاعتماد على الآليات الحديثة من شفافية وجودة الخدمات والتواصل والتقييم فضلا عن التحفيز.
- الإشراك من قبل كل من القطاعات وذلك لرفع الجودة وتحسين المردودية والترشيد للإدارة.

- التشارك من قبل الهيئات السياسية والمنظمات النقابية فضلا عن منظمات المجتمع المدني.
- الفعالية وجودة الخدمات والتواصل وذلك من خلال التنفيذ الجيد للمشاريع التي ترتبط باحتياجات السكان وذلك لتحسين الوضع المادي والاجتماعي.
- الرؤية الإستراتيجية من تحليل للمعطيات والرصد للإمكانات وذلك من أجل رسم السياسة التنموية والإنجاز للدراسات والتقارير فضلا عن الاهتمام بكل من الدراسات الخاصة بالمستقبل مع إشراك الإعلام من خلال القيام باستطلاعات الرأي وذلك لهدف وضع تقييم مؤكد وواقعي للمنجزات.

ثامنا: عناصر الحوكمة:

إن نجاح الحوكمة على مستوى الممارسة يتطلب وجود دور فاعل للأطراف المجتمعية المتنوعة والتي تعتبر المظلة الهامة القادرة على قيادة التغيير نحو التطبيق الحقيقي للحوكمة، إذ إن الحوكمة تتضمن ثلاثة مستويات رئيسية وهي: الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، فالعلاقة بين هذه المستويات في غاية الأهمية، ومحور الحوكمة هو تعزيز التفاعل البناء والايجابي بين هذه العناصر الثلاث:

1-الدولة:

تعتبر الجهاز التنفيذي يضطلع بمهام عديدة وتعني بتوفير القطاع القانوني والتشريعي الثابت والفعال والبيئة الممكنة لأنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء فهي تقوم بدور القوة المحفزة كما تعمل على توفير العدالة والاستقرار كما لها خدمات سيادية تنفرد بها عن غيرها كالتعليم والاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة ومقومات التنمية المستدامة.

- الدولة هي مجموع المؤسسات السياسية المهتمة خصيصاً بالتنمية وبالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود اقليم معين خدمة للمصلحة العامة.
- هي المسؤولة عن توفير البيئة الملائمة التي تتضمن تحقيق الحوكمة من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في العمليات السياسية.
- فالحوكمة الجيدة للقرن تحتم على حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء أن تعيد النظر في تعريف دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتقليل هذا الدور.

2-المجتمع المدني:

- نظرا للإقرار بأهمية المجتمع المدني في المجال التنموي حيث أصبح محور اهتمام كل من وسائل الإعلام كان لزأما على السلطات المحلية أن تتقرب من المجتمع المدني وتتعامل معه على أساس أن العلاقة بينهما هي علاقة تبادلية ولا تنحصر في طرف واحد كذلك هو جهاز شعبي للرقابة على التنفيذ.
- ويعرف بأنه" مجال شبكات العمل التطوعية والجمعيات غير الرسمية التي يسير فيها الأفراد الكثير من شؤون حياتهم ويتكون المجتمع الذي يعمل بشكل جيد".
- تلتزم منظمات المجتمع المدني بالعمل في إطار القانون الذي يفرض عليها العمل في إطار الشفافية وتكريس مبدأ التداول على السلطة بحيث تكون نموذج للحكم الراشد.
- يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحوكمة ويمكن حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة المهمشة وادماج الشباب في مسارات التنمية وهذا ما يكن أن يحول هذه المنظمات المدنية إلى النموذج المستقبلي المراد بناؤها الا في أطار مبادئ الحوكمة.

3-القطاع الخاص Private Sector:

- ويعرف القطاع الخاص بأنه مجموع المؤسسات والشركات المستقلة عن الدولة والتي يملكها أفراد أو جماعات محدودة من الأشخاص، والتي تهدف أساسا لتحقيق الربح.
- لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية فهو يخلق فرص عمل منتجة مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للفرد وهذا ما يؤهل القطاع الخاص لأن يشارك في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.
- إن عملية احتكاك القطاع الخاص بالأجهزة الرسمية للدولة وبالإدارة المحلية هي لازمة وواجبة من اجل ضمان مشاركة فعالة في البناء التنموي للمجتمع. وهذه الإجراءات لا يمكن ان تتأتى إلا في ظل قواعد راسخة للحوكمة، تكفل في إطارها إدامة هذه العلاقة المتوازنة بين الدولة والقطاع الخاص، وتسهم في خلق بيئة مستقرة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

وهناك من أضاف عنصرا اخر لا يقل في أهميته عن العناصر السابقة في إدارة الحوكمة وهو "**الإدارة المحلية**"، حيث لابد أن تكون السلطات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين، ويتحقق ذلك من خلال

التزامها بممارسات تطبيق الحوكمة بأدواتها المختلفة التي تسهم في التزام تلك السلطات بمستوى الممارسة الديموقراطية وتسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة، وبالتالي تعزيز قيم الشفافية، ويتأتى ذلك من خلال تأهيلها لتطبيق مرتكزات الحوكمة على مستوى الإجراءات المطبقة التي تخضع لقوانين وقواعد تتوافق مع أسس الحوكمة.

الإدارة المحلية نظام لا مركزي يعمل على تخفيف العبء على الإدارة المركزية، فهي الاساس لتحقيق تنمية بمفهومها الشامل على مستوى الجماعات المحلية من خلال توحد جهود المواطنين وممارسة الرقابة الشعبية وأن تكون شفافة في التعامل مع جمهورها، وفقا لما تقره القوانين والأنظمة.

تاسعاً: أبعاد الحوكمة Governance Dimensions:

ان الحوكمة حسب الأمم المتحدة هي الحكم الذي يقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، وتتضمن الحوكمة ميكانيزمات وعمليات وعلاقات ومؤسسات يحقق من خلالها المواطنون مصالحهم ويمارسون حقوقهم والتزاماتهم كل هذا يقود إلى التساؤل عن أبعاد الحوكمة. أكد الباحثون على وجود أبعاد متعددة للحاكمية، وسنحاول إيجاز تلك الأبعاد بالآتي:

1-البعد السياسي Political Dimension:

يُعد هذا البُعد من أهم الأبعاد المرتبطة بالحوكمة ويتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي لتنوع أفكارهم وانتماءاتهم من جهة وتحقيقا لرغباتهم من جهة أخرى ويتخلص في رسم السياسات ويقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية فلا يتصور إن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل لأنهما يعربان عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم مما يؤدى إلى التفاعل الايجابي والتعاون بين الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد ويخلق رضا المجتمع على السلطة مما ينتج عنه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يحقق درجة مقبولة من النمو الاقتصادي والرفاه بتوفير الحقوق الأساسية للإنسان والعدالة.

ويتمثل البعد السياسي للحوكمة في:

- وضع مؤشرات لقياس قدرة الحكومات في تشكيل وتنفيذ السياسات الناجحة واحترام الدولة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم تعاملاتهم وتتضمن مؤشرات لمكافحة الفساد وحكم القانون.
- مساعدة القيادة السياسية داخليا وخارجيا عن طريق مجالس قضائية وطنية تتمتع بالاستقلالية.
- الدعوة إلى إعادة التعريف بدور الدولة وعلاقتها بالقطاعات المختلفة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني بتحديد أدوارها في ظل الحوكمة.

2-البعد الإداري (التقني) Administrative Dimension:

والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها، أي وجود جهاز إداري، قوي وفعال يقوم بأداء الوظائف الإدارية المسندة إليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة، ويأتي ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري بكل صوره، ومحاولة القضاء على العيوب البيروقراطية، ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين فمفهوم الحوكمة يتبلور حول مقومات الإدارة الناجحة وان من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الإدارة في ظل النظام الاقتصادي والسياسي وهو الانتقال بفكرة الإدارة والحكم من الحكومة إلى الحوكمة، فترشيد الإدارة العامة وتامين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، كما يتطلب ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة وإجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة من خلال إتباع استراتيجية جيدة تمكنها من تحقيق أهدافها.

3-البعد الاقتصادي Economic Dimension:

يكون من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصيص القطاع للامتيازات وكذا العلاقة الموجودة بين الحوكمة وحجم الاستثمار والقضاء على الفساد وتحقيق التنمية وكذا علاقاتهما مع المجتمعات الأخرى من جهة ثالثة.. وهذا ما يستدعي فعلا أوسع من قبل الدولة لضبط السوق وضمان المنافسة وحرية الدخول في الأسواق.

4-البعد الاجتماعي Social Dimension:

لهذا البعد أهمية بالغة في الدول النامية وذلك لارتباط الحاكمية ببعض الأيدولوجيات السياسية وبالمنظومة الفكرية الغربية التي تزعم نشر هذا المفهوم، ونلاحظ هذا البعد من خلال تبنيه لمنظمة سلوكية مبينة على مبادئ محددة، وذلك لأن مضامين قيم الحاكمية تتعلق بالأنماط السلوكية المتبناة والتي تحددها صفات المُساءلة والمشاركة والشفافية في العمل، كما أن مكونات الحاكمية في المجتمع والتي تنعكس من خلال التفاعل بين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) هو تجسيد للصفة الاجتماعية لذلك الُبعد إذ أن الحاكمية الاجتماعية تهدف إلى توجيه الأهداف الجماعية وإنجازه، وتتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة، فالمؤسسات الاجتماعية والإنسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل ورفع القدرات البشرية وذلك من خلال المشاركة الفعلية. ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا من خلال أنه لا يمكن تصور إدارة عامة ورشيدة من دون استقلاليتها عن نفوذ رجال السياسة وجماعات المصالح، كما إن تحقيق الانجازات وتطبيق السياسات العامة للدولة لا يمكن لها إن تنجح دون وجود إدارة عامة فاعلة.

5-البعد الالكتروني:

تعرف الحوكمة الالكترونية بأنها "مجموعة من القرارات التي تبيين الإطار الذي يتم فيه تطوير مجتمع أساسه المعرفة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال".. ويشير المصطلح إلى ذلك المسار الذي ينتهجه أي مجتمع حيث يحدث التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل متزايد تحت تأثير المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وتبرز تجلياتها في:

- النشر الالكتروني للمراسيم التشريعية والقوانين التوجيهية للجمهور.
- استعمال الانترنت من طرف المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) والشركاء المهنيين لإبداء أرائهم والتأثير في مسار اتخاذ القرار.
- تزايد تقديم الخدمات الالكترونية من طرف الحكومة والعمل على تسهيل التطور التكنولوجي.

- ويمكن القول أن الحوكمة الالكترونية عبارة عن طريقة جديدة للتسيير أساسه استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة مرفقة بتغييرات بهدف تحسين جودة الخدمة، وإضفاء قيمة مضافة على مختلف العمليات التي تميز الحوكمة.

6-البعد المالي Financial Dimension:

يظهر هذا البعد بوضوح من خلال الأزمات المالية التي تظهر في الأسواق المالية في أوقات مختلفة، إذ يمكن ملاحظته من خلال نشأة النظامين المحاسبي والمالي وتطويرهما من خلال تطبيق الحوكمة. إن أبعاد الحوكمة هي ثوابت الإصلاح المجتمعي وقواعده، وهي أبعاد متداخلة ومتفاعلة ويُعد البُعد الإداري الذي يتداخل معها جميعاً، إذ من خلاله يتم الإصلاح المجتمعي من جميع جوانبه.

عاشراً: أهمية الحوكمة:

تعتبر الحوكمة عنصرا هاما في السعي نحو تحقيق التنمية بجميع مستوياتها وأشكالها، لما لها من دور مؤثر في تفعيل دور المنظمات المتنوعة في الاستغلال الأمثل لمواردها، مع الحفاظ على القيم الاجتماعية والبيئية المشكّلة لمستقبل الدولة والأجيال القادمة. ويشير **أبو النصر** إلى أن أهمية الحوكمة بالنسبة للمنظمات والتي يمكن إيضاحها في الجوانب التالية:

أ. تحقيق الانضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنظمات.

ب. تقاوم الحوكمة أشكال الفساد المالي والإداري كافة عن طريق مساهمتها في توفير الشفافية والمحاسبة، بحيث يمكن لأي مواطن التأكد من أن المنظمة تترجم الموارد إلى برامج تحقق التنمية.

ج. تساعد على بناء كوادر المنظمة، وإعداد صف ثان من القيادات المستقبلية.

د. تساعد في تحديد الأهداف وسبل تحقيقها، والرقابة على الأداء، وضمان الاستمرارية بأسلوب علمي يعتمد على احتياجات وأولويات المجتمعات.

هـ. تساعد في تقويم عمل المنظمات وقياس العائد الاقتصادي منها وإبرازه.

و. ينظر المجتمع إلى تطبيق الحوكمة باعتبارها أداة رقابة ذاتية تؤدي إلى سلامة التطبيق القانوني للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة، وبالتالي حسن الإدارة بما يحقق رضا المجتمع عن أداء المنظمة.

وانطلاقاً من هذا الدور الفاعل للحوكمة وخصوصاً في منظمات المجتمع المدني فإن الدول المتنوعة أصبحت تأخذ بهذه المبادئ، وتسعى إلى ترسيخها داخل مؤسساتها.

حادي عشر: وظائف الحوكمة:

هناك العديد من الوظائف المتعددة للحوكمة ويمكن توضيح هذه الوظائف على النحو التالي:

- تساعد في تفعيل نظام الرقابة وتوفير حزمة من الإجراءات لتفعيل عملية المراقبة وتخفيض السلوك الانتهازي في ظل وجود بيئة رقابية مشددة.
- تساعد في التوعية بأضرار وأخطار الفساد الأخلاقية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.
- تعمل على بث الشفافية في كل تصرفات المنظمات والمؤسسات العامة بصورة تسهم في إيجاد العلاقة بين أصحاب المصالح تتسم بالوضوح والشفافية في المعاملات كافة.
- توفير حق المحاسبة والمساءلة لجميع الأطراف.
- تمكين العاملين للمشاركة الفاعلة في جميع الأنشطة.
- تجنب حدوث أي صراعات أو مخاطر تعرقل الجودة داخل المنظمة.
- تحسين سمعة المنظمة وممارساتها.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بأعضاء المنظمة.

ويستخلص مما سبق أن من أهم وظائف الحوكمة تفعيل نظام الرقابة، والتوعية بأضرار وأخطار الفساد، وبث الشفافية في كل تصرفات المنظمة، والعمل على تعزيز المساءلة.

ثاني عشر: محددات الحوكمة:

إن التطبيق الجيد للحوكمة يتوقف على مدى توافر مجموعتين من المحددات هما:

1-المحددات الخارجية:

وتشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على (القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ودرجة تنافسية أسواق السلع، وكفاءة الأجهزة

والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة) وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة.

2-المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة، مما يقلل التعارض بين مصالح أطراف المؤسسة أو المنظمة في حالة توافرها. في النهاية تؤدي الحوكمة إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي ورفع معدلات الاستثمار. ومن ناحية أخرى تشجيع الحوكمة على نمو القطاع الخاص وتساهم في محاربة الفساد وظهور قطاع عام فعال قادر على توفير الخدمات للمواطنين، وتوفير معدلات عالية من النمو.

ثالث عشر: فواعل الحوكمة:

إن الحديث عن الحوكمة من خلال فتح نقاش واسع حول دور مختلف الفواعل في المجتمع في إيجاد حلول للمشاكل التي تعوق عملية التنمية، ذلك من خلال مكونات وأطراف الحوكمة التي تكون الإطار العام الذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل وتتمثل هذه الفواعل في:

أ. الدولة:

إن الدولة تضطلع بممارسة ووظائف متعددة، فكونها تركز على البعد الاجتماعي، فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة، إذ تتحكم وتراقب ممارسة القوة. وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع، كما أنها تعنى بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء، مثلما هي معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.

ب. القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص مجموع المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات مثل المصارف الخاصة، ووسائل الإعلام الخاصة وغيرها. إن الدولة تشكل أكثر قوة لتحقيق التنمية، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال، فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحوا لاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على تحرير الأنظمة المالية، النقدية، والتجارية، ... إلخ، والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثمة التنمية الاجتماعية، وأن معظم الدول أصبحت تدرك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيادي العاملة على كافة مستوياته، إضافة إلى تحقيقها للنتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين الخدمات لهم. ففي معظم الدول النامية، هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية وتنافسية على مستوى الأسواق الدولية في ظل العولمة، ومن المعروف جيدا بأن العدالة في النمو، والمحافظة على البيئة واتساع نطاق القطاع الخاص، والمشاركة الفعالة والمسؤولية في التجارة الدولية.

ج. المجتمع المدني:

إن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا. وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء. وأصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية بحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية، وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، وهيئات، ونقابات، وغيرها. لتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

- فكرة التطوعية.
- فكرة المؤسسية.
- فكرة الاستقلالية.

- الارتباط بمنظومة من المفاهيم (حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية).

أن أهمية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة والتنمية التشاركية، وذلك من خلال إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تنظيم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير حكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكومة من خلال علاقتها بين الأفراد والحكومة وأيضا تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، التي تمكن استخدامها وفق الجهود والوظائف التالية:

1- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.
2- تعميق المساءلة والثقافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
3- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر والتمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق تطلعات المواطنين.

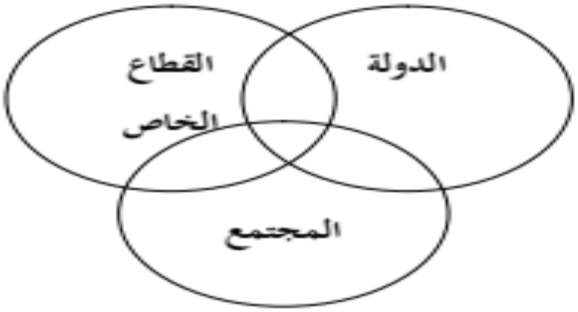

فواعل الحوكمة

رابع عشر: آليات تجسيد الحوكمة:

إن خصائص الحوكمة عديدة ومتنوعة وقد تختلف بأولوية التطبيق من بلد لآخر. وهذه الآليات أو المعايير تتوزع بين معايير سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية. ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية

واللامركزية فحسب، بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفاتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين أيضا.

لعل القول أن اختلاف معايير قياس الحوكمة تختلف باختلاف المؤسسات والهيئات المهتمة بها، فمنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية تستند على المعايير المحفزة للنمو الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي، وحرية التجارة والخصخصة. فيما تذهب دراسة البنك الدولي إلى ضرورة التركيز على معيارين أساسيين هما: **التضامنية والمساءلة، فالمعيار الأول** يشمل حكم القانون والمشاركة بالمساواة وضمان فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، **أما الثاني** فيشمل التمثيل والمشاركة والتنافسية سياسيا، واقتصاديا، والمساءلة، والمحاسبة.

كما ركزت منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية في دراستها على أربعة معايير وهي:

أ. دولة القانون.

ب. إدارة القطاع الخاص.

ج. السيطرة على الفساد.

د. خفض النفقات العسكرية.

وهناك من يحدد معايير الحوكمة وذلك كما أوردته أدبيات الثقافة الغربية وهي التي في مجملها 15 خاصية وهي:

- الشرعية المؤسساتية.
- الانتخابات الديموقراطية.
- احترام وتجسيد حقوق الإنسان.
- الانفتاح السياسي.
- سيادة القانون.
- الشفافية
- الكفاءة الإدارية.
- التسامح والعدالة.
- المشاركة السياسية.
- الإنفاق الرشيد (الإنفاق العام لأغراض عامة).
- استقلالية القضاء.
- إعلام مستقل، حر، نشيط.
- غياب الفساد.
- المساءلة والمحاسبة (المسؤولية).
- حيادية واستقلالية الإدارة تقوم وظيفتها على مقياس الجدارة والاستحقاق.

من خلال ما قدمنا يمكن استنتاج مجموعة من الآليات:

- النظام الديمقراطي بكل ما تحتوي عليه من الحريات، الرقابة، المشاركة، العدالة، المساواة.
- النظرة الليبرالية: فك ارتباط الدولة عن المجال الاقتصادي.
- الفعالية، الكفاءة، دقة الميزان، الإصلاحات الدائمة، القدرة، التكيف.
- المساءلة.
- التقييم

خامس عشر: فوائد تطبيق الحوكمة:

إن تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة داخل المنظمات تهدف وبشكل رئيسي إلى ضمان الوصول إلى تطبيق إجراءات عمل سليمة تهدف وبشكل رئيسي إلى تحسين أداء المنظمة من خلال التزامها بتلك المعايير، وعليه فإن تطبيق الحوكمة ينتج عنها مجموعة من الفوائد والمزايا التي تحققها للمنظمة.

أ. إن تطبيق مبادئ الحوكمة يشجع المنظمة على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.

ب. يسهم تطبيق الحوكمة داخل المنظمات في تشجيع النمو المستدام من خلال تطوير جودة الخدمات المقدمة والتوسع في برامجها.

ج. تسهيل عملية الرقابة والاشراف على أداء المنظمة وتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح.

د. يسهم تطبيق الحوكمة في زيادة فرص تمويل تلك المنظمات، إذ أصبح تطبيق قواعد الحوكمة شرطا هاما من شروط الحصول على الدعم والتمويل.

هـ. تحسين أداء المنظمات من خلال إنشاء عملية أفضل لصنع القرار.

أما على مستوى شركات القطاع الخاص التي تعتبر من المكونات الهامة للدولة فإن التزامها بتطبيق هذه القواعد يضمن لها مجموعة من الفوائد والتي تشمل:

أ. إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.

ب. إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة الإدارة.

ج. تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.

د. العمل على تنمية المدخرات والزيادة الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.

هـ. المساهمة في محاربة التصرفات غير المقبولة، سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.

و. من خلال العرض السابق نجد أن الحوكمة أصبحت توجها عالميا بالغ الأهمية نظراً للفوائد المرتبطة بتطبيقها إذ أصبحت الحوكمة هي الضامن الرئيسي لحركة استقرار المنظمة، وضمان مستقبلها.

سادس عشر: مؤشرات الحوكمة:

اتفقت كثير من الكتابات العربية على بعض مؤشرات الحوكمة وهي نفس السمات الأساسية التي وردت في الكتابات الغربية وهي :

1- **سيادة القانون:** بمعنى أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحاكمة لحقوق الإنسان.

2- **التعددية** و**الشفافية:** والتي تقوم على التدفق الحر للمعلومات وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمل بسياسات مباشرة وأن تتاح المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

3- **المحاسبية، المشاركة، العدالة والإنصاف، الكفاءة والفاعلية:** حيث تنتج المؤسسات والعمليات سياسات تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

4- **الاستجابة:** بمعنى أن تسعى المؤسسات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها أي أن تعمل الحوكمة على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

5- **الرؤية الإستراتيجية، والمساءلة العامة واحترام حقوق الإنسان ومبادئ السوق وآلياته:** وفي هذا الإطار يمتلك القادة والمواطنون منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها ورغم ما سبق فقد اختلفت الكتابات العربية في دعوتها إلى تفهم السياق التاريخي والثقافي والمجتمعي المركب لهذا المفهوم.

وقد كان اهتمام الأدبيات بإعادة دور الدولة والدعوة إلى التسليم بأن تفعيل الحوكمة لن يتحقق إلا من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

أ. التخلي عن أن الدولة هي المورد الوحيد للخدمات الاجتماعية وغيرها من السلع وضرورة اعتماد الدولة مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والسلطة المحلية في تحديد احتياجات التنمية وبناء آليات تحقيقها حيث لم تعد الحكومة هي المنفردة بصناعة القرار التنموي والسياسي.

ب. المواءمة بين دور الدولة وقدراتها والعمل على تعزيز قدراتها المؤسسية وذلك يوجب مراجعة وظيفة الدولة بما يؤدي إلى ترشيد جهازها الإداري.

ج. تعزيز وتنمية القدرات المؤسسية للدولة من خلال تأمين السياسيات الاقتصادية والاجتماعية بما يمكنها من الوفاء بمهام برامج التنمية.

د. اعتماد سياسة اقتصادية مواتية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار.

هـ. توجيه الدولة لإدارتها العامة بحيث يعاد هيكلتها بما يخدم الوظائف الأساسية للدولة.

و. أن يكون للدولة استراتيجياتها الخاصة بالتنمية المستدامة في مجالاتها الهيكلية والبشرية والمادية.

سابع عشر: مساهمة الحوكمة الرشيدة في التنمية:

ان من الواضح تطور مفهوم الحوكمة تطورا وبموازاة مع التطور لمفهوم التنمية. اذ ظهر مفهوم الحوكمة الرشيدة وبصورة جلية عندما اصبحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية ومستندة على عدالة التوزيع والمشاركة. فالمفهوم الضيق "الذي ترجح أدبيات البنك الدولي استخدامه " يعتمد على ان فكرة الإدارة الرشيدة تكون بدلالة النمو الاقتصادي عندما يتم الاشارة إلى التنمية في حين أن مفهوم التنمية الواسع يرتفع إلى المستوى الخاص بالسياسة فيقوم بمعالجة مسألة الحوكمة وعلاقة عامة الافراد والإدارة الحاكمة، ويدخل في هذا مسألة " الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة " فضلا عن الإدارة الرشيدة العامة باعتبارها مكونات للحوكمة الرشيدة والذي يذهب إلى ذلك التقرير الخاص بالتنمية الإنسانية العربية.

لقد ركزت التقارير الخاصة ببرنامج "الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP** "ومنذ العام، 1990 على مفهوم "نوعية الحياة" وعلى محورية الناس في التنمية والزيادة في قدراتهم على الاختيار والتمكين من القيام بممارسة هذه الخيارات مع القيام بتفجير طاقاتهم الإبداعية والمباشرة بتمكينهم من المشاركة في مختلف أمور حياتهم وبذلك يعد النمو الاقتصادي ليس غاية بل وسيلة تحقيق التنمية وان واجب الحوكمة الرشيدة التأكد من كون المؤشرات النوعية متحققة لتحسين حياة سكان المجتمع وتتعدى هذه المؤشرات الجوانب المادية لكي يندرج فيها كل من العلم والصحة وثقافة وكرامة الإنسان والمشاركة أما الجانب الاخر الذي اهتم به مفهوم التنمية فهو ضرورة القيام بالتواصل أو الاطراد في التنمية بين الأجيال.

ان الحوكمة الرشيدة والتنمية رديفان يمكنهما السير جنبا الى جنب إذا ما تم توفير الإرادة السياسية والتشريعات الضامنة والمؤسسات والقضاء المستقل والمساءلة والشفافية والتداول السلمي للسلطة والمجتمع المدني الناشط مع الرقابة الشعبية والإعلام الحر حيث لا يمكن ان يتحقق أحدهما دون الآخر إلا بصورة استثنائية أما القاعدة فهي ان يتم تداخل وتواصل فيما بينهما وإلا فقد يصل كلاهما إلى طريق مسدود، ولهذا فان مواجهة الإشكالات والتحديات إنما يستهدف الاختيار الصحيح للسبل والمناسب لإحداث عملية التنمية الإنسانية المنشودة الشاملة في كنف حوكمة رشيدة ورقابة فعالة وكفاءة للمجتمع المدني.

وهذا ما يفسر تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الحوكمة كنموذج جديد للتنمية وآلية لتحسين الإدارة اللامركزية على جميع المستويات والميادين.

ثامن عشر: آليات تحقيق الحكم الراشد وانعكاساتها على التنمية المحلية:

لقد حظي موضوع الحوكمة بالاهتمام المتزايد نظراً للأهمية المتزايدة خاصة فيما يخص ترشيد الحكومات فهي عبارة عن مقارنة عصرية في وضع القرار الجيد بغية تحقيق التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .إذ يعد موضوع الحوكمة آلية فعالة في الحد من الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية الذي بات ظاهرة معقدة استنبطت اهتمام العامة حيث يرى البعض من الباحثين أن الفساد الإداري والحكم الرديء هما وجهان لعملة واحدة، لذا وجب الحد منه وذلك بوجود حكومة جيدة وقيادة رشيدة تتسم بحسن التنظيم والإدارة الجيدة. حيث تتعارض مرتكزات الحوكمة الرشيدة تماما مع الفساد الإداري وتهدف إلى تحقيق التنمية المحلية كوسيلة للربط ما بين المواطن وصانع القرار وهي القاعدة الرئيسية والأولى لعملية

التنمية، لذا لا بد من التركيز على تلبية متطلبات المواطنين وتقديم خدمات تليق بمستوى متطلبات التنمية، لذا تعتمد مرتكزات الحوكمة الرشيدة على ثلاث نقاط أساسية هي:

- وجود أزمة في طريقة الحكم
- ظهور عجز وفشل الأشكال التقليدية في الأداء الحكومي.
- ظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

ولكي تتسم الحكومة المحلية بالرشادة فلا بد وأن تتوافر الظروف الملائمة لذلك من خلال نقل مسئولية الانشطة العامة إلى المستويات المحلية ولا مركزية مالية مع توافر موارد ومشاركة حقيقية من المواطن وتهيئة الظروف لذلك من خلال:

1- المشاركة الشعبية الفاعلة التي تضمن لجميع الرجال والنساء على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع ومؤثر في اتخاذ القرار.

2- حكم القانون ودولة المؤسسات وذلك بتطبيق الأطر والنصوص القانونية بصورة عادلة ودون إي أقصاء بين أفراد المجتمع.

3- الشفافية بضمان التدفق والتبادل الحر للمعلومات بحيث تكون المؤسسات ومعاملاتها وحساباتها متاحة بصورة مباشرة لذوي الشأن، ومن شأن ذلك توفير الفرصة لتعزيز قدراتها.

4- الجاهزية والاستجابة وبحيث تكون المؤسسات الخدمية والقائمون عليها في خدمة الوطن والمواطن، حيث تسعي المنظمات إلى تلبية احتياجات المواطن وحل مشكلاتهم وتقديم الخدمات المجتمعية بأعلى كفاءة ممكنه.

5- التوجه نحو الجماعية حيث إن جميع المصالح الخلافية يتم التوسط فيها للوصول إلى إجماع واسع حول ماذا يعني النفع العام للوطن والجماعات المحلية، وتسعي المنظمات إلى خدمة جميع الاطراف المعنية والاستجابة لمطالبهم خاصة الفقراء والمهمشين.

6- العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع المواطنين – رجالاً ونساء- الفرصة الحياتية لتحسين أوضاعهم.

7- الفاعلية والكفاءة للعمليات والمؤسسات العامة بحيث تفرز مخرجات ونتائج لمقابلة حاجات الجماهير مع الالتزام الأكيد والصارم بتوظيف الموارد الوطنية، كما تسعي إلى الاستثمار الجيد لموارد المجتمع المحلية والتي يعد إفرادها أكثر دراية بها وتحكم فيها.

8- المساءلة لجميع متخذي القرار سواء في إطار الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع، فتخضع المنظمات للمساءلة والرقابة من السلطة المركزية.

9- الرؤية الاستراتيجية حيث تتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة من خلال منظور بعيد المدي لعملية التطوير المجتمعي والحكم الصالح والتنمية البشرية.

10- الشرعية وذلك لضمان شرعية السلطة من خلال أطر مؤسسية وقانونية واضحة، حيث يقبل المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون الحق داخل المجتمع في إطار من القواعد والاجراءات المقبولة.

11- الحرص على التعامل مع الموارد لضمان استغلال الموارد وتسييرها واستخدامها بالشكل الذي يساعد على رفع المستويات المعيشية والرفاه.

12- البيئة السليمة لضمان حماية البيئة وإعادة إحيائها وتجديدها من خلال تحقيق الاستدامة في الاعتماد على الذات.

13- تحقيق الشراكة حيث إن ذلك هو من مسؤولية جميع الشرائح الاجتماعية الأساسية الفاعلة فيه، حيث تتكون المجالس الشعبية المحلية بالانتخاب الحر المباشر الذي يضمن شراكة كافة فئات المجتمع

14- الاخذ بالاعتبار التوزيعات المكانية للجماعات المحلية ويؤكد على أن النظام الانساني متعدد المستويات بطبعة، ويقترن بمبدأ التنظيم الذاتي وفق تقرير المصير على كل مستوي.

إن الحوكمة الرشيدة لا تكون إلا في ظل السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي، لهذا تعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية خاصة في ظل التغيرات من أجل هدف عام ألا وهو تحسين

الأداء وتحسين فعالية جميع مكونات النظام السياسي، فمن أهم الأزمات التي تعاني منها المجتمعات الفساد الإداري والسياسي الذي يعد من أهم معوقات التنمية. **ولهذا لا بد من ربط مرتكزاتها لتحقيق الشفافية وبالتالي تحقيق تنمية على المستوى المحلي والقومي عن طريق بعض السمات ومنها:**

- **الشفافية:** وهي من أهم خصائص الحوكمة الرشيدة وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها.
- **المشاركة:** تعني المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين أي زيادة الخبرات المحلية وتهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين من أجل المساهمة في عمليات وضع القرارات.
- **المساءلة:** هي أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.
- **الكفاءة والفعالية:** تعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولويات.
- **الاستجابة:** هي أن تستجيب الأجهزة المحلية لمتطلبات جميع الأطراف خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطنين.

المراجع:

1- عبد القادر حسين: "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

2- كريم حسن: **مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الراشد في البلاد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

3- نصيرة خودير/ أحلام خلوفي: **الحوكمة المحلية (أسس ومقومات)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، (2012-2013).

4- David M. De Ferranti [et al.]: **How to Improve Governance، A New Framework for Analysis and Action**: DC (Washington ،Brookings Institution Press ،2009).

5- زهير عبد الكريم الكايد: **الحكمانية قضايا وتطبيقات** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

6- Sam Agere ،**Promoting Good Governance: Principles ،Practices and Perspectives ،Managing the Public Service: Strategies for Improvement Series** (London ،UK: Commonwealth Secretariat ،2000).

7- **Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability** (Washington DC: World Bank Group ،2003).

8- **إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة:** وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة نيويورك، 1997.

9- -Thomas Weiss ،**«Governance ،Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges»** Third World Quarterly ،vol. 21 ،no. 5 (2000).

10- تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي، ٢٠٠٣.

11- إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة: **وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية،** برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة.

12- Rock-Antoinne Mehanna & et al: **«Governance and Economic Development in MENA Countries: Does Oil Affect the Presence of a Virtuous Circle? »** Journal of Transnational Management ،vol.15 ،no. 2 (2010).

13- **تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة.

14- نورالدين جوادي وآخرون: **الحكم الراشد" المفهوم، المحددات، وواقعه ومستقبله في الجزائر"، ملتقى حول اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية الاقليمية** يوم 23-21 ديسمبر، 2010 جامعة ورقلة.

15- ابراهيم كنزة: **دور التدفيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة مؤسسة المحركات، مقدمة** لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014.

16- يعقوب عادل ناصر الدين: **إطار نظري مقترح لحوكمة الجامعات ومؤشرات تطبقها في ضوء متطلبات الجودة الشاملة،** جامعة الشرق الاوسط، المملكة الاردنية الهاشمية عمان.

17- عبد العظيم وزير: **الحوكمة،** القاهرة: إدارة دراسات وبحوث التنمية والإدارة، 2000.

18- ابراهيم المهدي احمد: **الحوكمة الراشدة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية،** ملتقى جمعية البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع منظمة فريد ريش.

19- أمين عواد المشاقبة وآخرون: **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد، إطار نظري)،** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، (2012).

20- صديقي خضرة: **واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة مؤسسة أن سي أوربية الجزائر، اطروحة دكتورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، (2014-2015).

21- محسن أحمد الخضيري: **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

22- فوزية عثمان: **دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الانسان**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة فرحات، سطيف، 2009.

23- **برنامج الامم المتحدة الانمائي: ادارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة** لبرنامج الامم المتحدة الانمائي **UNDP**، كانون الثاني/ يناير 1998.

24- اسام بدوي الدعوار التميمي: **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلد الضفة الغربية**، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، ادار، 2008.

25- نادر فرجاني: **ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، 2004.

26- البنك الدولي: **إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا**: تعزيز التضمينية والمساءلة، 2004.

27- بومدين طاشمة: "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، ورقة مقدمة للملتقى الوطني: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 16 – 17 ديسمبر، 2008.

28- خضرة شواكي: **الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العمومية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة البيض، 2018.

29- **دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية في مصر**. مركز المعلومات ودعم القرار، مركز العقد الاجتماعي، 2014.

30- وفيق حلمي الأغا: **الحوكمة في منظمات المجتمع المدني غزة دراسة ميدانية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، العدد2، ٢٠٠٨.

31- ايمن السحار: **العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015.

32- نور الدين فايقية: **الحوكمة**، مصر: إدارة دراسات وبحوث التنمية الإدارية، 2003.

33- وفاء معاوي: **الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية " سياسات عامة وحوكمة مقارنة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، (2009-2010).

34- حليمة بومزبر: **"الديموقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010).

35- غربي محمد: **الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية**، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص افريل، جامعة حسيبة بن بوعلي.

36- عنترة مرزوق / خليل علي: **تحديات ترشيد الادارة المحلية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية والاقليمية يومي 21-23 ديسمبر، جامعة ورقلة.

37- زرزار العياشي: **من الحوكمة المحلية الى الحوكمة الالكترونية للإدارات المحلية**، مجلة القانون والمجتمع، العدد، 11جامعة أدرار، جوان 48.

38- عدنان مريزق/ لونيس حسنة: **الحوكمة الالكترونية مدخل لتنمية الادارة العمومية في الجزائر**، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

39- مدحت أبو النصر: **الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة** (المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط1، 2015.

40- فوزي سامح: **مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أكتوبر، 2000.

41- عيد فالح العدواني: **الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت**، مجلة النهضة، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر. 2009.

42- نبيل عبد الفتاح وآخرون، **المنظمات الأهلية العربية والمحكومية "قضايا وإشكاليات وحالات**، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

43- ليلى البرداعى: **المساءلة في إطار فهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع:** سلوى شعراوي محرر (إدارة شئون الدولة)، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2000.

44- نادر فرجاني واخرون: **الفساد والحوكمة الجيدة في البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول، 2004.

45- حازم الببلاوي: **النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد7، 25 مايو2001.

46- مرزوق نبيل: **تحديات التنمية البشرية في سورية**، إصدارات الجمعية الاقتصادية السورية، 2007.

47- إيمان شيحان المشهداني / علاء فرحان طالب: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط2، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

48- أمينة فلاح: "**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011 – 2018.

49- عبد النور ناجي: "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد الثالث، .109

50- فؤاد جدو: "**التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر – واقع وتحديات، الشلف، 16 – 17 ديسمبر، 2008.

الفصل العاشر

بناء القدرات المجتمعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

محتويات الفصل:

مقدمة

أولا: مفاهيم اساسية: القدرة

ثانيا: اتجاهات مفهوم بناء القدرات المجتمعية

ثالثا: مفهوم بناء القدرات المجتمعية

رابعا: التطور التاريخي لمصطلح بناء القدرات المجتمعية

خامسا: الخصائص والسمات الهامة لعملية بناء القدرات

سادسا: عناصر بناء القدرات

سابعا: مكونات بناء القدرات المجتمعية

ثامنا: مداخل بناء القدرات

تاسعا: أهمية بناء القدرات المجتمعية

عاشرا: أهداف بناء القدرات المجتمعية

حادي عشر: مستويات تحليل بناء القدرات المجتمعية

ثاني عشر: العلاقة بين بناء القدرات وتنمية المجتمع

ثالث عشر: مراحل بناء القدرات المجتمعية

رابع عشر: استراتيجيات بناء القدرات المجتمعية

خامس عشر: متطلبات بناء وتنمية القدرات المجتمعية

سادس عشر: مؤشرات بناء القدرات المجتمعية

سابع عشر: معوقات بناء القدرات المجتمعية

ثامن عشر: نتائج بناء القدرات

اعداد

أ. د / هناء عبد التواب أبو العينين

أستاذ بقسم التنمية والتخطيط- كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم

مقدمة:

تعد عملية بناء القدرات المجتمعية من المفاهيم الحديثة نسبًيا وتهدف في المقام الأول إلى تدعيم وتعزيز المنظمات غير الحكومية وزيادة قدرتها على الوفاء باحتياجات المجتمع بل وتحقيق الاستمرارية والاستدامة لهذه المجتمعات ذاتها كما أن تطوير القدرات المجتمعية يقتضي مشاركة كافة الأطراف المعنية بها وخاصة الجهات العليا حيث إن المهمة الأساسية لها أن تحقق الأهداف التي قامت من أجلها المنظمة ويتم الوصول إليها من خلال توفير مجموعة من الموارد اللازمة وتنسيقها وتوجيهها، بما يجعلها قادرة على تحقيق النتائج التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها وذلك من خلال استشراف المستقبل وصياغة رؤية استراتيجية تمثل طموًحا تسعى إلى تحقيقه وتسهم تنمية القدرات المجتمعية في تلبية الاحتياجات المتزايدة للفئات المستهدفة والشرائح المختلفة ومساعدتها.

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مفاهيم بناء القدرات المجتمعية وتحليل استراتيجياتها وسياساتها الرامية لتنمية المجتمع سعيًا إلى الوقوف على المقومات والمراحل التي يمكن من خلالها ضمان التنفيذ الكفء والفعال لبرامج بناء القدرات المجتمعية، بما يدعم إقرار العدالة الاجتماعية والحوكمة للتنمية المجتمعية المستدامة المنشودة. مع التعرض الى كيفية التغلب على التحديات والعوائق التي تعترض سبيل تنفيذ استراتيجيات بناء القدرات المجتمعية لديها، وبيان الأبعاد المطلوب استيفاؤها لبناء القدرات المجتمعية.

أولا: مفاهيم اساسية: القدرة:

مصطلح القدرة من المصطلحات التي من الصعب تناولها كمصطلح قائم بذاته لكونه مرتبط بمصطلحات أخرى مثل تنمية المنظمات كما أنه مرتبط بالمشاركة المجتمعية والإصلاح الاجتماعي والمجتمع المدني والتمكين. . . إلخ حيث يتم استخدامه في المجالات التنموية والسياسية والاجتماعية في مواقف متشابهة.

أ. القُدْرةُ في اللغة:

بداية تختلف القدرة بمعنى الـ **Capability** عن القدرة بمعنى الـ **Capacity** حيث يشير مفهوم القدرة بمعنى الـ **Capability** للمهارات والمعارف والاتجاهات الفردية للأفراد أو للمجموعات وقدرتهم على

القيام بالمسئوليات والمهام الملقاة على عاتقهم. أما مفهوم القدرة بمعنى الـ **capacity** فتتعدى مجرد التعريف السابق إلى مدى اتساق المهارات الفردية للأفراد مع تحقيق أهداف المجتمع ومدى توافر المواد المطلوبة لتحقيق أهداف المنظمة ومدى توافر الإطار المناسب لنمو القدرات. كما يرتبط ويتشابك مفهوم القدرات بالتغيير فالقدرة تتضمن نوع من أنواع التغيير في السلوك والتغيير الناتج عن القدرة قد يكون بشكل تدريجي كما أنه قد يكون بشكل تحولي.

تُعرَّفُ **القُدْرةُ في اللغة** على أنّها " الطاقة أو قوّة المَرء على فعل شيء ما والتمكُّن منه وجَمعُها قُدْرات، وقُدُرات، وعندما يُقال عن شخص ما بأنّه يمتلكُ قدرةً على الصبر، فهذا يعني أنّه يمتلكُ القوّة التي تُمكِّنه من الصبر وتحمُّل الصِّعاب "، أمّا **اختبار القُدرة** فهو عبارة عن اختبارٍ يقوم في أساسه على قياس قُدرة المَرء على أداء فعل مُعيَّن، وتُعبِّر القُدرة عن كلِّ ما يستطيعُ الفرد أن يقومَ به من أعمال عقليّة، أو حركيّة، سواء كانت فطريّة، أوتمّ اكتسابها من البيئة، كما يمكن القول إنّها مهارة المرء في التصرُّف بشكلٍ عقليٍّ أو قانونيٍّ أو جسديٍّ أو معنويٍّ أو ماديٍّ حيث إنَّ القُدرة تُعرَف **لغةً** بأنّها الغِنى ويُسْر الحال أيضاً، كما تنطوي القدرة على كفاءة الفرد في أدائه لمهنة ما أو نشاط مُحدَّد ناتجٍ عن تدريبه أو امتلاكِه للمُؤهَّلات والمهارات اللازمة.

ب. **<u>القدرة اصطلاحا:</u>**

حدد قاموس على الاجتماع " **لمحمد عاطف غيث** " القدرة على أنها ترجمة لمصلح Ability وهو يشير إلى خاصية توجد عند فرد معين تمكنه من إنجاز فعل أو حل مشكلة أو تحقيق التوافق، وتتمثل مصدر القدرة في طاقة الإنجاز الكامنة في الفرد، والتي تظهر في أداء الفعل بطريقة محددة أو في تعلم أو اكتساب معارف جديدة "، وما يميز التعريف السابق أنه يؤكد على ذاتية القدرة وكونها كامنة في نفس الفرد، ويضيف " **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** "لفظ اجتماعية للقدرة فيعرف القدرات الاجتماعية **Social Ability** على أنها "القدرة على حسن التعامل مع الأخرين والمساهمة في التفاعل الاجتماعي إجراء مقام في إعداد جماعة ما أو القدرة الذاتية على التأثير في الآخرين والاندماج معهم دونما خلاف أو خصام أو القدرة على التكيف والانسجام مع الآخرين".

في حين يحدد " **على عبد الحليم محمود** " القدرة على أنها " الطاقة أو القوة على إنجاز الشيء والتمكن منه، أو هي مقدرة الإنسان الفعلية على إنجاز عمل ما والتكيف معه بنجاح، كما يحدد " **أمهرس**

ويلدر Amhers Wilder " القدرة على أنها " مفهوم يتضمن أي عنصر أو كل العناصر التالية وهي " الالتزام أو الرغبة في الحراك والقدرة على التنظيم والحصول على الموارد وتفهم وتحليل المشكلات وامتلاك مهارات حل المشكلات بصورة جماعية ".

كما أن المصطلح لا يقتصر على قدرة الفرد، بل أيضاً قدرة المجتمع ومؤسساته ويستطرد في تناول المفهوم ويلحق به مصطلح اجتماعي فيصبح القدرات الاجتماعية وهي تشير إلى " المدى الذي يمتلكه أعضاء المجتمع لكى يستطيعوا أن يعملوا معاً بفاعلية من خلال المحافظة على العلاقات قوية وتنميتها وحل المشكلات واتخاذ القرارات والتعاون الفعال لتحديد الأغراض والعمل معاً ". وإلى أبعد من ذلك يربط التعريف الأخير بين القدرة والقدرات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي حيث يشير الأخير إلى كل معقد من المهارات والمعرفة والقواعد والقيم التي يتم صنعها بسهولة بين الناس لكى يعملوا سوياً وفي أحيان كثيرة يتساوى مفهوم القدرات الاجتماعية مع رأس المال الاجتماعي إلا أن الأول هو المفهوم الأكثر شيوعاً واستخداما.

يختصر " **آلان كابلن Alan Kaplen** " مفهوم القدرة على كونها " إمكانية أداء الوظيفة بمرونة واستقلال ذاتي " بينما يعرفها " **عبد الرحمن العيسوي** " على أنها " أداء عمل معين سواء أكان عملاً حركياً أو عقلياً، كما تشير إلى ما يستطيع الفرد أن ينجزه من أفعال وتشمل أيضاً السرعة والدقة في الأداء " ومن الملاحظ أن التعريف السابق يضيف إلى مفهوم القدرة اتصاف عمل الفرد بالسرعة في الأداء والدقة وألا يقتصر فقط على عمل الشيء أو إنجازه.

كما عرفها **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** على أنها "إمكانيات الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات لأداء المهام وحل المشكلات وتحديد وتحقيق الأهداف " في حين يحددها " **روث وبريان Ruth, Bryan**" على أنها " مورد إنساني يتم ثقله وإكسابه مهارات تنموية من خلال التدريب عن طريق تدخل خارجي على شكل مساعدات فنية لتحسين وظيفة الفرد ". . . بينما عرفها" **بيتر مورجان Peter Morgan** " على أنها القدرة على القيام بأي شيء " وبالرغم من التعريف الفضفاض " **لبيتر مورجان**" إلا أنه أشار ضرورة توافر ثلاث قدرات أساسية في أي تنظيم أو نسق وهي " القدرة على الأداء أو الفعل، القدرة على توليد نتائج إيجابية، القدرة على التكيف وتجديد الذات ". . . . . في حين يراها " **مصطفي حامد** " في كونها " الأدوات التي يتمكن الإنسان بواسطتها التأثير على الواقع لكى يحقق لذاته السرور ويجنبها الآلام طبقاً للقوانين التي تحدد ذلك "

فالإنسان حين يؤثر على الواقع المادي يستخدم عضلاته لتنفيذ القرار المناسب أم حين يحاول التأثير على غيره من الناس فإنه يلجأ إلى وسائل أخرى مثل الصوت وأسلوب الحديث وملامح الوجه وأشارت الأيدي والعطاء أو الإيلام النفسي والإيحاء بالأفكار والتودد.

وأخيراً يحددها " **عدنان قويدر كان Adnan Qadir Khan** "، " **دافيد واتسون David Watson** " في كونها " تضافر مجموعة من الأشياء تسهم في كفاءة الفرد وتجعله قادر على التواصل وإقامة العلاقات مع الآخرين مما ينعكس على النسق الإنساني ويجعله يمتلك قيمة مع الآخرين تنعكس على الإنجاز أو أداء واجباته بفاعلية ".

مفهوم القدرة يجعلنا نستخلص المسلمات التالية:

- أن أي فرد تتوافر لديه قدرات بنسب مختلفة.
- أن الفرد قد يمتلك قدرات وقد لا يمتلك أخرى.
- أن القدرات بعضها قد يكون وراثي والجزء الأكبر يمكن أن يكتسب بالمران والتدريب وبوسائل مختلفة.

يعرفها " **كمال عبدالمحسن البنا** " على أنها " ما يستطيع الفرد أن يؤديه فعلاً بطريقة ملموسة بعد التدريب والتعليم والمران أي أن القدرة مكتسبة وليست موروثة "، ويفرق " **محمد أبو العلا محمد** " بين مفهوم القدرة أو الاستعداد والذكاء حيث يشير إلى أن القدرة ترتبط بمفهوم الذكاء إلا أن الذكاء يعتبر عاملاً مشتركاً في أنواع النشاط العقلي بصفة عامة، بينما القدرة فتظهر آثارها في قطاع خاص من نواحي النشاط العقلي وهذه القدرات تمكن الفرد من إحراز النجاح في النشاط العقلي المرتبط به، بينما الفرق بين الاستعداد والقدرات، **فالاستعداد** معناه قابلية الشخص للقيام بنشاط عقلي معين بناء على تكوينه الطبيعي بمعنى أن الاستعداد فطرى، أما **القدرة** فتشير إلى أن الفرد يستطيع أن يقوم بفعله بطريقة ملموسة بناء على التدريب والمران والتعليم أي أنها مكتسبة بل أن الارتباط بين القدرة والاستعداد هو أن الفرد لا يستطيع أن يقوم بأي نشاط أو يتدرب عليه ما لم يتوافر لديه الاستعداد للقيام به. ويتفق التعريفان " **كمال عبد المحسن البنا، محمد أبو العلا** " في كون القدرة مكتسبة أكثر منها وراثية أو ذاتية إلا أن المفهوم الأخير **لمحمد أبو العلا** يقرن الاستعداد بالقدرة، فإذا ما توافر الاستعداد لدى الفرد والذي يعد الجزء الكامن في القدرة توافر لديه القدرة على أداء عمل ما إذا

وفق التعريف الأخير فالقدرة تحمل شق شخصي كامن في الفرد وآخر مكتسب يمكن اكتسابه من خلال التدريب.

وتتعدَّد **أنواع القُدرة**، فهناك **(القُدرة العَدديّة)** وهي التي تظهرُ عند أداء المرء للعمليّات الحسابيّة واستخدامه الأرقام بحِرفيّة عالية، وهناك (القدرة المكانيّة) والتي تعني مهارة المرء في تصوُّر الأشياء بعد تغيير وَضْعِها المكانيّ، كما تُوجَد **(القُدرة اللفظيّة)** وهي ما تَرتبط بتكوين الجُمل والكلمات، والحصيلة التي يمتلكُها الفَرد من الألفاظ، و**(القُدرة الاستيعابيّة، والقدرة التخزينيّة، والقدرة التنافسيّة.** . . وغيرها) فمن الباحثين من عرَّفها على أنّها قُدرة الفَرد على الاستجابة للأمور المُختلفة، وهناك **(القُدرة العقليّة)**التي تشتملُ على حلِّ المُشكلات العقليّة، بالإضافة إلى المهارات الحركيّة، وقد توصّلَ العلماء إلى أنّ الاستجابة للأمور المُختلفة ليست بمقدور الفرد إلّا في حال امتلاكِه للقُدرة العقليّة الواعِية وأنَهاّ عبارة عن وسيلةٍ يتمُّ من خلالها تصنيفُ أداء الأفراد حيث يُسمّى هذا الأداء بقُدرة مُعيَّنة وِفقاً لأداء الفرد، وهو يعني بذلك أنَّ القُدرة هي ما يَنتجُ عن الأداء. حيث إنّه إذا تمَّ تصنيف كل أداء على أنّه قُدرة.

ج. <u>الفرق بين بناء القدرات وتنمية القدرات:</u>

على مدى السنوات الماضية كانت المؤلفات والاتفاقيات الحكومية الدولية كثيراً ما تستخدم مصطلحي تنمية القدرات وبناء القدرات بشكل مترادف وعلى الرغم من وجود ارتباط بين المصطلحين إلا أن لهما مدلولات مختلفة لذلك فمن المهم إيضاح معنى كل مفهوم على حدة.

ظهر مفهوم بناء القدرات في أوائل عقد الستينات الميلادية من القرن الماضي وقد خرج هذا المفهوم من رحم عدد من المصطلحات والمفاهيم مثل البناء التنظيمي **Institutional Building** والتطوير المؤسسي **Development Organizational** ويعتبر مفهوم بناء القدرات أحد المجالات الحديثة نسبيا والتي شاع استخدامها وخصوصا فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي.

ويفرق **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بين مصطلح تنمية القدرات وبناء القدرات حيث يشير إلى الأول على أنه " عملية خلق وبناء القدرات ثم بعد ذلك استخدامها وإدارتها والاحتفاظ بها وتنبع هذه العملية من الداخل وتنطلق من إمكانات القدرات القائمة " بينما بناء القدرات عادة ما يشير إلى العملية التي تدعم فقط المراحل الأولية من بناء وخلق القدرات وتقوم على افتراض عدم وجود أية قدرات يمكن الانطلاق منها لذلك

فهي أقل شمولاً من عملية تنمية القدرات، وقد نشرت " **منظمة التعاون والتنمية " في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية (OECD/DAC) أن** بناء القدرات يشير إلى " عملية تبدأ بسطح خال وتتضمن تشييد بناء جديد خطوة بخطوة، استناداً إلى تصميم محدد سلفاً " لكن التجربة أثبتت أنه يصعب النجاح في تحسين القدرات بهذه الطريقة ".

تعرف **منظمة الفاو** بناء القدرة على أنه" تحرير وتعزيز وإدامة قدرة الأشخاص والمنظمات والمجتمع ككل لإدارة شؤونهم بصورة ناجحة. "أما **هيئة الأمم المتحدة** فتعرف بناء القدرة على أنه "عملية تطوير وتقوية المهارات والمواهب، القدرات، الإجراءات، الموارد التي تحتاجها المجتمعات كي تحيا وتتكيف وتزدهر عالم سريع التغير"، والمكون الهام في بناء القدرة هو التحول الذي ينشأ ويستمر بمرور الزمن داخليا عبر هذا النوع من التحول الذي يذهب إلى أبعد من تأدية المهام إلى تغيير التصرفات.

ووضع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** تعريفا لتنمية القدرات بأنها "العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات باكتساب وتعزيز القدرات اللازمة والاحتفاظ بها لوضع أهداف إنمائية خاصة بهم وبلوغها عبر الزمن."

تحدد " **أماني قنديل** " بناء القدرات في كونها " عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء المنظمة في علاقتها برسالتها **MISSION** وأهدافها وفي علاقاتها بالإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي توجد فيه وفي توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة وبذلك فهي عملية تراكمية متحددة مستمرة إحدى أدواتها التدريب ولكنه ليس الأداة الوحيدة أو الأكثر أهمية وهوما يعنى أن هناك متغيرات أو عوامل أخرى تتفاعل أو تتداخل لتحول دون تحقق نتائج التدريب " القوانين مثلاً والنظام الأساسي للمنظمة والابتعاد عن الممارسة الديمقراطية ومنهجية صنع القرارات أو السياسات بالمنظمة ". تعد عملية البناء المؤسسي وسيلة وغاية في ذات الوقت لكنها تمكن الافراد في المجتمع من إدراك قدراتهم وتساعدهم على استغلالها استغلالا جيداً.

يتضح من ذلك أن البعض يستخدم مفهوم بناء القدرات كمفهوم مرادف لمفهوم تنمية القدرات، بينما يفرق البعض الأخر بين المفهومين على أساس أن مفهوم التنمية يعكس درجة من درجات التطور في القدرة في حد ذاتها، أما مفهوم البناء يوحى بعدم وجود قدرات أصلا ومن ثم فإننا بحاجة لبناء تلك القدرات من

جديد، أما التنمية يعنى تطوير ما هو قائم من قدرات لدى الأفراد أو بناء القدرات للمجتمعات المحلية ويستخدم مفهوم بناء القدرات كمفهوم مرادف لمفهوم تنمية القدرات على أساس اتسام المفهومين بذات الخصائص.

ونستخلص مما سبق حقيقة مؤداها (أن بناء وتنمية القدرات المجتمعية تعد عملية مستمرة مقننة وضرورية لتطوير أداء المنظمات وبدونها تتصف المجتمعات بالرجعية والتقليدية).

وبذلك تكون عملية بناء القدرات المجتمعية تظهر نتائجها في الأمد الطويل أو المتوسط بحسب قدرة المجتمعات على انجاز خطواتها ويصب تطوير بناء القدرات تركيزًا أساسًيا على تولي زمام الأمور وهناك أسئلة مهمة حول الجهة التي يتعين تزويدها بالقدرات وماهية القدرات التي يتعين تنميتها ولأي غرض ينبغي أن يحددها أصحاب المصلحة الرئيسيون والجهات المستفيدة من عمليات التدخل لبناء وتطوير القدرات.

د. <u>الفرق بين التدريب وبناء القدرات:</u>

أحيانا يتم الخلط بين مصطلحي "التدريب" و" تنمية القدرات" أو استخدامهما بالتبادل.

التدريب: هو مجرد عنصر واحد من عناصر تنمية القدرات عادة ما يركز على توفير المهارات لمشاكل محددة. اما **بناء القدرات** يشمل مجموعة كاملة من الأنشطة المصممة لتمكين الأفراد والمؤسسات وتتراوح الحاجة إلى تنمية القدرات من الأفراد إلى الحكومات من المستويات المحلية إلى الدولية.

يُقصر الكثير من الباحثين بناء القدرات على التدريب فحسب، وهذا بالطبع خطأ شائع. فبالرغم من أن التدريب والتعلم من أهم عناصر بناء القدرات، فإن هناك أبعادا أخرى يجب أن ترتكز عليها. فبجانب الاهتمام بتنمية المجتمعات يجب الاهتمام بتقوية المنظمات وإصلاح هياكلها المؤسسية والاستراتيجيات الإصلاحية الداعمة لكفاءة وفعالية وإيجابية أداء جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع من حكومة وقطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني المتعددة، بما يدعم فكرة العدالة الاجتماعية بالمجتمع. الأمر الذي يتسق ومفهوم الحوكمة المجتمعية **Societal Governance** والتي تتطلب لتحققها تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة في المجتمع في إطار تشاركي توافقي يفتح الطريق لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

ثانيا: اتجاهات مفهوم بناء القدرات المجتمعية: Capacity Building:

تتعدد الاتجاهات والمنظورات الفكرية التي تقوم بتعريف بناء القدرات وتقسم إلى أربع اتجاهات. وفيما يلي توضيح لتلك الاتجاهات على النحو التالي:

- **الاتجاه الأول:**

يعرف القدرة من منظور بقاء المجتمعات في مقابل قدرتها على تقديم الخدمات بكفاءة يرى البعض أنه يمكن قياس القدرة من خلال بقاء المجتمعات أو التنظيم. حيث يعاني هذا التعريف من عدد من المشكلات تكمن في التركيز على القدرة من خلال بقاء المجتمعات أو التنظيم. والتركيز على القدرة دون الوظيفة، حيث يمكن أن تتواجد المجتمعات وتبقى دون أن يكون لها وظيفة هامة أو حيوية. ومن هنا بد أت الدراسات الخاصة ببناء القدرات الاعتراض على البقاء كمؤشر للقدرة وبدأت في التركيز على قدرتها العامة على القيام بوظائفها وتقديم خدماتها بكفاءة. ويندرج في إطار هذا الاتجاه العديد من التعريفات ومن أهمها:

تعريف هيئة المعونة الألمانية التي تعرف **القدرة** "بأنها مدى إمكانية الفرد أو المجتمعات أو النظام على القيام بالوظائف وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية. وهذا يستلزم المراجعة الدورية للظروف المحيطة بالمجتمعات، وكذلك المواءمة المستمرة للوظائف والأهداف".

تعرف **هيئة المعونة الألمانية بناء القدرات** "بأنها العملية التي يتم من خلالها زيادة إمكانية وقدرات الأفراد، والمجموعات، والمنظمات والمجتمعات للقيام بالمهام التالية":

- تحليل البيانات التي يعملون على أساسها.
- تحدد المشكلات، والاحتياجات، والفرص.
- صياغة الاستراتيجيات للتعامل مع تلك المشكلات وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة ووضع خطة للتنفيذ.
- ضمان استمرارية الموارد اللازمة للتطبيق والمتابعة والتقييم للاستراتيجية وأخيرا التغذية العكسية المستمرة".

ويعرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرة** بأنها" قدرة الأفراد والمنظمات أو الوحدات التنظيمية على القيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستمرارية".

بينما يعرف البرنامج **بناء القدرات** على أنه "العملية التي يتم من خلالها تنمية قدرات الأفراد، والمنظمات، والمؤسسات، والمجتمعات سواء بصورة فردية أو جماعية بالدرجة التي تمكنهم من القيام بالوظائف وحل المشكلات وانجاز الغايات".

هذا، وتعرف القدرة بمدى تحقيق المخرجات والتي تعني قدرة المجتمع على تحقيق أهدافه ووظائفه بكفاءة، وبهذا المعنى فإن القدرة تعتبر القوة المحركة التي تؤدي إلى تحقيق النتائج المرغوبة، والتعريف السابق للقدرة يتضمن العديد من المعاني منها، إتاحة الموارد اللازمة والبيئة المناسبة لقيام المنظمات بوظائفها بكفاءة، والقدرة على قياس النتائج، وهذا يستلزم التوصل إلى النتائج المرغوب فيها بالجودة والكمية المناسبة.

- **الاتجاه الثاني:**

يعرف **القدرة** من منظور السياسة في مقابل الرشادة وتركز بعض تعريفات القدرة على جودة الإدارة في إطار عمليات غير رسمية في مقابل تعريفات أخرى تركز على رشادة الإدارة كمقياس للقدرة، وفي هذا الإطار يمكن تعريف **بناء القدرات** على أنه "التحول من الهياكل التقليدية المبنية على العادات، إلى هياكل أخرى تقدم على العلاقات المبنية على اللوائح، والتي تحقق أعلى درجة من الرشادة. كما يعرف هذا الاتجاه بناء القدرات من منظور الرشادة على أنه "القدرة على اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد بطريقة أكثر رشدا من خلال تعلم كيفية استخدام أساليب معينة ونماذج مطورة للتطبيق".

وفي هذا الإطار يمكن تعريف بناء القدرات "معرفة كيفية بناء الهياكل على أسس مستمرة وقادرة على التشغيل بكفاءة بصرف النظر عن الاتجاهات السياسية أو القيادة السياسية".

- **الاتجاه الثالث:**

اتجاه المدخلات في مقابل النظام ككل يركز هذا الاتجاه على مدى القدرة على جذب واستقطاب المدخلات في مقابل كفاءة وظائف النظام ككل، ويؤكد هذا الاتجاه على أن عملية بناء القدرات على مستوى

المدخلات مهم، ولكنه لا يكفي كتعريف شامل للقدرة، ولذلك فهو يؤكد على ضرورة ضمان كفاءة النظام ككل في القيام بوظائفه.

وفي هذا الإطار تعرف **القدرة** على أنها "مدى توافر الموارد الكافية أو الوافية والمناسبة لتحقيق الأهداف المحددة والوظائف المطلوبة". ويعتمد تعريف القدرة الكافية أو الوافية" على توافر الموارد بالكم، والجودة المناسبة للقيام بالأعمال، ومن ثم فإن هذا الفهم للقدرة يعتمد على ثلاث صفات، والتي تتمثل في "الإتاحة، الكمية، والجودة"، كمؤشرات على تواجد القدرة.

- **الاتجاه الرابع:**

تعريف بناء القدرات من منظور الوسائل في مقابل نتائج التطبيق والاداء، حيث يعرف **القدرة** من منظور "الوسائل أو الأنشطة التي تقوم بها المنظمة، والنتائج المتحققة من هذه الوسائل". وفي سياق هذا الاتجاه تتضح العلاقة بين القدرة والأداء في إطار تحديد أسباب الحاجة لبناء القدرات، حيث نجد أن ضعف الأداء يحتاج لتصميم برامج لبناء القدرات لسد هذا الضعف، كما أن فعالية أنشطة بناء القدرات تتحدد بمدى مساهمتها في رفع مستويات الأداء،

وبذلك يعرف هذا الاتجاه **بناء القدرات** على أنه "العملية التي يتم من خلالها رفع قدرات الأفراد، الجماعة، المنظمة أو النظام من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة بما يساهم في تحسين الأداء". وتتأثر العلاقة بين بناء القدرات والأداء، بعدد من العناصر التي تتمثل في ضعف الفهم العام لطبيعة العلاقة بين بناء القدرات والأداء، وعدم التحديد الدقيق لمستوى الأداء المرغوب التوصل إليه، وأخيرا تأثير البيئة الخارجية على الأداء والقدرة.

وبناء على ما سبق تناوله لا يمكن الاعتماد على اتجاه واحد في تعريف بناء القدرات، وإنما يمكن الدمج بين مختلف الاتجاهات للوصول إلى تعريف واضح للمفهوم.

ثالثا: مفهوم بناء القدرات المجتمعية:

يمكن تعريف **بناء القدرات المجتمعية** بأنها "عملية تهدف لتطوير قدرات المجتمع ليؤدي مهامه بكفاءة وفاعلية وبصورة مستدامة" وهناك من يرى انها " العملية التي يتم من خلالها التركيز على النظام والبيئة أو السياق العام الذي من خلاله يتفاعل ويعمل الأفراد والمنظمات والمجتمعات".

ويعرف **البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة** على انها" قدرة الافراد والمؤسسات والمنظمات بالمجتمع على أداء وظائفهم وحل المشكلات ووضع الاهداف وانجازها بصفة مستمرة.

عرفها **برنامج USAID** بأنها "عملية منهجية لتطوير كفاءة وفعالية المجتمعات في سعيها لتحقيق غايتها وتقديم خدمات ذات جودة عالية وذلك من خلال تعزيز قدراتها الاستراتيجية والتنظيمية والفنية "، لذا فهي عملية متكاملة لتمكين المجتمعات وزيادة فاعليتها بما يحقق رسالتها وأهدافها بصورة مستديمة. ويفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام مصطلح تنمية القدرات الذي يعد أكثر شمولًا لأنه يعكس نهج البرنامج على أفضل وجه ويقوم هذا النهج على الفكرة القائلة بأن كل سياق يتضمن بعض القدرات لتعزيزها.

رابعا: التطور التاريخي لمصطلح بناء القدرات المجتمعية:

نشأة مصطلح «بناء القدرات المجتمعية» من المصطلحات السابقة مثل البناء المؤسسي والتنمية التنظيمية.

- في عام 1950 و1960 عام من القرن الماضي أشارت هذه المصطلحات إلى التنمية المجتمعية التي ركزت على تعزيز القدرات التكنولوجية والقدرات الذاتية للأفراد.
- في عام 1970 القرن الماضي وبعد سلسلة من التقارير عن التنمية الدولية تم التركيز على بناء القدرات اللازمة للمهارات التقنية، وكذلك في القطاعات الإدارية للبلدان النامية.
- في عام 1980 توسع مفهوم التنمية المؤسسية أكثر من ذلك. واعتبرت التنمية المؤسسية عملية طويلة الأجل لبناء حكومة من البلدان النامية ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، وعلى الرغم من وجود سوابق لبناء القدرات من قبل فإنها لم تكن قوى قوية في التنمية الدولية مثل «بناء القدرات» أصبحت خلال عام 1990 ظهر ظهور بناء القدرات كمفهوم إنمائي رائد في 1990.

خامسا: الخصائص والسمات الهامة لعملية بناء القدرات:

يتضح من إجمالي التعريفات والاتجاهات سالفة الذكر لبناء القدرات العديد من الخصائص والسمات الهامة لأنشطة وعمليات وبرامج بناء القدرات التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

1- عملية هادفة:

أي أن أنشطة بناء القدرات هي عملية مستمرة للتحسين والتطوير والتنمية. كما أنها تتضمن مجموعة من الأهداف المرتبطة بتحسين قدرات الأفراد والمؤسسات والنظم.

2- بناء القدرات عملية ديناميكية ومتغيرة:

يمكن اعتبار القدرة كالهدف المتحرك فهي متغيرة كلما تغير الهدف، وكلما طرأت مستجدات على التنظيم سواء كرد فعل لتغييرات في البيئة الخارجية أو كمبادرات لتحسين الأداء الداخلي. كما أن القدرات يمكن تطويرها عبر مراحل مختلفة تعمل في النهاية على رفع كفاءة المنظمة من أجل تحسين الأداء. وأن بناء القدرات عبارة عن عملية مستمرة يمكن قياس وتقييم مراحلها باستمرار.

3- بناء القدرات عملية متعددة الأبعاد:

يمكن تحليل ووصف عمليات بناء القدرات من خلال عدد من المستويات وهي مستوى النظام والمستوى التنظيمي ومستوى الأفراد، ومستوى المجتمع / البيئة. وعلى الرغم من وجود أربعة مستويات لبناء القدرات إلا أن معظم تجارب وخبرات ومقاييس بناء القدرات قد ركزت على المستويين التنظيمي والبشري لبناء القدرات.

4- عملية داخلية:

أي أنها ترتبط بظروف كل مجتمع، وبظروف كل دولة، ويقتصر الدور الخارجي من قبل الدول المانحة على تسهيل وتسريع فعاليات وأنشطة بناء وتنمية القدرات.

5- عملية متكيفة ومتأثرة بالبيئة المحيطة:

تقوم أنشطة بناء القدرات على التكيف مع المستجدات البيئية المحيطة بالمنظمة بالدرجة التي تصبح تلك المتغيرات جزء لا يتجزأ من واقع الأفراد والمنظمات.

6- ذات نتائج بعيدة المدى:

تحتاج أنشطة بناء القدرات لوقت طويل لكي تحقق أهدافها، ولذلك يجب استخدام مقاييس تأخذ بالاعتبار نتائج متوسطة وبعيدة المدى لأنشطة بناء القدرات.

7- بناء القدرات عملية مرتبطة بتغيير السلوك الداخلي والخارجي للأفراد والمنظمات:

يقصد بالسلوك الداخلي مدى التطور في سلوكيات وأداء الأفراد الناتج عن أنشطة بناء القدرات، أما السلوك الخارجي فيقصد به مدى التحسن في سلوكيات المجتمع والأفراد في الاحتكاك بالبيئة المحيطة.

ومن خلال هذه الآراء يمكن استنتاج عدة سمات أساسية لبناء القدرات المجتمعية ومنها:

1- تتعدد طرق بناء القدرات ويعتبر التدريب الاداة الرشيدة لبناء القدرات، ولكنها ليست الاداة الوحيدة وانما هناك طرق متنوعة لبناء القدرات مثل ورش العمل والمؤتمرات والندوات وتبادل الزيارات.

2- يؤثر بناء القدرات تأثيرا ايجابيا في تحقيق رسالة وأهداف المنظمة.

3- بناء القدرات عملية مخططة تشارك فيها كل افراد المجتمع ويمكن الاستعانة بالخبراء والفنيين من الخارج.

4- عملية هادفة أي أن انشطة بناء القدرات تتضمن مجموعة من الاهداف المرتبطة بتحسين قدرات الافراد والمؤسسات والنظم وهي عملية مستمرة يمكن قياس وتقييم مراحلها باستمرار.

5- إن بناء القدرات هو عملية تتعدد فيها المتغيرات ويؤثر بعضها على البعض الآخر في إطار متكامل وشمولي يؤثر إيجابيا على استغلال موارد المنظمة الاستغلال الأمثل ويؤدي إلى ترشيد موارد المجتمع، وزيادة كفاءة الخدمة المقدمة والوصول إلى رضا المنتفعين.

6- إن بناء القدرات هو تدخل خارجي مقصود ومنظم أي تدخل مخطط له أي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة.

7- إن بناء القدرات يؤثر تأثيراً إيجابياً على تحقيق رسالة المجتمع وأهدافه.

8- إن بناء القدرات ينبغي أن يمس طبيعة العلاقة بين المجتمع وبين الإطار الذي يوجد فيه

9- إن بناء القدرات من شأنه الإسهام في تحقيق الاستمرارية أو الاستدامة في الوظائف التنموية.

سادسا: عناصر بناء القدرات:

1- **التطلعات:** مهمة المنظمة ورؤيتها وأهدافها الشاملة والتي تعبر عن الإحساس بالهدف والاتجاه.

2- **الاستراتيجية:** مجموعة متماسكة من الإجراءات والبرامج تهدف إلى تحقيق الأهداف الشاملة للمنظمة.

3- **المهارات التنظيمية:** مجموع قدرات المنظمة بما في ذلك أشياء مثل قياس الأداء والتخطيط وإدارة الموارد وبناء العلاقات الخارجية.

4- **الموارد البشرية:** القدرات الجماعية والخبرات والإمكانات والتزام مجلس الإدارة، وفريق الإدارة، والموظفين، والمتطوعين.

5- **الأنظمة والبنية التحتية:** تخطيط المنظمة وكيفية اتخاذ القرارات وإدارة المعرفة والنظم الإدارية والمادية والتكنولوجية والأصول التي تدعم المنظمة.

6- **الهيكل التنظيمي:** مزيج من الحوكمة والتصميم التنظيمي والتنسيق بين الوظائف والأوصاف الوظيفية الفردية التي تشكل المنظمة والهيكل القانوني والإداري.

7- **الثقافة:** النسيج الضام الذي يربط المنظمة بما في ذلك القيم والممارسات المشتركة، معايير السلوك، والتوجه نحو الأداء.

سابعا: مكونات بناء القدرات المجتمعية:

وتتضمن عمليات بناء القدرات المجتمعية من ثلاث مكونات أساسية وهي على النحو التالي:

1- **المكون البشرى:**

يتعلق هذا المكون بتنمية مهارات وقدرات العناصر التي تتسم بالكفاءة داخل المجتمع والتي ستتركز وظائفها في نقل الأفكار الجديدة بالتنظيم، ويختلف هذا المكون عن بناء القدرات بصفة عامة الذي يتضمن بناء مهارات المستويات التنظيمية المختلفة، ويرتبط هذا المكون بجانبين أساسيين في تنمية مهارات الأفراد،

الجانب الكمي: يتمثل في الزيادة الكمية في المهارات المكتسبة لدى الأفراد، أي أن المستوى الكمي يتعلق بـ "تكوين القدرة، أما الجانب الكيفي فيتعلق بـ "تعزيز القدرة.

2- تنمية الموارد والعمليات التنظيمية:

يتعلق هذا المكون بالقدرة على تنمية الموارد الأساسية كالموارد المالية، المعلوماتية، والفنية، وغيرها. كما يتضمن هذا المكون أيضا سلامة العمليات الداخلية في استخدام الموارد السابقة. ويختلف مفهوم "تنمية الموارد والعمليات التنظيمية" عن مفهوم "التطوير التنظيمي حيث يدور الأخير بالأساس حول الهيكل التنظيمي، أما مفهوم تنمية الموارد والعمليات التنظيمية فيدور حول العمليات الداخلية للمنظمات إلى جانب الهيكل التنظيمي.

3- **التنمية المؤسسية:**

يتضمن هذا المكون علاقات القوة بين المؤسسات والتحديد الدقيق للوظائف والعلاقات المؤسسية المتبادلة داخل المنظمة.

ثامنا: مداخل بناء القدرات:

تتعدد مداخل بناء القدرات حيث إنها تنقسم إلى ثلاثة مداخل أساسية:

- **المدخل الأول** (المدخل التنظيمي لبناء القدرات)
- **المدخل الثاني** (المدخل المؤسسي لبناء القدرات)
- **المدخل الثالث** (مدخل النظم لبناء القدرات)

وفيما يلي توضيح لتلك المداخل بشيء من التفصيل.

1- المدخل التنظيمي لبناء القدرات: Organizational Approach:

ينظر هذا المدخل للمنظمة كأساس للعملية التنموية، ولذلك فإن بناء القدرات وفقا لهذا المدخل يشير إلى مدى التطور في قدرات المنظمات للقيام بمهامها. ولقد بدأ الاهتمام ببناء القدرات التنظيمية منذ الثمانينيات من القرن العشرين ضمن الاهتمام بدراسات الأداء في مجال الإدارة العامة، حيث ارتبط الاهتمام

ببناء القدرات التنظيمية بالاهتمام بالجوانب المتعلقة بـالخدمات، والكفاءة والفاعلية وكفاءة تقديم الخدمات العامة للمواطنين بالدرجة التي تسمح بالاستجابة لتوقعاتهم والظروف المتغيرة، والحوكمة والتي ترابط بمختلف القطاعات في الدولة،

وأخيرا، تتسم القدرات التنظيمية بالتركيز على الجانب الهيكلي كأداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية داخل المنظمة، ويقصد **ببناء القدرات التنظيمية** (العملية التي يتم من خلالها تحويل الموارد والأفكار من أجل تحقيق الأهداف، وبذلك يتضح أن المدخل التنظيمي لبناء القدرات يتضمن العديد من القدرات المرتبطة بالهياكل التنظيمية، ويقصد به بناء الهياكل التنظيمية داخل المنظمات بما يسمح لها بتنفيذ الأهداف والسياسات العامة. والعمليات، والتي يقصد بها الإجراءات والخطوات التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف، القيم والأعراف السائدة بالتنظيم والموارد، ويقصد بها مدى توزيع الموارد بكفاءة وفعالية داخل التنظيم. هذا وتوضح أدبيات التنمية أنها تدمج بين المدخلين المغلق والمفتوح في دراسة المنظمات.

ومن ثم فإن تنمية القدرات تختلف باختلاف المدخل حيث يركز المدخل المغلق على طريقة عمل المنظمات من الداخل ومن ثم فإن تنمية قدرات المنظمة يرتبط بالأساس بتنمية العمليات الداخلية لها، بينما تنظر الأدبيات المتعلقة بالمداخل المفتوحة لعلاقة بناء القدرات بالمجتمعات المحلية. ومن ثم فإن بناء القدرات وفقا لهذا المدخل يرتبط بمدى الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالمنظمة.

ومن مزايا المدخل التنظيمي لبناء القدرات:

أ. يتسم بمزايا التركيز على المشكلات المتعلقة بالهياكل التنظيمية.

ب. يرتبط بحل المشكلات المتعلقة بالإجراءات والعمليات الداخلية.

ج. يقدمً إطارا لتحليل القيم السائدة بالتنظيم.

ومن عيوبه:

أ. يقتصر التحليل على المستوى التنظيمي فقط دون القدرة على تحليل عناصر ومتغيرات أخرى ترتبط بالنظام الذي تعمل فيه المنظمة محل التحليل.

ب. يعتمد على الأطر النظرية المرتبطة بالتنمية التنظيمية.

ج. الخلط بين المفهوم وبين التطوير التنظيمي.

د. يصلح لمستويات التحليل الجزئية أكثر من مستويات التحليل الكلية.

2- المدخل المؤسسي لبناء القدرات: Institutional Approach:

في إطار الدراسات الأولية للتنمية نجد أنها كانت لا تفرق بين المؤسسات **institutions** والمنظمات **organizations** وظل هذا الاتجاه سائدا لدى بعض الباحثين. بينما يفرق البعض الآخر من الباحثين بينهما، حيث تعرف **المؤسسة** "بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية والممارسات التي تحول تفضيلات المواطنين إلى سياسات عامة".

بينما تعرف **المنظمة** على أنها "عبارة عن جماعة يتم تكوينها بشكل مقصود ومخطط تعمل في إطار مجموعة من المعايير والقواعد الرسمية التي تنظم العلاقات بين أعضائها". ويقدمً المدخل المؤسسي لبناء القدرات إطاراً جيدا للتعامل مع القضايا المتعلقة بمشكلات التنمية من منظور القدرات المؤسسية، كما أنه يعالج قضايا الأعراف، القيم الثقافية، المعتقدات، النظم الحافزة أو الداعمة. ويرتبط المدخل المؤسسي لبناء القدرات بالمفاهيم المؤسسية من جانب والاستدامة من جانب آخر.

من مزاياه:

أ. يعالج قضايا الاستدامة المتعلقة بعملية التنمية.

ب. يعالج الأبعاد المؤسسية لبناء القدرات.

ومن عيوبه:

أ. يتداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى كالتنمية المؤسسية، التغيير المؤسسي، البناء المؤسسي.

ب. يفتقر المدخل للتحديد الدقيق حول متى تبدأ عمليات بناء القدرات ومتى تنتهي عمليات التغير المؤسسي.

3- مدخل النظم: System Approach:

يعتبر مدخل النظم من المداخل الأكثر اتساعا في دراسة وتحليل بناء القدرات. حيث يتكون النظام من مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تشكل كلاً موحدا. ويعتمد هذا المدخل على عدد من المقولات الهامة التي تؤثر على عناصر بناء القدرات، يمكن توضيحها على النحو التالي:

- يتكون أي نظام من مجموعة من الوحدات والعناصر المترابطة والمتفاعلة وأن التفاعل يأخذ شكلين، **التفاعل الأفقي** بين الوحدات والعناصر المتواجدة على نفس المستوى، **والتفاعل الرأسي** بين الوحدات على أكثر من مستوى.
- لا يحيا أي نظام من فراغ، بل يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة لدرجة تصل إلى الاعتماد المتبادل بين الوحدات الداخلية وبعضها البعض، وبين الوحدات الداخلية والبيئة المحيطة.
- يتكون أي نظام من مدخلات التي تشير إلى تأثيرات البيئة على النظام، والمخرجات التي يقصد بها تأثيرات النظام على البيئة.
- أن الغاية النهائية للنظام هي البقاء والاستمرار، ولا يقصد بالبقاء والاستمرار الجمود، ولكن أن يكون للنظام القدرة على التكيف مع البيئة المحيطة.

هذا، وينظر إلى انعكاسات مدخل النظم على تحليل بناء القدرات من خلال النظرة الكلية لأنشطة وبرامج بناء القدرات، وذلك بالتركيز على (قدرات المدخلات، قدرات العمليات، قدرات النظام ككل).

من مزاياه:

أ. مدخل شامل يستوعب العديد من المتغيرات.

ب. مدخل مرن، قادر على الربط بين عدد من العناصر المتمثلة في المدخلات، المخرجات، العمليات، التغذية العكسية.

ج. يقدمً إطاراً نظريا يتسع لاستيعاب التطور في نظرية التنمية.

د. يشكلً إطاراً جيدا لتحليل القدرات المرتبطة بالمستوى القومي.

ومن عيوبه:

أ. يفتقر للتركيز على متغير محدد.

ب. يصلح للمستويات الكلية في التحليل أكثر من المستويات الجزئية.

تاسعا: أهمية بناء القدرات المجتمعية:

كيف تتم عملية بناء القدرات ولماذا؟

إن برامج بناء القدرات تعتبر من أهم مفاتيح التنمية المستدامة، كيف؟

1- زيادة قدرات المجتمع من أجل التصميم الفعال والبدء في تنفيذ عمليات التمكين من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
2- تحسين شبكات الاتصال بين المنظمات وبين المجتمعات باعتبارهم أطراف فعالة في عملية التنمية.
3- زيادة فعالية الشراكة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
4- تحسين قيمة عملية القرارات من خلال زيادة قدرة المجتمع على اتخاذ القرار بهدف عمل مخطط لاقتراح خطة عمل تستخدم لتنمية برامج بناء القدرات.
5- تحسين الأدوار والمهمات لكل من المجتمع والمنظمات وتحقيق الاستدامة على كل المستويات.
6- تنمية وتعزيز قدرة المجتمع باستمرار لكى يحسن قدرته على حل المشكلات وبخاصة التي تواجه بيئته، فهي لا تشير فقط إلى اكتساب المهارات، ولكن أيضا إلى القدرة على الاستفادة من مهارات المجتمع في تنظيم الأعمال الخاصة ببيئته للتوصل إلى الأهداف المراد تحقيقها، فهي نشاط من خلال المنظمات والأشخاص يتعلق بحسن توزيع الأدوار لإحداث التنمية السليمة في الطريق الصحيح. وبالتالي فهي جزء متكامل من الأنشطة العملية والبرامج التدريبية الموجهة لإحداث تنمية مستدامة بالمجتمعات.

تبرز أهمية بناء القدرات المجتمعية من كونها:

1- وسيلة لرفع مستوى خبرات العاملين بالمنظمة.
2- تزيد من المهارات الإدارية والتنظيمية.
3- تزيد من بناء العلاقات الفاعلة والجهات المؤثرة بالمجتمع.
4- تحقق الاستمرارية في تقديم الخدمات والمشروعات التنموية.
5- ترتقي بمستوى جودة الخدمات التي تقدمها المنظمة.

فيما أضاف مركز خدمات المنظمات أهمية أخرى كان أبرزها:

1- بناء مؤسسة ذات نظم وآليات وهوية ورسالة تبغي تحقيقها في مجتمعها المحلي.

2- اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق رسالة المنظمة.

3- بناء علاقات تبادلية بين المنظمة والمجتمع من جهة ومع الأطراف الفاعلة في المجتمع الذي تخدمه المنظمة من جهة أخري.

4- بناء نظام للتعلم لدي المنظمة يساعد على استخلاص والاحتفاظ بالخبرات التي تمر بها أو يمر بها الآخرون.

عاشرا: أهداف بناء القدرات المجتمعية:

تهدف عمليات بناء القدرات المجتمعية إلى تحقيق أثر في مختلف مجالات التنمية من خلال ستة محاور أساسية على النحو التالي:

1- **تحقيق الكفاءة والفعالية:** أي أن مخرجات عمل المجتمع تؤدى إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها وبشكل كفء في حدود الموارد والإمكانيات المتاحة.

2- **المشاركة:** حيث تساعد عمليات بناء القدرات المجتمعية على تمكين الفئة المستهدفة من أن يصبح لها صوتا مسموعا في تقرير السياسات الخاصة بالمنظمة أو المؤسسة وفي كل مراحل تنفيذ بها المشروعات الخاصة.

3- **الاستمرارية:** وتعني قدرة المجتمع على تقديم خدماتها دونما الاعتماد على التمويل الخارجي من الجهات المانحة.

4- **تعزيز دور وفعالية المؤسسات:** فتصبح بذلك نقطة مؤثرة ومركز لنشر الخبرات والمعارف للمنظمات والمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

5- **تعزيز أطر المساءلة:** مفهوم بناء القدرات المجتمعية يساعد على توفير ثلاثة أمور ضرورية لتفعيل عملية المساءلة وهي "المشاركة في صنع القرار، التمثيل الجيد لكل الفئات، والمسئولية في استخدام الموارد " لتحقيق الكفاءة والفعالية.

6- تقوية الأنظمة الداخلية للمؤسسات: من أجل أن تستطيع التعبير عن احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه والعمل على إشباعها.

حادي عشر: مستويات تحليل بناء القدرات المجتمعية:

يلاحظ من مجمل ما سبق ارتباط القدرة بالعديد من المفاهيم، حيث ترتبط القدرات بمفاهيم المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والأداء، والتغيير، ومن ثم فإن أي تحليل للقدرات يجب أن يتضمن المدخلات والأداء، المخرجات، العمليات. وأخيرا التغيير، ولذلك فأن القدرة يمكن تحليلها من خلال أربعة مستويات وهي **(مستوى الفرد، والمستوى التنظيمي، ومستوى النظام، وأخيرا المستوى المجتمعي)**.

واختلفت الأدبيات حول عدد المستويات التحليلية لبناء القدرات المجتمعية حيث نجد بعضها يرى أنها تنقسم لثلاثة مستويات تحليلية وهي (مستوى الأفراد، مستوى المجتمع ككل، ومستوى النظام) بينما يرى البعض الآخر أن مستويات تحليل بناء القدرات المجتمعية تتضمن أربعة مستويات تحليلية بإضافة (مستوى البيئة المحيطة) للمستويات التحليلية السابقة، بينما يرى فريق ثالث إمكانية التمييز بين ثلاثة مستويات تتضمن (المستوى الكلي، والوسيط، والجزئي) والبعض الآخر يدمج بين الثلاث مستويات السابقة في إطار مستويين فقط لتحليل أنشطة وعمليات بناء القدرات وهما مستوى التحليل الكلي (مستوى النظام، مستوى البيئة) والمستوى الجزئي (مستوى الأفراد) وفيما يلي توضيح لتلك المستويات وذلك على النحو التالي:

1- المستوى البيئي:

يقصد بهذا المستوى في تحليل القدرات مجموعة المؤثرات البيئية والظروف المحيطة التي تؤثر على بناء القدرات على مستوى الأفراد والمستوى التنظيمي، ويتضمن هذا المستوى عناصر تحليل مختلفة تشكل محددات لبناء القدرات للمجتمعات المحلية يطلق عليها (المحددات البيئية لبناء القدرات)، ويقصد بتلك المحددات الظروف الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية للدولة التي تمارس فيها المؤسسات وظائفها وأنشطتها.

2- مستوى النظام:

يتضمن هذا المستوى السياسات والتشريعات الحاكمة للمجتمعات، وعلاقات القوة بين المجتمعات وبعضها البعض. يتأثر هذا المستوى في تحليل بناء القدرات المجتمعية بالمحددات المجتمعية والقانونية،

وتتضمن تلك المحددات مدى توافر التشريعات والقوانين التي تحكم أداء المجتمعات ومدى قدرة التشريعات على توفير الإطار المناسب لبناء القدرات المجتمعية.

3- المستوى التنظيمي:

يشير هذا المستوى لكيفية تعزيز قدرات الأفراد في إطار المجتمع، كما يشير إلى أي شيء يؤثر على مشاركتهم. ويتضمن هذا المستوى ما يلي: **الموارد البشرية** (قدرات الأفراد في إطار المنظمة،) **الموارد المادية** (التسهيلات، التجهيزات المادية، وغيرهما،) **الموارد الفكرية** و**التخطيطية** (استراتيجية المجتمع، التخطيط الاستراتيجي، المهارات المرتبطة بصنع القرارات وحل المشكلات والاتصال، وغيرها) **الهيكل التنظيمي**، وأخيرا يتضمن هذا المستوى بناء قدرات القيادة الإدارية.

4- مستوى الأفراد:

تشير القدرة على مستوى الأفراد بقدرة الأفراد على وضع الأهداف وتحقيقها باستخدام مهاراتهم ومعارفهم الخاصة. ويتضمن هذا المستوى تنمية المهارات، المعارف، القيم، الاتجاهات، والوعي المرتبط بالأفراد، وذلك عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية في تنمية المهارات وقدرات الأفراد، ويرتبط هذا المستوى بصفة عامة بالمحددات البشرية لبناء القدرات، والتي تتضمن جانبين هامين: (**الجانب الأول** يرتبط بسياسات الموارد البشرية داخل المجتمع، ومدى ما تتسم به هذه السياسات من وسائل لدعم وبناء القدرات الفردية للأفراد، **والجانب الثاني** ويرتبط باستراتيجية المجتمعات ورغبتها لتحسين قدراتها الداخلية لكي تتواكب باستمرار مع الظروف والمتغيرات البيئية الخارجية).

ثاني عشر: العلاقة بين بناء القدرات وتنمية المجتمع:

منذ بدا الخليقة احتاج الانسان لكي يعيش حاجات تنبع من دوافعه الداخلية والمتمثلة بالحاجة الى الهواء والطعام والماء وبعدها الحاجة الى الامان وتليها الحاجة الى الانتماء الى العائلة والمجتمع وبعدها الحاجة الى الاحترام وتليها الحاجة الى تحقيق الذات وهذه الحاجات استنتجها مجموعة من العلماء وعلى راسهم العالم ماسلو وسميت بسلم ماسلو للحاجات. وهي تطبيق على كل البشر بغض النظر عن لونه أو عرقه أو انتمائه اودينه وكل هذه الحاجة تتأثر بالبيئة المحيطة بها والبيئة هي الجو العام الذي يعيش به

الافراد ونظرا للتطور في تلك البيئة، تطور الانسان وكثرت حاجاته زيادة قدرة المجتمع على إنجاز الأعمال بنفسه، بمعنى أن يكون أكثر مهارة وأكثر ثقة في نفسه، وأكثر فاعلية في التنظيم".

ويمكن تعريفه بأنها (سياسة لتمكين المجتمع تهدف إلى تقوية كافة أطراف عملية التنمية لكي تمكنهم من لعب دور فعال في إدارة وتخطيط مجتمعهم المحلى، وبالتالي فهي عملية تدخل خارجي مخطط ومنظم له يبتغى تحقيق أهداف معينة لتحسين وتطوير أداء المجتمعات في علاقتها بالإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي توجد فيه وفي توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة).

ويمكن تفسير العلاقة بين بناء القدرات وتنمية المجتمع بأنها تنمية وتعزيز لقدرة المجتمع باستمرار لكي يحسن قدرته على حل المشكلات وبخاصة التي تواجه بيئته، فهي لا تشير فقط إلى اكتساب المهارات ولكن أيضا إلى القدرة على الاستفادة من مهارات المجتمع في تنظيم الأعمال الخاصة ببيئته للتوصل إلى الأهداف المراد تحقيقها، فهي نشاط من خلال المنظمات والأشخاص يتعلق بحسن توزيع الأدوار لإحداث التنمية السليمة في الطريق الصحيح، وبالتالي فهي جزء متكامل من الأنشطة العملية والبرامج التدريبية الموجهة لإحداث تنمية مستدامة بالمجتمعات، يعتبر بناء القدرات سياسة تساعد على تحقيق عمليات الاستدامة بمشروعات التنمية " فمن شأنه الإسهام في تحقيق الاستمرارية في الوظائف التنموية وبخاصة التي تقوم بها المنظمات المجتمعية، أن التنمية المستدامة تتطلب استنباط مفاهيم مستحدثة خاصة بها.

ثالث عشر: مراحل بناء القدرات المجتمعية:

يعتبر بناء القدرات المجتمعية عملية منهجية تتضمن مجموعة من المراحل والعمليات المتتابعة حيث يشير **Wright** إلى مجموعة من المراحل يرى أنها مهمة لبناء القدرات المجتمعية وهي:

1- رصد البيئة الخارجية لتحديد الاحتياجات والفرص من أجل إدارة عملية التغيير المناسب.

2- مراجعة استراتيجية المجتمعات ورصد احتياجات بناء قدراتها في إطار استراتيجي.

3- تحديد الاحتياجات من القدرات وصياغة خطة متكاملة لبناء القدرات المجتمعية.

4- التفاوض بهدف الحصول على الدعم الخارجي إذا كانت المجتمعات لا تمتلك الموارد الكافية لبناء قدراتها.

5- تنفيذ وإدارة عمليات بناء القدرات المجتمعية من خلال تتبع عملية التخطيط الشامل بشكل جاد وباستخدام إدارة فعاله.

6- تقييم عملية بناء القدرات المجتمعية بشكل دوري لتبقى الاستراتيجيات المؤسسية حيوية ومرنة.

وقدم **Rohdewohd** نموذجا لبناء القدرات المجتمعية ذا طابع دائري يبدأ من مرحلة الإعداد وتحديد المصادر ثم تقويم احتياجات بناء القدرات من خلال العديد من الأنشطة ثم تحليل أهم احتياجات النظام والأفراد وصياغة خطة متوسطة الأجل لبناء القدرات المجتمعية بمشاركة المستفيدين، ثم تنفيذ الخطط والبرامج والمبادرات والتدخلات الداخلية والخارجية وفقا للخطة المعدة مسبقا ثم تقويم مدى نجاح الأساليب المستخدمة وتقييم آثرها على بناء القدرات المجتمعية.

تشير **لجنة الانتوساي** إلى أن بناء القدرات المجتمعية تكون أكثر فعالية عندما تدمج في عملية هيكلية مكونة من خمس خطوات وهي:

أ. تقييم القدرات الحالية والعوائق.

ب. وضع استراتيجيات بناء القدرات.

ج. تنفيذ الاستراتيجية.

د. التعلم من التجارب والخبرات السابقة.

هـ. تعزيز ودعم التحسينات.

وبناء على ما سبق فإن مراحل بناء القدرات المجتمعية يجب أن تمر بمراحل أساسية يتفق عليها أغلب الكتاب والباحثين يمكن أن أجملها فيما يلي:

أ. مرحلة الإعداد وقياس الوضع الراهن.

ب. مرحلة إعداد خطة بناء القدرات المجتمعية

ج. مرحلة تنفيذ خطة بناء القدرات.

د. مرحلة تقييم الخطة وتحسينها وتعديل الانحرافات.

هـ. مرحلة تبني الخطة بشكل كامل من قبل الإدارة والأفراد.

بناء على مراجعة الأدبيات حددت هارش وزملاؤها، Bradley، Good، Harsh في المركز الإقليمي الشامل للأبلاش ARCC أربع مراحل لبناء القدرات:

1- الاستكشاف:

في هذه المرحلة تحدد الجهات الفاعلة الرئيسية الحاجة إلى التغيير من حيث تحديد السعة المطلوبة وتحديد المعرفة والمهارات والهياكل والعمليات التي يجب أن تكون في مكانها الصحيح لتحقيق القدرة المطلوبة. تتمثل إحدى المهام المهمة خلال هذه المرحلة في تقييم القدرة الحالية للمجتمع بما في ذلك مهارات الافراد وأجهزة الكمبيوتر والأنظمة الأخرى، والبنية التحتية، والموارد الأخرى. وتعرف "فجوة القدرات" بأنها الفرق بين القدرة الحالية والقدرة المطلوبة.

2- التنفيذ المبدئي:

يمكن تلخيص هذه المرحلة في ثلاث خطوات:

- يشارك موظفو المنظمة المستهدفة في الأنشطة.
- يقوم الافراد ببناء معرفة جديدة، وتحديث البنية التحتية التكنولوجية أو المادية، بالإضافة إلى تعلم استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر كفاءة.
- يطبق الافراد معارفهم الجديدة ويستخدمون أنظمة جديدة.

3- التنفيذ الكامل:

تتضمن هذه المرحلة دمج المعلومات الجديدة والمهارات الجديدة وتحسين الممارسات بناء على تقييم التغييرات. وخلال هذه المرحلة، يمكن أن تساعد تقييمات أنشطة بناء القدرات في إطلاع الجهات الفاعلة الرئيسية على تأثير الابتكار وعواقبه. في هذه المرحلة قد يحتاج مقدمو المساعدة التقنية إلى تعديل نهج المساعدة التقنية الخاص بهم أو قد يلزم إجراء تغييرات على تركيز أنشطة بناء القدرات لإحداث التغييرات المرجوة بشكل كامل.

4- الاستدامة:

تتضمن هذه المرحلة النهائية الاستخدام الواسع النطاق والمتسق للمهارات والممارسات المحسنة تظهر للمجتمعات القدرة على تحليل وتعديل الممارسات من أجل التحسين المستمر ولأي تحسين مطلوب للابتكار.

وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «الخطة الإستراتيجية للتنمية» للفترة 2008-2013 يشكل بناء القدرات «إسهام المنظمة الأساسي في التنمية». ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا لبناء القدرات في مجال التنمية في البلدان الـ 166 التي ينشط فيها. ويركز البرنامج على بناء القدرات على المستوى المؤسسي.

تتفق معظم الكتابات على خطوات رئيسية لبناء وتنمية القدرات المجتمعية يمكن تحديدها في الآتي:

الخطوات الأولى: تقييم القدرات وتتضمن:

- تحديد / تعريف المستوى المستهدف وفقاً للإستراتيجية، السياسات، المهام. . . إلخ.
- تقييم القدرات الحالية للمجموعة المستهدفة (الموارد البشرية).
- تحديد الاحتياجات التدريبية.

الخطوة الثانية: تصميم برنامج التدريب ويشمل:

- إعداد مسودة إطار البرنامج التدريبي.
- تعيين ميسر لتنفيذ التدريب.
- إجراء دراسة قبل التدريب من أجل إعداد تصميم تفصيلي للتدريب.
- وضع جدول تفصيلي للتدريب ومحتوى التدريب.
- أخطار المشاركين بتفاصيل التدريب.

الخطوة الثالثة: التنفيذ والمتابعة:

- ترتيب قاعة التدريب وتحضير المعدات المطلوبة.
- إعداد قائمة الحضور، قائمة التغذية الراجعة (استبيان)
- تنفيذ التدريب.
- متابعة المشتركين في التدريب بملئ صفحة التغذية الراجعة.

- تحليل عملية التدريب ونتائج قائمة التغذية الراجعة.

الخطوة الرابعة: خطة العمل:

- تكوين فريق المهام.
- إعداد خطة عمل.
- تقديم خطة العمل أمام فرق المهام الأخرى للحصول على أي تغذية راجعة.
- تقديم النسخة المطورة من خطة العمل أمام المشاركين في التدريب.
- تنفيذ الأنشطة المخططة وفقاً لخطة العمل.
- تقييم الطرح النهائي.

رابع عشر: استراتيجيات بناء القدرات المجتمعية:

تتعدد استراتيجيات بناء القدرات المجتمعية حيث يرتبط البعض منها بضرورة القضاء على القدرات غير الفعالة والتي فقدت شرعيتها في العمل بينما يرتبط البعض الأخر بضرورة تطوير وتحسين القدرات الحالية للحفاظ على المستوى المناسب لتقديم الخدمات للمواطنين، كما يرتبط البعض الأخر بضرورة استجابة المنظمات للتغيرات البيئية المحيطة من خلال تبني استراتيجيات جديدة للقدرات تقوم على أساس التكيف والتفاعل مع البيئة المحيطة.

وفيما يلي يمكن توضيح أهم هذه الاستراتيجيات على النحو التالي:

1- استراتيجية التكيف:

يقصد بهذه الاستراتيجية قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات المحيطة من خلال تبني مجموعة جديدة من المهارات والمعارف والاتجاهات التي تتناسب مع تلك المتغيرات. وتتضمن هذه الاستراتيجية بعدين أساسيين (**الأول** بعد الاستجابة الذي يدور حول الاستجابة للتغيرات المحيطة بالدرجة التي تؤدي لبناء قدرات جديدة قادرة على مواكبة التغيرات، **أما البعد الثاني** فيدور حول الإجراءات الوقائية التي تتجاوز مجرد الحفاظ على الوضع القائم إلى التفكير في بناء وتصميم استراتيجية مستقبلية قادرة على بناء قدرات المنظمة بالدرجة التي تسمح لهياكلها ووظائفها أن تستوعب التغيرات البيئية).

2- **استراتيجية الأداء المتعلق بتقديم الخدمات:**

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن قياس قدرة الحكومة في ظل الأزمات والتعقيدات الإدارية المختلفة يعتمد على مدى توافر القدرات المجتمعية لتقديم الخدمات بالجودة والكفاءة المطلوبة. كما تتحدد درجة شرعية المنظمات العامة بمستوى الخدمات المقدمة، وتتأثر الخدمات المقدمة للمواطنين بمستوى القدرات المتوفرة لدى المنظمات المختلفة.

3- **استراتيجية التطوير والتنمية:**

تتجاوز هذه الاستراتيجية مستويات الاستراتيجية المتعلقة بالتكيف والأداء إلى محاولة تنمية القدرات الحالية باستمرار داخل المنظمة واكتساب مهارات جديدة.

خامس عشر: متطلبات بناء وتنمية القدرات المجتمعية:

تعددت محاولات تحديد متطلبات بناء القدرات المجتمعية وكل من تناول هذا المجال تناوله من اتجاه اهتماماته فقد حدد **McKinsey** مجموعة من المتطلبات الأساسية والهامة الواجب توافرها لنجاح جهود بناءً القدرات المجتمعية وهي:

1- صياغة رؤية تنظيمية واضحة المعالم.
2- تحديد الرسالة والقيم الأساسية الموجهة لمنظومة العمل.
3- بناء الخطة الاستراتيجية للتطوير المؤسسي.
4- بناء الخطة التشغيلية للمنتجات والخدمات.
5- بناء الشراكات وعلاقات التعاون مع المؤسسات الأخرى
6- إضفاء الطابع المجتمعي على عمليات النظام المستخدمة.
7- الارتقاء بقيم النزاهة والأمانة والشفافية المالية.
8- استغلال الموارد المتاحة على المستوى المجتمعي.
9- إضفاء الطابع المجتمعي على الممارسات المطبقة في إدارة الموارد البشرية.
10- إدارة التغير التنظيمي الفعال.

11- تطبيق استراتيجية متكاملة لإدارة المعرفة منظور بناء القدرات المجتمعية.

ويؤكد Shawyun على أن هناك ثلاث متطلبات مهمة في بناء القدرات المجتمعية وهي:

1- مراجعة وإعادة هيكلة رؤية المجتمعات للمستقبل لتعبر عن الهدف الحقيقي من وجود المؤسسة ولكي تصاغ الاستراتيجية اللازمة لتحقيقها.

2- اتباع مدخل تنظيمي نشط في إدارة وقيادة المجتمعات.

3- الاهتمام بالأبعاد الرئيسية التي تدفع المجتمعات الى بناء القدرات التي يأتي من أهمها بناء سياسات وممارسات الموارد البشرية والعمليات الداخلية والفاعلية التنظيمية وتوظيف أدوات الجودة في العمليات اليومية المختلفة.

أما Connolly فيرى أن هناك أربعة عوامل مهمة تؤثر في بناء القدرات وهي:

1- توافر الموارد التنظيمية المطلوبة لبناء القدرات المجتمعية.

2- الاستعداد التنظيمي للمشاركة في جهود ومبادرات بناء القدرات المجتمعية.

3- توافر الخبرات والكوادر المتخصصة.

4- مراحل دورة حياة منظومة العمل المجتمعي التي تؤثر في الجهود المبذولة في بناء القدرات المجتمعية على نحو يؤدي إلى المستوى المطلوب من الكفاءة والفعالية.

من خلال سبق نجد أن متطلبات بناء القدرات المجتمعية تتلخص في الآتي:

1- وجود خطة استراتيجية متكاملة لدى المجتمعات تساهم في توجيه مسارها المستقبلي نحو تحقيق أهدافها.

2- وجود ثقافة تنظيمية داعمة للإبداع والابتكار للمساهمة في تطوير البيئة.

3- استثمار المبادرات الفردية والجماعية التي تساهم في حل المشكلات المجتمعية.

4- توفير الموارد اللازمة لإنجاز المهام المختلفة بما يضمن استمرار وتيرة العمل بكفاءة وفعالية.

5- دعم بناء فرق العمل المختلفة والتي تساهم بدورها في إنجاز المهام وتحقيق الدعم الاجتماعي المطلوب.

6- دعم عمليات التدريب والتطوير المختلفة والتي تنعكس بشكل إيجابي على مستوى إنجاز الأفراد.

سادس عشر: مؤشرات بناء القدرات المجتمعية:

مـع الاهتمـام المتزايـد بـدور المجتمعات كشـريك في التنميـة بصـفة عامـة وتزايـد الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بدراسـة المعوقات التي تواجه هذه الشراكة أصبحت قضية التنميـة المجتمعية مطلب هام يمكن أن يساهم في مساعدة هذه المجتمعات للتغلب على العديد من المعوقات التي تواجه تحقيق أهدافها كما أن التنمية المجتمعية أيضاً تعد مقدمة أساسية لتطوير مشروعات واستحداث أساليب جديدة في العمل، وتنمية القوى البشرية من المشاركين والمتطوعين، فعمليـة بنـاء القدرات المجتمعية عمليـة تـدخل خـارجي مخطـط ومنظم لـه ينبغـي تحقيـق أهداف معينـة لتحسـين وتطـوير أدائها وفي توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة، وبالتالي فإن هذا الفكر يحمل معاني مختلفة تعتمد على التقوية المؤسسية، التنمية المؤسسية، التنمية التنظيمية.

1- مؤشرات بناء القدرات التنسيقية:

أ. حرص المجتمعات على الاستفادة من مواردها وإمكاناتها.

ب. تبادل المعلومات عن المستفيدين من خدماتها.

ج. عدم إصدار قرارات متعارضة مع الجهات الأخرى.

د. تعاون المشاركين مع المؤسسات الأخرى على المستوى الأفقي والرأسي خلال تقديم الخدمات.

هـ. الاشتراك في تحديد ووضع سياسة عامة لبرامج عمل مشتركة.

و. الاسـتفادة مـن معـارف وخـبرات المجتمعات الأخـرى واستخدامها الاستخدام الأمثـل لصـالح المشروعات المجتمعية.

ز. عقد اللقاءات لتبادل الرأي والفكر حول المشروعات المجتمعية.

ح. تفـادي الازدواجيـة والتكـرار في الـبرامج والخـدمات المقدمـة ا حـتى بمكـن مواجهة أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المجتمعية.

ط. الاشتراك في دراسة المشكلات والاحتياجات المجتمعية.

ي. تبادل الخطط والبرامج والمشروعات والخبرات الفنية حول القضايا المجتمعية.

2- مؤشرات بناء القدرات التمويلية:

أ. تحديد ودراسة المشروعات التنموية التي يمكن الاستعانة في تمويلها بموارد المجتمع

ب. العمل على توفير بعض الخدمات والبرامج التي تعتمد على فكرة التمويل الذاتي.

ج. القيام بمشروعات مدرة للدخل حتى يمكنها الاعتماد على التمويل الذاتي في برامجها.

د. القيام بتدريب المشاركين على أساليب تنمية الموارد المالية اللازمة لإدارة مشروعاتها وخدماتها.

هـ. القيام بتنظيم حملات دورية لتوفير الموارد المالية لبرامجها وأنشطتها.

و. القيام بعمل دراسة جدوى لبرامجها ومشروعاتها قبل اعتماد تمويلها.

ز. الاعتماد على المستفيدين من خدماتها وبرامجها في جزء من التمويل.

3- مؤشرات بناء القدرات المعلوماتية:

أ. القيام بإنشاء شبكة معلوماتية متكاملة عن المجتمع المحلي وما يحتويه من مشكلات وموارد وإمكاناتها.

ب. قيام المجتمع المحلي بإجراء البحوث والدراسات التي تمكنها من تحديد أبعاد المشكلات المجتمعية على أسس علمية.

ج. توفر المجتمع المحلي وحدات للمعلومات والإحصاءات المشتركة بينها وبين المجتمعات الأخرى لحصر مواردها وإمكاناتها.

د. استعانة المجتمع المحلي ببعض الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات.

هـ. العمل على توفير عناصر بشرية مدربة على تنظيم وتوظيف المعلومات والبيانات.

و. قيام المجتمع المحلي بتحديث ما لديه من بيانات ومعلومات وإحصاءات بصفة مستمرة.

ز. القيام ببناء نوع من الاتصال المستمر مع مراكز المعلومات سواء على المستوى الأفقي والرأسي.

ح. القيام بالتأكد من صلاحية ما لديها من معلومات وبيانات وإحصاءات بصفة دورية.

ط. إتباع نظام دقيق وحديث في تخزين ما لديها من معلومات وبيانات.

4- مؤشرات بناء القدرات التدريبية:

أ. عقد دورات تدريبية لكيفية الحصول على الدعم المجتمعي لبرامجها ومشروعاتها.

ب. عقد دورات تدريبية لكيفية جذب المتطوعين.

ج. عقد دورات تدريبية للعاملين على اكتساب المهارات الإدارية.

د. عقد دورات تدريبية حول كيفية تقييم وتنفيذ برامج متنوعة تتناسب مع احتياجات المستفيدين.

هـ. عقد دورات تدريبية حول كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة.

و. عقد دورات تدريبية للعاملين حول كيفية متابعة وتقييم برامجها ومشروعاتها.

ز. الاستعانة بالخبرات ذات الكفاءة العالية من مختلف التخصصات لتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.

ح. تخصيص جزء من موارد الجمعية للأنفاق على البرامج التدريبية.

ط. وجود اتصال مستمر بالهيئات الاكاديمية والمتخصصة على المستوى الأفقي والرأسي التي لها خبرة في مجال التدريب.

ي. تقييم دوري للبرامج التدريبية التي تنفذها.

5- مؤشرات بناء القدرة على الحوار المجتمعي:

أ. قيام المجتمع المحلي باستثارة القيادات الشعبية والسياسية لتدعيم برامجها وانشطتها.

ب. ينظم المجتمع المحلي اللقاءات وحلقات النقاش مع أفراد المجتمع لزيادة وعيهم بدورها وأهدافها.

ج. يتيح المجتمع المحلي لأفراد المجتمع فرصة الحوار مع القيادات المحلية لمناقشة مشكلاتهم.

د. المساهمة في توعية أفراد المجتمع بأهم القضايا المجتمعية وكيفية التعامل معها.

هـ. اتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعبير عن أفكارهم وآرائهم.

و. العمل على تقريب وجهات نظر أفراد المجتمع حول قضاياهم المجتمعية.

ز. اتاحة لأفراد المجتمع فرصة الاتصال بالمسئولين عن مجتمعهم.

ح. العمل على فتح قنوات اتصال مع صناع القرار ومتخذيه في المجتمع.

ط. الحرص على عقد لقاءات دورية مع أفراد المجتمع لتقييم برامجه وخدماته.

6- مؤشرات بناء القدرة على التخطيط الاستراتيجي:

أ. يقوم المجتمع المحلي بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات المجتمعية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية.. الخ التي تؤثر على عملها.

ب. يقوم المجتمع المحلي بتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهه من خلال تحليل البيئة الخارجية.

ج. يقوم المجتمع المحلي بتحليل البيئة الداخلية للتعرف على المتغيرات موارد بشرية، مالية، إدارية.. الخ التي تؤثر على عملها.

د. يقوم المجتمع المحلي بتحديد نقاط القوة والضعف لديها من خلال تحليل البيئة الداخلية

هـ. يقوم المجتمع المحلي وفق رؤية واضحة للمحافظة على استثمار نقاط القوة وتقليل من نقاط الضعف.

و. يقوم المجتمع المحلي بتطوير رؤية واضحة ومكتوبة لها.

ز. يقوم المجتمع المحلي بتطوير رسالة واضحة ومكتوبة لها.

ح. يقوم المجتمع المحلي بتطوير أهداف مرحلية محددة قابلة للقياس يمكن تحقيقها وواقعية ومرتبطة بزمن الخطة.

سابع عشر: معوقات بناء القدرات المجتمعية:

إن عملية التطوير والبناء عملية تغيير إيجابي في المقام الأول ورغبة في تحسين الوضع الحالي سعًيا إلى وضع مأمول إلا أن عمليات البناء تواجهها العديد من التحديات والمعيقات الناتجة عن مجموعة من العوامل التالية:

1- عدم تحديد مسئول مناسب عن مكون بناء القدرات منذ البداية.

2- قلة المشاركة الفعالة من الافراد والقيادات خلال عملية التخطيط.

3- الاعتماد على التدريب فقط كأسلوب لبناء القدرات.

4- ضعف توجيه الاهتمام الكافي لبناء قدرات التنفيذيين.

5- وضع خطة بناء القدرات كأساس للتطوير المجتمعي المستمر.

6- عدم مراعاة الفترة الزمنية اللازمة لبناء القدرات، أو الموارد اللازمة.

وأضاف (هيلي، آخرون) معوقات أخرى هي:

أ. عدم وضوح البرنامج وتصميم العملية.

ب. اختلاف أجندات واحتياجات المشاركين.

ج. صعوبة قياس الأثر.

د. صعوبة قياس التقدم الملموس في المجتمع نظرا لتعدد المؤثرات.

هـ. الثقافة التنظيمية السائدة.

و. ارتفاع تكاليف عملية بناء القدرات.

وفيما يلي شرح موجز لهذه التحديات:

أ. عدم وضوح البرنامج وتصميم العملية:

إحدى أهم المسائل التي تؤثر على فعالية عملية التقييم الأثر ودرجة وضوح هدف كل من البرنامج والعملية نفسها، وعادةً عند تصميم برنامج لبناء القدرات المجتمعية لا تُعار أهمية كافية لزيادِة الوعي حول مسائل القدرات وتوضيحها وخلق توافق ما بين الافراد المشاركين بخصوص نوع التغيير الذي يهدف إلى تحقيقه، ولهذا تميل الاهداف إلى كونها مبهمة من أجل خلق قاعدة توافق ويعود هذا جزئًيا إلى المنظورات الثقافية والتنظيمية والاجتماعية المختلفة لدى الافراد المشاركين في العملية وعندما يكون إطار العمل غير واضح فهذا يعقد بدوره أنظمة رصد وتقييم

البرنامج وتقييم أثره، وهل هو تغير داخلي أو تغير في الأداء الخارجي أو تغير في حياة الناس الذي قد ينجم عن تحسن في الأداء، وكمصطلح جديد نسبًيا، عادةً ما يتم الخلط ما بين تقييم الأثر كمصطلح جديد نسبًيا ورصد مخرجات البرنامج ما من نشاطات أو تقييم تحقيق أهدافه المباشرة أو نتائجه. ويقود عدم الوضوح إلى إرباك المشاركين وفقدانهم التركيز عند تطبيق هذه الطرق، والتشكيك بفائدتها.

ب. اختلاف أجندات واحتياجات المشاركين:

إن لدى مختلف المشاركين والجماهير وأصحاب المصلحة احتياجات وأغراضا مختلفة ولديهم أيضا مستويات مختلفة من النفوذ والسيطرة على عملية صنع القرار في مجتمعهم، ويكمن التحدي في توحيد جميع أجندات واحتياجات المشاركين في هدف واحد مركزي يجمعوا عليه، وهو بناء وتطوير المجتمع بحيث ينبع من إدراكهم وقناعتهم الكبيرة وتسهيل المهام الإجرائية والإدارية في الوصول للمعلومات، وبذلك يكونوا قد حملوا هم التغيير وشاركوا فيه بقوة من منطلق حماية المصالح.

ج. صعوبة قياس الأثر:

تأتي صعوبة قياس الأثر نظًرا لكونها مؤشرات غير كمية وتعتمد بشكل كبير على إدراك ورأي وتفسير من منظور فردي ونتيجة لذلك تعتبر" مقاييس نسبية وغير مطلقة " وبالتالي من الممكن أن تكون مضللة، ولهذه الغاية بدأ البعض باستخدام منهجيات بحيث يمكن وضع العلاقة ما بين القدرات والتغيير في إطار التغيرات الخاصة بالسلوك.

د. صعوبة قياس التقدم الملموس في المجتمعات نظرا لتعدد المؤثرات:

إن مسألة ارجاع أي تغيير إلى مساهمة معينة أو ربطه بها تشكل تحدًيا رئيسًيا، وتمثل عقبة أمام تقييم أثر بناء القدرات المجتمعية ويعقد تفاعل العوامل الداخلية والخارجية بالإضافة إلى الظروف المتغيرة مهمة إثبات وجود علاقة سببية بين تدخل ما وتغير أوسع وتحديد المسؤولية.

هـ. الثقافة التنظيمية السائدة:

تُكيف برامج بناء القدرات المجتمعية وفق احتياجات مجتمعات معينة ومن أجل أن تعكس السياق الثقافي الخاص الذي تعمل ضمنه هذه المجتمعات، فإذا تشاطرت الجهات الفاعلة والمجموعات في اهتماماتها كان استخدام الأساليب التشاركية أكثر ملاءمة من استخدامه في وضع يشتمل على القليل من الأهداف المشتركة، وحيثما كانت المبادئ والأساليب جوهرية أثرت بزيادة تدفق المعلومات ما بين المشاركين.

ولذلك قد يكون من الضروري إجراء تسوية ما بين الحاجة إلى جمع معلومات بغرض المقارنة لاستخراج دروس عامة، والحاجة إلى تطوير أساليب مرنة ومناسبة لسياقات معينة لا تتعارض مع الثقافة السائدة بالمجتمع.

و. ارتفاع تكاليف عملية بناء القدرات:

عادة ما تستهلك عملية بناء القدرات الوقت وكثيرا ما تكون مكلفة ومن الممكن أن تقيدها عوامل مثل توفر قدرات مؤسساتية كافية بالإضافة إلى الحاجة إلى مهارات عالية وبنى تحتية من أجل جمع وتحليل المعلومات بفعالية، ولهذا فإن التكاليف الإجرائية لأطر العمل الخاصة بتقييم العملية عالية، واذا لم تكن

المنظمات والجهات الممولة جاهزة لتغطية كافة التكاليف الخاصة بعمليات قياس فعالة ومناسبة فعليها إذن أن تشكك في قدرتها على الاستمرار.

ولكي نستطيع أن نواجه هذه المعيقات هناك بعض الحلول منها:

1- تشكيل فريق عمل لتطوير وبناء القدرات:

يزيد تشكيل فريق مختص محدد الأهداف لينفذ خطة بناء وتطوير القدرات من فرص النجاح وعليه يفضل إشراك ممثلين مختصين من المجتمعات المستهدفة ومتطوعين وموظفين.

2- تحديد الأولويات ووضع أهداف قابلة للتحقيق:

عند البدء في عملية بناء وتطوير القدرات يجب الفصل بين العمل الذي يمكن القيام به والعمل الذي ينبغي القيام به لذا يجب تحديد الأهداف التي تركز على ما يجب إنجازه والتأكد من أنها قابلة للتحقيق.

3- تخصيص وقت لبناء وتطوير القدرات:

إن تخصيص الوقت لدى المشاركين في المجتمعات وايجاد وحدة تطوير وجودة شاملة تساعد بشكل كبير على إحداث عملية التطوير والبناء المجتمعي وان كانت بعض المجتمعات ليس لديها عدد كافي من المشاركين للقيام بعملية البناء والتطوير، لذا يجب استثمار الوقت والتركيز على تحقيق النمو لأنه إذا كنت لا تتغير سيتم استبعادك ويظل الغير ناجح بقدرته على التعلم المستمر.

4- إشراك المجتمع ككل:

يأتي إشراك كافة المشاركين في عملية التغيير لتخفيف الشعور بالقلق لدى البعض إزاء مصالحهم التي قد تتأثر بهذه العملية فضًلا عن شحذ الهمم لجهود للجميع من أجل العمل الجاد في إنجاح أهداف التغيير.

5- البحث عن مصادر تمويل خارجية لعملية التطوير والبناء المجتمعي:

عملية التطوير والبناء هي عملية مكلفة وتحتاج لتضحية بالوقت والجهد والمال لذا من الضروري أن تسعى المجتمعات إلى البحث عن مصادر تمويل تستطيع من خلالها إنجاح عملية البناء والتطوير.

ثامن عشر: نتائج بناء القدرات:

وأخيرا بعد تطبيق المجتمعات لعمليات بناء القدرات يمكن أن تحصل على أحد ثلاثة أنواع من النتائج:

1- نتائج تنموية (تغيير من الدرجة الأولى)

2- نتائج انتقالية (تغيير من الدرجة الثانية)

3- نتائج تحويلية (تغيير من الدرجة الثالثة)

تنتج **النتائج التنموية** عن تحسين مهارة أو عملية بينما تنتج **النتائج الانتقالية** عندما تبدأ المجتمعات في الانتقال من حالتها الأولية إلى حالة جديدة مرغوبة. وتتحقق **النتائج التحويلية** عندما يكون هناك تحول في الثقافة والمعتقدات لأفراد المجتمع التي تؤدي إلى اختلافات كبيرة في السلوكيات والمعتقدات وفي تصميم استراتيجية التغيير.

المراجع:

1- آمال صادق / فؤاد أبو حطب: **علم النفس التربوي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة، 1994).

2- Cottrell, S., **The study skills handbook**. London: Macmillan press Ltd,1999.

3- **المذكرة التطبيقية لبرنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي: UNDP** تنمية القدرات، أكتوبر، 2008.

4- منصوري خليفي: **اندماج اقتصاديات الدول العربية في اقتصاد المعرفة- المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد4، المجلد 3، 30يونيو، 2006.

5- أحمد صادق رشوان: **العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، بحث منشور في المؤتمر العالمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2007.

6- **المعهد الدولي للبيئة والتنمية: دور منظمات المجتمع المدني**، المنشورات الدورية للمعهد، العدد5، 2006.

7- أماني قنديل: **تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للجمعيات الأهلية العربية، دراسة الواقع ومستقبل تدريب الجمعيات في العالم العربي**، القاهرة: دار المستقبل العربي.

8- أحمد صادق رشوان: **العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء في شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها**، بحث منشور في المؤتمر العلمي الرابع عشر للخدمة الاجتماعية، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2004.

9- إبراهيم حنش الزهراني: **بناء القدرات المؤسسية كمدخل لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية" تصور مقترح"**, رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. 2013.

10- **مركز خدمات المنظمات الحكومية: دليل بناء قدرات المنظمات غير الحكومية**، القاهرة , 2004 متاح على. http: //www. ngocenter. org. eg.

11- **لجنة الانتوساي لبناء القدرات:** دليل بناء القدرات في الأجهزة العليا، للرقابة، الطبعة الأولى 2007 متاح على. http: //cbc. courdescomptes. Ma.

12- نجاة سعيد سالم باوزير: **تصور مقترح لبناء القدرات المؤسسية في جامعة الملك عبد العزيز في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة،** المجلة التربوية الدولية المتخصصة، ع2، مجلد6، 2007.

13- احمد صادق رشوان: **القاعدة المعلوماتية كآلية لبناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع،** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع 2، 28ج، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل 2010.

14- ايمن امين الباجوري: **الإطار المفاهيمي لبناء القد ارت المؤسسية للوحدات المحلية،** مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج، 16ع، 3جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015.

15- سامية بارح فرج: **دور الشبكات في بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة والتنمية المستدامة: دراسة مطبقة على المنظمات الاعضاء في شبكة العربية للبيئة والتنمية المستدامة،** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع 2، 24ج، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل، 2008م.

16- عبدالله علي عبدالله عوده: **متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية لمواجهة كارثة السيول بأسوان: دارسة مطبقة على جمعيات تنمية المجتمع بقرى أبو الريط،** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع 6، 28ج، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ابريل. 2010.

17- منال طلعت محمود: **المدافعة كمدخل لتنمية القدرات المؤسسية بمنظمات المجتمع المدني في مجال مواجهة الفقر،** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ع2، 25ج، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، اكتوبر 2008.

18- وائل عمران على: **بناء القدرات المجتمعية كآلية للتدخل الاستراتيجي الداعم لتحقيق العدالة الاجتماعية والحوكمة المجتمعية مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية،** مج، 38ع 3، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر، 2018م.

19- Merritt Polk: **Institutional Capacity-building in Urban Planning and Policymaking for Sustainable Development: Success or Failure?** Published online: 10 May 2011.

20- MurryG Ross: **Community Organization Theory and Principles**, Harper and Brothers, New York.

21- Nicholas A Phelps, Mark Tewdwr: **Scratching the Surface of Collaborative and Associative Governance: Identifying the Diversity of Social Action in Institutional Capacity Building,** First Published January 1, 2000.

22- حنان البلوي: **بناء قدرات المنظمات غير الحكومية السعودية مع دراسة تطبيقية على المنظمات غير الحكومية في مدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

23- أحمد خليل: **متطلبات بناء القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية "دراسة من منظور تنظيم المجتمع**. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

24- **المؤسسة الأمريكية للتنمية: بناء قدرات المنظمات غير الحكومية.** الأدلة الارشادية الصادرة عن مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، 2008.

25- الوكالة الامريكية للتنمية: **قياس القدرات المؤسسية: الممارسات الحديثة في الرصد والتقييم (**15 نصيحة)، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 2000.